المؤتمر الدولي حول
"التغيرات المناخية وحقوق الإنسان"

أوراق مرجعية

مقدّمة بالمؤتمر الدولي حول ''التغيرات المناخية وحقوق الإنسان''
للمهتمين والباحثين والنشطاء والمدافعين عن البيئة والمناخ

فريق الإعداد

رئيس التحرير
سعادة سلطان بن حسن الجمّالي

مدير التحرير
السيد حمد سالم الهاجري

مستشار التحرير
الأستاذ غِفار العلي

سكرتارية التحرير
السيد علاء ابراهيم كامل
السيدة إيناس الناطور

ملحوظة: أوراق العمل الواردة بالكتاب تعبر عن رأي صاحبها أو الجهة التي يمثلها وليس للجهات المنظمة أدنى مسؤولية عمّا ورد بها.

الفهرس

تقديم الكتاب	6
خلفية المؤتمر	7
برنامج المؤتمر	9
السير الذاتية للمتحدثين ومقدمي أوراق العمل	16
اليوم الأول – الجلسة الافتتاحية	
كلمة سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	39
كلمة سعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني وزير البيئة والتغير المناخي	40
كلمة سعادة الدكتور بيبلوف شودري الممثل الفني ورئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدوحة	41
كلمة سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة مساعد الأمين العام ورئيس قطاع الإعلام في جامعة الدول العربية	43
كلمة السيد ميشال فورست المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة	44
كلمة السيد محمد علي النسور رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	45
أوراق العمل	47
اليوم الأول – الجلسة الأولى **بعنوان: تغير المناخ وحقوق الإنسان: الآثار والالتزامات.**	
السيدة سارة راتاري مستشارة حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة بعنوان: العدالة البيئية: الأمن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة	48

السيد نضال سليم
مدير عام المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، ورقة بعنوان إعداد المشهد من باريس إلى شرم الشيخ — 51

السيد شريف مالكوج
أمين المظالم في تركيا — 53

الدكتور محرم قلياش
رئيس مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا — 55

اليوم الأول - الجلسة الثانية
بعنوان: جهود دولة قطر كفاعل أساسي في عملية حماية البيئة وخططها للمضي قدماً بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

السيد محمود عبد العزيز المرواني
مساعد مدير إدارة التغير المناخي في وزارة البيئة والتغير المناخي في دولة قطر، ورقة بعنوان: خطة العمل الوطنية للتغير المناخي (NCCAP) — 57

السيدة بدور المير
المدير التنفيذي للاستدامة في اللجنة العليا للمشاريع والإرث — 64

المهندسة جواهر محمد السليطي
إدارة تدوير ومعالجة النفايات بوزارة البلدية في دولة قطر، ورقة بعنوان: جهود إدارة تدوير ومعالجة النفايات ومساهمتها في حماية الموارد والبيئة — 66

اليوم الأول - الجلسة الثالثة
بعنوان: دور الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق.

السيد بن شاشتر
منسق فريق البيئة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ورقة بعنوان: دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق — 74

الدكتور داميلولا أولاويي
رئيس قسم قانون البيئة والتنمية المستدامة في اليونسكو، وعضو فريق الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان — 90

السيد العربي جاكتا
رئيس اللجنة المدنية بالأمم المتحدة، ممثل الأمين العام. ورقة بعنوان: حقوق الإنسان وتغير المناخ من منظور موظفي الخدمة المدنية الدولية — 92

السيد أنتوني ماكدونالد
رئيس مكتب اليونيسف، مدير برنامج أول، ورقة بعنوان: أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل — 93

دكتور سيوانيانا ليفينجستون
المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI)، خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ورقة بعنوان: دور الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق — 100

اليوم الثاني - مجموعة العمل الأولى
بعنوان: النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التغير المناخي.

104 السيدة جويدة سياسي
ناشطة ومحامية دولية تعمل في مجال العدالة المناخية وحقوق الإنسان، الورقة بعنوان:
الشراكة القاتلة: العلاقة بين تغير المناخ والصراعات

105 السيد يوناثان بارينتي
منظمة هوريو ألفافرس، ورقة بعنوان: هوريو ألفافرس نهج قائم على حقوق الإنسان للنهوض بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

108 بروفيسور جلال حلواني
خبير بيئي، مؤسس ورئيس قسم الصحة البيئية، ومختبر علوم المياه والبيئة في الجامعة اللبنانية، ورقة بعنوان: كيف يمكننا تعزيز العمل المناخي الشامل: تطوير المدن الذكية

115 السيدة روزا جيليرمينا ساندوفال مارتينيز
محامي الدفاع عن الحقوق البيئية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الشبكة الأمريكية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورقة بعنوان: آثار تغير المناخ في السلفادور ومدى تأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية الحقوق البيئية

121 السيد حسن لطيف كاظم
دكتور التنمية الاقتصادية بجامعة الكوفة بالعراق.
ورقة بعنوان: تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان للعمل المناخي مقاربة عملية

131 السيد منير زعرور
مدير السياسات والبرامج، العالم العربي والشرق الأوسط، الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، ورقة بعنوان: كيف نعزز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء العمل المناخي آراء ومقترحات عملية'

134 السيد كيشان خوداي
قائد الفريق الإقليمي للطبيعة والمناخ والطاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة بعنوان:
العدالة المناخية: من الحوار العالمي إلى العمل المحلي

اليوم الثاني - مجموعة العمل الثانية
بعنوان: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان.

139 الدكتور محمد علوي
أخصائي برنامج العلوم في مكتب اليونسكو في المغرب، ورقة بعنوان: التكافؤ والتضامن والتعاون لمواجهة تحديات تغير المناخ

143 السيد محمد عمر سعد البدر
رئيس قسم الممارسات الأنظف والمستدامة، وزارة البيئة والتغير المناخي بدولة قطر. ورقة بعنوان: التعاون الدولي للحد من اثار ومخاطر التغير المناخي

145 السيدة ميكيكو أوتاني
رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ورقة بعنوان: دور هيئات معاهدات حقوق الإنسان في تعزيز الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الناس

السيدة آية ليندا يوسف
ممثل المعهد الدولي للحقوق والتنمية، بعنوان: تغير المناخ والهيئات الدولية لحقوق الإنسان- وجهات النظر والتحديات — 147

السيدة انتصار رزاق حسين
خبيرة بيئية، محكم دولي في البيئة والمياه، ورقة بعنوان: التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية — 149

الأستاذ خليل إبراهيم
الخبير بإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، بعنوان: التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية — 152

اليوم الثاني - مجموعة العمل الثالثة
بعنوان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

السيدة ماريا نافارو
مسؤولة حقوق الإنسان في قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ورقة بعنوان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان — 159

السيد تنقو محمد فوزي تنقو عبد الحميد
مفوض مفوضية حقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكام)، ورقة العمل بعنوان: دور سوهاكام كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دعم الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الناس — 161

الدكتور عزام علواش
االرئيس التنفيذي لمنظمة "طبيعة العراق"غير الحكومية، ورقة بعنوان: أوروبا الجديدة هي الشرق الأوسط - كيفية تحويل تغير المناخ إلى مستقبل مزدهر — 166

السيد ناصر مرزوق سلطان المري
مدير الإدارة القانونية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - قطر، ورقة بعنوان "دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية البيئة ومواجهة ظواهر التغير المناخي على نهج حقوق الإنسان من الرصد إلى المشاركة — 171

الأستاذ منير بن صالح
الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان - المغرب — 185

السفيرة مشيرة خطاب
رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر، ورقة بعنوان: حقوق الإنسان والتغيرات المناخية: تحدي المنطقة العربية، بين المسؤولية الوطنية والالتزام الدولي — 187

السيد ميشيل طبال
مستشار القضايا الدولية والأوروبية في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا، ورقة بعنوان: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان وتغير المناخ — 190

إعلان الدوحة — 192

تقديم الكتاب

بالنظر للقلق المتزايد من آثار تغير المناخ على العديد من حقوق الإنسان، والخطر المحدق على الإنسانية من عدم العمل للحد من تدهور المناخ والحد من آثاره، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بالتكاتف مع شركائها «الجهات المنظمة لهذا المؤتمر الدولي حول تغير المناخ وحقوق الإنسان»؛ للخروج بتوصيات تعمل على توحيد جهود المنظمات الحقوقية الأممية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وضمناً المدافعين عن البيئة، بما يسهم في وضع الدول «الجهات المسؤولة» أمام مسؤولية الالتزام بتنفيذ السياسات والتدابير الفعَّالة لوقف تغيّر المناخ وتحقيق العدالة المناخية «وفق اتفاق مؤتمر باريس للمناخ لعام ٢٠١٥»؛ والالتزام بمنع وتقليل ومعالجة الآثار الضارة للتغير المناخي، ما من شأنه أن يدعم أصحاب الحقوق في تطوير قدرتهم على التكيف مع حالة الطوارئ المناخية، بتدابير وإجراءات متسقة مع قانون حقوق الإنسان ومبادئه ومعاييره.

بهذا الإطار عملت اللجنة الفنية لمؤتمر التغيرات المناخية وحقوق الإنسان بالتركيز ضمن محاوره على تحديد أدوار أصحاب المصلحة في المتابعة مع الأمم المتحدة ولجان المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل والاتفاقية الإطارية لحث الدول على تحمل مسؤولياتها نتيجة الآثار التي خلفتها على المناخ وتأثيره على الإنسانية. وذلك عن طريق إنشاء لجنة مؤلفة من الجهات المنظمة لمتابعة توصيات المؤتمر ووضع خطة تنفيذية خمسية، لتعمل مع الحكومات والجهات الفاعلة الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز العمل المناخي القائم على الحقوق، بما يسهم في تحقيق السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة.

ولوضع أعمال هذا المؤتمر بين أيدي المشاركين والمهتمين والناشطين والعاملين والمدافعين عن البيئة منظمات وأفراد، قامت اللجنة الفنية للمؤتمر بتجميع جميع أوراق العمل المقدمة خلال جلسات المؤتمر ومجموعات عمله، بالإضافة للمخرجات والخلفية والبرنامج، لتجمعها بهذا الكتاب وتصدره كنسخة إلكترونية وورقية ليكون مرجعاً يهتدى به. آملين أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا.

والله ولي التوفيق...

سلطان بن حسن الجمّالي

الأمين العام

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر

خلفية المؤتمر

يؤثر تغير المناخ بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من حقوق الإنسان المكفولة دوليًا (انظر على سبيل المثال قراري مجلس حقوق الإنسان 14/48 و24/47). أزمة المناخ آخذة في التفاقم فأضحت من أهم القضايا "العالمية". ويقع على عاتق الدول (يشار إليها أيضًا باسم "الجهات المسؤولة") مسؤولية الالتزام بتنفيذ السياسات والتدابير الفعَّالة لوقف تغيّر المناخ، ومنع وتقليل ومعالجة آثاره الضارة. وهذا من شأنه أن يدعم أصحاب الحقوق في تطوير قدرتهم على التكيف مع حالة الطوارئ المناخية.

في بداية الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف (سبتمبر 2021)، أشار بيان السيدة ميشيل باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للتالي: "إن الأزمات المترابطة للتلوث وتغير المناخ والتنوع البيولوجي تمثل تهديداً مضاعفاً – ما يفاقم النزاعات والتوتر وغياب العدالة ويضع الناس في أوضاع خطيرة بشكل متزايد. ومع اشتداد هذه التهديدات البيئية، فإنها ستشكل أكبر تحدٍّ لحقوق الإنسان في عصرنا".

وفقًا للمفوض السامي، "تؤثر الأزمات الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان الطبيعة بشكل مباشر وكبير على مجموعة واسعة من الحقوق، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي والمياه والتعليم والسكن والصحة والتنمية، وحتى الحياة نفسها". وذكرت أن التدهور البيئي يؤثر سلباً بدرجة أكبر على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان النامية ذات الموارد المحدودة، إذ أن قدرتها أقل في الاستجابة والتكيف مع التدهور البيئي.

لذلك يتطلب تحقيق العدالة المناخية؛ أن تكون الإجراءات والتدابير الموجهة نحو معالجة قضايا المناخ متسقة مع قانون حقوق الإنسان ومبادئها ومعاييرها. كما يتطلب إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ أن تكون قوانين ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان حجر الأساس في جهود الحكومة المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والخسائر والأضرار.

وهذا معترف به في اتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تدعو الدول إلى احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها عند اتخاذ الإجراءات المناخيّة. كما التزمت الدول بالتعاون الدولي مسترشدة بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

كما أن التقرير المشترك للعديد من آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "آثار المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان" والذي قدم إلى المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أشار بوضوح عام 2015، إلى أن ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية من شأنه أن يؤثر سلباً على حقوق الإنسان. وهذا يعني أن الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين أو حتى الهدف الأكثر طموحًا وهو 1.5 درجة مئوية الذي دعا إليه اتفاق باريس غير كاف لحماية حقوق الإنسان.
يتعين على الدول والمؤسسات على حد سواء العمل معاً لرفع مستوى الطموح والتأكد من أن السياسات والتدابير المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان متسقة ومتوافقة ويكمل بعضها بعضًا، كما يجب عليهم التأكد من أن جميع أفعالهم عادلة وغير تمييزية وتستند إلى مبادئ حقوق الإنسان ومبادئها ومعاييرها. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى منهجية أصحاب المصالح المتعددين التشاركية والشاملة، لتعزيز الجهود العالمية لحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كما أقره مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/48.

تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية؛ تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مع الفاعليين الدوليين مؤتمراً دولياً حول تغير المناخ وحقوق الإنسان يجمع الدول والمنظمات الدولية ومراكز الفكر والجامعات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الدوليين من أجل مناقشة قضايا تغير المناخ من منظور حقوق الإنسان ووضع توصيات ملموسة للعمل المناخي القائم على الحقوق لصالح الجميع" .

الأهداف:

هذا المؤتمر الدولي حول تغير المناخ وحقوق الإنسان سوف:

- التأكيد على أهمية العمل المناخي القائم على الحقوق.
- تسليط الضوء على الممارسات الجيدة ذات الصلة لدولة قطر والجهات الفاعلة والشركاء الآخرين بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والشركات.
- وضع توصيات لتعزيز التعاون لدعم العمل المناخي القائم على الحقوق في جميع أنحاء العالم، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعد هذه الفعالية امتداداً للمؤتمرات السابقة التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الأحداث التي تتناول قضايا حماية الصحفيين وحقوق الإنسان الرقمية ومكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى.

الشركاء والمشاركون:

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وزارة البيئة والتغيّر المناخي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، جامعة الدول العربية، التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "GANHRI".

المشاركون من 250-300 مشارك ومشاركة:

واضعو السياسات والأوساط الأكاديمية والمحامون وخبراء حقوق الإنسان وخبراء المناخ والوزارات ذات الصلة بتغير المناخ (بما في ذلك وزارة العدل والبيئة والطاقة والمياه والطاقة المتجددة والمناخ والتنمية والاقتصاد)، والجهات الإعلامية ومراكز البحوث والشركات والأعمال ومنظمات دولية.[1]

الشكل والمنهجية والمحاور:

سيعقد المؤتمر بالحضور المباشر مع مراعاة الإجراءات الصحية الخاصة بفايروس كوفيد 19، سيتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات رئيسية وثلاثة مجموعات عمل، وجلسة نتائج. كما سيكون لكل جلسة وورشة عمل رئيس ومقرر، وسيتم تقديم تقرير في نهاية المؤتمر حول القضايا التي نوقشت وتلخيص الممارسات الجيدة ومبادرات الجهات المشاركة.

[1] 2%20Thematic%20Session%20%2016th%20of%20document%20Outcome%https://www.oic-iphrc.org/ckfinder/userfiles/files/Final 20Change.pdf%20%20Climate%20and%20Protection%20Environmental%20on%0Debate

برنامج المؤتمر

اليوم الأول: ٢١ فبراير ٢٠٢٣		
09.00 - 08.00	التسجيل	
الجلسة الافتتاحية 09.40 - 09.00	- كلمة سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. - كلمة سعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني، وزير البيئة والتغير المناخي. - كلمة سعادة السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. (فيديو) - كلمة سعادة الدكتور بيبلوف شودري، الممثل الفني ورئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدوحة. - كلمة سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، مساعد الأمين العام ورئيس قطاع الإعلام في جامعة الدول العربية فيديو. - كلمة السيد ميشال فورست، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة. - كلمة السيد محمد علي النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة في قطر واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر.	٥ دقائق لكل كلمة
10.30 - 09.40	استراحة	
اللجنة المنظمة للمؤتمر: تعلن أسماء لجنة الصياغة المختارين المقرر العام للمؤتمر: الأستاذ غفار العلي، المستشار القانوني للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان		
الجلسة الأولى 12.00 - 10.30	عنوانها: تغير المناخ وحقوق الإنسان: الآثار والالتزامات **رئيس الجلسة**: السيد ميشال فورست، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة. **مقرر الجلسة**: الأستاذة إشراق بن الزين، مسؤولة حقوق الإنسان في مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق. مقدمي أوراق العمل: - السيدة سارة راتاري، مستشارة حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. - السيد نضال سليم، مدير عام المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، إعداد المشهد - من باريس إلى شرم الشيخ - السيد شريف مالكوج، أمين المظالم في تركيا. - الدكتور محرم قلياش، رئيس مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا. نقاش مفتوح	مدة كل ورقة ١٠ دقائق وفتح باب النقاش والأسئلة لمدة ٣٠ دقيقة
12.30 - 12.00	استراحة	

الجلسة الثانية 14.00 - 12.30	عنوانها: جهود دولة قطر كفاعل أساسي في عملية حماية البيئة وخططها للمضي قدماً بالتعاون مع أصحاب المصلحة. رئيس الجلسة: سعادة السفير بدر بن عمر الدفع، المبعوث الخاص لوزير الخارجية لشؤون تغير المناخ والاستدامة والمفوض العام لإكسبو الدوحة ٢٠٢٣. مقرر الجلسة: السيد جورديب سانغا، مسؤول حقوق الإنسان بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المفوضية السامية لحقوق الإنسان. - مقدم ورقة عمل: السيد محمود عبد العزيز المرواني، مساعد مدير إدارة التغير المناخي في وزارة البيئة والتغير المناخي في دولة قطر - ورقة عمل السيدة بدور المير المدير التنفيذي للاستدامة في اللجنة العليا للمشاريع والإرث. - ورقة عمل المهندسة جواهر محمد السليطي، إدارة تدوير ومعالجة النفايات بوزارة البلدية في دولة قطر، ورقة بعنوان " جهود إدارة تدوير ومعالجة النفايات ومساهمتها في حماية الموارد والبيئة". - ورقة عمل السيد غونزالو كاسترو دي لا ماتا، المدير التنفيذي لمركز إرثنا لمستقبل مستدام، ورقة بعنوان " تركيز "إرثنا" ونتائجها من أجل الاستدامة والمناخ في قطر". نقاش مفتوح	(ضمناً استعراض جهودها على الصعيد الدولي كمؤتمر المناخ عام ٢٠١٢ في الدوحة بالإضافة لجهودها على المستوى الوطني من ناحية التشريعات والسياسات والممارسات) مدة كل ورقة ١٠ دقائق وفتح باب النقاش والأسئلة لمدة ٣٠ دقيقة
15.30 - 14.00	استراحة غداء	
الجلسة الثالثة 17.00 - 15.30	بعنوان: دور الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق. **رئيس الجلسة**: السيد محمد علي النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان **مقرر الجلسة** السيدة نادين ساحوري، مسؤول حقوق الإنسان بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان - السيد بن شاشتر، منسق فريق البيئة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان - دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق. - الدكتور داميلولا أولاويي، رئيس قسم قانون البيئة والتنمية المستدامة في اليونسكو، وعضو فريق الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. - السيد العربي جاكتا، رئيس اللجنة المدنية بالأمم المتحدة، ممثل الأمين العام. ورقة بعنوان " حقوق الإنسان وتغير المناخ من منظور موظفي الخدمة المدنية الدولية". - السيد أنتوني ماكدونالد، رئيس مكتب اليونيسف، مدير برنامج أول، "دورهم بتعزيز حقوق الطفل بسياق التغير المناخي". - دكتور سيوانيانا ليفينجستون، المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI)، خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف. نقاش مفتوح	مدة كل ورقة ١٠ دقائق وفتح باب النقاش والأسئلة لمدة ٣٠ دقيقة
18.00 - 17.00	اجتماع لجنة الصياغة	

	اليوم الثاني: ٢٢ فبراير ٢٠٢٣	
	مجموعات العمل	
09.30 - 09.00	تسجيل مجموعات العمل مجموعات العمل تكون من ٠٩.٣٠ إلى ١٢.٣٠ تتخللها استراحة لمدة ٣٠ دقيقة (الساعة ١١:٠٠) مدة كل ورقة عمل ١٠ دقائق	
مجموعة العمل الأولى 12.30 - 09.30	بعنوان: النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التغير المناخي رئيس الجلسة: الدكتور محمد سيف الكواري، نائب رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مقرر الجلسة السيدة ميس العطيات، فريق الانتخابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	
	الموضوع الفرعي ١: تغير المناخ وآثاره على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة أو المنتمين إلى الفئات المستضعفة - ورقة العمل الأولى: السيدة جويدة سياسي، ناشطة ومحامية دولية تعمل في مجال العدالة المناخية وحقوق الإنسان، الورقة بعنوان " الشراكة القاتلة: العلاقة بين تغير المناخ والصراعات."	
	الموضوع الفرعي ٢: التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بطريقة طموحة وشاملة وقائمة على الحقوق - ورقة العمل الثانية: السيد يوناثان بارينتي، منظمة هوريو ألفافرس "ورقة بعنوان " هوريو ألفافرس نهج قائم على حقوق الإنسان للنهوض بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.	
	الموضوع الفرعي ٣: تعزيز العمل المناخي الشامل، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة بما يتماشى مع الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. - ورقة العمل الثالثة: بروفيسور جلال حلواني، خبير بيئي، مؤسس ورئيس قسم الصحة البيئية، ومختبر علوم المياه والبيئة في الجامعة اللبنانية، ورقة بعنوان "كيف يمكننا تعزيز العمل المناخي الشامل: تطوير المدن الذكية". - ورقة العمل الرابعة: السيدة روزا جيليرمينا ساندوفال مارتينيز، محامي الدفاع عن الحقوق البيئية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الشبكة الأمريكية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.	

	الموضوع الفرعي 4: كيف نعزز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء العمل المناخي. **"آراء ومقترحات عملية"** - ورقة العمل الخامسة: السيد حسن لطيف كاظم، دكتور التنمية الاقتصادية بجامعة الكوفة بالعراق. - ورقة العمل السادسة: السيد منير زعرور، مدير السياسات والبرامج، العالم العربي والشرق الأوسط، الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) - ورقة العمل السابعة: السيد كيشان خودي، قائد الفريق الإقليمي للطبيعة والمناخ والطاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (فيديو)	
50 دقيقة	**المجموعة الأولى: نقاش مفتوح حوار ومقترحات عملية**	يديرها رئيس الجلسة
مجموعة العمل الثانية 12:30-09:30	بعنوان: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان رئيس الجلسة: السيدة راكيل كاباليرو دي، رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في السلفادور، رئيسة الشبكة الأمريكية لحقوق الإنسان. مقرر الجلسة: الدكتورة ماريز يونس، رئيسة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية - لبنان	
	الموضوع الفرعي 1: العمل على الهدف 17، لبناء الشراكات والتضامن وتوحيد الجهود - ورقة العمل الأولى: الدكتور محمد علوي، أخصائي برنامج العلوم في مكتب اليونسكو في المغرب.، ورقة بعنوان: التكافؤ والتضامن والتعاون لمواجهة تحديات تغير المناخ.	
	الموضوع الفرعي 2: التعاون الدولي للحد من آثار ومخاطر تغيُّر المناخ ضمناً (التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) - ورقة العمل الثانية: السيد محمد عمر سعد البدر، رئيس قسم الممارسات الأنظف والمستدامة، وزارة البيئة والتغير المناخي بدولة قطر. - ورقة عمل الثالثة: السيد عبد الباسط بن حسن، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان "تأثير تغير المناخ على مستقبل التعليم، مقترحات حلول ورؤى"	

	الموضوع الفرعي 3: التعاون مع الآليات التعاقدية وغير التعاقدية لحقوق الإنسان - ورقة العمل الرابعة: السيدة ميكيكو أوتاني، رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. - ورقة العمل الخامسة: السيدة آية ليندا يوسف، ممثل المعهد الدولي للحقوق والتنمية، بعنوان "تغير المناخ والهيئات الدولية لحقوق الإنسان- وجهات النظر والتحديات ".	
	الموضوع الفرعي 4: التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية - ورقة العمل السادسة: السيدة انتصار رزق يوسف، خبيرة بيئية، محكم دولي في البيئة والمياه.، ورقة بعنوان: "التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية" - ورقة العمل السابعة: يقدمها الأستاذ خليل إبراهيم، الخبير بإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، بعنوان التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية	
50 دقيقة يديرها رئيس الجلسة	**المجموعة الثانية: نقاش مفتوح حوار ومقترحات عملية**	

مجموعة العمل الثالثة 12:30-09:30	بعنوان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني رئيس الجلسة: الأستاذ أحمد سالم بوحبيني، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مقرر الجلسة: السيد وليام بيل لو محرر موقع arabdigest.org. ومقدم بودكاست عرب دايجست الأسبوعي. صحفي وصانع أفلام وثائقية حائز على جوائز.	
	الموضوع الفرعي 1: تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في العمل المناخي: الحق في المشاركة والوصول إلى المعلومات والوصول إلى العدالة - ورقة العمل الأولى: السيدة ماريا نافارو، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان. "قسم المؤسسات الوطنية بالمفوضية السامية (النيرمز)" - ورقة العمل الثانية: الدكتور عمار دويك، مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم، فلسطين).	
	الموضوع الفرعي 2: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان - ورقة العمل الثالثة: السيد تنقو محمد فوزي تنقو عبد الحميد، مفوض مفوضية حقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكام)"، ورقة العمل بعنوان: دور سوهاكام كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دعم الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الناس.	
	الموضوع الفرعي 3: دور المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية - ورقة العمل الرابعة: الدكتور عزام علواش، الرئيس التنفيذي لمنظمة "طبيعة العراق"غير الحكومية، ورقة بعنوان "أوروبا الجديدة هي الشرق الأوسط - كيفية تحويل تغير المناخ إلى مستقبل مزدهر". - ورقة العمل الخامسة: الدكتور رسلان إبراهيم أستاذ مساعد ومنسق برنامج العلاقات الدولية، جامعة ولاية نيويورك	
	الموضوع الفرعي 4: عرض تجارب للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - التجربة 1: السيد ناصر مرزوق سلطان المري، مدير الإدارة القانونية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - قطر - التجربة 2: الأستاذ منير بن صالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان-المغرب - التجربة 3: السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان-مصر	7 دقائق لكل تجربة

	- التجربة 4: السيد ميشيل تابيات، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا.	
50 دقيقة	نقاش مفتوح مناقشة مفتوحة وحوار واقتراحات عملية	
13:00-12:30	استراحة	

14:00-13:00	الجلسة الرابعة رئيس الجلسة: الأستاذ سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر. مقرر الجلسة: الأستاذ غفار العلي، المقرر العام للمؤتمر. (على المنصة رؤساء مجموعات العمل الثلاثة لعرض نتائج وتوصيات المجموعات) نقاش عام ومقترحات ورؤى المشاركين	بقاعة المؤتمر الرئيسية
15:30-14:00	الغداء	
15:30-14:00	اجتماع لجنة الصياغة والمقرر العام للمؤتمر لتحديد التوصيات	
16:00 -15:30	الجلسة الختامية رئيس الجلسة: سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "رئيسة المؤتمر" تلاوة بيان المؤتمر والتوصيات: سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر. يشاركهما على المنصة: ممثلاً عن كل جهة شريكة بتنظيم المؤتمر اعتماد البيان والتوصيات	
17:00	مؤتمر صحفي لعرض نتائج وتوصيات المؤتمر وخطة العمل المنبثقة عنه بمشاركة ممثلي الجهات المنظمة للمؤتمر	

السير الذاتية للمتحدثين ومقدمي أوراق العمل

سعادة السيدة
مريم بنت عبد الله العطية

رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر،
ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

حاصلة على درجة بكالوريوس في الآداب والتربية– جامعة قطر في عام 2000 م.
بدأت بالعمل في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بدايات التأسيس وقد تدرجت في عده مهام وظيفية حيث أنها بدأت كباحثة اجتماعية في اللجنة عام 2004م ثم مديرة وحدة العلاقات والإعلام، ثم مديرة إدارة البرامج والتثقيف، وبعد ست سنوات من الخبره والإنجازات في تفعيل برامج اللجنة لنشر وثقيف المجتمع بحقوق الإنسان ورفع الوعي بين أفراد المجتمع تم تعيينها أميناً عاماً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 7 اكتوبر2009م.

ومع استمرار هذه الانجازات والإشراف التنفيذي لسير عمل اللجنة تم اختيارها عضو للجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام 2015م وفي تاريخ 27 اكتوبر 2021م انتخبت سعادة مريم بنت عبد اللّه العطية رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

سعادة الشيخ الدكتور فالح بن
ناصر بن أحمد بن علي آل ثاني

وزير البيئة والتغير المناخي

عين سعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد بن على آل ثاني وزيراً للبيئة والتغير المناخي في أكتوبر 2021.

خلال مسيرته المهنية، شغل سعادة وزير البيئة والتغير المناخي عدة مناصب مرتبطة بوزارة البلدية والبيئة، إذ تولى سابقاً منصب وكيل وزارة البلدية والبيئة المساعد لشؤون الزراعة والثروة السمكية في الفترة بين عامي 2005 و2021.

كما ترأس العديد من المبادرات، بما في ذلك برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي منذ عام 2017، واللجنة الدائمة للثروات المائية الحية منذ عام 2011، واللجنة الدائمة لشؤون المزارع والآبار وتنظيم شؤون المزارعين منذ عام 2006.

وقد مثل سعادته دولة قطر في الوفود الرسمية في المحافل الإقليمية والدولية، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للزراعة (إيفاد). بالإضافة إلى ذلك، قدم سعادته أوراقاً بحثية أكاديمية في المؤتمرات الدولية المتعلقة بتحلية المياه والزراعة والأمن الغذائي.

سعادة السيد فولكر تورك

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

تولّى مهامه الرسمية كمفوض سام في 17 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022.

كرس السيد تورك حياته المهنية الطويلة والمتميزة للنهوض بحقوق الإنسان العالمية، ولا سيما توفير الحماية الدولية إلى اللاجئين وعديمي الجنسية، باعتبارهم من بين أكثر الناس ضعفًا في العالم.

وقد شغل السيد تورك سابقا منصب وكيل الأمين العام للسياسات في المكتب التنفيذي لأمين عام الأمم المتحدة، حيث نسق العمل في مجال السياسات العالمية. كما أنه تولى مهام التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة لمتابعة لتحديد الرؤية لمواجهة التحديات المترابطة في العالم على أسس الثقة والتضامن وحقوق الإنسان. وقد شغل في السابق منصب الأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي في المكتب التنفيذي للأمين العام.

سعادة الدكتور بيبلوف شودري

الممثل الفني ورئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدوحة

الممثل الفني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مكتبه في الدوحة، قطر. ويتمتع بيبلوف بخبرة تزيد عن 23 عاما في سياسة التنمية والبرمجة في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، بما في ذلك الأزمات المعقدة والسياقات الهشة. كان مستشارا أول للحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين في 14 دولة في آسيا وإفريقيا، وقد تم الاعتراف به على نطاق واسع كقائد فكري ومبتكر للسياسات. وهو ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطر في الدوحة منذ عام 2021. له منشورات على نطاق واسع، وهو خبير اقتصادي حاصل على درجة الدكتوراه في التجارة الدولية والاستثمار من جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي، الهند. أكمل بنجاح برنامج كامبريدج المتقدم حول إعادة التفكير في اقتصاديات التنمية، جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة.

سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة

مساعد الأمين العام ورئيس قطاع الإعلام في جامعة الدول العربية

سياسية أردنية شغلت عدة مناصب عليا في الأردن وفي الأمم المتحدة ومنظماتها، وتشغل منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية منذ (5 سبتمبر 2013) ووزيرة السياحة والآثار في حكومة الدكتور معروف البخيت منذ عام (2011–2012) وعضو مجلس الأعيان الأردني منذ عام (2007–2011)ومبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية للمجتمع المدني عام 2013، كما كانت ممثلة الأردن في منظمة المرأة العربية وعضواً في المجلس التنفيذي للمنظمة منذ عام (2007–2014) والمديرة الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام (1995–2007) والأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة منذ عام (2007–2011).

السيد ميشال فورست

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.

يتمتع السيد فورست بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان، خصوصا فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. شغل عددا من المناصب القيادية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان، والتي كان أمينا عاما لها لأكثر من 10 سنوات. وكان أيضا المدير العام لمنظمة العفو الدولية، ورئيس موظفي اليونسكو، والأمين العام للقمة العالمية الأولى للمدافعين عن حقوق الإنسان.

من 2014 إلى 2020 كان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.
وفي يونيو 2022، تم انتخابه كأول مقرر خاص للأمم المتحدة معني بالمدافعين عن البيئة.

السيد محمد علي النسور

رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

السيد محمد علي النسور هو حالياً رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما عمل مستشارا للمفوض السامي لحقوق الإنسان (2014–2015). وقبل ذلك، شغل مناصب مدير الإدارة القانونية في وزارة الخارجية الأردنية (2013)، ومستشار حقوق الإنسان في البعثة الأردنية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك (2009–2013)، ومسؤول أول في وزارة الخارجية الأردنية (2008–2009). عمل في البعثة الأردنية الدائمة لدى جامعة الدول العربية في القاهرة، مصر (2003–2008) حيث شارك في صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعمل كعضو منتخب في لجنة الميثاق. كما عمل باحثا قانونيا في مكتب رئيس الوزراء من 1998 إلى 2001. وهو محام وعضو نقابة المحامين الأردنيين، وحاصل على درجة الماجستير في القانون الدولي وحقوق الإنسان، ودرجة الماجستير في حَل النزاعات، والدبلوم العالي في الدبلوماسية، ودرجة البكالوريوس في القانون. وهو أردني الجنسية، ومتزوج وله ثلاثة أبناء.

السيد ميشال فورست

رئيس الجلسة

المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة.

الأستاذة إشراق بن الزين

مقرر الجلسة

قاضية وتعمل حاليا مسؤولة حقوق الإنسان بمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. عملت ببرنامج التعاون الفني بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان– المملكة العربية السعودية 2019. وقبل انتقالها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية عملت بهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين 2018. عملت بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مكتب تونس من 2013–2017 كمسؤول وطني لحقوق الإنسان. عملت أيضا كخبيرة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون ببرنامج الأمم المتحدة بالسودان 2017. مارست القضاء في تونس لمدة 11 سنة من 2002–2013.

السيدة سارة راتاري

مقدم أوراق العمل

سارة راتراي هي كبيرة مستشاري حقوق الإنسان والقائدة العالمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقدم سارة المشورة الفنية والدعم للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمراكز الإقليمية وفرق المقر الرئيسي المتعلقة بسياسات وبرامج حقوق الإنسان في التنمية بما في ذلك الموضوعات: تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المتوافقة مع مبادئ باريس، وتكامل أنظمة حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان في الأزمات، الرقمية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وتقود سارة أيضًا مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مختلف مبادرات الشراكة بين الوكالات والعمليات المتعلقة بتعميم وتعزيز حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك دعوة الأمين العام للعمل بشأن حقوق الإنسان.

د. نضال سليم

مقدم أوراق العمل

- المدير العام – المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة (GIWEH) – جنيف.
- تم انتخابه في مجلس الحوكمة لمجلس آسيا للمياه (AWC).
- عضو منتخب في مجلس التسيير في الشراكة السويسرية للمياه (SWP).
- نائب رئيس لجنة قاعدة المعارف والنشر في مجلس آسيا للمياه.

قبل تشكيل لمعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، تعاون الدكتور نضال سليم مع مختلف المعاهد البحثية والجامعات والمنظمات الدولية مثل عملية السلام في الشرق الأوسط/ مجموعة العمل المعنية بالمياهEXACT ، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وغيرها.

قبل انضمامه إلى جامعة جنيف في سبتمبر 2002، عمل كمدير في سلطة المياه الفلسطينية (PWA) ، والتي انخرطت في العديد من المشاريع الهيدرولوجية المنفصلة على المستويين المحلي والإقليمي. وهو مواطن سويسري – فلسطيني يعيش في جنيف، وحاصل على درجة الماجستير في هيدرولوجيا المياه الجوفية من معهد اليونسكو الدولي للهيدرولوجيا (UNESCO-IHE)، دلفت – هولندا (1998)؛ ودكتوراه في تطبيق الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في دورة المياه من جامعة جنيف، سويسرا (2006).

السيد شريف مالكوج

مقدم أوراق العمل

ولد السيد شريف عام 1960 وتخرج في كلية الحقوق. مارس المحاماة لمدة 10 سنوات. كما عمل كمسؤول تنفيذي في منظمات غير حكومية وألقى محاضرات عن القانون الدستوري. انتخب نائباً في البرلمان بين عامي 1995 و 2002. عمل مستشاراً للبروفيسور نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء في الحكومة الرابعة والخمسين لتركيا، وكبير مستشاري رجب طيب أردوغان ، رئيس الجمهورية التركية. تم انتخابه رئيسا لديوان المظالم من قبل الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في عام 2016 وأعيد انتخابه رئيسا للديوان في عام 2020. وهو رئيس جمعية دواوين المظالم في منظمة التعاون الإسلامي؛ وعضو مجلس إدارة AOA. وهو متزوج ولديه ثلاثة أطفال.

الدكتور محرم قلياش

مقدم أوراق العمل

بعد أن أكمل دراسته في القانون في كلية الحقوق بجامعة مرمرة، تم تعيين كيليج أستاذا مشاركا في عام 2006 وأستاذا في عام 2011. شغل كيليج عدة مرات المناصب الأكاديمية والإدارية ومنها: معهد التأهيل المهني، ممثل لجنة قطاع العدل والأمن، عميد كلية الحقوق، نائب رئيس جامعة، رئيس قسم القانون العام، رئيس شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع في قسم القانون. وعمل أستاذا ومحاضرا ورئيسا للقسم في قسم الفلسفة وعلم اجتماع في كلية القانون بجامعة أنقرة يلدريم بايزيد.

سعادة السفير بدر بن عمر الدفع

رئيس الجلسة

يشغل السفير بدر بن عمر الدفع حالياً منصب المبعوث الخاص لوزير الخارجية لشؤون تغير المناخ والاستدامة والمفوض العام لإكسبو الدوحة 2023. إلى جانب هذين المنصبين هو المدير التنفيذي لمنظمة التحالف العالمي للأراضي الجافة التي تعنى بالأمن الغذائي في الدول ذات الأراضي الجافة. وقبل ذلك، كان يشغل منصب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين التنفيذي للإسكوا.

شغل منصب سفير دولة قطر إلى الولايات المتحدة، روسيا، وفرنسا، ومصر، وإسبانيا، وسفيراً غير مقيم في عدد من الدول الأوروبية ومديراً لإدارة الشؤون الأوروبية والأميركية في وزارة الخارجية في دولة قطر.

السفير الدفع حاصل على ماجستير في العلوم السياسة الدولية العامة من جامعة جون هوبكنز وبكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة ميشيغن الغربية في الولايات المتحدة. حائز على "وسام الاستحقاق الوطني" من الجمهورية الفرنسية.

السيد غورديب سانغا

مقرر الجلسة

هو مسؤول حقوق الإنسان في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ولديه أكثر من عشر سنوات من الخبرة في العمل في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك سابقًا داخل المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقبل ذلك، عمل السيد سانغا في القطاع الخاص لمدة عشر سنوات مع شركة (برايس ووتر هاوس كوبر & غامبل) والسيد سانغا حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة لانكستر ودرجة الماجستير في القانون (ماجستير في حقوق الإنسان) من بيركبيك، جامعة لندن.

السيد محمود عبد العزيز المرواني

مقدم ورقة عمل

السيد محمود عبد العزيز المرواني يعمل في وزارة البيئة والتغير المناخي كمساعد مدير إدارة التغير المناخي. نشأ وتعلم في الدوحة – قطر وحصل على درجة البكالوريوس في علوم الكيمياء من جامعة قطر. هو عضو في لجنة التغير المناخي والتنمية النظيفة وقد شارك في عدة مؤتمرات خاصة بالبيئة والتغير المناخي.

السيدة بدور المير

مقدم ورقة عمل

بدور المير هي المدير التنفيذي للاستدامة في اللجنة العليا للمشاريع والإرث. كرست بدور حياتها المهنية لتعزيز ممارسات الاستدامة. وفي دورها الحالي ، تقود تنفيذ الدولة المضيفة لاستراتيجية استدامة كأس العالم لكرة القدم 2022، والتي تتضمن هدفًا رئيسيًا واحدًا لجعل الحدث في متناول الجميع. وفي مناصب سابقة ، ساهمت بدور في الإدارة البيئية في قطاع النفط والغاز في قطر.

بدور حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة قطر، وهي مديرة متمكنة تتمتع بخبرة واسعة في الإدارة الاستراتيجية.

المهندسة جواهر محمد السليطي

مقدم ورقة عمل

مهندس صناعي ونظم، حاصلة على درجة البكالوريوس من كلية الهندسة بجامعة قطر عام 2019.

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة المشاريع من جامعة ليفربول جون مورس في عام 2021

تعمل حالياً في إدارة تدوير ومعالجة النفايات بوزارة البلدية.

عضو في الفريق الفني المختص بدراسة طلبات تخصيص أراضي المصانع التدويرية بمنطقة العفجة.

وزارة البلدية Ministry of Municipality State of Qatar دولة قطر

السيد محمد علي النسور

رئيس الجلسة

رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

السيدة نادين ساحوري

مقرر الجلسة

هي مسؤولة حقوق الإنسان في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ولديها عشرون عاما من الخبرة في العمل في مجالات حقوق الإنسان واللاجئين والأوضاع الإنسانية. والسيدة نادين محامية حاصلة على بكالوريوس في القانون ودراسات متقدمة في القانون الدولي الإنساني.

السيد بن شاشتر

مقدم ورقة عمل

يقوم السيد بن شاشتر بتنسيق فريق البيئة في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جنيف. ويركز عمله على النهوض بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من خلال تحسين فهم آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان والأشكال الأخرى للتدهور البيئي، والالتزامات والمسؤوليات المقابلة للدول وغيرها من الجهات المسؤولة، وتمكين الأشخاص المتأثرين بالأضرار البيئية. وقبل انضمامه إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عمل محاميا في الولايات المتحدة ومساعدا باحثا لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية بجامعة أريزونا. درس القانون البيئي والدولي وقانون حقوق الإنسان في جامعة أريزونا وجامعة نيويورك وجامعة سنغافورة الوطنية.

الدكتور داميلولا أولاويي

مقدم ورقة عمل

يشغل داميلولا إس. أولاوي حاليًا منصب نائب رئيس وعضو فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهو أستاذ ورئيس كرسي اليونسكو للقانون البيئي والتنمية المستدامة في جامعة حمد بن خليفة في قطر. وهو أيضًا مدير معهد النفط والغاز والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة في جامعة آفي بابالولا في نيجيريا.
يقوم البروفيسور أولاوي بالبحث والتدريس في مجالات الموارد الطبيعية والطاقة والبيئة وقانون الأعمال وحقوق الإنسان، مع التركيز على أفريقيا والشرق الأوسط. له منشورات وممارسات مكثفة في هذه المجالات ، وقدم الاستشارات للبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني بشأن القضايا المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. في الفترة 2020–2022 ، شغل منصب خبير مستقل في مجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية والبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا (WGEI) التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وهو محام كبير في نيجيريا، وعمل كرئيس مشارك للجنة التعليم القانوني لنقابة المحامين النيجيريين، وعضواً في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية النيجيرية (NEITI).

السيد العربي جاكتا

مقدم أوراق العمل

رئيس اللجنة المدنية بالأمم المتحدة، ممثل الأمين العام. ورقة بعنوان " حقوق الإنسان وتغير المناخ من منظور موظفي الخدمة المدنية الدولية".

السيد أنتوني ماكدونالد

مقدم ورقة عمل

ممثل اليونيسف ورئيس البرامج والشراكات والعمليات في قطر.
قائد معترف به دوليا يتمتع بخبرة تزيد عن 15 عاما في الدفاع عن حقوق الطفل والمرأة من خلال إدارة ومناصرة تنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بسلامة الطفل والبقاء والتنمية في الدول النامية والهشة كممثل لليونيسف في قطر و كمستشار أول محنك يغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتولى العديد من المناصب الإدارية لليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى في لبنان والصومال وكينيا وكولومبيا والإكوادور وجنيف والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.

الدكتور سيوانيانا ليفينغستون

مقدم أوراق العمل

الدكتور ليفنجستون هو المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI) وهو حاليا خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

حصل على العديد من الجوائز، وهو مؤلف "التجارب المقارنة للأطر التنظيمية للمنظمات غير الحكومية – شرق وجنوب إفريقيا" (2017)، وكذلك "حقوق الإنسان في أوغندا: الوعد الوهمي" (2023).

اليوم الثاني – مجموعة العمل الأولى

الدكتور المهندس محمد بن سيف علي آل سيف الكواري

رئيس الجلسة

الدكتور محمد حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية عام 1997 من جامعة القاهرة،في عام 2010 تم اختيار الدكتور محمد عضوا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وفي عام 2019 تم اختياره نائبا لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. في عام 2018 تم اختيار الدكتور محمد عضوا في مجلس الحكماء التابع لمنتدى آسيا والباسفيك(APF)، ثم تم تجديد هذه العضوية في عام 2020 .
في عام 2014 منحت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية الدكتور محمد لقب سفير دولي للمسؤولية الاجتماعية، والمفوض الأممي للترويج بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعامي 2016 و 2018 .
ألّف الدكتور محمد 16 كتابا في المجالات العلمية والبيئية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة،وقام بإعداد 12 بحث علمي وفني في مجالات البيئة والتنمية المستدامة والمدن الحضرية الخضراء المستدامة ومواصفات البناء والتشييد وبعض المجالات العامة، كما قدم أكثر من 40 محاضرة وعرض تقديمي في مجالات اجتماعية وبيئية وفنية وعامة.

السيدة ميس العطيات

مقرر الجلسة

فريق الانتخابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة جويدة سياسي

ورقة العمل الأولى

السيدة جويدة سياسي محامية دولية ذات تخصص مزدوج في النزاعات العابرة للحدود والتحقيقات الجنائية الدولية، مع التركيز على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولدى السيدة سياسي أكثر من 20 عاما من الخبرة القانونية في الممارسة الخاصة وأدوار المستشار، بما في ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي. كما أنها تقدم الاستشارات القانونية للدول بشأن الطاقة المتجددة النظيفة والتقاضي المتعلق بالبيئة. وكجزء من عملها المجاني، تشارك جويدا في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الدولية والمساءلة نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. والسيدة جويدا حاصلة على ماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وشهادة دراسات عليا في القانون الدولي العام وقانون المنظمات الدولية من جامعة باريس، السوربون ؛ وإجازة في الحقوق من جامعة الجزائر، كلية الحقوق. وهي عضو حالي في نقابات المحامين في نيويورك ونورث كارولينا ومقاطعة كولومبيا. وتمارس مهنة القانون في ولاية كارولينا الشمالية. وتجيد جويدة اللغتين العربية والفرنسية ولديها معرفة عملية بالإيطالية.

السيد يوناثان بارينتي

ورقة العمل الثانية

منظمة هوريو ألفافرس "ورقة بعنوان " هوريو ألفافرس نهج قائم على حقوق الإنسان للنهوض بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

بروفيسور جلال حلواني

ورقة العمل الثالثة

جلال حلواني خبير لديه خبرة في المياه والبيئة لأكثر من 30 عامًا. وهو مؤسس ورئيس قسم الصحة البيئية ومختبر علوم المياه والبيئة في الجامعة اللبنانية، ومؤلف أكثر من 60 بحثًا مُحكمًا وأكثر من 90 رسالة. في عام 2022، نشر فصلاً عن: تغير المناخ في لبنان وتأثيره على الموارد المائية (سبرينغر). وهو أيضا مستشار – مدرب دولي أول في علوم المياه والبيئة (تغير المناخ، الحد من مخاطر الكوارث، الصحة البيئية، المياه والصرف الصحي، تلوث الهواء، إدارة النفايات الصلبة، معالجة المياه، ...). وهو أيضًا مؤسس ورئيس اللجنة اللبنانية للبيئة والتنمية المستدامة.

السيدة روزا جيليرمينا ساندوفال مارتينيز

ورقة العمل الرابعة

محامية وكاتبة عدل، حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والبيئة، ومتخصصة في قانون التعدين. وهي مدافعة عن حقوق الإنسان منذ 15 عاما، ومؤلفة وناشرة للعديد من التحقيقات البحثية المتعلقة بالقضايا البيئية. وهي مسؤولة عن تنفيذ المشاريع المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على السيادة الغذائية كمقياس للتكيف مع آثار تغير المناخ. وبصفتها مدافعة عن البيئة، فقد ركزت عملها أيضا على الاقتراب من المجتمعات، لا سيما المجموعات التي تعيش في ظروف ضعيفة.

والسيدة روزا كذلك نائبة المحامي للدفاع عن الممتلكات البيئية من السلفادور، ولديها 15 عاما في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

السيد حسن لطيف كاظم

ورقة العمل الخامسة

أستاذ التنمية الاقتصادية بجامعة الكوفة، عمل سابقا رئيسا لقسم الاقتصاد، ومساعدا لرئيس جامعة الكوفة للشؤون الإدارية والمالية والقانونية، ومديرا لمركز الرافدين للحوار RCD ومستشارا لعدد من المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية، وخبيرا استشاريا للجنة العليا لإستراتيجية تخفيف الفقر في العراق (2009– حتى الان).
له 39 كتابا منشورا داخل العراق وخارجه، و64 بحثا منشورا باللغتين العربية والإنكليزية.
وأشرف على 25 رسالة ماجستير واطروحة دكتوراه.
أسهم في كتابة تقرير التنمية البشرية الوطني عامي 2008 و2014. تحليل مسح الشباب في العراق عامي 2009 و2019، ودراسات مختلفة حول الحماية الاجتماعية وسوق العمل في العراق، وهو المؤلف الرئيس للتقرير الطوعي للعراق حول اهداف التنمية المستدامة وعضو الوفد العراقي إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة عام 2019.

السيد منير زعرور

ورقة العمل السادسة

هو مدير السياسات والبرامج للعالم العربي والشرق الأوسط في الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، ويعمل في المكتب الرئيسي للاتحاد الدولي للصحفيين في بروكسل. قبل انضمامه إلى الاتحاد الدولي للصحفيين في عام 2006، عمل في مركز الإنتاج السينمائي في رام الله، فلسطين، وكان ناشطا في اتحاد الكتاب الفلسطينيين. حصل على ماجستير في تحليل النزاعات الدولية من كلية بروكسل للدراسات الدولية – جامعة كنت.

السيد كيشان خوداي

ورقة العمل السابعة

هو قائد الفريق الإقليمي للطبيعة والمناخ والطاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث يقود أكثر من مليار دولار من التعاون في مجال المنح عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعمل كيشان مع الأمم المتحدة منذ 25 عاما في تعزيز التعاون من أجل الانتقال الأخضر من خلال مهام في الصين ومصر والهند وإندونيسيا والأردن والمملكة العربية السعودية. وهو حاصل على دكتوراه في القانون، وماجستير في الموارد الطبيعية وبكالوريوس في علوم البيئة. نشر كيشان منشورات على نطاق واسع حول أبعاد القانون الدولي والعدالة لأزمة الكوكب، وعمل كعضو في فريق العمل العالمي للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في بيئة صحية، وكان عضوا مؤسسا في مجموعة العمل العالمية التابعة للاتحاد الدولي للقانون المعنية بحوكمة الموارد الطبيعية.

اليوم الثاني – مجموعة العمل الثانية

السيدة راكيل كاباليرو دي جيفارا

رئيس الجلسة

محامية وكاتبة عدل، حاصلة على درجة الماجستير في حقوق الإنسان، ومدافعة عن شعب السلفادور. رئيسة شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان RINDHCA والمنسقة العامة لشبكة التنقل البشري من FIO. وتعمل أكثر من 20 عامًا كمدافعة عن حقوق الإنسان. وهي مؤلفة لأكثر من 97 مطبوعة. قامت بإدارة وتنسيق وتنفيذ وتقييم المشاريع والتعاون الدولي أمام الدول الصديقة والمنظمات الدولية لصالح حقوق المرأة والطفل والمراهقين والشباب، وأيضًا لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين والشعوب الأصلية ومجتمع LGBTI والأشخاص المحرومين من الحرية.

الدكتورة ماريز يونس

مقرر الجلسة

أستاذة علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية رئيسة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية. رئيسة شبكة دراسات المرأة. خبيرة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الإلكسو. شاركت في تحديث الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة الثقافة والشباب في الإمارات العربية المتحدة وناقشها مؤتمر مجلس وزراء العرب عام 2021. صدر لها مؤخرا دارسة تضمنت سلسلة من ستة كتب حول الشباب في البيئات المهمشة، منشورات معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية. وكتب متعددة حول الإنسانيات الرقمية وهجرة الكفاءات النسوية اللبنانية إلى الخليج العربي، والحراك المدني اللبناني، والاحتجاجات الرقمية والمجتمع المدني وإشكالية العمل التنموي، وأخرهم كتاب المجتمع والجائحة أواخر عام 2022.

الدكتور محمد علوي

ورقة العمل الأولى

الدكتور محمد علوي حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية والهيدرولوجيا والموارد المائية ودرجة مهندس في الري والتنمية الريفية ودبلوم عالٍ في الهندسة الهيدروليكية (UNESCO-IHE). والدكتور علوي خبير كبير في مجال المياه والتنمية الريفية ولديه خلفية واسعة وخبرة في مختلف المجالات المتعلقة بالعلوم والتنمية المستدامة اكتسبها خلال مسيرة مهنية طويلة. وترتبط المجالات الرئيسية لخبرته بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، وإدارة المياه، والري، والتكيف مع تغير المناخ، وسياسة المياه، والتعليم المائي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والدراسات الاستراتيجية، ودراسات جدوى المشاريع فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاقتصادية، وتصميم وبناء السدود وتصميم وتنفيذ مشاريع الإمداد بمياه الشرب والبنى التحتية للوقاية من الفيضانات.

السيد محمد عمر سعد البدر

ورقة العمل الثانية

السيد محمد عمر البدر يعمل في وزارة البيئة و التغير المناخي كرئيس لقسم الممارسات الانظف و المستدامة. نشأ وتعلم في الدوحة – قطر وحصل على درجة البكالوريوس في الاستدامة وتخطيط المدن في جامعة تمبل (Temple University) في فيلاديلفيا في الولايات المتحدة الامريكية. هو عضو في الفريق الوطني التفاوضي للاتفاقية الاطارية للتغير المناخ وقد شارك في عدة مؤتمرات لإبراز جهود الدولة في مجالات الاستدامة و التغير المناخي.

السيد عبد الباسط بن حسن

ورقة عمل الثالثة

رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان.
عضو اللجنة الدولية لمستقبل التربية (اليونسكو).
وهو أيضا رئيس اللجنة الوطنية التونسية لدعم اللاجئين وعضو في اللجنة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وهو حاليا عضو في اللجنة العليا لإصلاح التعليم في تونس. شغل بن حسن منصب مدير برامج حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة فورد (2005–2011).

درّس حقوق الإنسان في كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس، ومعهد العلوم الاجتماعية بجامعة تونس، والمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ – فرنسا. كتب في مجالات حقوق الإنسان ومجالات وثقافة حقوق الإنسان. وكان عضوا في لجنة صياغة برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

سعادة السيدة ميكيكو أوتاني

ورقة العمل الرابعة

محامية دولية في مجال حقوق الإنسان، ومقرها في طوكيو، حيث تمارس قانون الأسرة مع التركيز على حقوق المرأة والطفل. وهي عضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وعضو مجلس معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية، والرئيسة السابقة للجنة حقوق الإنسان الدولية في الاتحاد الياباني لنقابات المحامين. وهي أيضا ممثلة اليابان لقسم قانون الأسرة وحقوق الأسرة في رابطة القانون لآسيا والمحيط الهادئ (LAWASIA). تشمل مجالات تركيزها التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتنمية الطفولة المبكرة، ومشاركة الأطفال، وطفولة الإناث، وزواج الأطفال، والاتجار بالبشر، والأطفال المهاجرين.

السيدة آية ليندا يوسف

ورقة العمل الخامسة

آية ليندا يوسف ولدت يوم 22 فبراير 1998 في تونس.
وهي منسقة برنامج في المعهد الدولي للحقوق والتنمية – جنيف (IRDG).
تخرجت من جامعة جنيف في العلوم السياسية، وحاصلة على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية، ودرجة الماجستير في العلوم السياسية، وحصلت على درجة الماجستير الثانية في دراسات الشرق الأوسط. لديها أيضًا معرفة وممارسة جيدة جدًا للقانون الدولي، وخاصة حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني والقانون البيئي، وذلك من خلال خبرتها الغنية في العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في جنيف.

السيدة انتصار رزاق حسين

ورقة العمل السادسة

الأمين العام المساعد لمنظمة استدامة المياه APSU
انتصار متخصصة في مجال الهندسة البيئية وتعمل منذ عام 2007 في وزارة الموارد المائية في العراق.
عملت مؤخرا كرئيسة لقسم الدراسات بالوزارة. وفي عام 2017 ، حصلت على ماجستير في الهندسة البيئية / جامعة UPM / ماليزيا. وهي أيضا إحدى مؤسسي منظمة APSU لاستدامة المياه
وهي منظمة غير حكومية معنية بالمياه والبيئة واستدامتها ، والتي تتبنى حوارا نشطا وبنّاءً لهذا الغرض. وهي الآن الأمين العام المساعد للمنظمة.

الأستاذ خليل إبراهيم

ورقة العمل السابعة

خبيراً في مجال حقوق الإنسان في إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في الأمانة الفنية للجنة حقوق الإنسان العربية المعنية بمتابعة تنفيذ الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. له أكثر من 50 دراسة ومقال وبحث في مجال حقوق الإنسان.
خبرة في هذا المجال منذ عام 2004 حيث عمل في وزارة حقوق الإنسان العراقية وتسلم مناصب عديدة، ساهم في كتابة التقارير الدورية للعراق لسبع من الآليات التعاهدية وكذلك تقارير الاستعراض الدوري الشامل لجولتين إضافة إلى المساهمة في كتابة الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، مثل جمهورية العراق في مناسبات عدة ذات صلة، وعمل مع منظمات المجتمع المدني.

اليوم الثاني – مجموعة العمل الثالثة

الأستاذ أحمد سالم بوحبيني

رئيس الجلسة

محام
الرئيس السابق للنقابة الوطنية للمحامين في موريتانيا
الرئيس السابق لنقابة المحامين الدولية (CIB)
رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا

السيد وليام (بيل) لُو

مقرر الجلسة

محرر موقع arabdigest.org ومقدم بودكاست عرب دايجست الأسبوعي. وهو صحفي وصانع أفلام وثائقية حائز على جوائز، قدم تقارير مكثفة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لهيئة الإذاعة البريطانية. وقد عمل أيضا مراسلاً من الأمريكيتين وأفريقيا وأفغانستان وباكستان. وقبل مغادرته بي بي سي في عام 2014، كان السيد (لُو) محلل شؤون الخليج في الشركة. وقد قدم مساهمات في قنوات الجزيرة وسكاي نيوز راديو مونوكل وميدل إيست آي وجلف ستيت أناليتيكس وبي بي سي والعربي وميدل إيست مونيتور.

السيدة ماريا نافارو

ورقة العمل الأولى

تعمل ماريا كمسؤولة عن حقوق الإنسان في قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية (NIRMS) في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) في جنيف منذ أربع سنوات. وتقدم الدعم لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ما يتعلق بعملهم بشأن تغير المناخ. حاصلة على درجة الماجستير في العلاقات الدولية ومتخصصة في حقوق الإنسان والعمل الإنساني. لديها أيضا خبرة في قضايا تغير المناخ والأطفال والشباب والهجرة.

الدكتور عمار دويك

ورقة العمل الثانية

مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان منذ نهاية عام 2015. حاصل على دكتوراة في السياسات والإدارة العامة من جامعة برانديس في الولايات المتحدة، وماجستير في القانون العام من الجامعة الامريكية في واشنطن، وبكالوريوس قانون من جامعة اليرموك، الأردن. لديه خبرة طويلة ومتنوعة في مجال حقوق الإنسان، الوصول للعدالة، والتنمية السياسية، وإدارة الانتخابات. عمل استاذا للإدارة العامة في جامعة بيرزيت، وقبل ذلك شغل مناصب عديدة من ضمنها المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية حيث أدار خلال فترة اشغاله هذا المنصب الانتخابات الرئاسية لسنة 2005 والانتخابات التشريعية لسنة 2006. له العديد من المنشورات والمقالات باللغتين العربية والانجليزية حول مواضيع تتعلق بالإدارة العامة في فلسطين ومواضيع قانونية وحقوقية متنوعة.

السيد تنقو محمد فوزي تنقو عبد الحميد

ورقة العمل الثالثة

كان سمو/ تينكو محمد فوزي تينغكو عبدالحميد يشغل سابقا منصب مدير الشركة الاستثمارية القابضة كو-أوبراسي أوساها بيرساتو بيرهاد (KUBB) من 1991-1997، وكان أيضًا مدير شركة KUB من 1997-2003. ثم من يونيو 2005 إلى يناير 2018 كان مديرًا لشركة (فرموزا بروسونيك للصناعات). بدأ سمو/ تينكو محمد فوزي تينغكو عبدالحميد ممارسته الخاصة في عام 1985 متخصصًا في قانون الشركات التجارية وقانون الملكية الفكرية. وكان سابقًا شريكًا في شركة (تينكو محمد آشان & ليم) من 1985-1992، والشريك الإداري لشركة (تينكو محمد آلان & ليم) من 1993-2010. وكان أيضًا شريكًا إداريًا لشركة (تينكو محمد و شركاه) من 2011-2020. يعمل حاليًا كمستشار قانوني في شركة (تينكو محمد و شركاه). وبدءًا من نوفمبر 2007 حتى الوقت الحاضر، يتولى سمو/ تينكو محمد فوزي تينغكو عبدالحميد منصب رئيس مجلس الإدارة لشركة (كروفورد & كومباني/ ماليزيا/ إس دي إن - بي إتش دي). وهو حاليًا رئيس الفرع الماليزي للجمعية الملكية الآسيوية (MBRAS).

الدكتور عزام علواش

ورقة العمل الرابعة

الرئيس التنفيذي لمنظمة "طبيعة العراق"غير الحكومية

الدكتور رسلان إبراهيم

ورقة العمل الخامسة

أستاذ مساعد ومنسق برنامج العلاقات الدولية في جامعة ولاية نيويورك في جينيسيو. كان في 2021–2022 زميل كلية تشارلز إي شيدت في معهد جامعة بينغهامتون لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، وزميل ما بعد الدكتوراه في معهد العلاقات الدولية في الجامعة البابوية الكاثوليكية في ريو دي جانيرو ، البرازيل. وتشمل اهتماماته البحثية حقوق الإنسان، وحل النزاعات، والسيادة، وجامعة الدول العربية، والسياسة الدولية للشرق الأوسط. ولديه أيضًا خبرة مهنية في العمل كمراسل لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي العربية)، ويغطي الشؤون الإسرائيلية والفلسطينية.

السيد ناصر مرزوق سلطان المري

التجربة 1

السيد/ ناصر مرزوق سلطان المري حاصل على درجة الماجستير في الحقوق في القانون المدني من كلية الحقوق جامعة القاهرة، حالياً باحث دكتوراة في القانون المدني.
شغل السيد ناصر المري العديد من المناصب القيادية لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كرئيس قسم التحقيقات والاستشارات القانونية، وكمساعد لمدير إدارة الشؤون القانونية في عام 2019م، ومن ثم مديراً لإدارة الشؤون القانونية، كما أن لديه أكثر من 10 أعوام من الخبرة القانونية والعمل في المجال القانوني.
اختير السيد ناصر المري عضواً في العديد من اللجان الداخلية والخارجية داخل دولة قطر المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لديه عدة كتب ومنشورات متعلقة بالمجال القانوني والحقوقي، وشارك في العديد من المقابلات التلفزيونية القطرية للتوعية في مجال حقوق الإنسان والأزمة الخليجية.

الأستاذ منير بن صالح

التجربة 2

تخرج السيد منير بنصالح، الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم الجمعة 19 يوليو 2019، أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من المدرسة المحمدية للمهندسين با لرباط سنة 2002. راكم السيد بنصالح، وهو من مواليد 1979، خبرة مهنية تفوق، عند تعيينه، 17 سنة في ميدان تدبير وإدارة المشاريع الهيكلية ووحدات عملية لدى مجموعات صناعية متعددة سواء مغربية أو متعددة الجنسيات. كان السيد بنصالح عضوا نشيطا داخل عدد من مجموعات العمل والترافع والتعبئة حول قضايا حقوق الإنسان والحريات، في المغرب وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السفيرة مشيرة خطاب

التجربة 3

رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية وزيرة الدولة للأسرة والسكان السابقة بدولة مصر وهي ثاني سيدة تتولى منصب وزير الدولة لشئون الخارجية كما انها مرشحة مصر لمنصب الامين العام لمنظمة اليونيسكو التابعة لأمم المتحدة خريجة كلية سياسة واقتصاد عام 1967 حيث تخرجت بمرتبة شرف. وعملت كسفيرة لمصر في عدة دول وعملت على توثيق علاقة مصر بتلك الدول.

السيد ميشال طبال

التجربة 4

مستشار في القضايا الدولية والأوروبية في اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان وحاصل على دكتوراه في القانون الدولي. درس سابقا القانون الدولي والقانون الدستوري وعمل في الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

الأستاذ سلطان بن حسن الجمَّالي

رئيس الجلسة

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة بمصر (2013) وبكالوريوس العلوم من جامعة قطر (1998)
يشغل حالياً منصب الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
صعد السيد سلطان بن حسن الجمّالي السلم الوظيفي عبر سلسلة من المناصب والأدوار الوظيفية المختلفة، استطاع عبرها تجميع خبرات عملية ومهنية مهمة، أبرزها ديوان الخدمة المدنية بإدارة التخطيط وتنمية القوى العاملة، ومنسق الاتفاقيات الدولية ومدير إدارة الموارد البشرية ونظم العمل ونائب رئيس لجنة شؤون الموظفين بالمجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، بعد ذلك تم تعيينه كمنسق عام للاتفاقيات الدولية بوزارة البيئة، ثم شغل منصب مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ثم المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك قبل أن يشغل منصب الأمين العام للمؤسستين حالياً، كما كان عضواً في كل من لجنة الأزمات خلال فترة جائحة كورونا، ولجنة المسؤولية المجتمعية الدولية.

شهدت فترة عمل السيد سلطان بن حسن الجمّالي تحقيق العديد من المنجزات والمكاسب العملية التي ساهمت في انتشار ثقافة حقوق الإنسان والوعي بها داخل المجتمع والمؤسسات، أهمها إنشاء الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وتطوير اللوائح والإجراءات ونظم العمل باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإضافته الفعالة في إنجاح العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، داخل دولة قطر وخارجها. وساهم في دعم إنشاء مؤسسات وطنية جديدة في الوطن العربي وحصول مؤسسات أخرى على التصنيف (أ) من طرف اللجنة الفرعية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك عبر عمله في الشبكة العربية. كما عمل على تنمية علاقات الشبكة العربية مع العديد من المؤسسات والهيئات الحقوقية الأممية والإقليمية والدولية وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم والشراكات وذلك على المستوى المحلي والدولي.

الأستاذ غفار العلي

المقرر العام للمَؤتمر

الأستاذ غفار العلي، المستشار القانوني للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عَمل محامياً في دمشق منذ عام 1998 ولغاية 2013، ومستشارًا قانونياً للشبكة العربية منذ عام 2013 وحتى الآن، أعد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل التشغيلية للشبكة العربية للأعوام 2020-2024، شارك بإعداد البرامج التدريبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية، ومدرب في مجال حقوق الإنسان.

سعادة السيدة
مريم بنت عبد الله العطية

رئيس الجلسة

رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

سعادة الأستاذ سلطان
بن حسن الجمَّالي

تلاوة بيان المؤتمر والتوصيات

الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

كلمة سعادة السيدة
مريم بنت عبد الله العطية

رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر،
ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أرحبُ بكم جميعاً في الدوحة، وأرحبُ أيضاً بمن ينضمون إلينا عبر تطبيق (الزوم) من جميع أنحاء العالم. وعلى بركة الله، نبدأ أعمال مؤتمرنا هذا، ونحن نسعى إلى سلام مع الطبيعة يقوم على نهج حقوق الإنسان، من أجل إعمار الأرض واحترام نواميسها التي حفظت توازنها وعافيتها، بعد أن أصبحنا كلّ يوم نلمسُ التبعات المُدمرة للكارثة المناخية على نظامنا البيئي، ونرى آثارها السلبية على كافة مناحي حياتنا، وفي جميع أرجاء المعمورة. فمن الفيضانات مروراً بالمجاعات والأعاصير إلى احتضار أنهار العالم، كُلها ظواهر تقرع جرس انذار تغير المناخ. فهل البشرية قادرة على تحمل الكلفة الإنسانية؟ وهل البشرية قادرة على التحرك العالمي السريع من أجل تفاديها؟ وهنا دعونا نرى الكلفة الباهظة الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وآخرها تبعات الزلزال المُدمر في تركيا وسوريا، ونحن نترحم على الأرواح التي فقدناها وندعو الله بالشفاء للمصابين.

قال الله جل وعلا في كتابه العزيز "وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ" آية 19– سورة الحجر.
إذاً، دعونا نُذكّرُ أنفسنا في هذا المؤتمر، أنّ النشاط الإنساني هو الذي أفقد الطبيعة توازنها، وأنّ الإنسان هو المُكلّف والمسؤول عن عمارة الأرض بدلاً من تدميرها، وأنّ هذا يقتضي منّا جميعاً، العمل المُنظم والشامل على إرادة التعمير من أجل حفظ صحة كوكبنا وإعادة توازنه. وهذه النقطة هي محطُ أملنا في التعامل مع المخاطر والتحدّيات البيئية التي نعيشها، والتي تُمثلُ أحد أخطر العقبات التي تعترض كرامة الإنسان وتمتّعه الفعلي بحقوقه وحرياته.

الحضور الكريم،

اعتقدُ أنّكم تتفقون معي، في أنّ السياسات المناخية الوطنية والدولية لم ترقَ – لغاية الآن – إلى مستوى المخاطر والتحدّيات البيئية التي نعيشها، وذلك رغم كل الجهود المقدّرة، والمبذولة في هذا الشأن منذ إقرار اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيّر المناخ عام 1992. وربما يكون السبب في ذلك، اغفال هذه السياسات إطار حقوق الإنسان الذي يُشكل إرادة الإعمار وخريطة الطريق إزاء تعافي الكوكب وانقاذ الطبيعة.
إنّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها قوة اقتراح، تمكنت من الاضطلاع بدور مؤثر وفاعل في الجهود الدولية المعنية بمكافحة تغيّر المناخ والوصول إلى العدالة المناخية، ويكفي أن أشير إلى أنّ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (31/51) الصادر عام 2022، بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتغير المناخ، قد جاء بمُبادرة من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما أشير إلى أنّ التحالف قدّم طلباً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للحصول على صفة مراقب، من أجل تعزيز مشاركتنا في محادثات المناخ واتخاذ القرار المتعلقة بالعدالة المناخية.

الأصدقاء الأعزاء،
لم تألُ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جهداً؛ في تقديم خبرتها الحقوقية إلى كافة الجهات المعنية بحماية البيئة في دولة قطر، فكُنّا شركاء للدولة في تعزيز الإجراءات والسياسات المناخية الأكثر استدامة وفعالية، ورصد آثار تغيّر المناخ على حقوق الإنسان. وأذكر هنا أنّ دولة قطر قطعت شوطاً طيباً في جهود تحقيق الأهداف المناخية لاتفاق باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة. كما نجحت في عقد أول بطولة كروية عالمية عام 2022 صديقة للبيئة ومحايدة كربونية.
السيدات والسادة الكرام،
كما أسلفتُ الإشارة، سيتعيّنُ علينا اتخاذ تدابير شاملة لمكافحة تغيّر المناخ، عاجلاً أم آجلاً. وهناك احتمالات مُتوقّعة بأن تُؤثر هذه التدابير سلباً على التمتع بحقوق الإنسان كفقدان فرص العمل على سبيل المثال. كما لاحظنا أنّ هناك دول اتبعت سياسات غير مُتسقة مع تعهداتها الدولية، بشأن خفض غازات الدفيئة بدافع رغبتها في التنمية واستغلال الموارد الطبيعية.
إنّ مؤتمركم اليوم يُوفرُ فرصة ثمينة على مدار يومين، للنقاش والتباحث وتبادل المعرفة والخبرات؛ من أجل دفع وتسريع وتيرة التعامل مع تغيّر المناخ والمخاطر البيئية من منظور حقوق الإنسان، فضلاً عن اقتراح الإجراءات التي من تُساعد على عقد سلام مع الطبيعة، والوصول إلى توصيات ملموسة بشأن تعزيز العمل القائم على حقوق الإنسان بشأن تغيّر المناخ، والتي يمكن أن تتبلور إلى اعتماد التزامات قانونية مُحدّدة، وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع؛ وذلك إذا ما تبنّتها منظومة حقوق الإنسان الدولية معيارياً وأداتياً؛ فالمجلس الدولي لحقوق الإنسان على سبيل المثال أوضح في أكثر من قرار صادر عنه، أهمية اتباع منظور حقوق الإنسان عند بحث إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
كلي أملٌ، بأنْ يخلُصَ مؤتمرنا في جلساته المختلفة إلى توصيات تشكّلُ برنامج الدوحة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية فيما يتعلّق بتغيّر المناخ، وبخاصة أنّ كافة الأطراف والشركاء وأصحاب المصلحة مجتمعين اليوم في قاعة واحدة، وهدفهم فحص الفرصة التي توفّرها معايير حقوق الإنسان لإنقاذ الكوكب، والعيش في وئام مع الطبيعة، ومساعدة المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته في بلوغ الانبعاثات الصفرية. وقد نكون بذلك قد نجحنا في المضي خطوة نحو عمارة الأرض، وتمكين الناس من العيش فوقها بكرامة، وإيجاد عالم أكثر أماناً وأكثر استدامةً وأكثرَ إنصافاً لنا وللأجيال القادمة.

وفي الختام أتمنى لهذا المؤتمر النجاح وتحقيق أهدافه المنشودة لصالح البشرية جمعاء.
أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة سعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد بن علي آل ثاني

وزير البيئة والتغير المناخي

بسم الله الرحمن الرحيم
السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم في المؤتمر الدولي حول التغير ات المناخية وحقوق الإنسان، كما أود أن أشكر العاملين على هذا المؤتمر، و المشاركين ،و الجهات المنظمة،

السادة الحضور
لا شك أن ظاهرة تغيُّر المناخ هي إحدى التحديات الخطيرة في عصرنا، وهي مشكلة متفاقمة باستمرار، وتطرح إشكاليات عديدة تتشابك في أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ولها تداعيات سلبية بالغة الخطورة على كافة أشكال الحياة، بما فيها الحياة البشرية، ولا سيما على مسارات التنمية المستدامة التي تنشدها كافة الشعوب.
أن قضية تغير المناخ تشكل أولوية لدى دولة قطر، حيث قمنا خلال الأعوام الماضية بإجراءات طموحة تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030 في حماية البيئة والحد من آثار التغير المناخي و الذي يؤثر على مجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة، والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في السكن، والحق في التنمية. ويقع على عاتق الدول التزامًا في مجال حقوق الإنسان يقضي بالتصدي للآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ وضمان أن يتمتّع الأشخاص المتضررين منه لا سيّما من يعيش أوضاعًا هشّة، بإمكانية الوصول إلى التعويضات ووسائل التكيف الفعالة لعيش حياة كريمة.

فعلى الصعيد العالمي سعت الدولة لأخذ زمام المبادرة في مؤتمر القمة للعمل المناخي الذي عقد في نيويورك سبتمبر 2019 حيث أعلن سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (حفظه الله ورعاه) عن مساهمة دولة قطر بمبلغ 100مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً للتعامل مع التغير المناخي والمخاطر الطبيعية والتحديات البيئية وبناء القدرة على مواجهة آثارها المدمرة، حيث ان ذلك يصب في الحفاظ على حقوق الإنسان من آثار التغير المناخي.
كما تقوم دولة قطر بإستضافة مؤتمر للأمم المتحدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً الشهر القادم لتقليل الأثار السلبية للتغير المناخي عليها .

وعلى المستوى الوطني نهجت دولة قطر في التصدي لظاهرة التغير المناخي مستنيرةً برؤية قطر الوطنية 2030 وما تحمله من دوافع للتقدم وتسريع عجلة التنمية بما يحقق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ، وقامت بالعديد من الجهود في قطاعات مختلفة.

وسعيا لتحقيق اهداف الخطة الاستراتيجية للبيئة، تم وضع خطة وطنية للتغير المناخي تهدف إلى تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25٪ من جميع القطاعات بحلول عام 2030 حيث حددت الخطة الوطنية للتغير المناخي أكثر من 35 مبادرة للحد من الانبعاثات وأكثر من 300 مبادرة للتكيف مع آثار التغير المناخي كجزء لتحقيق التدابير الفعالة الموضوعة لتحقيق الخطة والتي تشتمل على خطط تنفيذية واضحة ومحددة.

الحضور الكرام
قامت دولة قطر بالإبلاغ عن مساهماتها المحددة وطنيا للمناخ والتي تعكس مستوى الطموح الذي تسعى إلى إحرازه في مجال خفض الانبعاثات الإجمالية، وإعطاء صورة شفافة عن النهج المتبع والإجراءات المتخذة لتحقيق التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. كما ستواصل دولة قطر العمل من أجل ترجمة الالتزامات الموجودة في اتفاق باريس للمناخ .
وختاما نتمنى ان يحقق هذا المؤتمر الأهداف المنشودة، وأن يكون فرصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لمواجهة المخاطر التي تفرضها ظاهرة التغير المناخي وتأثيرها على حقوق الإنسان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة سعادة الدكتور بييلوف شودري

الممثل الفني ورئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدوحة

في افتتاح المؤتمر الدولي «التغير المناخي وحقوق الإنسان»
21–22 فبراير 2023

سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، ورئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
معالي الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد بن علي آل ثاني وزير البيئة وتغير المناخ
سعادة السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.
سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية
السيد ميشيل فورست، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة.
السيد محمد عل ي النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
أصحاب السعادة أعضاء اللجنة الموقرون
السيدات والسادة ،
إنه من دواعي الشرف الكبيروالسعادة البالغة أن أشارك في افتتاح المؤتمر الدولي حول "التغير المناخي وحقوق الإنسان" مع العديد من الشركاء المتميزين والمؤسسات الموقرة. أود أن اعبر عن بالغ التقدير والامتنان لمضيفينا الكرام والرعاة المشاركين في هذه الفعالية.
نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الثلاثين لمبادئ باريس التي أرست معايير جديدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان – التي تقف في الخطوط الأمامية لتحديات حقوق الإنسان والتنمية في جميع أنحاء العالم .
ويثني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تركيز المؤتمر والأهمية الكبيرة التي يوليها للعمل المناخي المرتكز على الحقوق، فضلا عن إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في وضع التوصيات التي تهدف إلى تعزيز التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي.
في الواقع، لقد أصبح عنصر الوقت حرجاً للغاية لاتخاذ إجراءات حاسمة للاستجابة للأزمة الثلاثية لكوكبنا.
الأدلة التي لا جدال فيها على أن التغيرات البيئية الناجمة عن تغير المناخ والتدهور وفقدان التنوع البيولوجي لم تعد تهديدات مستقبلية فحسب، بل أصبحت تواجهنا بالفعل. ثمة 31 مليون شخصا على مستوى العالم نزحوا داخليًا بسبب الأخطار الطبيعية في عام 2020 وحده، ودفع كثيرين آخرين للنزوح ومغادرة اوطانهم.
لقد تم بالفعل التحقق من مستوى تقدم التنمية، وشهدنا خلال العامين الماضيين أكبر انخفاض في التنمية البشرية على الإطلاق منذ أن بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تتبع التقدم الذي طرأ عام 1990 – وهذا يهدد عقودًا من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. يؤدي هذا إلى تآكل التماسك الاجتماعي، ويعجل الظروف لمزيد من عدم المساواة، وتهديدات للصحة العامة، بل يدفع حتما باتجاه مسارات للاضطرابات والصراعات.
أصحاب السعادة، السيدات والسادة،
تمثل هذه الأزمة أكبر تهديد لحقوق الإنسان في عصرنا، وتسهم في تفاقم الظلم البيئي في كل مكان.
هناك حاجة إلى اعتماد نهج شامل مرتكز على حقوق الإنسان للعمل المناخي لتوجيه التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من اجل تعزيز الانتعاش الأخضر الشامل وتسريع التقدم في خطة عام 2030 وعدم ترك احداً يتخلف عن الركب.
في هذا السياق، أقر مجلس حقوق الإنسان بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في أكتوبر 2021. وبعد ذلك، في 28 يوليو 2022، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن بيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان العالمية. ويعزز هذا العمل في أكثر من 150 دولة حيث تم بالفعل الاعتراف بالحق في بيئة صحية. وهذا القرار يمتلك القدرة على إحداث تغيير حقيقي يفيد الناس ويدعو الدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الخاصة لتكثيف جهودها لتحقيق التنمية المستدامة الواعية بالبيئة.
أصحاب السعادة، السيدات والسادة،
نحن بحاجة إلى بناء الجسور بين بعض المجتمعات الأكثر تهميشًا في العالم ومؤسسات الدولة.
نحن بحاجة إلى الاستثمار في الأمل – من الوظائف إلى العدالة – في وقت تتقلص فيه المساحات الديمقراطية في العديد من البلدان؛ حيث ان الثقة في الحكومات آخذة في التراجع؛ وحقوق الإنسان آخذة في التراجع في أجزاء كثيرة من العالم. وبالتالي، فإن المؤسسات الموجودة اليوم بحاجة إلى دعمنا المعزز.

تمثل مؤسسات حقوق الإنسان الفعالة والشاملة والمستقلة حجر الأساس للمجتمعات العادلة والشاملة التي يمكنها تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة للجميع.
يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جميع أنحاء العالم، دورًا مهمًا في مكافحة التغير المناخي والتدهور البيئي وآثاره على حقوق الإنسان.
إن التفويض الإنمائي واسع النطاق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوجود العالمي في 170 دولة وإقليمًا، والخبرة عبر مجموعة من المجالات الشاملة والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة تضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فريد في نظام الأمم المتحدة ومع الشركاء وأصحاب المصلحة لدعم التحقيق الحق في بيئة صحية للجميع.
نحن ندعم صانعي السياسات والحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة على جميع المستويات لضمان أن تكون سياسات وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثارها ترتكز بشكل فعال على نهج قائم على حقوق الإنسان يضع حقوق الناس في القلب من كل ذلك.
يشمل هذا العمل تعزيز الأطر القانونية وضمان العمليات الشاملة من خلال وعد المناخ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث شارك 110,000 شخصاً في مشاورات أصحاب المصلحة بشأن المساهمات المحددة وطنياً في أكثر من 120 دولة وإقليماً ما يساعد على بناء توافق اجتماعي والاعتراف الصريح بأدوار الشباب والنساء. الريادة في التعهدات المناخية المتجددة.إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العديد من البلدان حول العالم وقد عملنا مع أكثر من 100 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، غالبًا بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
على الصعيد الإقليمي، ومن خلال مكاتبنا القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا بعمق في دفع المبادرات التي تخدم تغير المناخ وأجندات حقوق الإنسان، ويشمل ذلك من خلال العلاقة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
حددت قيمنا العالمية وأطرنا المعيارية المسار في منطقة الدول العربية، التي يقال إنها ترتفع درجة الحرارة فيها أسرع بمرتين من بقية مناطق العالم، وحيث تؤدي ضغوط الزيادة السكانية والموارد المحدودة إلى تهيئة الظروف لمزيد من عدم المساواة وفقدان سبل العيش، مع خطر تشريد الكثيرمن السكان.
أصحاب السعادة السيدات والسادة،
هناك حاجة إلى نموذج جديد لتحقيق أهداف التنمية البشرية دون تعريض الأساس البيئي للحياة للخطر. ونحن نعتمد جميعًا على البيئة لرفاهيتنا المباشرة وغير المباشرة لذلك فإن التهديدات التي تواجهها تشكل تهديدات لحقوق الإنسان والسلام والتنمية المستدامة.
يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الواسعة بدعم الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والشركات والأفراد في جهودهم لجعل الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة حقيقة واقعة للجميع.

أشكركم وأتطلع إلى التعرف على نتائج المناقشات اليوم.

كلمة سعادة السفيرة
هيفاء أبو غزالة

مساعد الأمين العام ورئيس قطاع الإعلام
في جامعة الدول العربية

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، يسرني أن أنقل لكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وتمنياته لكم باتوفيق في أعمال مؤتمرنا هذا ونثمن مبادرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بعقد هذا المؤتمر ويؤسفني تعذر حضوري شخصياً ومشاركتكم مناقشات أحد أهم التحديات التي تواجه البشرية في عالم اليوم.

السيدات والسادة،

لا يخفى على حضراتكم حجم التهديد الذي تعيشه البشرية إزاء التغير المناخي والذي يمثل تهديدا للوجود البشري نفسه، يوميا يتفاقم هذا التهديد ليتصدر قائمة التحديات التي تواجه الإنسانية ويصبح الشاغل المشترك الرئيسي لها وتتزايد الآثار السلبية للتغير المناخي بتفاقم الاحتباس الحراري وزيادة نسبة الانبعاثات الكربونية.

السيدات والسادة،

أصبحت معدلة التغير المناخي هاجسا حقوقيا بامتياز كيف لا؟ وهذه الظاهرة تمس بالتمتع الفعلي والأكمل بالحقوق الأساسية والتغير المناخي يعتبر تهديدا صريحا لأسمى الحقوق ألا وهو الحق في الحياة ويمس أيضا الحق في الغذاء الكافي والحق في الحصول على الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي والحق في سكن لائق والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية ما ينتج عنه تأثير على الحق في التنمية. الحديث عن تغيير المناخ يعني الحديث عن الكوارث الطبيعية وارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وموجات الحر والجفاف والتصحر وشح المياه وانتشار الأمراض وفقدان التنوع البيولوجي واختلاه النظم الأيديولوجية ونستخلص مما تقدم أن منطقتنا العربية ليست في مأمن من هذه الظواهر وذلك بحكم موقعها الجغرافي فيما يعني ضرورة تعزيز التعاون ومضاعفة الجهود وتبادل الممارسات الفضلى فالتهديد وجودي تنموي حقوقي، ومن هذا المنطلق وضعت جامعة الدول العربية موضوع آثار التغير المناخي على سلم أولوياتها وضمنته في مختلف أنشطتها الاقتصادية منها والاجتماعية ، وأكتفي اليوم بالإشارة إلى أن التغير المناخي عبر التمتع بحقوق الإنسان وتأثيره أصبح بندا دائما على جدول أعمال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وهي اللجنة الأم في منظومة حقوق الإنسان العربية.

السيدات والسادة،

إن مشاركتنا في أعمال هذا المؤتمر فهي تعبير عن إدراكنا لأهمية تيسير التفاعل بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تبادل الخبرات وبناء القدرات اللازمة لوضع التدابير الناجحة الكفيلة بالتصدي للتغير المناخي على نحو يحترم حقوق الإنسان ويعززها ،

وختاما تقبلوا مني خالص تمنيات نيابة التوفيق.

كلمة السيد ميشال فورست

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.

السيد الرئيس
سعادة الوزير
المندوبون الموقرون ،
اسمحوا لي أن أتقدم اليكم بالتهنئة على تنظيم هذه الفعالية الكبيرة حول المناخ وحقوق الإنسان، وأشكركم على دعوتي للمشاركة بصفتي المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن البيئة.
يشرفني ويسعدني أن أكون معكم اليوم وأن أشارككم ونتعلم من مناقشاتنا.
كما تعلمون جميعًا، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان العام الماضي الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من خلال قرارين هامين.
ولكن في العام الماضي أيضا، شهدنا أحداثًا مناخية شديدة القسوة وعمليات بطيئة الأثر، ما أدى إلى خسائر وأضرار كارثية، نتجت عنها إلحاق ضرر جسيم بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتؤثر على حياة الملايين من الناس، حيث تقع المسؤولية التاريخية والحالية عنها على عاتق البلدان الغنية والصناعية والشركات الفاعلة القوية.
من الواضح أن هذه الخسائر والأضرار هي أزمة حقوق الإنسان، والدول ، ولا سيما الغنية، عليها التزامات قانونية واضحة للتصدي للخسائر والأضرار بشكل عاجل وأكثر جدوى، من حيث الأعراض والأسباب الجذرية.
من الواضح أيضاً أن اتفاقيات مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للتغير المناخي الأخيرة ليست كافية لتحقيق العدالة المناخية. ومع ذلك، فهي تمثل تقدمًا كبيرًا يجب مراقبته من أجل التحقق من الامتثال والتنفيذ. وفوق كل شيء، ضمان وصول التمويل إلى الموجودين في الخطوط الأمامية ومراعاة صوت النساء والسكان الأصليين من شعوب العالم.
بالنسبة لي وللعديد من المتخصصين في مجال حقوق الإنسان، لن يكون تحقيق العدالة المناخية وتقليص الاحتباس الحراري ممكنًا إلا بتغيير الصيغ وأنموذج الحياة.
تغيير في الصيغ وأنموذج الحياة، حيث يكون للتوزيع الأسبقية على تراكم الثروة.
تغيير في الصيغ وأنموذج الحياة، حيث تكون حقوق الإنسان أكثر أهمية من الاستثمار.
تغيير في الصيغ وأنموذج الحياة، حيث يأتي التقشف قبل الاستهلاك غير المحدود وعندما تُحترم الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية وحقوق الأرض الأم.

بينما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، اسمحوا لي أن أذكّركم بأن مستوى الهجمات والقتل للمدافعين عن البيئة لم يكن بهذا الارتفاع على الإطلاق. والبيانات التي نشرتها كل من شركة غلوبال ويتنس وشركة فرونتلاين دفندرز ليست سوى قمة جبل الجليد.
ومن الواضح أن التهديدات والاعتداءات على نشطاء المناخ والبيئة ليست نتيجة عنف عشوائي. بل إنها هجمات متعمدة لإسكات الأشخاص الذين يتحدون القوى السياسية والاقتصادية، فضلاً عن خياراتهم السيئة لمستقبل كوكبنا.
تظهر أشكال جديدة كثيرة من التعبئة. جذبت بعض هذه الإجراءات انتباه الجمهور، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها تهدف، ونجحت في بعض الأحيان، إلى تعطيل حياتنا اليومية.
وبينما قد يختلف المرء مع أنماط العمل هذه – مثل حواجز الطرق أو توقف الأحداث الرياضية أو استهداف اللوحات – يظل العصيان المدني مكونًا أساسيًا للحياة الديمقراطية. ولا يجب تجريمها.
عندما يُطلق على نشطاء المناخ "خصوم التقدم" أو "الإرهابيون البيئيون"، فهذه محاولة لتقسيم مجتمعاتنا. محاولة لتفكيك النضالات الجماعية.
إن المناقشات التي تربط المشاركة العامة والعصيان المدني بأعمال خطيرة وغير قانونية، مثل الإرهاب، لا تمثل تهديدًا لسلامة المدافعين فحسب، بل تمثل أيضًا تهديدًا لقيمنا الديمقراطية.
في مواجهة هذه المحاولات لإضعاف النضالات الجماعية، يجب أن نفكر في كيفية توحيد وتعزيز التعاون فيما بيننا.
يجب علينا على الأقل أن نحشد أقصى قدر من التفكير، والطاقة، والإصرار، والجرأة في حماية المدافعين عن البيئة والناشطين المناخيين، لأنهم تموقعوا للدفاع عن حقوقنا ومستقبل كوكبنا.
وعلى الأقل يجب أن نكون مثلهم تماماً مفعمين بالحيوية والجرأة والصراحة لأنهم يرشدوننا للطريق نحو مستقبل أكثر إشراقًا لنا جميعًا.

أشكركم جزيل الشكر، وأتمنى للجميع مؤتمراً مثمراً.

كلمة السيد محمد علي النسور

رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في
مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

سعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل الثاني وزير البيئة و التغير المناخي،

سعادة الأستاذة مريم العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

الحضور الكريم،
إنه لمن دواعي سروري أن أمثل السيد فولكر ترك المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان و أن أنقل لكم تحياته و خالص تقديره لدولة قطر و لسمو الشيخ تميم بن حمد وأيضا جزيل شكره للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المبادرة لتنظيم هذا المؤتمر الذي تمس محاوره حياتنا جميعا.
اننا في مفوضية الأمم المتحدة نقدر عاليا التعاون المستمر مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر. حيث تمكنا معا خلال السنوات العشر الماضية من تنظيم العديد من المؤتمرات النوعية تناولت العديد من القضايا الهامة وذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية منها على سبيل المثال لا الحصر: دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الاستجابة لقضايا حقوق الإنسان في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتعزيز النهج قائم على حقوق الإنسان لمجابهة النزاعات في المنطقة العربية وتعزيز حرية الرأي والتعبير ودور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، إضافة إلى الاستثمار في تطوير قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية و الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية و التي تستضيفها دولة قطر.

السيدات والسادة
تمثل التاثيرات السلبية للتغيرات المناخية تحديا كبيرا لمنظومة حقوق الإنسان، حيث تشكل تهديد مباشرا وفوريا وبعيد المدى للحق في الحياة والحق في المياه والغذاء والحق في الصحة والسكن اللائق وحق تقرير المصير. وهنا أود ان أشير إلى ما أكد عليه مجلس حقوق الإنسان من أن الحق في البيئة النظيفة والصحية والمستدامة حق من حقوق الإنسان، وما أشار اليه أيضا من ارتباط الحق في بيئة نظيفية بالحقوق الأخرى، والتأكيد بان تعزيز هذا الحق يتطلب التنفيذ الكامل لاتفاقيات البيئة المتعددة الاطراف، وكذلك تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.
وكذلك أود أن أشير إلى أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ واتفاق باريس الذي يدعو إلى خفض درجة حرارة الأرض بما يجنبنا الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وما يرتبط منها بأنشطة الاقتصاديات العالمية المتقدمة المسؤولة عن 80٪ من تفاقم الأزمة المناخية. أن الآثار السلبية للانشطة الصناعية للاقتصاديات الكبرى امتدت آثارها إلى 55 دولة من ذات الانظمة الاقتصادية الهشة و التي تفتقر إلى الموارد الكافية لتبني سياسات التكيف مع النتائج المترتبة على الأزمة المناخية، وفقدانها أيضا ما مقداره النصف من نموها الاقتصادي وفقا لتقرير المقررالخاص المعني بتغير المناخ .

الحضور الكريم
سوف يناقش هذا المؤتمر الآثار السلبية للتغير المناخي على حقوق الإنسان من قبل العديد من المختصين، واسمحوا لي ان أشارككم بعض من الأرقام المفزعة التي أوردها تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في سياق التغيرات المناخية: هناك 3,3 مليار شخص من ضحايا التغيرات المناخية، منهم 97,6 مليون شخص ضحايا الكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية في عام 2019 فقط. وسيزيد عدد المتأثرين بالفياضانات من 1,2 مليار إلى 1,6 مليارشخص في عام 2050، في حين سوف تؤثر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى تقليل كثافة المواد الغذائية مما سيفاقم مشكلة سوء التغذية وتحديدا لدى الأطفال وما بين الاعوام 2000 إلى 2019 شهدت قارة افريقيا 134 حالة جفاف منها 70 حالة في شرق افريقيا، وأكثر من ذلك يموت شخص كل 48 ثانية في البلدان المتأثرة بالجفاف. كما تم الإبلاغ عن 5 ملايين حالة وفاة نتيجة لارتفاع درجة الحرارة وأكثر من نصف تلك الوفيات تقع بين الأطفال.

السيدات والسادة الكرام
المنطقة العربية تعاني من العديد من الأزمات و الصراعات و من تراجع غير مسبوق في مؤشرات حقوق الإنسان. ان الأقصاء والتهميش والتمييز وانعدام المساواة وتردي الخدمات العامة المتصلة بالصحة والتعليم إضافة إلى انعدام المساواة بين الجنيسين ، وحالات النزوح والهجرة الناشئة عن الأوضاع الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية و تغييب سيادة القانون والممارسة الديمقراطية.

هذه سمات ملازمة لحالة حقوق الإنسان في المنطقة، لذلك إن تأثر منطقتنا أيضا بالأزمة المناخية سوف يفاقم من الأزمات الموجودة و أثارها الوخيمة على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

الحضور الكريم
إننا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبحضور وزميلاتي و زملائي رؤساء المكاتب الوطنية و الإقليمية للمفوضية السامية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ندعوونشجع ونحث الجميع على تبني نهج قائم على حقوق الإنسان في معالجة الأزمات الناشئة عن التغييرات المناخية، نهج يرتكزعلى تعزيز إمكانيات المجتمعات المتضررة، و ندعو أصحاب القرار إلى إدماج حقوق الإنسان في القوانيين والسياسات والإجراءات المتبناة لحماية البيئة، كما ندعو إلى إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني وإدماجها في عمليات صنع القرارات ذات العلاقة بالبيئة ومن بينها الحق في الوصول إلى المعلومات، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان في القضايا البيئة التي تستهدف التصدي للتغيرات المناخية وإزالة القيود والعراقيل أمام أنشطة المناصرة التي يقودها المدافعون عن حقوق الإنسان مع تعزيز إجراء البحوث وجمع المعلومات الإحصائية الموثقة عن الآثار السلبية للمتأثيرين بالتغيرات المناخية وتحديدا آثارها على المجموعات المستضعفة والهشة.

ختاما أكرر الشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على حسن الاستضافة والتنظيم لهذا المؤتمرالهام وأشكركم على حسن الاستماع . و السلام عليكم ورحمة الله و بركاته

أوراق العمل

اليوم الأول – الجلسة الأولى
بعنوان: تغير المناخ وحقوق الإنسان: الآثار والالتزامات.

ورقة عمل مقدمة من السيدة سارة راتاري

كبيرة مستشاري حقوق الإنسان والقائدة العالمية
في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بعنوان: العدالة البيئية: الأمن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

إن الأزمة الثلاثية في كوكبنا، التي تتمثل في تغير المناخ والتلوث والتنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي، تهدد في ارتداد ونكوص عقود من التنمية وتؤثر على حقوق الإنسان على الصعيد العالمي من خلال تقويض التمتع بحقوق الإنسان وحمايتها وتفاقم الظلم البيئي، ما يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص والمجتمعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً وإقصاءً، كما أدت جائحة كوفيد –19 إلى تفاقم هذا السيناريو، حيث كشف عن أوجه عدم مساواة عميقة في توزيع الثروة والموارد ، وتعزيز العدالة والأمن، وحماية حقوق الإنسان.

ويبدو الدليل واضحاً في الأثر المدمر لتغير المناخ – فهو يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص والمجتمعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً وإقصاءً؛ ويعمل كمضاعِف للتهديد، ما يؤدي إلى تفاقم النزاعات.

هناك علاقة حاسمة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة ما يجعل السعي لتحقيق العدالة البيئية أولوية ملحة. وبدون بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية ولا عدالة بيئية.
تتطلب التحديات الناشئة من الأزمة الثلاثية في كوكبنا السعي لتحقيق العدالة البيئية كأولوية رئيسة، مع احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها وتعزيز مبدأ سيادة القانون باعتبارها جهودًا متشابكة جوهريًا.

يصور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم العدالة البيئية (بما في ذلك العدالة المناخية) باعتباره تعزيزاً للعدالة والمساءلة في القضايا البيئية، مع التركيز على احترام وحماية والإيفاء بالحقوق البيئية – وعلى رأسها الحق في بيئة صحية – وتعزيز سيادة القانون البيئي. وعلى هذا النحو، فإن العدالة البيئية هي مفهوم إرشادي لتعزيز التنمية داخل حدود الكوكب.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز العدالة البيئية من خلال نهج ذي ثلاث زوايا:
1. إنشاء أطر قانونية تمكينية على المستويين الوطني والدولي، وتطبيق مناهج مبتكرة قائمة على حقوق الإنسان لاحترام الحقوق البيئية وحمايتها والإيفاء بمتطلباتها.
– على المستوى الدولي: تعزيز الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة
– دعم الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات بشأن التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، التي تركز بشكل متزايد على الآثار المترتبة على حقوق الإنسان في التحديات البيئية وتغير المناخ.
– تشمل التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، على نحو متزايد، قضايا البيئة وتغير المناخ. كما أن عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، شهدت تقديم ما يقرب من 250 توصية حول تغير المناخ. ويدعم هذا الاتجاه المتزايد المشاركة المستمرة من قبل فرق العمل التي شكلتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى كيانات المنظمة الدولية.
– العمل الحيوي للمكلفين بقواعد الاختصاص ضمن الإجراءات الخاصة مع التركيز الموضوعي ذي الصلة مثل المقررين الخاصين المعنيين بحقوق الإنسان والبيئة والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. ونظراً لأن تغير المناخ يؤثر على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، فإن العديد من المكلفين بقواعد الاختصاص المتعلقة بالإجراءات الخاصة يسلطون الضوء على هذه العلاقة.
– المستوى الوطني: المساعدة في عمليات الإصلاح الدستوري والقانوني لإدماج الحق في بيئة صحية والحقوق والأحكام الأخرى التي تشمل تعزيز المناقشات العامة والتوعية بشأن التحديات، والمنافع والتنفيذ عند الممارسة. بالإضافة إلى الإصلاح الدستوري والقانوني، وتقديم المشورة بشأن الصياغة القانونية، بما في ذلك آليات الرقابة والمساءلة وكذلك دعم التنفيذ وإنفاذ القوانين. وتمكين العمليات الشاملة والتشاركية التي يكون فيها لجميع الجهات المعنية المتأثرة رأيٌ في المسائل القانونية وصنع السياسات، ويشمل ذلك المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة.
– تعزيز الأعمال وحقوق الإنسان لزيادة مساءلة الشركات عن العدالة البيئية من خلال دعم الحكومات لتطوير وإنفاذ القواعد المتعلقة بالتأثير البيئي والمناخي لنشاط الأعمال، لمحاسبة الشركات على الانتهاكات البيئية.

– مشاركة قطاع الأعمال والدول الأعضاء لتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل البيئية ودعم تطوير التشريعات التي تتطلب العناية الواجبة بالبيئة وحقوق الإنسان وزيادة الشفافية من خلال اعداد التقارير حول الاستدامة.

2 – تعزيز المؤسسات الفعالة التي تركز على المجتمعات، لا سيما تلك المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان، لضمان أن تكون سهلة الوصول اليها، ومجهزة لرصد وإنفاذ القوانين البيئية، بغية احترام وحماية والايفاء بحقوق الإنسان البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

– تعزيز جهود الإصلاح القضائي لزيادة الوصول إلى العدالة البيئية لاسيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً: تعزيز القدرات ضمن قطاع العدالة في مجالات التغير المناخي والمسائل البيئية بما في ذلك القضاة والشرطة وآليات العدالة العرفية وغير الرسمية وكذلك البرلمانيين.

3. زيادة الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في مسائل البيئة والتغير المناخي، بحيث يمكن للناس أن يكونوا فاعلين في مواجهة أزمات الكوكب من خلال إنفاذ حقوقهم البيئية والمطالبة بها والدفاع عنها ، والمساهمة بشكل مباشر في تغيير السياسات.

– تعزيز الآليات التي تزيد من الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية في المسائل البيئية. دعم منظمات المجتمع المدني والمهنيين القانونيين والمساعدين القانونيين لمناصرة ودعم المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالتدهور البيئي والتغير المناخي.

– دعم التصدي للأعمال الانتقامية ودعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان للسعي إلى المساءلة فيما يتعلق بالقضايا البيئية.

– دعم التقاضي للمصلحة العامة من أجل معالجة قضايا البيئة والمناخ، ويشمل ذلك الأضرار البيئية التي تسببها الشركات.

– تسهيل جهود التمكين القانوني – تمكين الناس من معرفة القانون واستخدامه – لا سيما النساء والمجموعات الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالأزمة الثلاثية في كوكبنا.

في جميع المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه ، يعتبر دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أمرًا بالغ الأهمية.

كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في طليعة الجهود المبذولة لتسليط الضوء على أبعاد حقوق الإنسان وآثار أزمة المناخ. وهذا التقدير بدا واضحاً من خلال الإجراءات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أكتوبر 2022 الذي اعتمد قرارًا يرحب بالمساهمات الحاسمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الرصد وتقديم التقارير والمشورة للحكومات والجهات المعنية الآخرى بشأن الاجراءات المناخية القائمة على حقوق الإنسان.

تحتل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مكانة فريدة باعتبارها جهات فاعلة مركزية ومستقلة في الدولة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني وكجسور بين الحماية الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وتقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الاشراف التقني والمشورة المرتكزة على الحقوق للعمليات التشريعية.

تعزيز الأطر القانونية. يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعزز مراجعة وإنفاذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة.

كما تتابع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان توصيات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، والاعمال التجارية وحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة.

سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل لدعم المناصرة وبناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن أدوارها الرئيسية لرصد آثار التغير المناخي على حقوق الإنسان ، وسد الفجوات بين صانعي السياسات والسكان المتضررين؛ وتلقي الشكاوى بشكل نشط ومستمر. وغالبًا ما ننجز هذا العمل بالتعاون مع مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تعتبر البيئة النظيفة والصحية والمستدامة مسألة عدالة، مع توسيع فرص المناصرة والمطالبات القانونية والتقاضي الاستراتيجي، وفي نهاية المطاف، مزيد من المساءلة للدول والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الشركات، عن افعالها تجاه بيئتنا. وفي هذا السياق ، فإن الدور الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية، الذين دفعوا بالفعل ثمناً باهظاً لدعواتهم وإجراءاتهم لوقف الممارسات الضارة، يعتبر دوراً حاسماً. ففي عام 2020 ، قُتل 227 ناشطًا في مجال الأرض والبيئة ، وهو أعلى رقم يُسجل للعام الثاني على التوالي.

هناك حاجة إلى نهج شامل وقائم على الحقوق للعمل المناخي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب ، والدخول في التحول الاجتماعي والاقتصادي لتعزيز التعافي الأخضر الشامل وتسريع التقدم في خطة عام 2030.

يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جميع أنحاء العالم، دورًا مهمًا في مكافحة التغير المناخي والتدهور البيئي وآثاره على حقوق الإنسان. إن الولاية الإنمائية الواسعة النطاق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحضور العالمي، والخبرة الواسعة في العديد من المجالات والقضايا الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، كل ذلك يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فريد في نظام الأمم المتحدة ومع الشركاء والجهات المعنية لدعم جهود الحق في بيئة صحية للجميع.

نحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ندعم صانعي السياسات والحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات المعنية على جميع المستويات لضمان أن تكون سياسات وتدابير التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره ترتكز بشكل فعال على نهج قائم على حقوق الإنسان يضع حقوق الناس في الصدارة. وعبر العمل من خلال الشراكة الثلاثية لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سيكون لدينا تركيز موضوعي محدد على دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سعيها للرصد والمراقبة وتقديم المشورة بشأن آثار التغير المناخي على حقوق الإنسان والاجراءات المناخية المرتكز على الحقوق.

يشمل هذا العمل تعزيز الأطر القانونية وضمان عمليات شاملة. نحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نعمل مع الحكومات لدمج حقوق الإنسان وأصوات الجهات المعنية في السياسات الوطنية بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيًا، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والاستراتيجيات القطاعية ، ويشمل ذلك مبادرة وعد المناخ التي اطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حيث شارك 110,000 شخص في مشاورات أصحاب المصلحة بشأن المساهمات المحددة وطنياً في 67 دولة للمساعدة في بناء توافق اجتماعي وإعتراف صريح بأدوار قيادة الشباب والنساء في التعهدات المناخية المتجددة.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع السكان الأصليين والمجتمعات المحلية والمدافعين عن البيئة والنساء ومجموعات الشباب ، فضلاً عن شركاء في القطاعين العام والخاص.

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الشقيقة بتطوير الموارد للمساعدة في دمج حقوق الإنسان في البرمجة البيئية والمناخية ويشمل ذلك عبر نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، والعمل بشكل وثيق مع شركاء الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامًا تامًا بالعمل مع الشركاء للاستجابة العاجلة والكاملة للتخفيف من الآثار الضارة للتغير المناخي والتدهور البيئي على حقوق جميع الأسر والمجتمعات، لا سيما في المناطق الضعيفة.

المصادر:

– العدالة البيئية: تأمين حقنا في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يونيو 2022
– ما الحق في بيئة صحية؟ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، يناير 2023

– الممارسات الجيدة للأمم المتحدة: كيف تدعم عملية الاستعراض الدوري الشامل التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب التنسيق الإنمائي التّابع للأمم المتّحدة. فبراير 2022

ورقة عمل مقدمة من د. نضال سليم

مدير عام المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة

إن تغير المناخ إلى جانب الماء والغذاء لها التأثير الأكبر في الخسائر في الأرواح والبيئة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، حيث يموت بسببها الآلاف من البشر، بينما تبلغ الخسائر السنوية لتغير المناخ مئات المليارات. فقد بلغت الخسائر المادية 165 مليار من الدولارات في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2022 بسبب تغير المناخ، وعانت دول الشرق الأوسط العربية من أحداث بالغة الشدة في السنوات الثلاث الماضية. من المتوقع أن تزداد حدة الظروف المناخية القاسية – مثل الأعاصير وموجات الحر والجفاف وحرائق الغابات والفيضانات – وتتكرر. عانت أوروبا والصين وجميع أنحاء العالم تقريبًا عام 2022 وتمثل ذلك في الجفاف ونقص المياه وارتفاع درجات الحرارة بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية.

انعقد مؤتمر الأطراف، كالتزامات ناشئة عن الحرب الباردة، 1992 حيث مثلت البيئة مبعث قلق دولي يتجذر، أو هكذا كان يعتقد، كان من بين الأهداف الأساسية لقمة الأرض في ريو تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض من أجل منع المخاطر على النظام المناخي، وهو مصدر قلق روج له العلماء منذ سبعينيات القرن الماضي على الأقل.

تطور مؤتمر الأطراف في مراحل مختلفة، بدءً من حق التنمية في السنوات الثلاث الأولى (1995–1997) في ألمانيا وجنيف وكيوتو.

في كيوتو، في عام 1997، تم تحديد أهداف ملزمة لغازات الدفيئة لـ 37 دولة، وإنشاء ما سيعرف باسم بروتوكول كيوتو، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2008، وحُدد له تاريخ انتهاء في عام 2012. وعقدت تسعة مؤتمرات بين الأعوام 1998 و 2006 ولم تحقق ألا نتائج قليلة، حيث "انجزت" الأطراف تفاصيل بروتوكول كيوتو في الفترة التي سبقت عام 2008، ما أدى إلى خسارة تسع سنوات في سباق مع الزمن.

في عام 2007، وخلال انعقاد الدورة الثالثة عشرة من مؤتمر الأطراف المنعقد في بالي، تم إنشاء التحالف العالمي للشبكات والمنظمات، وحشد الناس في جميع أنحاء العالم للالتفاف حول التأكيد على "حقوق المجتمعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية في معيشتهم وثقافاتهم في امتلاك وإدارة تلك الموارد بطريقة مستدامة ... ضد أضفاء الطابع التجاري على الطبيعة ومواردها "(مبادئ بالي للعدالة المناخية، المادة 18، 29 أغسطس 2002). حددت خطة عمل بالي خارطة طريق لمدة عامين لتحقيق اتفاق ملزم يتم التوصل إليه في الدورة الخامسة عشرة من مؤتمر الأطراف المنعقد في في كوبنهاغن، الدنمارك.

الاقتصاد الأخضر – الاقتصاديات / 2008–2009 والعلوم:

قدم مؤتمر الأطراف الرابع عشر في بوزان برنامجًا لنقل التقنيات البيئية الرشيدة إلى البلدان النامية. استقبل مؤتمر الأطراف الخامس عشر في الدنمارك بأمل كبير، وكان يستهدف في جوهره الوصول إلى "إبرام اتفاقية مناخية ملزمة قانونًا، صالحة للعالم بأسره، والتي سيتم تنفيذها اعتبارًا من عام 2012". وبالأرقام الحقيقية، كان هذا يعني خفض انبعاثات الكربون بنسبة 50٪ بحلول عام 2050 مقارنة بعام 1990.

أنشأ مؤتمر الأطراف السادس عشر في كانكون (المكسيك) صندوق المناخ الأخضر، وهو كيان تشغيلي لمساعدة البلدان النامية في ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ، وفي مؤتمر الأطراف السابع عشر في ديربان، اتجهت الأنظار لإحياء اتفاق كيوتو بحلول عام 2013.

في عام 2012، حضر العلماء في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف الذي انعقد في الدوحة (قطر) وبعد 13 يومًا من المفاوضات، تمكنت الأطراف من الاتفاق على سلسلة من القرارات لدفع العملية إلى الأمام وإنقاذ بروتوكول كيوتو، على الأقل من حيث المبدأ. وفي نهاية المطاف، كان الشعور إلى حد كبير هو عدم الرضا عن الطموح الضعيف الذي أظهرته الاتفاقية النهائية، لا سيما في ضوء العلم وحقيقة أن الانبعاثات في عام 2012 كانت في الواقع ضعف ما كانت عليه في عام 1990.

في عام 2013، كان الهدف الأولي للدورة التاسعة عشرة من مؤتمر الأطراف المنعقد في وارسو هو الاتفاق على خفض الانبعاثات بحلول عام 2015، لكنه واجه معارضة شرسة، مع الافتقار إلى الجدية التي أبدتها بعض الدول الأكثر تقدمًا، وهي أستراليا والصين بينما انسحبت 132 دولة نامية من المؤتمر.

في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف التي انعقد عام 2014 في ليما (بيرو)، جاء الإعلان الأكثر أهمية من الولايات المتحدة والصين اللتان التزمتا للمرة الأولى على الإطلاق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وهو أمر حاسم، إذا قُدر لحد الاحترار الذي وضعه العلماء أن يتحقق ولو بعد طول انتظار.

العهد الجديد: باريس – الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف: اتفاق / واعد ومخيب للآمال:

مهدت الاتفاق النهائي الطريق إلى ما كان سيصبح الأهم من بين جميع المؤتمرات، الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف المنعقد في فرنسا عام 2015، حيث تم توقيع اتفاق باريس، وهو اتفاق عالمي طموح بدا أنه يأخذ قضية تغير المناخ على نحو

جـدي فـي النهايـة.
إن هـدف الاتفـاق الرئيـس هـو "الحـد مـن الاحتـرار العالمـي إلـى أقـل مـن درجتيـن، ويفضـل أن يكـون 1,5 درجـة مئويـة، مقارنـة بمسـتويات مـا قبـل الثـورة الصناعيـة" مـن خـلال الوصـول إلـى ذروة عالميـة لانبعاثـات غـازات الدفيئـة "فـي أقـرب وقـت ممكـن لتحقيـق عالـم محايـد مناخيًـا بحلـول منتصـف القـرن"
نُظـر إلـى مؤتمـرات الأطـراف الأربعـة التاليـة التـي عُقـدت فـي مراكـش (المغـرب)، وبـون (ألمانيـا)، وكاتوفيتشـي (بولنـدا)، علـى أنهـا "اجتماعـات تقنيـة" فـي الفتـرة التـي سـبقت تنفيـذ اتفـاق باريـس، شـهد الـدورة الثالثـة والعشـرون مـن مؤتمـر الأطـراف التـي انعقـدت فـي بـون وفـداً أميركيـاً محـدوداً، الآن بعـد أن تسـنمت إدارة ترامـب ـ بإنكارهـا للمنـاخ ـ رئاسـة حكومـة الولايـات المتحـدة. وكإحـدى أولويـات أعمالـه كرئيـس، أعلـن الزعيـم الجمهـوري انسـحاب بـلاده مـن اتفـاق باريـس.
بالعـودة إلـى بولنـدا، كانـت الـدورة الرابعـة والعشـرون لمؤتمـر الأطـراف المنعقـدة فـي بولنـدا غارقـة فـي التوتـر بعـد صدورتقريـر الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بتغيـر المنـاخ سـيئ الصيـت حـول الشـكل الـذي سـيبدو عليـه عالـم أكثـر دفئًـا بمقـدار 1,5 درجـة.
كانـت نتائـج الـدورة الخامسـة والعشـرين لمؤتمـر الأطـراف (انتقلـت مـن سـانتياغو، شـيلي، إلـى مدريـد، إسـبانيا). مخيبـة للآمـال إلـى حـد كبيـر فـي ضـوء قتامـة الأوضـاع الملحـة والحاجـة إلـى عمـل حقيقـي وملمـوس.
الدورتـان السـادسـة والعشـرون والسـابعة والعشـرون لمؤتمـر الأطـراف: مـن المقـرر أن تكـون عدالـة اجتماعيـة / مـا الـذي حققنـاه حتـى الآن؟

لقـد حققـت السـنوات التـي انقضـت بعـد دخـول الاتفـاق حيـز التنفيـذ حلـولًا منخفضـة للكاربـون وأسـواقًا جديـدة. اسـتطاعت المزيـد مـن البلـدان والمناطـق والمـدن والشـركات أن تضـع أهدافًـا لحيـاد الكربـون. وأصبحـت الحلـول الخاليـة مـن الكربـون قـادرة علـى المنافسـة عبـر القطاعـات الاقتصاديـة التـي تمثـل 25٪ مـن الانبعاثـات. وقـد اصبـح هـذا الاتجـاه الأكثـر وضوحًـا فـي قطاعـي الطاقـة والنقـل وخلـق العديـد مـن فـرص الأعمـال الجديـدة للسـباقين الأوائـل.
العناصـر السـتة للعمـل مـن أجـل تمكيـن المنـاخ –تشـمل التثقيـف بشـأن التغيـر المناخـي وتوعيـة المجتمعـات، والتدريـب، والمشـاركة العامـة، ووصـول الجمهـور إلـى المعلومـات، والتعـاون الدولـي بشـأن هـذه القضايـا. العدالـة المناخيـة. معالجـة السـبب الجـذري للتغيـر المناخـي وإنهـاء الظلـم العالمـي والفقـر وعـدم المسـاواة. نحـن بحاجـة إلـى إجـراءات جـادة وواضحـة علـى الأرض تبـدأ مـن سـد الثغـرات والمضـي قدمـا.

الحلول والتوصيات: التحول العادل محليًا

لا تـزال العدالـة الاجتماعيـة تشـكل تحديًـا رئيسًـا فـي أهـداف التنميـة المسـتدامة. يعتمـد سـكان الحضـر عـادة علـى المناطـق الريفيـة للحصـول علـى مدخـلات مثـل الغـذاء والمـاء. وإذا تسـبب التغيـر المناخـي فـي تعطيـل هـذه الروابـط المهمـة، فقـد يؤثـر بشـدة علـى تلـك الموجـودة فـي المناطـق الحضريـة.

يجـب تحويـل الصناعـات القائمـة علـى الاسـتخراج والوقـود الأحفـوري إلـى نمـاذج إنتـاج محليـة متداولـة تعتمـد علـى المـوارد المتجـددة. وإذا اقترنـت هـذه النقلـة النوعيـة باسـتثمارات اسـتراتيجية فـي إعـادة تشـكيل الفـرص والحصـول علـى الخدمـات العامـة والرعايـة الاجتماعيـة، فـإن هـذا التحـول النموذجـي يمتلـك الامكانـات التـي تجعلـه قـادراً علـى خلـق وظائـف خضـراء لائقـة وحمايـة سـبل العيـش.

تعتبر المناهج التشاركية الشاملة ضرورية لسماع أصوات كل المتأثرين.

يجـب أن تتحمـل المؤسسـات السياسـية، ولا سـيما الـدول، القسـط الأكبـر مـن المسـؤولية. بالإضافـة إلـى ذلـك ، قـد يُنسـب جـزء كبيـر مـن المسـؤولية إلـى الجهـات الفاعلـة والصناعـات الخاصـة.

يتمتـع البشـر بالقـدرة علـى جعـل الأرض مكانـاً أكثـر صحـة وسـعادة. لـم يفـت الأوان بعـد لإبطـاء التأثيـرات طويلـة المـدى الناتجـة عـن الإهمـال تجـاه البيئـة، ولكـن الأمـر يقتـرب مـن النقطـة التـي قـد تصبـح فيهـا هـذه التأثيـرات غيـر قابلـة للتراجـع. مـا يجـب القيـام بـه الآن، بغـض النظـر عـن السـببية واللـوم، ووفقًـا لهـذا النمـط مـن التفكيـر، فـإن السـؤال الأهـم هـو البحـث عـن المهنييـن الذيـن لديهـم المـوارد والقـدرة علـى إجـراء التغييـرات اللازمـة.

علينـا أن نتصـرف علـى الفـور مـن خـلال إعـداد النـاس والمجتمعـات للتكيـف والتبنـي عبـر بنـاء القـدرات للتعامـل مـع تأثيـر تغيـر المنـاخ فـي المجتمعـات وحمايـة البيئـة مـن خـلال الحلـول الطبيعيـة المبتكـرة والمضـي قدمـاً نحـو تنفيـذ مشـاريع الاقتصـاد الأخضـر.

– اعتماد ضوابط ومعايير للحد من الانبعاثات
– وضع التكنولوجيا الخضراء في قلب خطط العمل وإتاحتها للفقراء
– بناء القدرات وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع للفئات الأكثر ضعفاً.
– تفعيـل وتدريـب المجتمعـات ـ وليـس فقـط الـدول ـ علـى كيفيـة تقييـم وحسـاب عمليـات الخسـارة والضـرر المبنيـة علـى بيانـات حقيقيـة لتلبيـة حقوقهـم والمضـي قدمـا نحـو تحقيـق الاسـتدامة.

دمج الحق في البيئة النظيفة والمياه النظيفة الآمنة – الطاقة والغذاء الكافي في آلية الاستعراض الدوري الشامل.

ورقة عمل مقدمة من السيد شريف مالكوج

أمين المظالم في تركيا

الأرض، التي كانت موطنًا لجميع الكائنات الحية لأكثر من 4,5 مليار سنة ، تتمتع بالتوازن. ولكن احتياجات الإنسان والتطورات التكنولوجية يمكن للأسف أن تتسبب في تدهور هذا التوازن. تغير المناخ، الذي ظهر نتيجة لذلك، أصبح الآن مشكلة مشتركة للبشرية جمعاء. ولسوء الحظ يستمر التغير المناخي والمشاكل ذات الصلة في الزيادة بشكل متسارع، ولا يمكننا أن نتجاهل المشاكل، بل يجب أن تكون الحلول والإستجابات عالمية.

في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يُعرَّف تغير المناخ بأنه "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يُفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يُلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة ". نحن نرى تغير المناخ على أنه زيادة في درجات حرارة الأرض والبحر والجو وتأثيرات أنماط هطول الأمطار على هذه العملية. إن رفع مستوى سطح البحر من خلال أنماط هطول الأمطار يزيد من مخاطر التعرية وشدة الكوارث الطبيعية، وتؤثر مشكلة بيئية واسعة النطاق على منطقة واسعة. كما تتأثر العديد من مناطق العالم بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات في آسيا وأوروبا ، والأعاصير في أمريكا ، والجفاف في إفريقيا ، والحرائق في أستراليا. ويؤدي ارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات إلى تسريع ذوبان الأنهار الجليدية، ويؤدي الاحترار العالمي الحتمي إلى تعطيل التوازن الطبيعي.

مع تناقص التنوع البيولوجي، الذي هو جزء من الطبيعة، تتأثر السلسلة الغذائية بأكملها سلبًا ويتعرض العديد من الأنواع الحيوانية لخطر الانقراض، بينما يتأثر النظام البيئي سلبًا بهذه العملية.

ثانياً، ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ يؤثر على التجارة والاقتصاد والبنية التحتية والنقل. بل إنه يعرض العديد من البلدان لخطر محوها من الخريطة وإغراقها تحت الماء. ويخلق هذا الوضع مشكلة في الإمدادات الغذائية حيث تتأثر الزراعة، ويقل عدد الأراضي الخصبة، ولا يمكن الوصول إلى موارد المياه النظيفة وتتأثر أنشطة الثروة الحيوانية أيضًا. مع تأثير نقص المياه والغذاء على صحة الإنسان، قد تحدث عملية تؤدي إلى التصحر في المستوطنات التي يعيش فيها الناس. وبينما تؤدي عوامل مثل المجاعة ونقص المياه إلى زيادة النزاعات بين الناس، فإنها تتسبب أيضًا في الهجرة، والتي أصبحت مشكلة عالمية أخرى.

من ناحية أخرى، يجادل بعض العلماء بأن الاحتباس الحراري يتسبب بشكل غير مباشر في حدوث الزلازل ويمكن أن يزيد من حجم الزلازل. وقع زلزالان رئيسيان في مدينة كهرمان مرعش بتركيا بقوة 7,7 و 7,6 درجة ، والتي يمكن تسميتها كارثة القرن، أحدهما تلو الآخر في غضون 24 ساعة، وقسمت الطرق إلى قسمين، ما أدى إلى محو المدن تقريبًا من الخريطة، وتسبب في وفاة الآلاف الناس في كل من تركيا وسوريا، وهو أحدث دليل على عجز الإنسانية امام الطبيعة. وقد تُرك الآلاف الناجين بلا مأوى، حيث سيؤدي ذلك إلى الهجرة القسرية.

إن الظروف قيد البحث تهدد البشرية جمعاء، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، وتجلب معها العديد من مشاكل حقوق الإنسان. لأن الكوارث الطبيعية والمجاعات والنزاعات نتيجة للتغير المناخي تسبب آثارًا سالبة على العديد من الحقوق والحريات مثل الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في بيئة صحية، والحق في الملكية، والحق في السكن. لذلك، يؤدي المدافعون عن حقوق الإنسان دورًا مهمًا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية في هذه المجالات ، ما يمهد الطريق لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق صغير وكبير.

يُعرَّف حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يضم بلدنا، بأنه من أكثر المناطق حساسية للآثار السالبة لتغير المناخ. ووفقًا لتقرير شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط للبيئة وتغير المناخ، تتعرض منطقة البحر الأبيض المتوسط لزيادة درجة الحرارة بنسبة 20٪ مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. كونها من بين البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ، وتشارك جمهورية تركيا بنشاط في التعاون الثنائي والدراسات الإقليمية والدولية. إن بلادنا، الذي أصبحت رسميًا طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 24 مايو 2004 ؛ في عام 2009 أصبحت أيضًا طرفًا في بروتوكول كيوتو، وهي أول اتفاقية تنفيذ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بصفتها طرفًا في العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فقد وقعت تركيا، التي تظهر تصميمها الصادق في مكافحة تغير المناخ، على اتفاقية باريس، التي تشكل إطار عمل نظام التغير المناخي لما بعد عام 2020، في حفل التوقيع رفيع المستوى الذي أقيم في نيويورك في 22 أبريل 2016 ، وتم إيداع وثيقة المصادقة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في 11 أكتوبر 2021 ، جنبًا إلى جنب مع إعلاننا الوطني. بالإضافة إلى ذلك، أعلن رئيسنا عن خطة تحقيق هدف صافي الانبعاثات لتكون صفراً في لبلدنا عام 2053 وثورة التنمية الخضراء.

تم تغيير اسم وزارتنا إلى "وزارة البيئة والتخطيط العمراني والتغير المناخي" في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء إدارة التغير المناخي ضمن الوزارة وفي عام 2022 تم تنظيم مجلس المناخ بمشاركة وطنية ودولية. اعتمدت تركيا خطة عمل تتوافق مع الصفقة الأوروبية الخضراء، ومن المقرر أن تلتحق أول سيارة كهربائية تركية TOGG بحركة المرور في النصف الأول من عام 2023.

مع تنفيذ حركة "صفر نفايات"، تم اتخاذ خطوات كبيرة فيما يتعلق بحماية البيئة وإعادة التدوير وخفض الانبعاثات. وتحتل تركيا المرتبة الثانية عشرة في العالم والخامسة في أوروبا في مجال الطاقة المتجددة، وهي أداة أخرى في مجال مكافحة تغير المناخ. ومع التحسينات التي تم إجراؤها في مجال الطاقة، تم تجنب 100 مليون طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الإضافية سنويًا. ويتم توفير 54٪ من منشآت الطاقة الكهربائية في تركيا من محطات الطاقة المتجددة. من ناحية أخرى، أدت الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا مرة أخرى إلى لفت انتباه العالم بأسره إلى أهمية أمن الطاقة.

بالرغم من كل الجهود التي يبذلونها، يمكن للبشر أن يصبحوا عاجزين امام الكوارث الطبيعية، ولسوء الحظ، عانت بلادنا بشدة في العامين الماضيين من الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات بسبب الفيضانات في منطقة البحر الأسود والحرائق التي اندلعت واعتبر أكبر حرائق الغابات في تاريخ البلاد حيث اندلعت في وقت واحد تقريبًا في العديد من المناطق المختلفة. وما أن شُفيت الجراح الماديّة والروحية لتلك الآلام وبدأت الطبيعة تلتقط انفاسها، اهتزت بلادنا بزلزالين بقوة 7,7 و 7,6 على مقياس ريختر في نفس اليوم، ما أثر بشكل كبير على دولة سوريا و 11 محافظة في تركيا حيث يعيش 13,5 مليون شخص، في 6 فبراير 2023 وبسبب قوة الزلزالين فقد تسببا في شطر الطرق إلى قسمين، ولسوء الحظ، وجد عشرات الآلاف من الأشخاص انفسهم تحت الأنقاض، وفقد ما يقرب من 40 ألف مواطن حياتهم، وتم إنقاذ ما يقرب من مائة ألف من مواطنينا المصابين.
إن العديد من الكوارث الطبيعية، التي يمكن أن تترك البشرية عاجزة بلا حول ولا قوة، لها صلة بالتغير المناخي. وفي هذا السياق، لا تكون مؤسسات حقوق الإنسان مسؤولة عن العمل من أجل القضاء على انتهاكات الحقوق فحسب، بل أيضًا عن زيادة الوعي، وضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ضمن مقترحات الحلول ووثائق الاستراتيجية.
بدأت مؤسسة أمين المظالم، وهي مؤسسة لحقوق الإنسان، أنشطتها في عام 2013 وهي مؤسسة دستورية يكفل القانون حيادها واستقلالها. وبالرغم من أنها مؤسسة تتخذ الإجراءات بشأن الشكاوى يمكنها أيضًا، عند الضرورة، إعداد تقارير خاصة دون الحاجة لتلقي شكاوى الآخرين، ويمكن استلام الطلبات من أي شخص وبأي لغة.
تسلمت المؤسسة منذ إنشائها أكثر من مائتين وسبعة آلاف طلباً، وتنص قواعد عملها على إكمال التحقيقات في غضون ستة أشهر كحد أقصى. ومن أجل إنهاء الطلبات بسرعة، تُبذل الجهود للتوصل إلى حل ودي من خلال المناقشة في البداية مع الإدارات ذات الصلة. وبناءً على ذلك، تمت تسوية ما يقرب من 1400 طلب تسوية ودية في عام 2022 وتم تقديم حوالي 1,100 توصية إلى الإدارات. وبينما بلغ معدل الامتثال للتوصيات حوالي 20٪ في عام 2013، فقد وصل إلى 79,5٪ في نهاية عام 2022.
وبالإضافة إلى التقرير الخاص حول وجود 3,5 مليون مواطن سوري في تركيا، نشرت المؤسسة أيضًا تقارير خاصة أخرى حول القضايا ذات الصلة بحرب تركيا ضد جائحة كورونا، وتقارير حول المواطنين الأوكرانيين الذين هاجروا إلى المجر بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. وفي التوصيات، لا يتم تدقيق الجوانب القانونية فحسب، بل نركز أيضًا على الإنصاف، كما يتم تقديم التوصيات إلى الإدارات عند الضرورة في نطاق الامتثال لمبادئ الإدارة الجيدة.
تقوم مؤسسة أمين المظالم بأنشطة توعية من أجل المساهمة في تطوير ثقافة البحث عن الحقوق للمواطنين، وتولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرة في هذا الإطار. وتعتبر حقوق الإنسان، مثل التغير المناخي قضية عالميَة، وتتمثل رغبتنا في العمل معًا بشأن جميع القضايا والمساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بفهم مشترك.

ورقة عمل مقدمة من الدكتور محرم قلياش

رئيس مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا

الضيوف الكرام،

بصفتي رئيس مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا، أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع الجهات المعنية التي نظمت هذه الفعالية اليوم. كما أود أن أشكر بشكل خاص السيدة مريم بنت عبد الله العطية، رئيس اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان في دولة قطر، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلي جامعة الدول العربية لتوفير مثل هذه الفرصة لمعالجة أزمة المناخ التي أصبحت تمثل تهديدا عالميا.

وكما هو معروف، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى العالمي تقف في المقدمة من أجل إيجاد حل لأزمة التغير المناخي التي باتت تشكل تهديدًا لحقوق الإنسان. لذلك، من الأهمية بمكان أن تقود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة مثل هذا البرنامج. وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2022 ، عقدت مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا ندوة دولية حول "تغير المناخ والحق في الغذاء في سياق حقوق الإنسان" كما قمنا بنشر صحيفة وقائع حول "التغير المناخي وحقوق الإنسان".

الضيوف الكرام،

كما هو معلومٌ للجميع، وبسبب زلزالين مدمرين بلغت قوة كل واحد منهما 7,7 و 7,6 حدثا في السادس من فبراير 2023 في جنوب شرق بلدنا ، واحدثا دمارًا هائلاً وخسائر كبيرة في عشر مقاطعات في المنطقة حيث يعيش ما يقرب من 13,5 مليون شخص. إننا نشعر بحزن عميق لفقدان الآلاف من السكان بسبب هذه الكارثة.

نود أن نعرب عن امتناننا لدولة قطر وللمجتمع الدولي الذين يدعمون بلادنا ويتضامنون معها خلال هذه الظروف المأساوية.

أود أن ألفت انتباهكم إلى تصور ألدو ليوبولد (1887–1948) للحزن البيئي كاستجابة نفسية لأحداث مثل تغير المناخ، وحرائق الغابات، والكوارث الطبيعية، وتلوث الهواء في عام 1940. وفي ضوء كل هذه الكوارث، نحن في "حزن بيئي" كامل كمواطنين عالميين.

الضيوف الأعزاء،

الأسطر التالية التي صاغها الفيلسوف الألماني الشهير إيمانويل كانط (1724–1804)، بعد عام واحد من زلزال لشبونة الكبير عام 1755، تكشف عن جدلية العلاقة بين الإنسان والطبيعة، حيث يقول: "بينما يجب على الإنسان أن يتعلم مواكبة الطبيعة، فإنه يريد من الطبيعة أن تواكبه".

نحن نشهد أحداثًا طبيعية وكوارث طبيعية تتفاقم نتيجة لتدمير البشرية ودمار الطبيعة. نتيجة لجهود البشرية للسيطرة على الطبيعة وتحويلها، نلاحظ أن التغير المناخي أصبح "تهديدًا عالميًا" تواجهه البشرية والكوكب.

كما قال ماكس هوركهايمر (1895–1973) "إن تاريخ جهود الإنسان لإخضاع الطبيعة هو أيضًا تاريخ إخضاع الإنسان للإنسان." إن تهديد التغير المناخي العالمي، يواجه حقيقة أن العلاقة بين الإنسان والطبيعة تدمر الطبيعة، يستدعي الحاجة إلى إعادة وضع الطبيعة في أعين البشرية.

ووفقًا للفيلسوف السياسي الأمريكي موراي بوكشين (1921–2006)، أحد رواد الحركة البيئية، فإن هذه الهيمنة المرتكزة على الأنا والموقف المدمر الذي تم تأسيسه على الطبيعة هو أمر غير أخلاقي. لأن هذه الكينونة (الأنطولوجيا) المدمرة تؤدي إلى انهيار التوازن البيئي.

لذلك ، فإن منع التدمير المدمر للطبيعة سيجعل من الممكن حماية البيئة الطبيعية. وسيخلق هذا الأساس الهيكلي الأنسب والفرصة لتأسيس "نظام مجتمع إيكولوجي عادل"

في هذه المرحلة ، أحتاج إلى التأكيد على أن الإنسان، على حد تعبير مارتن هايدجر (1889–1976)، ليس سيد الكائنات. الرجال هم "راعي الوجود". في الواقع، وفقًا له، فإن أي شخص فهم وجوده يستطيع تطوير فهم مختلف للسكن في وئام مع الطبيعة. هذا الفهم للسكن يجعل من الممكن عدم العيش في مكان من خلال تدمير البيئة والأشياء الحية واستغلالها، ولكن العيش على الأرض بفلسفة داخلية تسمح للكائنات بأن تكون على طبيعتها.

الضيوف الأعزاء،

للأسف نلاحظ أن أصل الأزمة البيئية يكمن في طريقة مرتكزة على تفكير "الإنسان". وفي هذه المرحلة بالذات، يشدد الفيلسوف النرويجي آرني نيس (1912–2009) على ضرورة أن يتجنب الناس المركزية البشرية في علاقتهم بأنفسهم وبأشكال الحياة الأخرى، وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن تكون علاقتهم مع الكائنات الحية الأخرى والبيئة نوعًا من " العبد والسيد ". ويصف نيس نهج "البيئة الضحلة" لحل المشكلات البيئية التي تعزز فقط رفاهية الإنسان، وخاصة رفاهية شعوب العالم الأول.

من ناحية أخرى، فإن "الإيكولوجيا العميقة" هي رفض الفهم البشري للطبيعة. إلى جانب رؤية الطبيعة على أنها "مورد" للبقاء الوجودي للإنسان، فإنها تركز على قيمتها الجوهرية والتنوع العلائقي للأشكال الحيوية. أثناء شرح الأسس النموذجية لهذه الحركة في مقالته المؤرخة عام 1973 والتي استخدم فيها لأول مرة مفهوم "البيئة العميقة"، يشير نيس إلى إزاحة صورة الإنسان في البيئة وبناء "صورة شاملة للفضاء" تتضمن الإنسان الأكثر ارتباطًا.

الإيكولوجيا العميقة هي فلسفة بيئية تعزز القيمة المتأصلة للكائنات الحية، بغض النظر عن فوائدها الأساسية لاحتياجات الإنسان، وهي أيضًا إعادة هيكلة المجتمعات البشرية الحديثة وفقًا لهذه الأفكار.
أود أن ألفت انتباهكم إلى أهمية "الفضيلة البيئية" في بناء صورة شاملة للفضاء. ويشرح الفيلسوف البيئي الكندي آلان درينغسون (1934–2022) الفضيلة البيئية في نظرية الفيلسوفة النرويجية آرني نيس فيقول: "الفضيلة البيئية هي الرؤية والبصيرة التي تحفز أرواحنا وعقولنا وعواطفنا وحواسنا بفهم متكامل."
الضيوف الأعزاء،
نحن بحاجة إلى إعادة النظر في نموذج التنمية الذي يسبب التدهور البيئي وخطر تغير المناخ الذي يؤدي إلى أزمات إنسانية مدمرة. لأن لدينا التزامًا أخلاقيًا بنقل هذا الكوكب الفريد الذي ورثناه إلى الأجيال القادمة.
إن النشاط العالمي القائم على هذا الالتزام الأخلاقي يتطلب في المقام الأول تبني "أخلاق نكران الذات" من قبل سكان شمال الكرة الأرضية. وبالتالي، سيكون من الممكن حدوث تغيير جذري في أنماط الاستهلاك الجشع.
في هذه المرحلة، وبسبب كل هذه الأنطولوجيا البيئية المتمحورة حول الإنسان، فقد آن الأوان بل وحتى انتقل للمحرومين، مثل الشعوب الأصلية والنساء والأطفال، ليكون لهم رأي في اتخاذ القرارات بشأن وظائفهم الحيوية.
هنا، يجب الاستجابة للدعوة إلى "الأخلاقيات البيئية" التي من شأنها القضاء على عدم المساواة في المناخ على نطاق عالمي، وتوزيع الموارد الطبيعية بشكل أكثر عدالة وزيادة الوعي حول الحدود البشرية والطبيعية والاستجابة لذلك.
ومع ذلك، فإن "الدعوة إلى الأخلاقيات البيئية" وحدها لاتكفي لإزالة آثار أزمة المناخ. وكما تعلمون، فإن لتغير المناخ آثارًا سالبة على العديد من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في "الحياة والصحة والغذاء والمأوى والمياه". ويميل تغير المناخ أيضًا إلى تعميق اشكال التفاوت الموجودة في ممارسة هذه الحقوق.
هنا، أود أن أشارككم بيانات مذهلة لكشف بعض الآثار السالبة لأزمة المناخ. وفقًا لتقرير "دليل إلى حساب التفاضل والتكامل البارد لكوكب ساخن" (2012) الذي نشره منتدى هشاشة المناخ، ومؤسسة شركاء أبحاث المساعدة الإنمائية الدولية.
مقالات نقدية حول الأخلاقيات البيئية الثقافية، 2017
تحدث ما يقرب من أربعمائة ألف حالة وفاة في السنة بسبب تغير المناخ. علاوة على ذلك، ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، يتسبب تلوث الهواء، الناجم أساسًا عن حرق الوقود الأحفوري في تغير المناخ، ويتسبب في 13 حالة وفاة في الدقيقة على مستوى العالم.
أود أن ألفت انتباهكم إلى بُعد مختلف لتأثير أزمة المناخ على حقوق الإنسان. في تقريرها الذي نُشر في عام 2022 ، أكدت المقررة السابقة للأمم المتحدة إي تيندي اشيومي (2017–2022) على أن الأزمة البيئية العالمية هي أيضًا "أزمة العدالة العرقية". لذلك، تتطلب المساواة في العمل المناخي بذل جهود للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها لإنتفاع الناس في البلدان النامية، والأوضاع المحفوفة بالمخاطر، والسكان الأصليين، والأجيال القادمة.
الآن، أود أن ألفت الانتباه إلى مفهوم "العدالة المناخية"، الذي يعالج تغير المناخ باعتباره قضية أخلاقية. تتم معالجة حركة العدالة المناخية في سياق أسباب ونتائج تغير المناخ، لا سيما ضمن أطر مفاهيم العدالة الاجتماعية والبيئية. يتطلب هذا المنظور أيضًا معالجة الكثير من الموضوعات مثل "المساواة والمواطنة العالمية وحقوق الإنسان" بشكل شامل.
وفقًا للعدالة المناخية، ونظرًا للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تسبب فيها الشمال العالمي، فإنه يدين لجنوب العالم بـ "ديون مناخية".
ولكي لا يؤدي التغير المناخي إلى دمار لا رجعة فيه، فإن من الضروري وضع استراتيجية متعددة الأطراف وأصحاب مصلحة متعددين لمكافحة أزمة المناخ. وفي هذا السعي، يكون لكل صاحب مصلحة مسؤوليات متباينة.
يتعين على بعض أصحاب المصلحة تحمل مسؤولية تنفيذ أنشطة زيادة الوعي من خلال الاضطلاع بدور أكثر استباقية في إنشاء العدالة المناخية، بينما يحتاج الآخرون إلى التشجيع على التخفيف من آثارهم الكربونية.

الضيوف الكرام،
كل هذه الأزمات البيئية تُظهر أهمية وضرورة اتباع نهج قائم على الحقوق. إن الاعتراف بأن هذه قضية من قضايا حقوق الإنسان في جوهرها سيقربنا خطوة واحدة من تحقيق جميع الأهداف السياسية المتعلقة بمسألة حل أزمة المناخ.

حول هذه المسألة ، أشعر بالحاجة للقول إنه لا يمكن الاستهانة بأدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بسبب قدرتها على تطوير نهج قائم على الحقوق لاستراتيجيات مكافحة تغير المناخ.
وهنا، كحل لمواجهة التقاعس عن العمل بشأن تغير المناخ، فإن الاعتراف بتغير المناخ كنوع من أنواع الإبادة البيئية سيوفر آلية لحماية الحقوق المنتهكة. وبالتالي، اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا القرار رقم 2477 والتوصية رقم 2246 في نهاية يناير 2023، وكلاهما يدعو إلى الاعتراف بالإبادة البيئية، بناءً على تقرير صدر مؤخرًا من لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والتنمية المستدامة حول تأثير النزاعات المسلحة على البيئة.
في ختام كلمتي، أود أن أشرح القضية، استعارة الراعي بالإشارة إلى الفيلسوف هايدجر مرة أخرى، يجب أن تكون علاقة الإنسان بالطبيعة "علاقة مسؤولية" بدلاً من علاقة عبد – سيد. لأن كونك راعي الكائن الحي يعني تحمل مسؤولية الكائن بالكامل. وقد وُجدت هذه الاستعارة الفريدة للراعي في جميع الحضارات القديمة ، كما ورد في حديث النبي محمد عليه الصلاة والسلام: " أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ".
أشكركم على صبركم، وأتمنى لكم جميعا ولهذا الاجتماع كل النجاح.

اليوم الأول – الجلسة الثانية
بعنوان: جهود دولة قطر كفاعل أساسي في عملية حماية البيئة وخططها للمضي قدماً بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

ورقة عمل مقدمة من
السيد محمود عبد العزيز المرواني

مساعد مدير إدارة التغير المناخي في وزارة البيئة والتغير المناخي في دولة قطر
بعنوان "خطة العمل الوطنية للتغير المناخي (NCCAP)".

مخاطر تغير المناخ في دولة قطر

إرتفاع مستوى سطح البحر
- قد يتطلب تحصين أو نقل البنى التحتية الساحلية، مثلاً محطات تحلية المياه
- ارتفاع متر واحد من مستوى سطح البحر قد يؤثر على ٢٪ من سكان قطر كناتج محلي أقل، وإجمالي ١٪ من الأراضي الحضرية

التنوع البيولوجي المهدد بالانقراض
- التأثير السلبي المحتمل على الموائل البحرية
- انقراض الحيوانات البحرية مثل الحيتان والدلافين والسلاحف والشعاب المرجانية وما إلى ذلك
- التغيرات السلبية في مصائد الأسماك وزيادة تكاثر الطحالب الضارة
- فترات طويلة على مدار العام مع درجات حرارة الماء تفوق ٣١ درجة مئوية
- نمو الأحياء الغازية غير المستوطنة

المخاطر على الأمن الغذائي
- احتمال حدوث تغييرات على سلاسل التوريد
- التغيرات في المصائد واستنفاذ الثروة السمكية

زيادة درجة الحرارة
- خطر الاجهاد الحراري زيادة تلوث الهواء
- التحول فى أنماط تساقط الأمطار يؤدي إلى ندرة المياه
- الآثار السلبية علي إمدادات المياه العذبة وجودة محطات، تحلية المياة

التأثير على السياحة والتراث
- التأثير على البنية التحتية ووساتل النقل والصحة يؤدي، إلى إحداث تأثير سلبي على السياحة

التزام دولة قطر بالعمل المناخي

نسبة خفض الإنبعاثات 2030 بالمقارنة مع نمط العمل المعتاد (مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

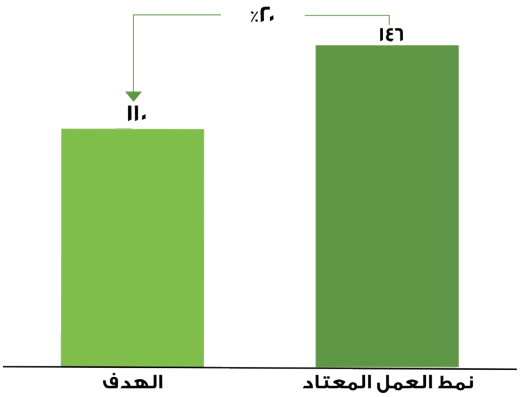

تعزز خطة العمل الوطنية للتغير المناخي 2030 جهود قطر في مجال مكافحة تغير المناخ من خلال توفير اطار وطني لتعزيز التعاون المشترك بين أصحاب المصلحة في جميع القطاعات.

التصدي لظاهرة التغير المناخي في إطار رؤية قطر الوطنية 2030

- 2018: التنمية البيئية ضمن رؤية قطر الوطنية 2030
- 2011: اعداد البلاغ الوطني الأول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ
- 2012: عقد مؤتمر الأطراف (18 COP) التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية في الدوحة
- 2016: توقيع اتفاق باريس
- 2019: اكبر مرفق لاحتجاز الكربون وتخزينه في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
- 2021: خطة العمل الوطنية لتغير المناخي والمساهمات الوطنية المحدثة

أهم خمسة إنجازات في كل قطاع

النفط والغاز

1. احتجاز الكربون وتخزينه
٥ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٧
2 . صفرية الشعلة مشروع حقل
الشاهين ٣ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً
3 . تحسين كفاءة الهيدروكربون
١ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً
4 . مشروع استرجاع الغاز المتبخر عند رصيف التحميل
١,٦ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً

الطاقة والمياه

1. محطة الخرسعة الكبرى للطاقة الشمسية
سعة 800 ميجاوات
2 . معايير تحسين المواصفات
توفير 770 جيجاواط في الساعة
3 . برنامج ترشيد (خفض استهلاك الكهرباء)
17% للفرد
4 . 13,000 لوحة شمسية على السطح في المدينة التعليمية
توفير 5,000 ميجاواط في الساعة
5 . ترقية محطات معالجة مياه الصرف الحي

النقل

1. مترو الدوحة وترام لوسيل
2 . تصنيف من المستوى الثالث لمطار حمد الدولي
3 . القاطرات الكهربائية لميناء حمد
22 قاطرة
4 . الحافلات الكهربائية
25% من الحافلات العامة
5 . سياسة المركبات الكهربائية والبنية التحتية للشحن

البناء والإنشاءات والصناعة

1. تبريد مركزي في المناطق
2 . تنفيذ مشاريع المدن الذكية
3 . إعادة تدوير مخلفات البناء
60 مليون طن
4 . تنفيذ معايير نظام تقييم الاستدامة العالمي
5 . الاقتصاد الدائري في البناء (إعادة التدوير، إعادة الاستخدام)

المبادئ التوجيهية لسياسة المناخ

- تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية المناخ
- تحديث اللوائح والأنظمة للإسراع بمعدلات التغيير
- اشراك أصحاب المصلحة في رؤية مستقبلية مشتركة

إمكانية تحقيق المنفعة المتبادلة لقطر من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وحماية المناخ

وحماية المناخ
- جزء من رؤية قطر الوطنية 2030
- خلق الانسجام بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة
- الاستثمار في العمل المناخي لتحفيز النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي
- جزء من رؤية قطر الوطنية 2030
- تعزيز القدرة التنافسية والتنويع الاقتصادي
- تأمين مستويات مرتفعة للمعيشة

كفاءة الموارد

تطوير التكنولوجيات الجديدة

تدابير التكيف مع تغير المناخ

الاقتصاد

يعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم الموارد الأساسية للاقتصاد القطري وأحد الدعائم الرئيسية للنمو الاقتصادي لدولة قطر

وتشمل القطاعات ذات الأولوية ما يلي:

السياحة | التصنيع | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | اللوجستيات | الخدمات المالية | الأنشطة المهنية والعلمية

البنية التحتية

وضعت دولة قطر خطة شاملة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني، مع توخي تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويركز إطار التنمية الوطنية لدولة قطر على تحقيق النمو ودعم إقامة مجتمعات فعالة ومستدامة بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى والثانية.

إدارة المياه

تعتبر مياه البحر أكثر مصادر المياه استخداما في المناطق الحضرية في قطر، والتي يتم تحليتها بواسطة عمليات التحلية الحرارية، باستخدام تقنيات كثيفة الطاقة ومكلفة. ويهدف هذا المجال في *خفض استهلاك المياه للأغراض المنزلية والصناعية، *تحسين كفاءة الطاقة في سلسلة إمداد المياه عبر مختلف مراحل الإنتاج.

الرعاية الصحية

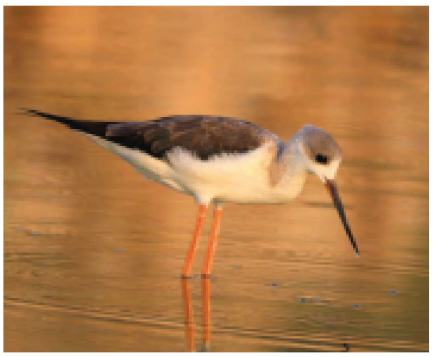

وتتمثل الأهداف الرئيسية في هذا الصدد بما يلي:

- نظام صحي شامل عالمي المستوى
- نظام رعاية صحية متكامل
- الرعاية الصحية الوقائية
- القوى العاملة الوطنية الماهرة
- السياسة الصحية الوطنية
- خدمات فعالة وميسورة التكلفة قائمة على مبادئ تقاسم التكاليف
- إجراء بحوث عالية الجودة

التنوع الحيوي

وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

- تحسين المعرفة العلمية بالتنوع البيولوجي في قطر.
- زيادة الوعي والمشاركة في حفظ التنوع البيولوجي.
- المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والموائل الساحلية .
- حماية وإدارة المحميات المعلنة.
- دمج حفظ التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطنية.
- بناء القدرات المحلية لحفظ التنوع البيولوجي.
- تعزيز المعرفة بقضايا السالمة البيولوجية.

الأمن الغذائي

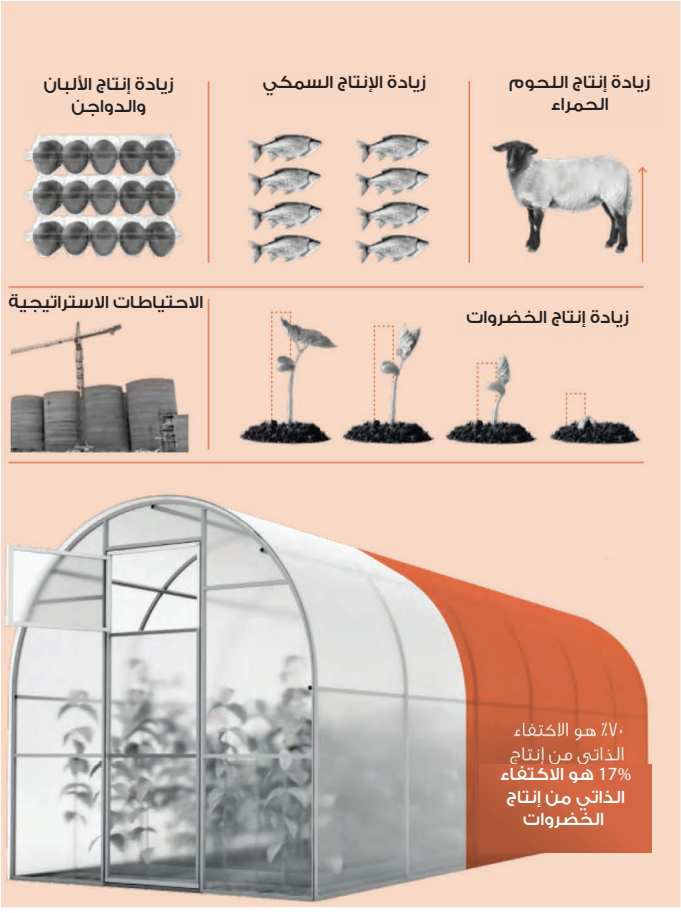

وتشمل استراتيجية الأمن الغذائي المبادرات الرئيسية التالية:

- التنويع الجغرافي للشركاء التجاريين لضمان توفير السلع الغذائية الأساسية الحيوية
- رفع مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الحرجة القابلة للتلف
- تكوين احتياطيات استراتيجية للسلع الأساسية القابلة للتخزين
- تطوير سلاسل إمداد غذائية محلية تتسم بالشفافية والكفاءة.

عوامل التمكين للتنفيذ

التثقيف البيئي والموارد البشرية

تشمل المشاريع ما يلي:

- تعكس المباني والبنى التحتية والمرافق في مؤسسة قطر شروط الاستدامة والبناء الأخضر
- وزيادة الوعي لدى الطالب بأهمية التنمية المستدامة.
- إن حملات داخل الحرم الجامعي مفيدة في تنمية الوعي لدى أجيال الطالب بشأن قضايا التغير المناخ وأسبابه، وتعزيز قدرتهم على تطوير وتنفيذ حلول مستدامة
- نظمت اللجنة العليا للمشاريع والإرث دورات تدريبية وحلقات عمل بيئية بشأن مشاريع خفض الانبعاثات وتسعير الكربون.

الوعي المجتمعي والاتصال

وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا المجال ما يلي:

- برامج توعوية لطالب المدارس وموظفي الشركات
- حملات توعية أطلقتها الحكومات والشركات
- الوجود العالمي على المستوى الوطني والدولي
- إشراك الشباب والناشطين في مجال المناخ في قطر
- إشراك أصحاب المصلحة المحليين وقادة المجتمع المحلي
- استخدام الوسائط الاجتماعية.

التكنولوجيا والبحث والتطوير

من الممكن استخدام التكنولوجيا للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة

التثقيف البيئي والموارد البشرية

ومن الأمثلة على ذلك:

- السياسات وآليات تطبيق الحوافز لتعزيز مشاركة القطاع الخاص
- الحد الأدنى من معايير كفاءة الطاقة في المباني والأنظمة الصناعية
- آليات تطبيق الحوافز لتشجيع استخدام السيارات الكهربائية من قبل الأفراد والشركات
- آلية تطبيق الحوافز لتشجيع استخدام النقل العام
- قوانين حماية البيئة وآلية تنفيذها.

التنفيذ

تحديد جهة مرجعية واحدة لتبني الملكية والاضطلاع بالمسؤولية

- تخصيص وحدة تنفيذ مقرها في وزارة البلدية والبيئة، لتبني الملكية الشاملة والمسؤولية العامة عن خطط التنفيذ على الصعيد الوطني.
- وضع خطط تنفيذ تفصيلية تحدد الأدوار والمسؤوليات لكل مشروع ومبادرة.
- تحديد المسؤوليات بوضوح ومتابعة الأطر الزمنية والمراحل الرئيسية والأداء.

إرساء أنظمة وبروتوكولات راسخة في مجال الحوكمة والتدخل المنشق

- رصد التقدم والمخاطر والتحديات والفرص
- تحديد التهديدات والفرص والتصدي لها في الوقت المناسب
- التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة
- التواصل الفعال مع أعلى المستويات وتعجيل عملية اتخاذ القرارات

توفير آلية محددة لتنظيم عملية جمع البيانات والإبلاغ عنها

- تطبيق الآلية على مستوى جميع أصحاب المصلحة
- جمع البيانات بدقة من خلال نظام القياس والإبلاغ والتحقق الوطني
- الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ والمبادئ التوجيهية الدولية

المراجعة الدورية لخطة العمل الوطنية للتغير المناخي

- مرة كل سنة لقياس الأداء مقابل الأهداف وتحديث البرامج والمبادرات الجديدة
- مراجعة شاملة كل خمس سنوات قبل نشر المساهمات المحددة وطنياً
- وفقاً لاتفاق باريس لعكس ودمج التطورات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية

ورقة عمل مقدمة من السيدة بدور المير

المدير التنفيذي للاستدامة باللجنة العليا للمشاريع والإرث

الضيوف الكرام،

يشرفني أن أخاطبكم هذا الصباح، وأود أن أشكر جميع المنظمين على الدعوة وأغتنم هذه الفرصة أيضًا لأتمنى لجميع المشاركين مؤتمرًا ناجحًا.

أشعر بالفخر لأن مسقط رأسي في الدوحة تستضيف مثل هذا الاجتماع المهم. ويجمع بين اثنين من شغفي الشخصي، تغير المناخ وحقوق الإنسان.

يحتل اجتماع اليوم أيضا موقعاً جيد جدا مع إعلان العام الماضي الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي ينص على أن وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يجب أن يعتبر حقا من حقوق الإنسان.

ستتناول كلمتي اليوم حدثًا آخر استضافته قطر مؤخرًا – وهو كأس العالم لكرة القدم فيفا قطر 2022.

قد يعتقد البعض أنها كانت مجرد بطولة لكرة قدم، لكن بالنسبة لنا كانت أكثر من ذلك، فقد كانت فرصتنا لتسريع تنمية بلدنا، لإحداث تغيير إيجابي ... وبالطبع للترحيب بالعالم في بلدنا، للاستمتاع والاحتفال بقوة كرة القدم في آنٍ واحد.

للرياضة والتغير المناخي علاقة مثيرة للاهتمام. اسمحوا لي أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب:

1.اتخاذ إجراءات للحد من الانبعاثات – تأتي استضافة الأحداث وممارسة الرياضة مصحوبة بانبعاثات تتعلق بالنقل واستخدام الطاقة والمياه والمعدات والبناء وما إلى ذلك. وكقطاع رياضي لدينا مسؤولية قياس وتقليل انبعاثاتنا.

2.الاعتماد على الطبيعة – تعتمد الكثير من الرياضات على مناخ معين يجب ممارسته، فكروا في جميع الرياضات الخارجية مثل سباقات الماراثون وركوب الدراجات والإبحار، فضلاً عن الرياضات في الساحات مثل كرة القدم والتنس وما إلى ذلك. ومع التغيرات المناخية، ستتزايد التحديات المتعلقة بممارسة هذه الرياضات واستضافة البطولات الكبيرة.

3.مضخم الصوت – للرياضة مدى هائل للتواصل، فالناس يهتمون بشدة بالشخصيات والفرق الرياضية. وبالرغم من الريادة المناخية في الرياضة والحملات الذكية، يمكننا، كقطاع صناعي، التأثير وحشد عدد كبير من الأشخاص لاتخاذ إجراءات مناخية أثناء الانخراط في الرياضة وفي حياتهم اليومية.

كنا نعلم دائمًا أن استضافة كأس العالم لكرة القدم في قطر كانت فرصة لتصميم وتنفيذ مشاريع من شأنها أن تقلل من الأثر البيئي خلال الحدث وفي نفس الوقت تترك إرثًا إيجابيًا.

على مدى السنوات السبع الماضية، كان لدي شرف قيادة فريق عمل يستغل الفرص والتحديات المتعلقة بالاستدامة البيئية لأكبر حدث رياضي في العالم.

يتماشى برنامج الاستدامة الخاص بكأس العالم لكرة القدم بشكل كامل مع رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ويغطي خمس ركائز أساسية: اجتماعية وبشرية واقتصادية وحوكمة وبيئية.

كان برنامجنا هو الأول الذي تم تطويره وتسليمه بشكل مشترك بين الدولة المضيفة والفيفا، ومن خلال هذا التعاون تمكنا من إحداث تأثير إيجابي خلال الاستعدادات والعمليات والإرث.

قدمنا أكثر من 70 مشروعًا عبر 22 هدفًا لتقديم بطولة كأس العالم فيفا قطر 2022 مستدامة، ونعمل حاليًا بجهد لإعداد تقرير الاستدامة المضمونة قبل من طرف ثالث، والذي سننشره مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في الأشهر المقبلة. وسيوفر هذا التقرير قدراً كبيراً من البيانات ويحكي قصة كيف حققنا نتائج إيجابية عبر النطاق الواسع للاستدامة.

سأغتنم هذه الفرصة الآن لأقدم لكم موجزًا أكثر تفصيلاً عن مبادراتنا المتعلقة بالتغير المناخي بشكل أكثر تحديدًا.

إن استضافة كأس العالم فيفا قطر 2022 مهمة ضخمة للغاية مع لمحة معقدة عن تأثيرات المناخ وفرص العمل المناخي.

اسمحوا لي أن أقدم بعض النقاط البارزة حول إجراءاتنا المناخية:

1.يمكن لجميع المشجعين والقوى العاملة ووسائل الإعلام استخدام وسائل النقل العام مجانًا

2.اشتملت المواصلات العامة على مترو الدوحة المذهل إلى جانب أسطول حافلات يضم 750 حافلة كهربائية بالكامل

3.تم بناء وتشغيل الملاعب الخاصة بنا وفقًا لمعايير المباني الخضراء ما أدى إلى تقليل استهلاك الطاقة بنسبة 40٪ تقريبًا

4.تم افتتاح محطة الخرصة للطاقة الشمسية بقدرة 800 ميجاوات قبيل انطلاق كأس العالم مباشرة

5. قمنا بإعادة تدوير ما يقرب من 80٪ من النفايات الناتجة عن عمليات التشييد ووقت الحدث

وقد تمكننا من تحقيق جهود التخفيف هذه من خلال التعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبينما قللت هذه المشاريع من البصمة الكربونية لكأس العالم فيفا قطر 2022، فإنها ستحقق أيضًا وفورات في المستقبل وتساهم في اقتصاد مستقبلي منخفض الكربون في قطر. على سبيل المثال، تخدم الحافلات الكهربائية الآن نظام النقل العام وتنتج محطة الطاقة الشمسية طاقة نظيفة لشبكة كهرباء قطر الوطنية.

بالإضافة إلى جهود التخفيف – تعتبر منهجيات القياس والتحقق ضرورية لأي برنامج عمل مناخي. ونقوم حاليًا بوضع اللمسات

الأخيرة على مخزون الكربون اللاحق للحدث. وهذه الدراسة ستكمل تلك التي أجريناها في عام 2019 والتي كانت نقطة مرجعية بالنسبة لنا حتى الآن. وتتبع كلتا الدراستين بروتوكول انبعاثات غازات الدفيئة، وقد تم إجراؤها من قبل خبراء استشاريين دوليين. ستكون هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إجراء دراسة لاحقة مفصلة لكأس العالم.

إن أحد أكبر المساهمين في البصمة الكربونية لكأس العالم فيفا قطر 2022هو الانبعاثات التي مصدرها المشجعون ووسائل الإعلام، بما في ذلك الرحلات الجوية والإقامة. وبطبيعة الحال، فإن طبيعة هذا الحدث العالمي سيولد هذا النوع من الانبعاثات، كما أن بعض الانبعاثات ببساطة لا مفر منها.

نحن ملتزمون بالتعويض الطوعي عن جميع الانبعاثات التي لا مفر منها، ونحصل على تعويضات الكربون من السوق.

أردنا تشجيع العمل المحلي والإرث من خلال برنامج الموازنة أيضًا – ولهذا السبب يأتي أكثر من نصف التعويضات التي سيتم استخدامها من مشروعين في قطر، ويسعدنا أيضًا أن يكون لدينا مشروع واحد من عمان في محفظتنا.

بالإضافة إلى مشاريع الأوفست نفسها، وبالنظر إلى أنه كان لدينا سنوات قليلة للتحضير لكأس العالم، فقد رأينا فرصة لدعم إنشاء مؤسسة جديدة في قطر. وبصفتنا منظمين لكأس العالم، قمنا بدعم إنشاء مجلس الكربون العالمي، وتعمل هذه المنظمة بشكل مستقل تمامًا عنا وقد تمت الموافقة عليها من قبل العديد من الهيئات الدولية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، كمصدر موثوق لأرصدة الكربون. تقدم أكثر من 1500 مشروعا بطلب للحصول على شهادة من مجلس الكربون العالمي. كنا أول عميل لهم ويسعدنا أن نرى التأسيس الناجح لهذه المؤسسة الجديدة، والتي تعد الأولى من نوعها في جنوب العالم.

في الأشهر القليلة المقبلة، سنكمل مخزون غازات الدفيئة، وسيكون لدينا المزيد من التفاصيل حول مشاريعنا التعويضية لشرح كيف سنصل إلى هدفنا المتمثل في بطولة كأس العالم لكرة القدم المحايدة الكربون.

قبل أن أختم، أود أن أتطرق بسرعة إلى برنامجنا للتدوير في كأس العالم، والذي تزامن مع برنامجنا للمناخ.

استصحبنا الإجراءات التالية خلال تصميم وبناء الملاعب:

- وضعنا المتطلبات التي اعتقد المقاولون أنها غير قابلة للتحقيق (إعادة التدوير 80٪)
- قمنا بتدريب الناس على الأرض على موضوع العزل الحراري وقيمة إعادة التدوير
- بحثنا طويلاً وبشدة عن معيد التدوير في قطر
- بالتعاون مع المقاولين، تمكنا من إعادة تدوير أكثر من 80٪ من النفايات الناتجة عن إنشاء الملاعب. كان ذلك إنجازًا هائلاً بالنظر إلى السياق المحلي والإقليمي.

كانت هذه أرقامًا قياسية جديدة، ولكن هناك سجلات يجب التغلب عليها – لذا باستخدام ما تعلمناه، قمنا بنشر إرشادات ودورات تدريبية حتى تتمكن مشاريع البناء الأخرى في قطر من تسجيل أرقام قياسية جديدة!

مع حدوث 64 مباراة في أقل من شهر، كنا نعلم أن التحدي لإدارة المواد المستخدمة والنفايات المرتبطة بها خلال الحدث نفسه سيكون هائلاً.

كان نهجنا هو فهم المواد التي يتم إحضارها إلى الملاعب والتحكم فيها. ويتطلب قانون التوريد المستدام لدينا من جميع الموردين تقليل النفايات والتأكد من إمكانية إعادة تدوير أو تحويل ما يحضرونه إلى الملاعب إلى سماد. حدد رمز المصادر الخاص بنا المتطلبات وقمنا بإقران ذلك ببرنامج التقييم والفحص للتأكد من استيفاء المتطلبات.

ثانيًا، قمنا بتشغيل برنامج توعية حول إعادة تدوير النفايات للمشجعين والقوى العاملة باستخدام المعلومات والترفيه ووسائل التواصل الاجتماعي وأساطير الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وغيرها لتشجيع الجميع على فصل النفايات بشكل صحيح في الملاعب.

كانت الخطوة الثالثة هي إنشاء نظام في الموقع يمكنه التعامل مع النفايات المتولدة. قمنا بالترتيب لوحدات إعادة تدوير البلاستيك والمعدن والزجاج والكرتون المخصصة. ومع ذلك، فإن أكبر مصدر للنفايات لدينا هو النفايات العضوية – وهذا هو السبب في أننا عقدنا شراكة مع شركة محلية لوضع معدات التسميد في الموقع لتحويل هذه النفايات إلى سماد ثمين.

لقد حققنا ما يقرب من 80٪ معدل إعادة التدوير مع استخدام 20٪ المتبقية لتحويل النفايات إلى طاقة. هذا رقم قياسي جديد لبطولات كأس العالم فيفا قطر 2022وعلينا كدولة مضيفة، أن نفخر بهذا الإنجاز.

بالتوازي مع عملنا في عمليات البناء والفعاليات، كنا نعلم دائمًا أن النفايات البلاستيكية تمثل مشكلة كبيرة وقررنا تنفيذ شئ خاص لهذا الموضوع. لهذا السبب بدأنا برنامج (مد واحد) OneTide – الذي ركز على معالجة النفايات البلاستيكية.

أدار برنامج (مد واحد) OneTide سلسلة من ورش العمل الصناعية والمجتمعية، ما سمح لنا بتنفيذ أول بصمة بلاستيكية على الإطلاق لحدث رياضي ضخم، والاستثمار في الاعتمادات البلاستيكية الناتجة عن عمليات تنظيف الشواطئ.

تحت مظلة (مد واحد) OneTide ، تمكنا أيضًا من اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستضافة كأس العالم فيفا قطر 2022 لأول مرة على الإطلاق مع جميع زجاجات المشروبات المصنوعة من مادة البولي ايثيلين تيريفثالات المُعاد تدويرها. نعم، تم تصنيع جميع زجاجات المياه والمشروبات الغازية في كأس العالم باستخدام مواد بلاستيكية معاد تدويرها بنسبة 100٪.

لقد دعم برنامج (مد واحد) OneTide المبتكر أيضًا مشاريع تنظيف الشواطئ في الهند وإندونيسيا. جمعت هذه البرامج ما مجموعه 400 طن من البلاستيك من الشواطئ المحلية. خضعت المجموعة لعملية اعتماد من طرف ثالث، وتم إصدار ائتمانات البلاستيك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. لا تخلق هذه البرامج بيئة أنظف فحسب، بل إنها تخلق أيضًا فرصًا لمزيد من التدوير محليًا والوظائف الخضراء الجديدة.

أخيرًا، يسعدني إخباركم بأن برنامج (مد واحد) OneTide يتضمن أيضًا تحالفًا صناعيًا للتغليف التدويري. لقد جمعنا وزارة البيئة والتغير المناخي، وبعض أكبر الشركات متعددة الجنسيات والمحلية للتعاون والابتكار لإيجاد حلول تدويرية لتحدي النفايات البلاستيكية.

في الختام، لقد كانت تلك كأس عالم رائعة، مع الكثير من الأشياء الأولى وفوائد الإرث الهائلة وذكريات تدوم مدى الحياة.

أعتقد أن كأس العالم قد قاد التغيير الإيجابي في بلدنا وأنا متحمس لرؤية كيف نستفيد من هذا الزخم الإيجابي ونواصل تقديم مشاريع صديقة للمناخ ومستدامة في المستقبل.

اشكركم لاصغائكم

ورقة عمل مقدمة من
المهندسة جواهر محمد السليطي

إدارة تدوير ومعالجة النفايات بوزارة البلدية في دولة قطر

بعنوان "جهود إدارة تدوير ومعالجة النفايات ومساهمتها في حماية الموارد والبيئة القطرية"

وزارة البلدية
Ministry of Municipality
State of Qatar • دولة قطر

بسم اللّه الرحمن الرحيم السيدات والسادة الكرام، السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،
بداية، أتوجه بالشكر لدعوتنا للمشاركة في هذا المؤتمر المثمر ومنحنا فرصة عرض إنجازات وجهود إدارة تدوير ومعالجة النفايات، وأتقدم بالشكر أيضاً لجميع القائمين على المؤتمر والحضور.
إن ندوتنا اليوم، تأتي ضمن جهود إدارة تدوير ومعالجة النفايات التابعة لوزارة البلدية ومساهمتها في حماية الموارد والبيئة القطرية مراعية تأثيرها على التغييرات المناخية وحقوق الإنسان. إن الحفاظ على الموارد والبيئة تعد أولوية قصوى على الجميع، وعليه ضروري إدراك أهمية تحقيق الحفاظ على البيئة ووقف استنزاف الموارد الطبيعية، كما نعي جيدًا وجود العديد من التحديات البيئية مثل: زيادة في انبعاثات الغازات التي تؤثر على الاحتباس الحراري.
سأتحدث الآن عن الإنجاز المهم في تاريخ بطولات كأس العالم ودور إدارة تدوير ومعالجة النفايات في بطولة كأس العالم فيفا قطر 2022، لقد قامت الوزارة بتشكيل فريق يتكون من عدة إدارات وأهمها إدارة تدوير ومعالجة النفايات وإدارة النظافة العامة وتم وضع خطة شاملة تبدأ من وضع نقاط تواجد الحاويات ومن ثم مرحلة تفريغ الحاوية وبعد ذلك طريقة نقل النفايات إلى مواقع تجميع النفايات وأخيراً التخلص الآمن من النفايات في الأماكن المخصصة. أما بالنسبة للمواد القابلة للتدوير التي تأتي بعد الفرز ويتم تحويلها إلى مصانع منطقة العفجة التدويرية في مسيعيد، وليتم استغلال هذه المواد والتي ستساهم في تنشيط القطاع الخاص على الاستثمار في صناعات تدوير النفايات لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة قيمة الصادرات الصناعية من خلال بيعها في السوق المحلي والخارجي.
بالنسبة لاستراتيجية إعادة التدوير ومعالجة النفايات خلال بطولة كأس العالم 2022، تم الاستناد على أربع ركائز أساسية والتي تنص على: تنفيذ نظام الفرز من المصدر عن طريق استخدام حاوية النفايات العامة وهي باللون الرمادي، وحاوية المواد القابلة لإعادة التدوير وهي باللون الزرق والتي ساهمت في رفع جودة المواد القابلة لإعادة التدوير. وتم تنفيذ نظام فرز النفايات العامة في محطة ترحيل جنوب الدوحة بهدف استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير. بعد ذلك تم استخدام نظام تحويل النفايات العضوية إلى سماد في الموقع لزيادة نسبة إعادة التدوير، مع الأخذ في الاعتبار أن النفايات العضوية تمثل حوالي 41٪ من إجمالي النفايات المتولدة. وأخيراً، استخدام تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة هو ضمان معالجة النفايات بطريقة مكتفية ذاتيًا دون الحاجة إلى حرق الوقود وذلك، في إطار مفهوم "استخدام النفايات لمعالجة النفايات".
لقد حققت إدارة النفايات خلال بطولة كأس العالم قطر 2022، نتائج لم تتحقق في الأحداث الرياضية السابقة بهذا الحجم، حيث هذا الإنجاز وضع معايير جديدة للإدارة المستدامة للنفايات في الأحداث الرياضية الكبرى. لأول مرة، تم تنفيذ عملية تحويل نفايات الطعام إلى السماد في موقع الملاعب، واستخدام النفايات كطاقة مما يسمح بالوصول إلى نسب إعادة التدوير التي لم تتحقق من قبل في الأحداث الرياضية.
يتمكن انجاز معالجة النفايات في بطولة كأس العالم فيفا قطر 2022 وتأثيره على التغيير المناخي وحقوق الإنسان والبيئة من ناحية العمليات والطرق المستخدمة ألا وهي: الفرز وإعادة التدوير وذلك في استخراج مواد أولية للمصانع من النفايات الواردة لمركز معالجة النفايات الصلبة، تقليل انبعاثات الغازات في المطمر بسبب تحلل المواد العضوية وانتاج طاقة كهربائية نظيفة من النفايات.
أما الإنجاز الثاني هو التخلص من مخزون الإطارات التالفة في مطمر أم الأفاعي وروضة راشد، والذي يقدر بملايين الإطارات التي تراكمت على مدى سنوات طويلة، وذلك في أول إنجاز من نوعه في منطقة الخليج العربي، ضمن استراتيجية الوزارة لتحقيق أهداف عملية التنمية المستدامة ورؤية قطر الوطنية 2030. إن التخلص من الإطارات المستعملة كان هدفًا استراتيجيًا سعت له وزارة البلدية لتحقيقه من خلال وضع خطة مدروسة للتخلص الآمن من هذه الإطارات، وإيجاد الحلول الناجحة لإعادة تدويرها في جميع المواقع التابعة للوزارة بالتعاون مع شركات القطاع الخاص المحلية، وذلك في إطار الخطة المتكاملة لإدارة وتدوير النفايات التي تنفذها الوزارة. إن مخزون الإطارات التالفة في المواقع التابعة لإدارة تدوير ومعالجة النفايات شكّل تحديًا كبيرا بسبب الكميات الضخمة والتي تم تقديرها بملايين الإطارات المتراكمة في المطامر منذ سنوات طويلة، وكذلك صعوبة التخلص منها كونها مواد غير قابلة للتحلل بشكل طبيعي، بالإضافة إلى قابليتها للاشتعال وصعوبة إطفائها في حال حدوث حريق، حيث سعت الإدارة لإيجاد الحلول المناسبة للتخلص السليم من هذا المخزون المتراكم.

وأوضح إن عملية التخلص من الإطارات بدأت بشكل فعلي في شهر أبريل عام 2020 في مطمر أم الأفاعي، بالتعاون مع شركات القطاع الخاص، حيث عملت هذه الشركات على تقطيع الإطارات وتصديرها إلى الخارج، وقد تم التخلص من مخزون الإطارات في مطمر أم الأفاعي في يوليو 2022 بإجمالي 56 ألف طنا، حيث ساهمت هذه الإجراءات بتشجيع المستثمرين و الشركات على التخلص الآمن من الإطارات في هذا المطمر. بعد إزالة مخزون الإطارات في مطمر أم الأفاعي، عملت إدارة تدوير ومعالجة

النفايات على تنظيفه ورفع 13 ألف طن من المخلفات، تمهيداً لإعادة تأهيل الموقع واستغلاله في مشاريع الدولة الحيوية.
وحول مكب روضة راشد وهو الموقع الوحيد في الدولة الذي كان مخصصا لاستقبال الإطارات التالفة بمعدل 2000 طن شهريا، إن عملية التخلص من الإطارات في هذا المطر كانت قائمة منذ بدء استقبال الإطارات لكنها كانت تسير بوتيرة بطيئة جداً ، حيث كان معدل التخلص من الإطارات حتى عام 2021 لا يتجاوز 20٪ من الوارد السنوي، نظراً لقلة الشركات العاملة في المجال، وعدم وجود سوق محلي لهذه الشركات، والذي أدى بدوره إلى تراكم الإطارات في الموقع بشكل كبير، فعملت الوزارة على تقديم الدراسات والمقترحات للتخلص من المخزون الكبير في المكب ، حيث تم زيادة عدد ورشات تقطيع الإطارات من 4 ورش في عام 2020 لتصبح 23 ورشة في عام 2021.
يتمكن انجاز التخلص من مخزون الإطارات التالفة في مطمر أم الأفاعي وروضة راشد وتأثيره على التغيير المناخي وحقوق الإنسان والبيئة من ناحية العمليات والطرق المستخدمة ألا وهي: عملية إعادة التدوير وعملية تقطيع الإطارات، وذلك آثارها المترتبة في توفير مواد أولية للمصانع القائمة، التخلص من كميات الإطارات المتكدسة بطريقة عشوائية في المواقع وإعادة تأهيل الموقع.
تسعى وزارة البلدية ممثلة بإدارة تدوير ومعالجة النفايات لإيجاد واستخدام الحلول التي تحد من الانبعاثات الغازية التي تؤثر على الاحتباس الحراري وذلك بالتزامن مع حقوق الإنسان والبيئة واتباع منهجية التنمية المستدامة وخلق بيئة نظيفة خالية من التلوث.

المحاور الرئيسية

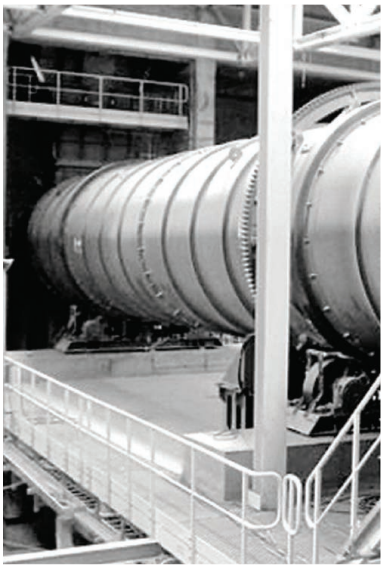

الإنجاز الأول: دور الإدارة في بطولة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢

- ركائز استراتيجية إدارة التدوير ومعالجة النفايات خلال بطولة كأس العالم ٢٠٢٢
- مراحل إستراتيجية وزارة البلدية في معالجة النفايات في بطولة كأس العالم قطر ٢٠٢٢
- أداء مركز معالجة النفايات خلال بطولة كأس العالم ٢٠٢٢

الإنجاز الثاني: التخلص من الإطارات التالفة في مطمر أم الأفاعي و روضة راشد

- خطة مدروسة للتخلص الآمن من الإطارات التالفة وإعادة تدويرها
- الانتهاء من تنظيف مطمر أم الأفاعي
- ٢٣ ورشة للتخلص الآمن من الإطارات بمكب روضة راشد
- تطبيق تأثير التغيير المناخي وحقوق الإنسان والبيئة على إنجازات الإدارة

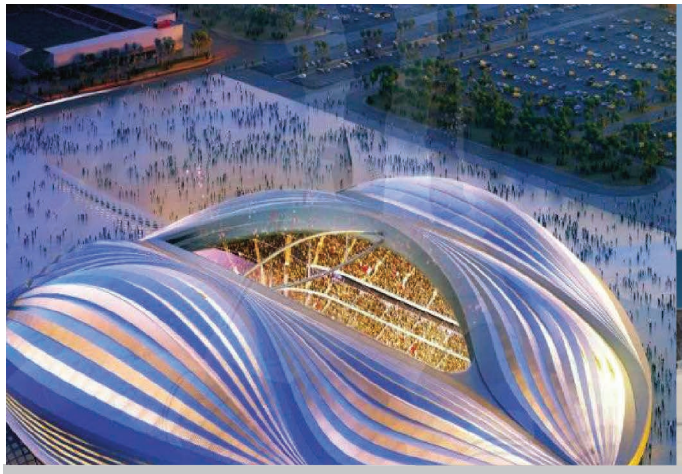

الإنجاز الأول: دور الإدارة في بطولة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢

ركائز استراتيجية إدارة التدوير ومعالجة النفايات خلال بطولة كأس العالم ٢٠٢٢

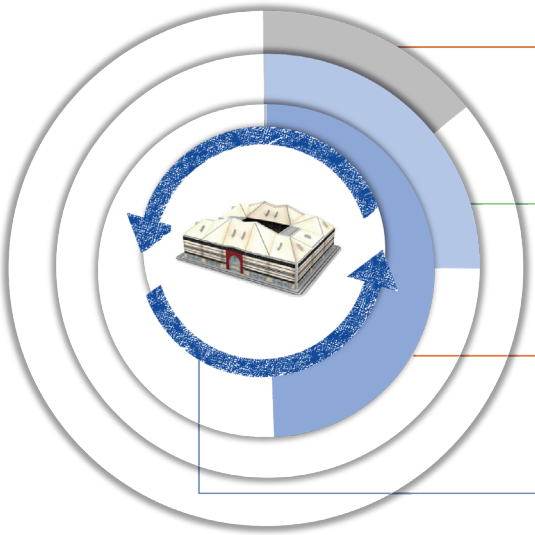

- نظام الفرز من المصدر
- نظام فرز النفايات العامة في محطة ترحيل جنوب الدوحة
- نظام تحويل النفايات العضوية إلى سماد
- استخدام تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة

مراحل إستراتيجية وزارة البلدية في معالجة النفايات في بطولة كأس العالم قطر ٢٠٢٢

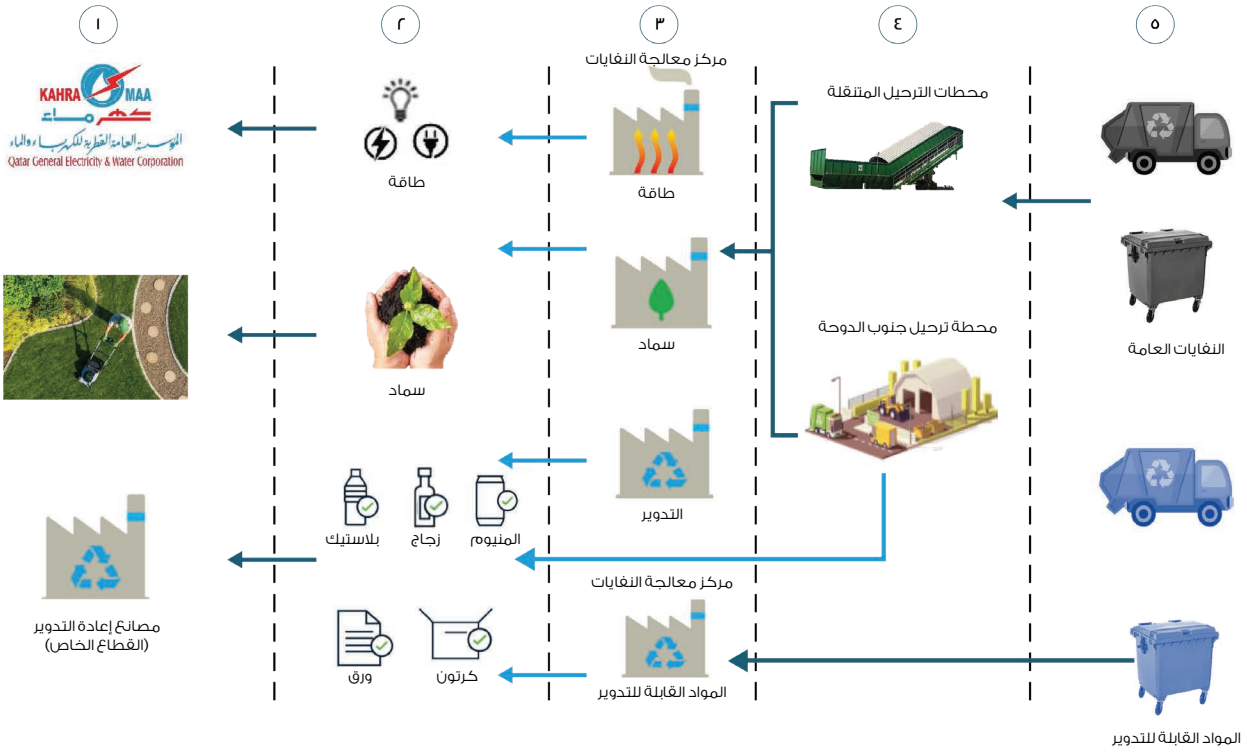

أداء مركز معالجة النفايات خلال بطولة كأس العالم ٢٠٢٢

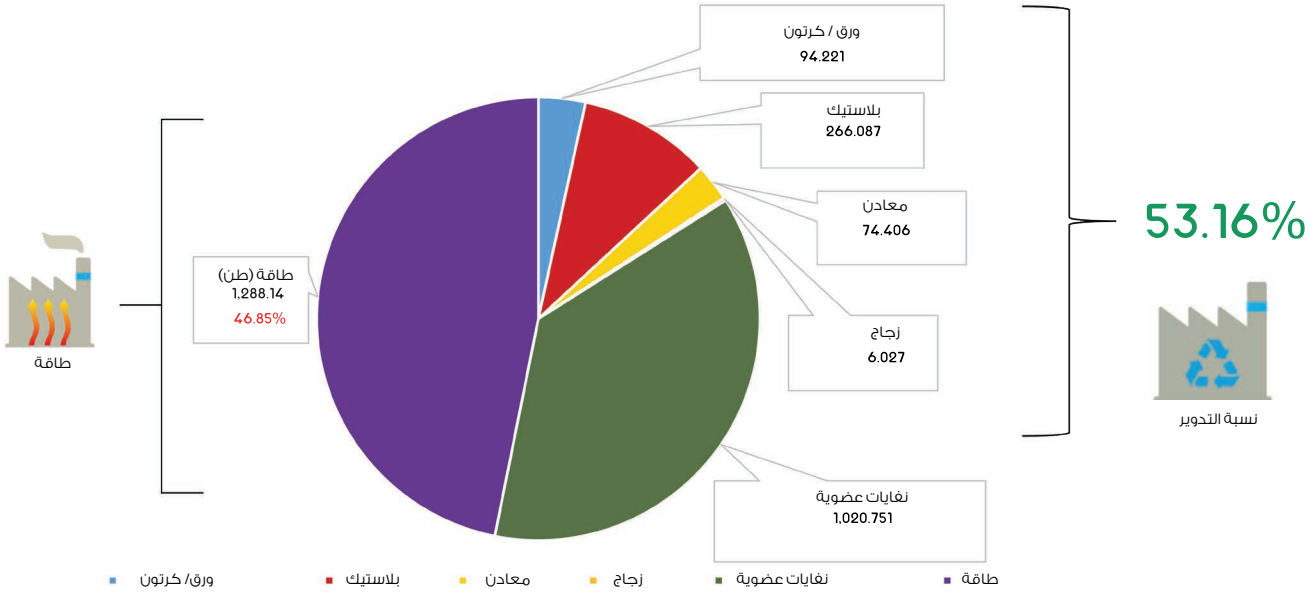

تحقيق صفر نفايات إلى المطامر

أرقام قياسية لم تصلها أي دولة من الدول المستضيفة لبطولات كأس العالم السابقة

إنجاز جديد لوزارة البلدية بمونديال ٢٠٢٢ بالوصول لبطولة مستدامة وصديقة للبيئة ١٠٠٪

الإنجاز الثاني: التخلص من الإطارات التالفة في مطمر أم الأفاعي و روضة راشد

خطة مدروسة للتخلص الآمن من الإطارات التالفة وإعادة تدويرها

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الصناعات التدويرية

التعاون والشراكة مع القطاع الخاص المحلي

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠

الانتهاء من تنظيف مطمر أم الأفاعي

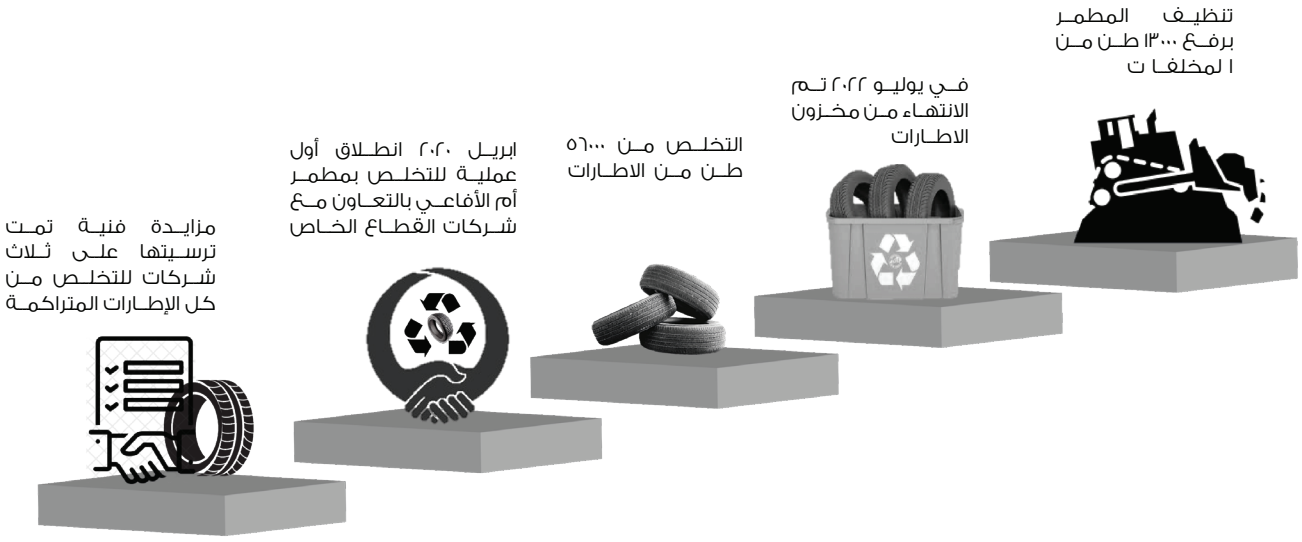

الانتهاء من تنظيف مطمر أم الأفاعي

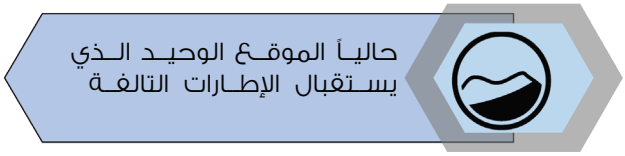

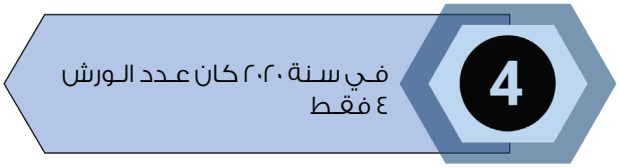

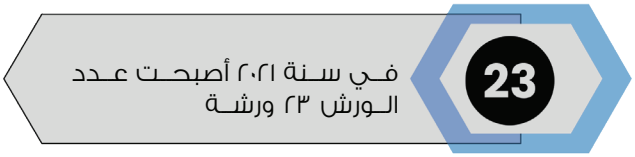

تطبيق تأثير التغيير المناخي وحقوق الإنسان والبيئة على إنجازات الإدارة

الإنجاز	العمليات	النتائج المترتبة	التأثير على التغيير المناخي	حقوق الإنسان والبيئة
الإنجاز الأول: دور الإدارة في بطولة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢	• عملية الفرز • عملية إعادة التدوير	• استخراج مواد أولية للمصانع من النفايات الواردة للمركز. • تقليل انبعاثات الغازات في المطمر بسبب تحلل المواد العضوية. • انتاج طاقة كهربائية نظيفة من النفايات.	تم معالجة جميع النفايات التي تم استقبالها في محطات الترحيل إلى مركز معالجة النفايات وتم الاستفادة منها بشكل كامل (السماد، مواد قابلة للتدوير وطاقة نظيفة) في فترة كأس العالم. تستخدم عملية إعادة التدوير بغرض إنشاء شيء جديد، طاقة أقل من إنتاج منتج من المواد الخام كلما قلت الطاقة المستخدمة لإنتاج منتج ، قل انبعاث غازات الاحتباس الحراري في هذه العملية. هذا أمر ممتاز بالنسبة لتغير المناخ.	العديد من الفوائد من حافز في معالجة الأزمات الكوكبية الثلاثة: تغير المناخ والتلوث.
الإنجاز الثاني: التخلص من الإطارات التالفة في مطمر أم الأفاعي و روضة راشد	• عملية إعادة التدوير • عملية تقطيع الإطارات	• توفير مواد أولية للمصانع القائمة • التخلص من الكميات المتكدسة بطريقة عشوائية في المواقع. • إعادة تأهيل الموقع.	• تعتبر الإطارات المخزنة بطريقة غير عشوائية قنبلة موقوتة وتم التخلص منها. • المساهمة في التقليل من الحرائق المتوقع حدوثها.	من المعترف به عامةً أن الحقّ في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يشمل الحق في هواء نظيف ومناخ آمن ومستقر ، وتوفير بيئة غير سامة للعيش.

اليوم الأول – الجلسة الثالثة
بعنوان: دور الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق.

ورقة عمل مقدمة من
السيد بن شاشتر

منسق فريق البيئة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان
بعنوان "وضع حقوق الإنسان في صميم العمل المناخي".

الحق في بيئة صحية

يساهم الاعتراف المتزايد بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وتنفيذها في ضمان مناخ آمن ومستقر، وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وبيئة غير سامّة. كما أنه يساهم في ضمان المشاركة والوصول إلى المعلومات والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.

ويتزايد بسرعة عدد ونطاق القوانين الدولية والإقليمية والمحلية والقرارات القضائية والدراسات الأكاديمية حول العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة.

معترف به من قبل أكثر من 150 دولة من خلال التشريعات الوطنية أو الإقليمية، من قبل مجلس حقوق الإنسان (القرار 13/48) والجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 300/76)

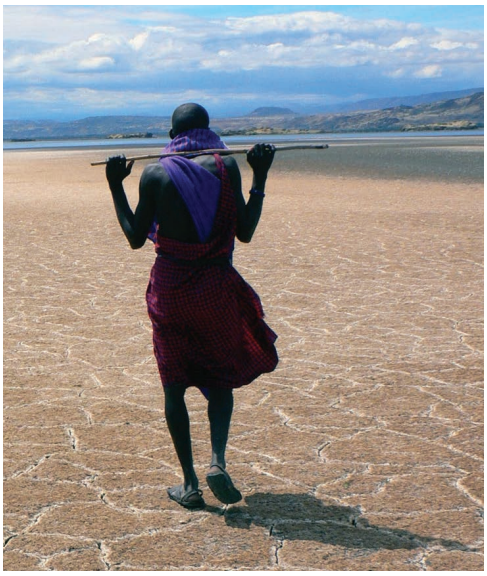

تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان

تم تحديد ارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وموجات الحرارة والجفاف والتصحر ونقص المياه وانتشار الأمراض المدارية والأمراض المنقولة بالنواقل على أنها بعض الآثار الضارة لتغير المناخ. وتهدد هذه الظواهر بشكل مباشر وغير مباشر التمتع الكامل والفعال بمجموعة من حقوق الإنسان من قبل الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحق في الحياة ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والغذاء والصحة والسكن وتقرير المصير والثقافة والعمل والتنمية – على النحو الذي أكده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وقرار مجلس حقوق الإنسان 9/50.

ويتحمل الأشخاص والمجتمعات المحلية الآثار بشكل غير متناسب بسبب الجغرافيا والفقر والجنس والسن والإعاقة والخلفية الثقافية أو الإثنية، من بين أمور أخرى، والتي ساهمت تاريخياً بأقل قدر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

أهمية حقوق الإنسان في العمل المناخي

يقع على عاتق الدول التزام بمنع الآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ وضمان حصول المتضررين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، على سبل الانتصاف الفعالة ووسائل التكيف للتمتع بحياة كريمة للإنسان.

إن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات والتدابير البيئية العالمية يعني أنه عند تطويرها، ينبغي أن تشمل النهوض بحقوق الإنسان كهدف. ويجب أن توجه المبادئ والمعايير المستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان، وجميع السياسات والبرامج في جميع مراحل العملية. ويؤدي النهج القائم على حقوق الإنسان إلى نتائج أفضل وإجراءات مناخية أكثر استدامة.

دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز الإجراءات المناخية القائمة على الحقوق

- دعم إشراك المجتمع المدني والأفراد والشعوب المتضررة في عمليات صنع القرار بشأن المناخ، والوصول إلى المعلومات. وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا.
- مساعدة آليات حقوق الإنسان على معالجة تغير المناخ.
- الدعوة نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية ودعم جهود منظومة الأمم المتحدة لحمايتهم.
- البحث والدعوة للتصدي لأضرار حقوق الإنسان الناجمة عن التدهور البيئي.

كما تعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان على دمج حقوق الإنسان في العمل البيئي من خلال:

- دمج حقوق الإنسان في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية.
- التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل على الموضوعات المتعلقة بالعمل البيئي لدمج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملها.

ما هو النهج القائم على حقوق الإنسان للعمل المناخي؟

النهج القائم على حقوق الإنسان يحلل التزامات حقوق الإنسان، وعدم المساواة ونقاط الضعف، ويسعى إلى معالجة الممارسات التمييزية والتوزيع غير العادل للسلطة.

ويرسخ الخطط والسياسات والبرامج في نظام الحقوق والالتزامات المقابلة التي حددها القانون الدولي.

ويمكن للمساءلة والشفافية والمشاركة الهادفة والمستنيرة أن تعزز السياسات والبرامج المناخية، مما يجعلها أكثر طموحًا وفعالية وشمولية وتجاوبًا وتعاونًا مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

1- تحديد أصحاب الحقوق واستحقاقاتهم

تعزيز قدرة أصحاب الحقوق على تقديم مطالبات قانونية وضمان مشاركتهم في عمليات صنع القرار ذات الصلة المتعلقة بالعمل البيئي.

2- تحديد الجهات المسؤولة وتوضيح التزاماتها

التأكد من أن المسؤولين على دراية بالتزاماتهم القانونية وإنشاء عملية العناية الواجبة بحقوق الإنسان سيعزز المساءلة والشفافية.

3- دمج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات والبرامج البيئية

إن تعميم حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية ذات الصلة يعزز تماسك السياسات والعمل القائم على الحقوق في المجال البيئي.

رسائل رئيسية – حقوق الإنسان وتغير المناخ

تتطلب العدالة المناخية أن يكون العمل المناخي متسقًا مع الاتفاقات والالتزامات والمعايير والمبادئ القائمة في مجال حقوق الإنسان.

وأولئك الذين ساهموا بأقل قدر في تغير المناخ بشكل غير عادل وغير متناسب يعانون من أضراره. ويجب أن يكونوا مشاركين هادفين في العمل المناخي والمستفيدين الأساسيين منه، ويجب أن يحصلوا على سبل الانتصاف الفعالة.

وتسلط الرسائل الرئيسية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ الضوء على الالتزامات والمسؤوليات الأساسية للدول وغيرها من الجهات المسؤولة (بما في ذلك الشركات) وآثارها على الاتفاقات والسياسات والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.

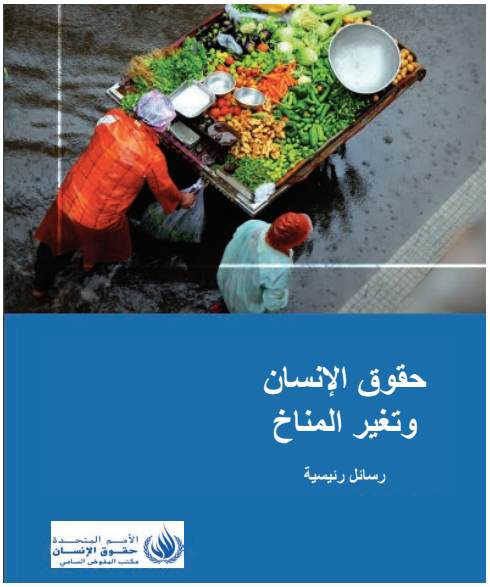

التزامات حقوق الإنسان الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ

- للتخفيف من تغير المناخ ومنع آثاره السلبية على حقوق الإنسان.
- للتأكد من أن جميع الأشخاص لديهم القدرة اللازمة للتكيف مع تغير المناخ.
- ضمان المساءلة والانتصاف الفعال لأضرار حقوق الإنسان التي يسببها تغير المناخ.
- لحشد أقصى قدر من الموارد المتاحة من أجل التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان.
- التعاون الدولي.
- لضمان المساواة في العمل المناخي.
- لضمان تمتع الجميع بفوائد العلم وتطبيقاته.
- لحماية حقوق الإنسان من أضرار الأعمال.
- لضمان المساواة وعدم التمييز.
- لضمان مشاركة هادفة ومستنيرة.

كيف يمكن للدول دمج حقوق الإنسان بشكل أفضل في العمل المناخي؟

1- التصدي لتغير المناخ وآثاره من خلال هيئات حقوق الإنسان ذات الصلة بما في ذلك:

- مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل وآليات إجراءاته الخاصة
- هيئات معاهدات حقوق الإنسان
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

2- ادمج حقوق الإنسان في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

قرار سنوي لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ

- القرار الحالي هو 9/50
- يدعو إلى حلقة نقاش وتقرير من الأمين العام حول تغير المناخ وآثاره على الحق في الغذاء.
- كما تناول المجلس موضوع تأثير تغير المناخ في إطار عمله على حقوق الإنسان والبيئة.

دراسات تحليلية

طلبت سلسلة من قرارات مجلس حقوق الإنسان (أحدثها القرار 9/50 إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد دراسات تحليلية بشأن القضايا المواضيعية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ لإثراء مناقشات الفريق في مجلس حقوق الإنسان.تم توضيح هذه الدراسات ، الموصوفة بإيجاز في الشرائح التالية ، من خلال مدخلات من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تغير المناخ وحقوق كبار السن (2021)

يؤثر تغير المناخ على الصحة بعدة طرق: مباشرة، من خلال الطقس القاسي أو التغيرات في درجات الحرارة؛ وبشكل غير مباشر من خلال التغييرات في النظم الطبيعية التي تؤدي إلى فشل المحاصيل، وتوسيع نواقل الأمراض، وتشريد الأشخاص. وتساهم هذه الآليات في تعرض الإنسان للأمراض والإصابات، وتدهور الصحة المهنية والعقلية، والمخاطر التي تشكلها ندرة الموارد والهجرة.

- دراسة تحليلية
- القرار
- الرسوم البيانية [1] [2] [3]
- ملاحظات موجزة
- ملخص حلقة النقاش

75٪ ممن لقوا حتفهم خلال إعصار كاترينا في الولايات المتحدة تجاوزوا سن الستين.

تغير المناخ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020)

غالبًا ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة من بين الأشخاص الأكثر تضررًا خلال حالات الطوارئ المناخية، ولديهم معدلات أعلى من المرض والوفيات، وفي نفس الوقت يكونون من بين أولئك الأقل قدرة على الوصول إلى الدعم في حالات الطوارئ.

- القرار 21/41
- دراسة تحليلية
- نسخة سهلة القراءة
- الرسوم البيانية [1] [2] [3]
- ملاحظات موجزة
- ملخص حلقة النقاش

يقدر أن مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من إعاقة، ويشكلون 15٪ من سكان العالم.

العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني (2019)

يؤثر تغير المناخ على النساء والرجال والفتيان والفتيات بطرق مختلفة. ويمكن أن يؤدي التمييز الراسخ والمنهجي إلى تأثيرات متباينة بين الجنسين لتغير المناخ فيما يتعلق بالصحة والأمن الغذائي وسبل العيش والتنقل البشري، من بين أمور أخرى. ويمكن لأشكال التمييز المتداخلة أن تجعل بعض النساء والفتيات أكثر عرضة لتغير المناخ، في حين أن استبعاد النساء والفتيات من العمل المناخي يجعله أقل فعالية ويزيد من تفاقم الأضرار المناخية.

- القرار 20/35
- دراسة تحليلية
- الرسوم البيانية [1] [2] [3]
- ملاحظات موجزة
- ملخص مناقشة بانيل

إذا كان لدى النساء نفس الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الرجال، فيمكنهن زيادة المحاصيل في مزارعهن بنسبة 20 إلى 30٪، مما قد يقلل الجوع العالمي بنسبة 17٪.

حقوق الإنسان وتغير المناخ والهجرة (2018)

سلّطت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الضوء على التزامات ومسؤوليات الدول وغيرها من الجهات المسؤولة عن التصدي لتحديات التنقل البشري الناشئة عن تغير المناخ. ويجب على الدول أن تضمن أنّ أي تدبير أو تشريع يحكم الهجرة أو يؤثر عليها يتوافق مع التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان ولا يؤثر سلبًا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان للمهاجرين.

- دراسة تحليلية
- الرسوم البيانية [1] [2] [3]
- ملاحظات موجزة
- ملخص حلقة النقاش

بين عامي 2008 و 2018 ، نزح 24 مليون شخص داخليًا بسبب الكوارث المفاجئة المرتبطة بالطقس كل عام.

تغير المناخ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020)

تؤدي تأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القاسية المتكررة، ونقص الغذاء والماء، وزيادة انتقال الأمراض إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة وتهدد بعكس مسار التقدم نحو تحسين رفاه الأطفال. وقد يكون لتغير المناخ أيضًا آثار بعيدة المدى على الصحة العقلية طويلة المدى ونوعية حياة الأطفال بشكل عام.

- القرار 33/32
- دراسة تحليلية
- الرسوم البيانية [1] [2] [3]
- ملاحظات موجزة
- ملخص حلقة النقاش

على الصعيد العالمي، يعيش 115 مليون طفل في مناطق معرضة بشدة لخطر الأعاصير المدارية.

تغير المناخ والحق في الصحة (2016)

يؤثر تغير المناخ على الصحة بعدة طرق: مباشرة، من خلال الطقس المتطرف أو التغيرات في درجات الحرارة؛ وبشكل غير مباشر من خلال التغييرات في النظم الطبيعية التي تؤدي إلى فشل المحاصيل، وتوسيع نواقل الأمراض، وتشريد الأشخاص. وتساهم هذه الآليات في تعرض الإنسان للأمراض والإصابات، وتدهور الصحة المهنية والعقلية، والمخاطر التي تشكلها ندرة الموارد والهجرة.

- دراسة تحليلية
- القرار
- الرسوم البيانية [1] [2] [3]
- ملاحظات موجزة
- ملخص حلقة النقاش

على الصعيد العالمي ، تلوث الهواء مسؤول بالفعل عن ما يقدر بنحو 7 ملايين حالة وفاة في السنة.

الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان

الاستعراض الدوري الشامل (UPR) هو عملية فريدة تتضمن مراجعة الأقران لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والاستعراض الدوري الشامل هو عملية تحركها الدولة، تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان، وتتيح الفرصة لكل دولة للإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان فيها والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

تم إنشاء الاستعراض الدوري الشامل من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 آذار / مارس 2006 بموجب القرار 251/60، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان نفسه. والاستعراض الدوري الشامل هو أحد العناصر الرئيسية للمجلس الذي يذكّر الدول بمسؤوليتها عن الاحترام والتنفيذ الكاملين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

دمج المناخ في الاستعراض الدوري الشامل

كيريباتي – مواصلة دورها القيادي والدعوة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال تحالف دول الجزر المرجانية المنخفضة بشأن تغير المناخ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، بشأن الحاجة إلى أهداف طموحة وملزمة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الإنسان (انظر أيضًا التوصيات إلى بالاو وتوفالو وفانواتو).

جزر مارشال – مواصلة اتخاذ التدابير لضمان الحماية الكافية لحقوق الإنسان في الإجراءات المتخذة لمعالجة المناخ.

بالاو – تعزيز تعاونها التقني مع الوكالات المعنية وأصحاب المصلحة من أجل منع التأثير السلبي لتغير المناخ على تعزيزها لحقوق الإنسان وحمايتها.

توفالو – مواصلة تنفيذ برنامج عملها الوطني للتكيف للتصدي لآثار تغير المناخ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين ذوي الصلة.

فانواتو – مواصلة التماس المساعدة التقنية لمعالجة المشكلة المحددة للتأثير السلبي غير المتناسب لتغير المناخ على النساء والأطفال.

غيانا: توصيات الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل

62-100 مواصلة ضمان أن تدابير التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث تولي الاعتبار الواجب للقطاعات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية (الفلبين)؛ مصدر الموقف: A / HRC / 16/44 / 1.Add	حظيت بالتأييد
63-100 تكثيف الجهود لوضع قوانين وسياسات لضمان عدم مساهمة إنتاج النفط في تغير المناخ أو يؤثر سلباً على التنوع البيولوجي وبالتالي لن يضر بالحق في الحياة (فانواتو)؛ مصدر الموقف: A / HRC / 16/44 / 1.Add	حظيت بالتأييد
64-100 دفع الجهود لتحقيق المرونة في مواجهة تغير المناخ من خلال التعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين (بربادوس)؛ مصدر الموقف: A / HRC / 16/44 / 1.Add	حظيت بالتأييد
66-100 اعتماد أفضل الممارسات الدولية في حماية البيئة أثناء إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي (هايتي)؛ مصدر الموقف: A / HRC / 16/44 / 1.Add	حظيت بالتأييد
71-100 مواصلة مراعاة الاحتياجات المحددة للأشخاص المستضعفين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، في برامجها المتصلة بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ (موريشيوس)؛ مصدر الموقف: A / HRC / 16/44 / 1.Add	حظيت بالتأييد
73-100 مراجعة سياساتها بشأن تغير المناخ والطاقة، من أجل منع الكوارث الطبيعية المحتملة والتدهور البيئي الناجم عن الأنشطة الاستخراجية وما يترتب على ذلك من انبعاثات غازات الدفيئة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في حالة من الفقر (بنما)؛ مصدر الموقف: A / HRC / 16/44 / 1.Add	حظيت بالتأييد

هيئات معاهدات حقوق الإنسان

- المشاركة أيضًا في مراجعة دورية للدول الأطراف يمكن أن تعالج الاعتبارات المناخية
- تناول العديد منها على وجه التحديد قضايا المناخ / البيئة بما في ذلك:
  - لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
  - لجنة حقوق الإنسان
  - لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
  - لجنة حقوق الطفل

آليات الإجراءات الخاصة

- الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هم خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان لديهم صلاحيات لتقديم التقارير والمشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص بكل بلد.
- تناول عدد من الإجراءات الخاصة المناخ بما في ذلك الغذاء والسكن والمهاجرون والمشردون داخليا والبيئة.
- في عام 2021، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، من خلال قراره 48/14، ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

آليات الإجراءات الخاصة والمناصرة المناخية

- شاركت آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بانتظام في أنشطة المناصرة المشتركة المتعلقة بآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان.
- خطاب مفتوح إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من 28 ولاية إجراءات خاصة تحث اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على «اعتماد تدابير عاجلة وطموحة للتخفيف والتكيف لمنع المزيد من الضرر" وتضمين اتفاق المناخ لعام 2015 التزامًا بأنه "يتعين على الأطراف، في جميع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، احترام وحماية وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان للجميع، وإطلاق برنامج عمل لضمان دمج حقوق الإنسان في جميع جوانب الإجراءات المناخية ". الرسالة المفتوحة متاحة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.
- تقرير أعدّه العديد من المقررين الخاصين لمنتدى هشاشة المناخ وقدمته الفلبين نيابة عن المنتدى إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. " آثار تغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان."
- بيان صحفي مشترك قبل مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يدعو إلى اتخاذ إجراءات لضمان إجراء مفاوضات شاملة وتشاركية.

حقوق الإنسان في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

- تؤكد اتفاقيات كانكون على ما يلي: يجب على الأطراف في جميع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ أن تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً (CP16/1)
- تنص اتفاقية باريس على ما يلي: يجب على الأطراف، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، احترام وتعزيز ومراعاة التزامات كل منها بشأن حقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والمهاجرين، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين هم في أوضاع هشة والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال.

دمج حقوق الإنسان في نتائج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

رسائل رئيسية حول النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان في مفاوضات المناخ

- العمل الطموح لتلافي وتقليل ومعالجة الضرر الناجم عن تغير المناخ.
- تقييم عالمي شامل لحقوق الإنسان في جوهره.
- الالتزام بالعمل المناخي الآمن والشامل والقائم على الأدلة الآن وفي المستقبل.
- التزامات كافية وعادلة وخاضعة للمساءلة، تتمحور حول حقوق الإنسان، لحشد الموارد لدعم التخفيف والتكيف، ومعالجة الخسائر والأضرار.
- اتخاذ إجراءات فعالة وطموحة ومنصفة للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.
- نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء أسواق الكربون والتعاون الدولي بموجب المادة 6.

دمج حقوق الإنسان في التزامات اتفاقية باريس

دمج حقوق الإنسان في المساهمات المحددة وطنياً: مجموعة أدوات للممارسين

- اعتبارات حقوق الإنسان المتعلقة بالطموح.
- التخطيط والتنفيذ التشاركي لمركز تطوير المؤسسات الأهلية.
- دمج حقوق الإنسان في مؤتمر الحوار الوطني.
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر المساهمات المحددة وطنيا.
- دمج حقوق الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية.
- حيازة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية.
- مواءمة المساهمات المحددة وطنيًا مع حتمية الانتقال العادل.

أسئلة وأجوبة حول حقوق الإنسان وتغير المناخ

يحدد هذا المنشور الروابط بين تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان، ويعرض الروابط بين المشاكل الناجمة عن تدهور العوامل المناخية، وانتهاكات الحقوق، مثل الحق في الحياة والثقافة والسكن والغذاء. ويسعى إلى تمكين الناس للمطالبة بحقوقهم الإنسانية ويكون بمثابة دليل للدول والشركات التي تسعى إلى اتخاذ إجراءات مناخية قائمة على الحقوق.

الرسائل الرئيسية – حقوق الإنسان وتغير المناخ والأعمال

يتدخل تغير المناخ بشكل مباشر وغير مباشر في التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والسكن والمياه والصرف الصحي والغذاء والصحة والتنمية والأمن الشخصي ومستوى معيشي لائق. وعلاوة على ذلك، تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى تفاقم عدم المساواة التي تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص والجماعات والشعوب التي تعيش أصلا في أوضاع هشة، بمن في ذلك الأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة.

وتستكشف هذه الوثيقة الآثار القانونية والسياسية الرئيسية لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) للدول والشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتغير المناخ (القسم الأول) وتختتم ببعض رسائل الدعوة الرئيسية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن هذه القضية (القسم الثاني).

حقوق الإنسان وتغير المناخ والأعمال رسائل رئيسية

الرسائل الرئيسية – حقوق الإنسان وتغير المناخ والهجرة

تسلط هذه الوثيقة الضوء على التزامات ومسؤوليات الدول والجهات الأخرى المسؤولة عن مواجهة تحديات التنقل البشري الناشئة عن تغير المناخ.

يجب على الدول أن تضمن أن أي تدبير أو تشريع يحكم الهجرة أو يؤثر عليها يتوافق مع التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان ولا يؤثر سلبًا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان للمهاجرين.

حقوق الإنسان وتغير المناخ والهجرة رسائل رئيسية

الرسالة الإخبارية الشهرية

رسالتنا الإخبارية الشهرية هي وسيلة نستخدمها للبقاء على اتصال مع الشركاء ومشاركة التحديثات المتعلقة بعملنا في تقاطع حقوق الإنسان والقضايا البيئية.

ورقة عمل مقدمة من الدكتور داميلولا أولاويي

رئيس قسم قانون البيئة والتنمية المستدامة في اليونسكو،
وعضو فريق الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

أصحاب المعالي والسعادة السفراء، السيدات والسادة؛

أنقل لكم تحياتنا جميعًا في اليونسكو، وكرسي اليونسكو للقانون البيئي والتنمية المستدامة، وأشارك الآخرين في شكر اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان على جمعنا معًا في هذا المؤتمر الهام الذي جاء في الوقت المناسب.

كما تعلمون، فإن اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة التي تتعامل مع كل من العلوم والتعليم، وكذلك الوصول إلى المعلومات، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين.

أولاً: تهدف اليونسكو إلى تعزيز الوعي العام والتعليم بشأن الأدوات والأساليب المبتكرة الناشئة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه واستدامته. ويؤكد الهدف 7,4 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) بشكل خاص على أهمية التثقيف والتوعية بشأن التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء كرسي اليونسكو للقانون البيئي والتنمية المستدامة هنا في قطر لتعزيز البحث والتعليم وتنمية القدرات والتعاون الدولي بشأن أبعاد القانون والحوكمة للاستدامة بما في ذلك العمل المناخي، من خلال الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات المبتكرة. والهدف هو دعم الجهود المستمرة من قبل مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة لمعالجة الآثار المباشرة لتغير المناخ على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الغذاء والماء الكافي والتعليم والسكن والصحة والتنمية وحتى الحق في الحياة.

وبالمثل، فإننا نهدف إلى التأكيد والتأكد من أن المشاريع والإجراءات والسياسات المصممة للتصدي لتغير المناخ يتم تنفيذها بطريقة شاملة ومنصفة وقائمة على الحقوق ولا تترك أي شخص يتخلف عن الركب. وبدون منظور حقوق الإنسان، قد تؤدي الجهود الرامية إلى معالجة تغير المناخ إلى تفاقم الاستبعاد الاجتماعي وقد تؤدي إلى آثار غير مباشرة على حقوق الإنسان الأساسية، لا سيما حقوق الأرض، والحق في المعلومات، والمشاركة، والوصول إلى العدالة.

ثانيًا: تعمل اليونسكو على التأكيد على دور وسائل الإعلام في تعزيز أنماط الحياة المستدامة وتغيير السلوك. ويمكن لممارسي وسائل الإعلام استخدام أدوات وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية بشكل استراتيجي لتشجيع وتعزيز جهود الحفاظ على المياه والطاقة والغذاء وحماية التراث الثقافي والطبيعي، مع المشاركة أيضًا مع أصحاب المصلحة في التعليم العالي لنشر أحدث الابتكارات والجهود البحثية.

ولذلك، فإن إعداد التقارير المستقلة والقائمة على الحقائق عن تغير المناخ والتدهور البيئي هو أمر أساسي للمساهمة في التمتع بجميع حقوق الإنسان الأساسية هذه، وكذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، ووفقًا لاستطلاع عام 2021 من قبل منظمة غير حكومية دولية متخصصة في حرية الصحافة، يواجه مراسلون بلا حدود والصحفيون والمراسلون البيئيون تهديدات متزايدة في جميع أنحاء العالم.

تواصل اليونسكو تسليط الضوء على الحاجة إلى ضمان ظروف مستقرة وداعمة ومحترمة للمدافعين عن البيئة والصحفيين حتى يتمكنوا من القيام بعملهم الهامّ في خلق وعي عام بتغير المناخ والجهود المستمرة لمعالجته.

ثالثًا: وبشكل متصل، تعمل اليونسكو على توفير الأدوات والموارد اللازمة للتعامل مع المعلومات المضللة المتعلقة بتغير المناخ.

خلال COP27، أصدر تحالف العمل المناخي ضد المعلومات المضللة تحليلاً يوضح أن المعلومات المضللة بشأن تغير المناخ لا

تزال تؤثر على الإدراك العام في جميع أنحاء العالم. وتسلط البيانات المجمعة الضوء على أن ما بين 55٪ و 85٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن واحدة على الأقل من عبارات التضليل بشأن تغير المناخ مدرجة في الاستبيان.

الأفراد الذين يتعرضون لهذا النوع من المعلومات المضللة هم أقل عرضة لدعم سياسات التخفيف، مما يعيق إعمال حقهم في الحصول على المعلومات، وكذلك يعيق قدرة صانعي السياسات على معالجة تغير المناخ.

بصفتها منسق خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين، تركز اليونسكو على تعزيز بيئة أكثر أمانًا وتمكينًا للصحفيين لممارسة مهنتهم بأمان، فضلاً عن تزويدهم بالأدوات اللازمة لفضح المعلومات المضللة والتحقق من المعلومات وبالتالي تزويد الجمهور بمعلومات تم التحقق منها حول أزمة المناخ.

تتمتع اليونسكو بسجل حافل في دعم الصحافة الاستقصائية، من خلال بناء القدرات وكذلك من خلال الناتج 3 للصندوق الائتماني متعدد المانحين الذي تديره اليونسكو، وصندوق الدفاع عن وسائل الإعلام العالمية، والذي يدعم حاليًا (تعاونيًا) إجراءات لحماية حرية وسائل الإعلام.

السيدات والسادة؛ إن أزمة المناخ هي أكبر تهديد منفرد للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأساسية – بما في ذلك حقوقنا في الصحة أو المياه أو حتى الحياة.

يوفر هذا المؤتمر بالتالي فرصة مناسبة ومهمة لاستكشاف الجهود بشكل تعاوني للحفاظ على الوعي العام المستمر بشأن تغير المناخ، وأدوارنا جميعًا كأصحاب مصلحة لتعميم العمل المناخي في جميع مجالات التخطيط والبرمجة لدينا.

يجب أن أختم كلامي بالتعبير عن خالص التهاني والشكر للجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان وجميع المنظمين على تنظيم مثل هذا البرنامج الممتاز والمفيد.

في كرسي اليونسكو للقانون البيئي والتنمية المستدامة، نتطلع إلى العمل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للنهوض بالتعليم والعمل المناخي القائم على الحقوق.

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة؛ أشكركم جزيل الشكر على هذه الفرصة وعلى حسن استماعكم.

ورقة عمل مقدمة من السيد العربي جاكتا

رئيس اللجنة المدنية بالأمم المتحدة، ممثل الأمين العام

بعنوان " أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل".

قبل البداية أود أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لدولة قطر على استضافتها لنا وعلى كرم الضيافة المعهودة.
كما أخص بالذكر اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان وعلى رأسها السيدة الفاضلة مريم بنت عبد الله العطية واهنئهم على الإنجازات النوعية التي تم تحقيقها في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك ضمان وسط بيئي يضمن حقوق الإنسان بكل أجياله.
أشيد باختيار موضوع المؤتمر والترابط بين التغيرات المناخية وحقوق الإنسان.
فلكل الموضوعين ترسانة من الالتزامات القانونية الدولية وتفرع مؤسساتي على المستويات الوطنية والدولية، وما ينتج عنه من اجتماعات وتقارير دورية.
أسهم متحدثي الجلسات الأولى وبإسهاب في اثراء النقاش ولهم منا كل الشكر.
مداخلتي تتمحور حول عناصر لا يقل أهمية عن ما تم تطرق إليه المتحدثون السابقون، إنه دور موظفي الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية وعلاقتهم العضوية والوظيفية، سواء تعلق الأمر بالتغيرات المناخية أو حقوق الإنسان وغيرها من المواضيع ذات الصلة.
ولا يقتصر دور الموظفين الدوليين سواء تعلق الامر بحقوق الإنسان أو التغيرات المناخية، في إعداد وثائق، بل بدءاً من المبادرات التي تصدر عن الدول الأعضاء إلى البحث العميق وهيكلة الأفكار تبينها ثم تنوير رؤساء الجلسات والعمل على ضبط الإجراءات وتحضير تقارير الأمانات ومتابعة تطبيق اللوائح ذات الصلة.
يتم اختيار الموظفين الدوليين وفق قرارات تبنتها الدول الأعضاء وحسب منهج اتفق عليه. تحرس مختلف أمانات المنظمات الدولية على تطبيق ذات المنهج في إطار جانب كبير من الشفافية، ويفترض أن يكون الموظف على كفاءة عالية تتعلق بتمكنه من أداءها مهامه في المنصب المحدد الذي يشغله. كما ويفترض أن يراعى التوزيع الجغرافي العادل وكذا ترقية العنصر النسوي.
– تقوم اللجنة التي أتشرف برئاستها، بضبط المعايير لتوحيد ظروف نظام عمل الموظفين الدوليين وفق منهجية شاملة مركزياً ومتفرعة حسب مختلف ظروف مقرات المنظمات الدولية ومكاتبها عبر العالم، وكذا بين الموظفين الممتهنين أو ذوي المناصب الرفيعة وموظفي الدعم والإسناد.
– خلال التحسين الدوري للمنهجية المتعلق بظروف العمل، تسهر لجنة الخدمة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة على تطابق النسخة الجديدة للمنهجين و صكوك حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في عمل محترم، كما يتم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وتأثيرها السلبي على وضعية الموظفين في مختلف مكاتب المنظمات المصنفة بالصعبة مناخياً.
وختاماً أشكركم على حسن الاستماع

ورقة عمل مقدمة من السيد أنتوني ماكدونالد

رئيس مكتب اليونيسيف

بعنوان "أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل".

أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل

مليار طفل
يعيشون في بلدان شديدة الخطورة

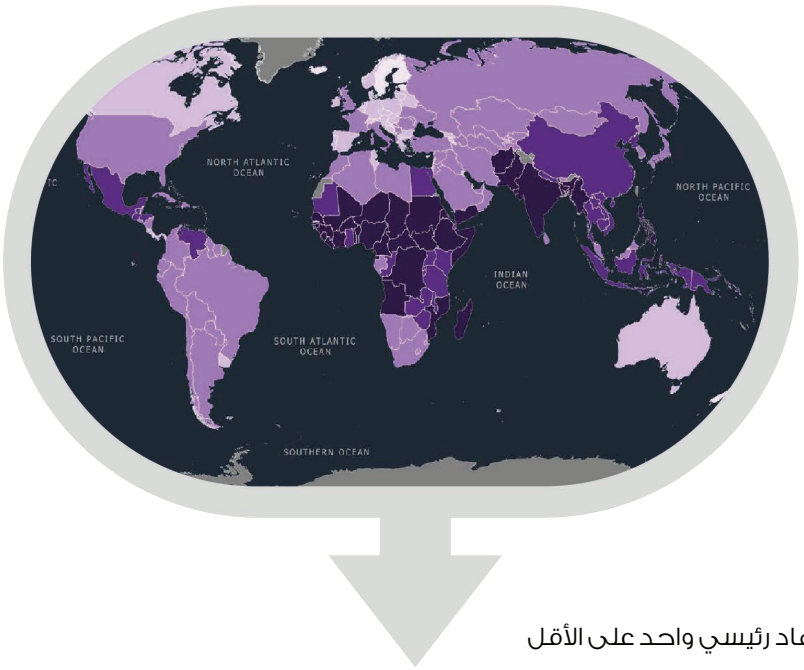

99٪ من الأطفال
يتعرضون لخطر أو صدمة أو إجهاد رئيسي واحد على الأقل

أزمة صحية

- يعاني الأطفال 80٪ من الأمراض ذات الصلة بالمناخ المتغير
- 2 مليار طفل يتعرضون لتلوث الهواء

أزمة مياه

- 920 مليون طفل يعانون من شح المياه

أزمة حماية

- 43 مليون طفل نزحوا بسبب الطقس القاسي

أزمة تغذية

- من المتوقع أن يعاني 24 مليون طفل من نقص التغذية بحلول عام 2050 نتيجة لأزمة المناخ

أزمة تعليمية

- 38 مليون طفل انقطعوا عن التعليم بسبب أزمة المناخ

أزمة إنسانية

- يقدّر أن يتأثر 175 مليون طفل بالكوارث الطبيعية

أزمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

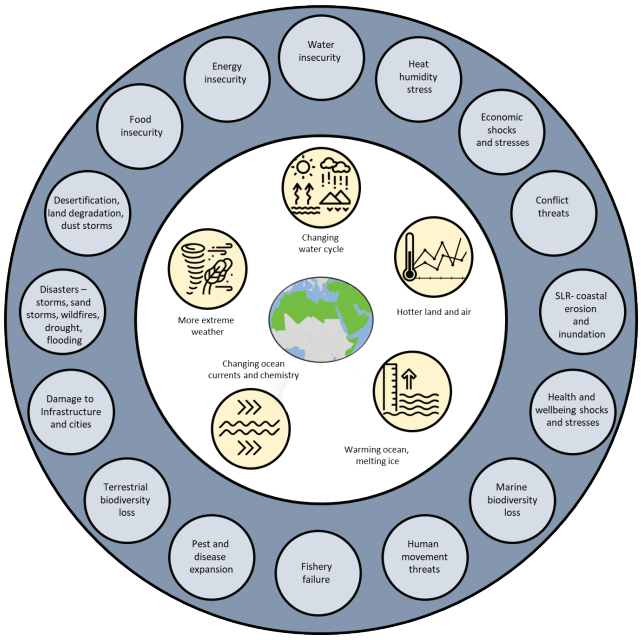

شح المياه

- تقع 11 دولة من أصل 17 دولة تعاني من ندرة المياه في العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويعيش ما يقرب من تسعة من كل 10 أطفال في المنطقة في مناطق تعاني من إجهاد مائي مرتفع أو مرتفع للغاية.

ارتفاع درجات الحرارة

- ترتفع درجة حرارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل ضعفي المتوسط العالمي. بحلول عام 2050 ، قد ترتفع درجة حرارة المنطقة بمقدار أربع درجات مئوية.

ارتفاع منسوب مياه البحر

- تعد المنطقة من أكثر المناطق عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر بسبب تغير المناخ ؛ من المقرر أن يرتفع متوسط مستوى سطح البحر العالمي من متر واحد إلى أربعة أقدام بحلول نهاية القرن.

التصحر

- سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة الجفاف في أجزاء من المنطقة في القرن المقبل ، وبالتالي تقلص الأراضي الصالحة للزراعة وتعطيل الأنماط الزراعية.

انعدام الأمن الغذائي

- 60 إلى 80 في المائة من إمدادات المياه في المنطقة تستخدم بشكل أساسي للزراعة ، وبالتالي ، من المتوقع أن يؤدي الإجهاد المائي والتصحر الناجم عن تغير المناخ إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

التزامنا المناخي للأطفال

تزدهر حياة كل طفل على كوكب صالح للعيش بوجود ...

- إمكانية الوصول إلى الهواء النقي والطعام الصحي ومياه الشرب الآمنة.
- فرصة للتعرف على طرق مستدامة للعيش واكتساب المهارات الخضراء للمستقبل .
- مجتمع آمن يحظى بالرعاية.
- تخويل لاتخاذ إجراءات وقيادة ثورة مناخية.

دور آليات حقوق الإنسان: تطوير المعايير وتعزيز المساءلة – من خلال:

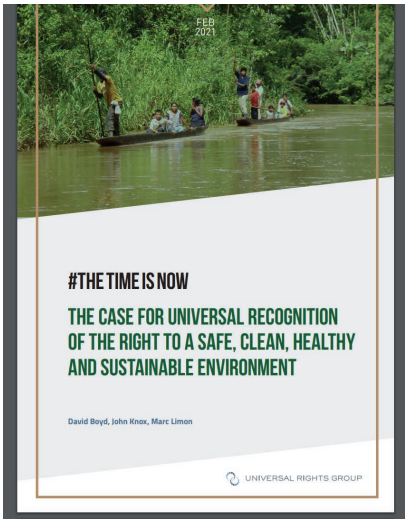

قرارات مجلس حقوق الإنسان: على سبيل المثال:

- الاعتراف العالمي بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من قبل الجمعية العامة في عام 2022، بعد قرار في مجلس حقوق الإنسان في عام 2021.
- الزيارات القطرية والتوصيات من قبل المقررين الخاصين (على سبيل المثال بشأن البيئة؛ أو بشأن تغير المناخ).
- التوصيات المقدمة إلى الدول من قبل هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل.
- الاجتهادات القضائية الأخرى لهيئات المعاهدات، على سبيل المثال:
- حُكم تاريخي أصدرته لجنة حقوق الطفل في عام 2021 ينص على أنه يمكن تحميل الدولة الطرف المسؤولية عن التأثير السلبي لانبعاثات الكربون على حقوق الأطفال داخل أراضيها وخارجها.
- تعليق عام من قبل لجنة حقوق الطفل بشأن البيئة وتغير المناخ سيصدر في سبتمبر 2023، يوجّه الدول في التزاماتها بإعمال حقوق الطفل.

اليونيسف تعزز العمل المناخي القائم على الحقوق – تسليط الضوء على:

- سياسات مناخية مراعية للأطفال لكل طفل.
- التعاون مع المنظمات الرئيسية لدمج حقوق الطفل في العمل المناخي.
- إعلان الأطفال والشباب والعمل المناخي.
- دعم اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (R2HE).
- دعم تنمية لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في التعليق العام رقم 26 بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ (إطلاق سبتمبر 2023).

سياسات مناخية مراعية للأطفال لكل طفل

ما هي المساهمات المحددة وطنيًا؟

- خطط العمل المناخية الوطنية من كل دولة.
- معلومات عن إجراءات التخفيف والتكيف.
- مطلوبة بموجب اتفاقية باريس، ويتم تحديثها كل 5 سنوات.

لماذا تعتبر المساهمات المحددة وطنيًا مهمة؟

- لصانعي السياسات: تحديد أهداف واضحة للمساعدة في تحقيق أهداف اتفاق باريس.
- بالنسبة للمدافعين: يمكن أن يساعدنا تحليل المساهمات المحددة وطنيًا على فهم ما تقوم به دولة ما بشكل جيد، وأين يمكن أن تكون أفضل – ومن ثم دفع الحكومات للتحرك!

حساسية الأطفال والشباب في سياسات المناخ

- الالتزامات في السياسات والإجراءات التي يمكن أن تعزز الخدمات الاجتماعية الحيوية للأطفال لتكون أكثر مقاومة للمناخ والكوارث.
- السياسات والإجراءات التي تشمل جميع حقوق الأطفال والشباب ومشاركتهم ودورهم كأصحاب مصلحة ودوافع للتغيير.

دراسة اليونيسف حول حساسية الطفل

١٦٧ من المساهمات المحددة وطنيًا تم تحليلها مقابل ٤١ مؤشرًا وفقًا لأربعة معايير

تم تقديم المساهمات المحددة وطنيًا في الفترة ما بين سبتمبر 2019 و 14 أكتوبر 2022

شاملة ومتعددة القطاعات

يتناول المعيار المخاطر المحددة ونقاط الضعف لدى الأطفال والشباب من خلال تضمين التزامات متعددة القطاعات ومراعية للأطفال

مرجعية

يتضمن المعيار إشارة صريحة وذات مغزى للأطفال والشباب.

على أساس الحقوق

المعيار يعتبر الأطفال والشباب أصحاب حقوق ويتضمن إشارات ذات مغزى إلى حقوق الأطفال أو العدالة والإنصاف بين الأجيال

الشمولية

يحدد المعيار الشمولية والاعتراف بالأطفال والشباب كأصحاب مصلحة مهمين للعمل المناخي، بما في ذلك العمل من أجل التمكين المناخي (ACE).

النتائج الرئيسية

حساسية الطفل العامة

59٪

لا تستوفي معايير (32٪)، معيار واحد (8٪) أو معيارين (19٪)

41٪

استيفاء 3 معايير على الأقل لحساسية الأطفال في 167 دولة من المساهمات المحددة وطنيًا

على أساس الحقوق

24٪

تشير المساهمات المحددة وطنيًا إلى حقوق الأطفال أو المساواة بين الأجيال

مرجعية

65٪

تحتوي 167 من المساهمات المحددة وطنيًا على إشارات مفيدة للأطفال والشباب

شمولية ومتعددة القطاعات

52٪

لدى المساهمات المحددة وطنيًا التزامات تراعي الطفل في 2 على الأقل من 9 قطاعات في الدراسة

النتائج الرئيسية
انظر المعيار: شامل ومتعدد القطاعات

يشير المعيار إلى ما إذا كانت المساهمات المحددة وطنيًا تتعامل مع المخاطر المحددة ونقاط الضعف لدى الأطفال والشباب من خلال تضمين التزامات متعددة القطاعات ومراعية للأطفال.

52٪

من بين 167 من المساهمات المحددة وطنيًا لديها التزامات تراعي الطفل في ما لا يقل عن 2 من 9 قطاعات في الدراسة

لـ 167 مساهمة محددة وطنياً – جديدة ومحدثة

التزامنا تجاه الأطفال تجاه المناخ: طريق التقدم

ستعمل اليونيسف على تحفيز الالتزام العالمي بـ

- إعطاء الأولوية للوصول إلى الاحتياجات الأساسية لكل طفل مثل – الهواء النظيف ومياه الشرب الآمنة والغذاء الصحي والتعليم وخدمات الرعاية الصحية
- حماية كل طفل من خلال تقوية مجتمعه للصمود في وجه الكوارث
- إعداد كل طفل لعالم متغير من خلال منحهو التعليم والمهارات والتدريب لمعالجة تغير المناخ
- وضع كل طفل في قلب قرارات السياسة العامة والاستثمارات
- السعي إلى اختراقات مناخية وطرق جديدة لممارسة الأعمال التجارية مع ضمان احتياجات الأطفال أولاً
- منع الآثار السلبية لتغير المناخ في جهد مشترك من قبل اليونيسف وشركائها للحد من الانبعاثات
- الشراكة مع الآخرين لتحقيق أقصى قدر من التأثير وخلق مستقبل مستدام للجميع

مَراجع للإحصاء

- منظمة الصحة العالمية، لا تلوث مستقبلي! تأثير البيئة على صحة الأطفال،
www.who.int/publications/i/item/WHO-FWC-IHE17.01
- بيانات اليونيسف ، أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل: تقديم مؤشر مخاطر المناخ للأطفال،
https://data.unicef.org/resources/childrens-climate-risk-index-report
- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ، تغير المناخ: التأثير على الزراعة وتكاليف التكيف،
https://www.ifpri.org/publication/climate-change-impact-agriculture-and-costs-adaptation
- عالمهم ، مدارس آمنة: الأزمة الخفية،
http://s3.amazonaws.com/theirworld-site-resources/Reports/Theirworld-Report-Safe-Schools-December2018-.pdf
- منظمة الأغذية والزراعة ، مستقبل الأغذية والزراعة: مسارات بديلة حتى عام 2050،
https://www.fao.org/3/CA1553EN/ca1553en.pdf
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ،
- تقرير الكوارث في العالم 2006
- منظمة إنقاذ الطفولة ، إرث الكوارث: تأثير تغير المناخ على الأطفال،
https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/3986.pdf

ورقة عمل مقدمة من الدكتور سيوانيانا ليفينغستون

المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI)

بعنوان "دور الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق"

1. الخلفية

- يدعو اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدول إلى احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها عند اتخاذ إجراءات مناخية.
- يشير تقرير الإجراءات الخاصة حول "آثار المناخ على التمتع الكامل بالموارد البشرية" (2015) إلى أن ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 15 درجة سيؤثر سلبًا على حقوق الإنسان.
- أهداف هذا المؤتمر الدولي هي:
  - التأكيد على أهمية العمل المناخي القائم على الحقوق.
  - تسليط الضوء على الممارسات الجيدة ذات الصلة للمؤسسات بما يتماشى مع العمل المناخي القائم على الحقوق ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. مقدمة

"إن الأزمات المترابطة المتمثلة في التلوث وتغير المناخ والتنوع البيولوجي تعمل كمضاعفات للتهديد – مما يؤدي إلى تضخيم النزاعات والتوترات وعدم المساواة الهيكلية، وإرغام الناس على التعرض لمواقف الضعف بشكل متزايد. ومع اشتداد هذه التهديدات البيئية، ستشكل التحدي الأكبر الوحيد لحقوق الإنسان في عصرنا". – بيان المفوض السامي لحقوق الإنسان أمام الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان، سبتمبر 2021.

يؤثر تغير المناخ، بشكل مباشر وغير مباشر، على مجموعة من حقوق الإنسان المضمونة دوليًا. ويقع على عاتق الدول التزام إيجابي باتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه الآثار المناخية ومعالجتها، وبالتالي للتخفيف من تغير المناخ، وضمان أن جميع البشر لديهم القدرة اللازمة للتكيف مع أزمة المناخ.

تتطلب العدالة المناخية أن يكون العمل المناخي متسقًا مع الاتفاقات والالتزامات والمعايير والمبادئ القائمة في مجال حقوق الإنسان. ومن المفارقات أن أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في تغير المناخ يعانون من أضراره. لذلك يجب أن يكونوا مشاركين هادفين في العمل المناخي والمستفيدين الأساسيين منه، ويجب أن يتمتعوا بإمكانية الوصول إلى العلاجات الفعالة. وفي هذا السياق، أصبحت حقوق الإنسان بوصلة الأمم المتحدة لتوجيه القرارات المهمة التي يجب اتخاذها بشأن تغير المناخ. ويتيح النهج القائم على حقوق الإنسان استجابة أكثر فعالية للآثار المتباينة بين الجنسين لتغير المناخ.

3- بشأن دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات الموارد البشرية في الإجراءات المناخية القائمة على الحقوق فيما يتعلق بآليات الإجراءات الخاصة:

- قام المقرر الخاص في تقرير الرؤية الخاص به بإذكاء الوعي بحقوق الإنسان المتأثرة بتغير المناخ، ولا سيما حقوق الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، وتشجيع زيادة التعاون العالمي في هذا الصدد.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان/ الأسئلة المتكررة حول تغير المناخ وحقوق الإنسان

الحقوق الأكثر تأثراً بتغير المناخ والتي تتعلق مباشرة بولاية «الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي» هي:

الحق في تقرير المصير

تدعو المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة إلى احترام "حق تقرير المصير للشعوب". وتنص المادة 1 المشتركة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن "لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير". كما تدعم المادة 3 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية هذا الحق. وهذا يستلزم حرية تحديد وضعهم السياسي والسعي لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ,تشمل الجوانب المهمة للحق في تقرير المصير حق أي شعب في عدم حرمانه من وسائل عيشه الخاصة والتزام الدول بتعزيز إعمال الحق في تقرير المصير، بما في ذلك حق الشعوب خارج أراضيها (17). في حين أن الحق في تقرير المصير هو حق جماعي تملكه

الشعوب وليس الأفراد، فإن إعماله شرط أساسي للتمتع الفعلي بحقوق الإنسان الفردية (انظر HRC / A / 61/10). ولا يشكل تغير المناخ تهديدًا على حياة الأفراد فحسب، بل يهدد أيضًا أساليب حياتهم وسبل عيشهم وبقاء شعوب بأكملها. ففي تقريرها لعام 2009 عن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، ذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تغير المناخ يهدد صلاحية السكن، وعلى المدى الطويل، الوجود الإقليمي لعدد من الدول الجزرية المنخفضة (HRC / A / 61/10، الفقرة 40). كما ذكرت أن تغير المناخ يهدد بحرمان الشعوب الأصلية من أراضيها التقليدية ومصادر رزقها. وهذه التأثرات لها آثار على الحق في تقرير المصير. فوفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تشمل المخاطر المرتبطة بالمناخ على الجزر الصغيرة ارتفاع مستويات سطح البحر، والأعاصير المدارية وخارج المدارية، وزيادة درجات حرارة سطح البحر والهواء، وتغير أنماط هطول الأمطار، وفقدان القدرة على التكيف وخدمات النظم الإيكولوجية والحق في تقرير المصير، حيث أن الشعوب التي تعيش في الدول الجزرية الصغيرة، وكذلك الشعوب الأصلية، تواجه تحديات متزايدة لقدرتها على الاستمرار في العيش على أراضيها التقليدية والسعي بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .19 ومن شأن اختفاء دولة لأسباب تتعلق بتغير المناخ أن تثير مجموعة من الأسئلة القانونية، بما في ذلك تلك المتعلقة بوضع الأشخاص الذين يسكنون هذه الأراضي والحماية المقدمة لهم بموجب القانون الدولي. ولا يقدم قانون حقوق الإنسان إجابات واضحة بشأن حالة السكان المشردين من الدول الجزرية الغارقة (HRC / A / 61/10، الفقرة 60). ومع ذلك، يقع على عاتق الدول واجب اتخاذ إجراءات، منفردة ومجتمعة، للتصدي للأخطار التي تهدد الحق في تقرير المصير وتجنبها، من خلال التخفيف من آثار تغير المناخ.

الحق في التنمية

يدعو ميثاق الأمم المتحدة الدول إلى تعزيز "ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية" (المادة 55). ويضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل فرد في نظام اجتماعي ودولي يمكن من خلاله إعمال الحقوق والحريات الواردة فيه بالكامل (المادة ٢٨). ويشدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه ينبغي لجميع الشعوب "أن تقرر بحرية وضعها السياسي وأن تسعى بحرية إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (المادة 1). وتصف الجمعية العامة، في إعلانها بشأن الحق في التنمية، التنمية بأنها "حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان وجميع الشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإسهام فيها والتمتع بها، حيث يمكن إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالكامل"(المادة 1).

وشددت الجمعية العامة في الإعلان على أن جميع الدول وجميع الأشخاص يتحملون مسؤوليات عن التنمية وأنه ينبغي للدول أن تعمل منفردة وجماعية لتهيئة بيئة مواتية محلياً وعالمياً للتنمية يتقاسم فيها الجميع فوائد التنمية بإنصاف. ويوفر التركيز على الإنصاف في الحق في التنمية ارتباطًا مباشرًا بالتنمية المستدامة، وهو أمر وثيق الصلة بشكل خاص بسياق تغير المناخ لتسليط الضوء على أهمية معالجة تغير المناخ لضمان تنمية مستدامة وشاملة ومنصفة تعود بالنفع على جميع الأشخاص. وأكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن "الحد من آثار تغير المناخ ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة، بما في ذلك القضاء على الفقر".

وفي قرارها 1/70 الذي اعتمد خطة عام 2030، وصفت الجمعية العامة تغير المناخ بأنه أحد أكبر التحديات في عصرنا، حيث قوضت آثاره السلبية قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة (الفقرة 14). وأكدت الجمعية العامة أن آثار تغير المناخ تؤثر بشكل خطير على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يهدد بقاء المجتمعات وأنظمة الدعم البيولوجي للكوكب (المرجع نفسه). وأبرز الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان في تقريرهما لعام 2017 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية (انظر HRC / A / 23/36) أن الآثار السلبية لتغير المناخ تشكل تحديات وعقبات للدول، ولا سيما البلدان النامية، لتحقيق التنمية المستدامة. وكان أفقر الناس في البلدان النامية، والذين هم أقل مساهمة في تغير المناخ، أكثر عرضة لآثاره السلبية. وأشار المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية في تقرير عام 2017 إلى أن تغير المناخ يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية (HRC / A / 49/36، الفقرة 20). ومن أجل دعم الحق في التنمية، يجب على الدول أن تحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمنع الآثار السلبية الحالية والمستقبلية لتغير المناخ على حقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق جميع البشر في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن من خلاله إعمال حقوقهم وحرياتهم بالكامل. وإن تغير المناخ يهدد هذا النظام وحقوق وحريات جميع الناس. فبدون اتخاذ إجراء صارم الآن، سيحدث ضرر رهيب. وهذا هو السبب في أن التعاون والتضامن الدوليين أمران حيويان للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ومن المهم بنفس القدر تناول العمل المناخي من منظور حقوق الإنسان، حيث إن "التزامات حقوق الإنسان ومعاييرها ومبادئها لديها القدرة على إرشاد وتعزيز صنع السياسات الدولية والإقليمية والوطنية في مجال تغير المناخ، وتعزيز اتساق السياسات، والشرعية والنتائج المستدامة".

المكلفون بأداء الواجب

يوضح ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية أن الدول لديها التزامات في مجال حقوق الإنسان تتطلب العمل الفردي والجماعي، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية ويجب أن تسعى لاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. بالإضافة إلى ذلك،

يؤكد إعلان الحق في التنمية على أننا جميعًا نتحمل مسؤولية التنمية – بشكل فردي وجماعي. وتؤكد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على أن الأعمال التجارية لديها أيضًا مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان.

توضح صكوك حقوق الإنسان أنه يجب محاسبة جميع الجهات الفاعلة المسؤولة عن الآثار السلبية لأنشطتها وتقاسم المسؤولية عن معالجة هذه الآثار. وهذا يشمل معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ. وتقع على عاتق الدول، بصفتها الجهات المسؤولة الرئيسية، التزامًا إيجابيًا بالتخفيف من تغير المناخ والتأكد من أن جميع الأشخاص لديهم القدرة اللازمة للتكيف مع عواقبه. وإن مسؤولية الدول عن احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان للجميع، وفقًا للمادتين 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة، تنطبق أيضًا على السكان خارج أراضيها.

هناك عدد من مبادئ حقوق الإنسان والقانون البيئي المتداخلة في كثير من الأحيان والتي توجه العمل المناخي. والمبادئ القانونية، على النحو المحدد في المادة 31 (3) (ج) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، هي "أي قواعد ذات صلة من القانون الدولي تنطبق في العلاقات بين الأطراف" أو "القواعد التي تقضي بتحقيق شيء ما إلى أعلى درجة ممكنة فعليًا أو قانونيًا "62. وهناك العديد من مبادئ حقوق الإنسان والقانون البيئي المترابطة التي يمكن تطبيقها على العمل المناخي. وتشمل هذه – على سبيل المثال لا الحصر – مبادئ المساواة وعدم التمييز والمساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف والشفافية والشمولية والإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة والتعاون والتضامن الدوليين والمبدأ التحوطي.

يتطلب النهج القائم على الحقوق في التعامل مع تغير المناخ العدالة المناخية، والإنصاف، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون والتضامن الدوليين. وفي مواجهة تغير المناخ، يجب حماية حقوق الأشخاص والجماعات والشعوب التي تعيش في أوضاع هشة، وإمكانية الوصول إلى تدابير التكيف والمرونة، وتلقي دعم المجتمع الدولي. كما ينبغي للاستجابة القائمة على الحقوق أن تزيد من الإدماج والمشاركة والمساواة.

يتطلب النهج القائم على الحقوق من الدول احترام وحماية وتعزيز وإعمال جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. ويشمل ذلك منع الأضرار التي يمكن توقعها بحقوق الإنسان بسبب تغير المناخ أو، على الأقل، حشد أقصى الموارد المتاحة في محاولة للقيام بذلك. وتتطلب التزامات الدول التعاون الدولي، بما في ذلك الدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات، لتحقيق تنمية مستدامة ومرنة مع تغير المناخ، مع إزالة الكربون عن الاقتصاد. وفقط من خلال دمج حقوق الإنسان في الإجراءات والسياسات المناخية، وتمكين الناس من المشاركة في صياغة السياسات، يمكن للدول تعزيز الاستدامة وضمان مساءلة جميع الجهات المسؤولة عن أفعالهم. وهذا بدوره سيعزز الاتساق وتماسك السياسات والتمتع بجميع حقوق الإنسان.

دَور التعاون والتضامن الدوليين في العمل المناخي

يفرض ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصكوك حقوق الإنسان الأخرى على الدول واجب التعاون لضمان إعمال جميع حقوق الإنسان (94)، تمشيا مع مبادئ التعاون والتضامن الدوليين. وينبغي للدول أن تتقاسم الموارد والمعارف والتكنولوجيا اللازمة للتصدي لتغير المناخ، ولا سيما مع الدول الأكثر تضررا. ويمكن أن يسهم ذلك في قفزة في التكنولوجيا في العالم النامي، والتي يمكن أن تفتح مسارات التنمية التي تقلل الانبعاثات وتعزز القدرة على الصمود. ويتطلب التعاون وجوب أن تكون الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها مفيدة للناس في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية والشعوب الأصلية وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر (A / HRC/44/28، الفقرة 68).

لقد أبرزَ المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أن المبادرات فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية. ووفقاً للمقرر الخاص، تلعب الشراكات فيما بين بلدان الجنوب دوراً رئيسياً في دعم القدرات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، بالتكامل مع التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. وتضم الشراكات بين بلدان الجنوب الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وهي تأخذ شكل التعاون الثلاثي عندما تيسره البلدان المتقدمة و / أو المنظمات المتعددة الأطراف (انظر A / 271/73).

4. الخطوات التي يجب اتخاذها للمضي قدمًا

للمضي قدمًا، فإن لبنات البناء الحاسمة في الاستجابة لتغير المناخ تشمل التخفيف والتكيف والتعاون الدولي وآليات المساءلة المعززة لالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ والمعالجة الفعالة لأضرار حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على الدول أن تمنع الآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ، بما في ذلك على صحة الإنسان ورفاهيته، من خلال زيادة الجهود لمعالجتها. ويجب أن تقلل جهود التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأنشطة البشرية، مثل حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات، من أجل الحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي تقليل آثاره السلبية المستمرة والمستقبلية على حقوق الإنسان. ويجب على الدول أيضًا أن تتخذ إجراءات تكيُّف تحمي الأشخاص الذين هم في أوضاع هشة، والذين هم أكثر عرضة للخطر من جراء الآثار السلبية لتغير المناخ، وتضمن عدم تخلف أحد عن الركب. ويجب أن تكون تدابير التكيف تشاركية ومستجيبة للنوع الاجتماعي ومزودة بالموارد الكافية. وينبغي أن تقلل من قابلية التأثر وتبني القدرة على الصمود لدى الأشخاص والمجتمعات الأكثر تضرراً من تغير المناخ من خلال جملة أمور من

بينها الإدارة الفعالة للمياه والغابات والموارد الطبيعية والزراعة ومصايد الأسماك والعواصف والفيضانات وأنماط هطول الأمطار المتغيرة. وإن التعاون الدولي، وفقاً لمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أمر جوهري في معالجة تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان، وبالتالي يجب دعمه. والجهود الجماعية للتصدي لتغير المناخ وتأثيراته على حقوق الإنسان هي الطريقة الوحيدة لمعالجة أزمة المناخ العالمية بشكل فعال وعادل. ويُعدّ التعاون في مجالات مثل نقل التكنولوجيا وتمويل العمل المناخي مسألة التزام قانوني ويعني بقاء الإنسان. ويجب أن يتمكن المتضررون من تغير المناخ من الوصول إلى سبل انتصاف مجدية، بما في ذلك آليات الانتصاف القضائية وغيرها، ويجب أن تكون الدول مسؤولة أمام أصحاب الحقوق عن مساهماتهم في تغير المناخ، بما في ذلك الفشل في تنظيم انبعاثات الشركات الخاضعة لولايتها القضائية بشكل مناسب. ولكي ينجح العمل المناخي، يجب أن تشمل القوانين والسياسات الوطنية – مثل الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتغير المناخ، بما في ذلك إعداد المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس – حقوق الإنسان. ومن خلال الدعوة إلى تحديث المساهمات المحددة وطنياً كل خمس سنوات في عملية مستنيرة من خلال تقييم عالمي، تتضمن اتفاقية باريس آلية مضمنة لزيادة الطموح. ويمكن أن يؤدي النهج القائم على الحقوق في العمل المناخي إلى زيادة الطموح وضمان المزيد من الإجراءات الفعالة، والتي تعود بالفائدة على الأشخاص والمجتمعات المتأثرة بالمناخ، وتساهم في إعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم أثناء تنفيذ اتفاقية باريس.

النهاية

اليوم الثاني – مجموعة العمل الأولى
بعنوان: النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التغير المناخي

ورقة عمل مقدمة من السيدة جويدة سياسي

ناشطة ومحامية دولية تعمل في
مجال العدالة المناخية وحقوق الإنسان

بعنوان "الشراكة القاتلة: العلاقة
بين تغير المناخ والصراعات."

تشكل تاثيرات تغير المناخ تحديات متزايدة للسلم والأمن الدوليين، ويعتبر اضطراب المناخ عاملا "مُضاعفا للأزمات" وله تداعيات كبيرة على السلم والأمن الدوليين؛ فهو يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات والعنف. وهناك أدلة تشير إلى اعتراف واسع بهذه الحقائق. فقد شاعت ظواهر مثل الارتفاع القياسي في درجات الحرارة والفيضانات المدمرة والجفاف الذي أدى لانتشار حرائق الغابات والتغيرات البيئية الأخرى والمخاطر الطبيعية في جميع القارات. وتشمل العواقب المحتملة لهذه الظواهر تفاقم انعدام الأمن الغذائي والصعوبات التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات.

يؤدي تغير المناخ بشكل متزايد إلى توجيه السلوك البشري نحو مسارات تشمل الصراع، وبالطبع فقد أضحت تأثيراته المتتالية ملموسة وأصبحت الحاجة إلى إيجاد الحلول أمرا حتميا. ومع انتشار الصراعات المدمرة في جميع أنحاء العالم، بداية من أفغانستان إلى منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، فإن سكان الدول في المناطق المتضررة من النزاعات معرضون بشكل خاص لمخاطر تغير المناخ. وفي الواقع؛ تقع أكبر تأثيرات الأحداث المناخية بشكل غير متناسب على شرائح السكان الأقل قدرة على الاستعداد للتدهور البيئي والتعافي منه؛ ويؤدي هذا الوضع إلى تفاقم محنة الأشخاص المعرضين لهذه المخاطر، بما في ذلك النساء والأطفال على وجه التحديد ومجتمعات الشعوب الأصلية والنازحون وأصحاب الهمم. كما أن هذه التأثيرات تفاقم معدلات الجوع والفقر؛ وقد زادت بالفعل صعوبة الحصول على الموارد الطبيعية، فضلا عن تأجيج عدم الاستقرار وانعدام الأمن والعنف.

وفي معظم الحالات تؤدي الآثار المعقدة لتغير المناخ والنزاع إلى تفاقم قائمة طويلة من التجاوزات والانتهاكات، ومنها تلك التي تهدد الحق في الحياة والحقوق المدنية والسياسية الأخرى والانتهاكات التي تؤثر في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ بما يشمل الحق في توفر الكميات الكافية من الماء الصالح للشرب والأمن البشري. وتؤدي ندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ والتصحر والتحديات الزراعية إلى زيادة التنافس على الموارد ومن ثم فإنها تحوّل الناس إلى لاجئين بفعل تغير المناخ؛ وهم الضحايا المنسيون في العالم. وأصبح التأثير أكبر عندما أضعفت الهشاشة والصراع آليات التكيف مع هذا الوضع، خاصة في المناطق التي يعتمد فيها الناس على الأصول والموارد الطبيعية لكسب عيشهم وحيث لا تتمتع النساء؛ اللائي يتحملن العبء الأكبر من حالة الطوارئ المناخية؛ بحقوق متساوية.

ونظرا لأن تغير المناخ يؤدي إلى الصراع الممتد عبر البلدان والمناطق فإن النساء والفتيات يتعرضن لجميع أشكال العنف والاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي؛ بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاتجار في البشر وزواج الأطفال القصر وأشكال أخرى من العنف. وبينما يكافح المجتمع الدولي لمواجهة تغير المناخ وعواقبه العالمية والتخفيف من حدتها، فإن من الأهمية الاعتراف بأن المقاربة المستندة إلى حقوق الإنسان في تغير المناخ يجب أن تتبنى مفهوم السلام والأمن الذي يركز على الأفراد والمجتمعات.

الغرض من هذا العرض هو تسليط الضوء على العناصر الرئيسة للتحديات الأمنية المتداخلة بين ظاهرة تغير المناخ والصراعات، والنظر فيها من خلال أوضاع بعض البلدان غير المستقرة والدول التي تعاني من ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويبحث العرض تحديدا كيفية تفاقم انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وعدم المساواة بين الجنسين وتفشي الفقر والافتقار إلى النمو الاقتصادي بسبب تغير المناخ؛ الذي يؤدي إلى إطالة أمد النزاعات وتفاقم تأثيراتها السيئة.

ورقة عمل مقدمة من السيد يوناثان بارينتي

منظمة هوريو ألفافرس

بعنوان "هوريو ألفافرس نهج قائم على حقوق الإنسان للنهوض بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ."

يحمل ميتافيرس (metaverse)، الذي يعني (مفهوم الكون المستمر عبر الإنترنت ثلاثي الأبعاد الذي يجمع بين العديد من المساحات الافتراضية المختلفة)، يحمل وعداً بتخفيضات كبيرة في انبعاثات الكربون، سواء من خلال استبدال السلع المادية بالسلع الرقمية وإزالة العقبات السلوكية أمام العمل المناخي من خلال تجارب غير معهودة مع استبدال الوجود في العالم الحقيقي بالتفاعلات الافتراضية، أو التوائم الرقمية التي ستساعدنا على تحسين العالم المادي – من الكوكب إلى الأفراد.

ربما تكون أكبر فائدة لـ (ميتافيرس من أجل الاستدامة) هي القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا لتحديد وتنفيذ خطط خفض الكربون بشكل أفضل. ويمكن أن توفر لنا التوائم الرقمية فرصًا لتحسين العالم المادي من خلال فحصه من خلال عدسة العالم الافتراضي. وقد كشفت الدراسات الحديثة أن التوأم الرقمي يمكنه تقليل انبعاثات الكربون في المبنى بنسبة 50٪ باستخدام التكنولوجيا الرقمية المزدوجة، ومن الممكن دمج مجموعة كبيرة من مصادر البيانات لعمل تنبؤات بشأن عوامل مثل تلوث الهواء وانبعاثات الكربون ثم تحديد الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لـ ميتافيرس بالفعل تخفيف المشاكل البيئية الأخرى، مثل تقليل الحاجة إلى السفر غير الضروري. وحتى أن عمالقة التكنولوجيا يستثمرون في الموارد المتجددة وتقليل النفايات لمراكز البيانات الخاصة بهم.

من خلال توفير الوصول إلى مختلف محتويات الواقع الممتد في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تلعب ميتافيرس دورًا مهمًا في إحداث ثورة في الاتصالات البيئية.

أظهرت مجموعة من التجارب المتعلقة بالواقع الرقمي والمناخ وقضايا الاستدامة الأخرى أن هذه التجارب الغامرة تسفر عن نتائج تعليمية أفضل وتأثير أكثر تخصيصًا ومشاركة عاطفية أكبر. وبالنسبة للعلامات التجارية، فإن السماح للمستهلكين بالانغماس في رحلة استدامة المنتج وسماته قد يؤدي إلى التفضيل والشراء والولاء لمنتجات أكثر استدامة والاستهلاك الواعي.

يتم استخدام الواقع الرقمي بشكل متزايد كأداة للتعلم والاتصال لأن التكنولوجيا توفر للمستخدمين مستوى أعلى من التواجد (الشعور بالتواجد في البيئة الافتراضية، وتجربة التحكم في تصرفات الفرد من معظم تنسيقات الوسائط الأخرى.)

التعليم، على سبيل المثال، هو مجال يمكن أن تتضافر فيه خيوط التكنولوجيا وتعاون أصحاب المصلحة لخلق الشمول والإنصاف، وإلهام الاستراتيجيات الفعالة لعكس تهديدات تغير المناخ، وحتى المساعدة في سد فجوات الدخل. وعلينا أن نتخيل إمكانيات الجامعات الرقمية داخل (هوريو ألفافيرس) والعوالم الرقمية الأخرى، مما يوفر قوة التجارب الغامرة والتعاون الافتراضي للشباب، بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم.

في هذه اللحظة، يجب ألا نركز فقط على كيفية بناء الاستدامة البيئية في ميتافيرس. فهناك فرصة لتصميم ميتافيرس منذ البداية للإدماج الاجتماعي والإنصاف بين العديد من أصحاب المصلحة. وهذا هو بالضبط ما نشأ عن (هوريو ألفافيرس).

إن (هوريو ألفافيرس) هو المكان الذي تلتقي فيه المبادرات وصناع التغيير والأفكار ويجدون طرقًا للابتكار للمساعدة في تشكيل عالم أفضل من خلال استخدام التكنولوجيا. ومن خلال الدعوة والترويج لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، يوفر(هوريو ألفافيرس) بيئة رقمية على سلسلة التكتلات بحيث تركز على الصالح الاجتماعي والاستدامة ومكافحة تغير المناخ.

سيؤدي ذلك إلى الجمع بين النية والتعاون الواسع والمتنوع بين الشركات والمنظمين والمستثمرين والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، ويضمن عدم تكرار الممارسات غير المستدامة لعالمنا المادي أو تفاقمها في العوالم الافتراضية، ولكنها مصدر نشط للشراكات والحلول المستدامة ومختبر تبنّي وتعزيز السلوكيات المستدامة بين الجمهور.

من ناحية حقوق الإنسان، لا يحتاج المرء إلى المعرفة التقنية الشاملة للعوالم الافتراضية لفهم تأثير ذلك على الأفراد داخل وخارج الواقع الرقمي، أو التركيز على القضايا الرئيسية مثل انتهاك الخصوصية وغزو البيانات، أو الخوف من أن ميتافيرس لا يسمح لأي شخص أن يتمتع بحرية الحركة.

وهذا هو سبب اشتراكنا في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي تُلزم الشركات بدعم حقوق الإنسان في جميع الظروف من خلال الوعد العلني بما يلي:

- اتباع الإجراءات القانونية اللازمة.
- إعلام المستخدمين عندما يسمح القانون بذلك.
- نشر تقارير الشفافية.
- استخدام التشفير (بدون الأبواب الخلفية).
- السعي للحد من الوصول إلى البيانات إلى ما هو ضروري ومناسب ومتناسب.

تحتاج الشركات إلى الالتزام بمعايير صارمة لتقليل البيانات والخصوصية حسب التصميم، وجمع ما هو ضروري فقط والاحتفاظ به فقط طالما كان ذلك ضروريًا. ويجب أن يعرف مستخدمو الشركة بالضبط من يمكنه الوصول إلى بياناتهم. ويجب علينا أيضًا دعم تطوير القاعدة الشعبية، والتكنولوجيا التي تحترم الحقوق.

نحن بحاجة إلى وضع حقوق الإنسان في قلب التطورات في الواقع الرقمي لضمان احترام حقوقنا وتوسيع نطاقها في ميتافيرس. وتنتمي هذه الحقوق والحريات الأساسية إلى كل شخص في العالم، من الولادة حتى الموت – بغض النظر عن موطنه أو ما يؤمن به أو كيف يختار العيش. ولا يمكن أبدا أن تؤخذ منه هذه الحقوق؛ فالحقوق هي مَعلم أساسي في تاريخ التطور البشري، ويجب حمايتها في المستقبل. ولا ينبغي استخدام بيانات الواقع الرقمي الخاصة بنا لإلحاق الضرر أو التفريق أو التلاعب – بل يجب أن تكون لصالحنا العالمي. وهذا هو سبب تعهدنا بجعل (هوريو ألفافيرس) وعوالم رقمية أخرى قوة للتقدم والإلهام لتشكيل مستقبل عالمي أكثر استدامة وشمولية.

التوصيات:

الشراكة مع وزارات التعليم، ووزارات البيئة، ووزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووكالات الأمم المتحدة والإدارات ذات الصلة وكذلك الشركات والمنظمات ذات الصلة في أكبر عدد ممكن من البلدان، بشكل تدريجي أو منفصل أو متزامن، وذلك في ضوء التبادل مع (هوريو ألفافيرس) بشأن البرامج والممارسات والخبرات التعليمية حول الموضوعات المتعلقة بالبيئة والمناخ والمبادرات والسلوكيات المستدامة.

إشراك المجتمع المدني (جمعيات المستهلكين، المنظمات غير الحكومية، المبادرات الفردية، الجهات العاملة في الفنون، الشركات، إلخ) في البرامج التعليمية والترويجية التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي البيئي من خلال إجراءات مثل:

- تنظيف البحار الملوثة والمساحات الخضراء (الغابات، البراري، الخ).
- انتشال المواد الاستهلاكية البلاستيكية وغير القابلة لإعادة التدوير (بما في ذلك اللوازم المدرسية والتعليمية).
- تشكيل مجموعات التدخل لرفع مستوى الوعي وتوفير التدريب في الممارسات المستدامة في المدن وكذلك القرى والمجتمعات النائية البعيدة عن المراكز الحضرية.
- تشجيع الشركات على تفضيل اجتماعات العمل بالفيديو واستخدام أدوات ووسائل الواقع الرقمي للحد بشكل كبير من السفر الجوي.
- تشجيع السياحة للحد من الضغط على المتاحف والمواقع المهددة (أمثلة على مثل هذه المبادرات الناجحة: توفالو وسيول وبربادوس).

بدء وتنفيذ مسابقات عالمية لوكالات الأمم المتحدة بحيث تشرف عليها وترعاها سنويًا بشأن الجوانب التالية:

- تصميم ممارسات زراعية مستدامة جديدة.
- وضع حلول ومنتجات مبتكرة لمكافحة تغير المناخ بشكل فعال.
- وضع مخططات معمارية للمدن الخضراء.
- إيجاد ظروف عمل جديدة تشجع السلوكيات المستدامة والوعي المركّز على المناخ.
- تنظيم سنوي علمي، تعليمي، تجاري، زراعي، معماري، وما إلى ذلك عالميًا.
- تنظيم مؤتمرات حول التقدم والتأثير والنتائج لسياسات وممارسات تغير المناخ، التي ترعاها الشركات والمنظمات العامة والأمم المتحدة، إلخ.
- تبادل الحلول الإيجابية العكسية مع البلدان من خلال تشجيع رعاية الشركات العالمية لتنفيذها، وتوفير المواد والأدوات والتدريب المناسبة.
- تعزيز وتشجيع استخدام ميتافيرس وصندوق NFT من قبل العلامات التجارية العالمية للتشارك مع جماهير جديدة والتفاعل مع مجتمعاتهم الحالية. مثال: مبادرة الأمم المتحدة DigitalArt4ClimateChange.
- تعزيز وتشجيع تتبع السياسات الخضراء واقتراح الجوائز التي ترعاها لأفضل الممارسات.

بالنسبة إلى هوريو ألفافيرس، فقد قررنا التبرع بنسبة 2٪ من إجمالي مبيعاتها لدعم الصالح الاجتماعي والاستدامة ومكافحة تغير المناخ، وبـ 1٪ للتضافر مع برنامج Planet، ودعوة المنظمات غير الحكومية والمدنية ومنظمات المجتمع للتقديم إلى برنامج رواد الصالح الاجتماعي الخاص بنا.

يمكن تنفيذ جميع المقترحات المذكورة أعلاه (جزئيًا أو كليًا) والترويج لها وتنظيمها وما إلى ذلك من خلال وكالات الأمم

- تنظيم سنوي علمي، تعليمي، تجاري، زراعي، معماري، وما إلى ذلك عالميًا.
- تنظيم مؤتمرات حول التقدم والتأثير والنتائج لسياسات وممارسات تغير المناخ، التي ترعاها الشركات والمنظمات العامة والأمم المتحدة، إلخ.
- تبادل الحلول الإيجابية العكسية مع البلدان من خلال تشجيع رعاية الشركات العالمية لتنفيذها، وتوفير المواد والأدوات والتدريب المناسبة.
- تعزيز وتشجيع استخدام ميتافيرس وصندوق NFT من قبل العلامات التجارية العالمية للتشارك مع جماهير جديدة والتفاعل مع مجتمعاتهم الحالية. مثال: مبادرة الأمم المتحدة DigitalArt4ClimateChange
- تعزيز وتشجيع تتبع السياسات الخضراء واقتراح الجوائز التي ترعاها لأفضل الممارسات.

بالنسبة إلى هوريو ألفافيرس، فقد قررنا التبرع بنسبة 2٪ من إجمالي مبيعاتها لدعم الصالح الاجتماعي والاستدامة ومكافحة تغير المناخ، وبـ 1٪ للتضافر مع برنامج Planet، ودعوة المنظمات غير الحكومية والمدنية ومنظمات المجتمع للتقديم إلى برنامج رواد الصالح الاجتماعي الخاص بنا.

يمكن تنفيذ جميع المقترحات المذكورة أعلاه (جزئيًا أو كليًا) والترويج لها وتنظيمها وما إلى ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة + المنظمات القُطرية + هوريو ألفافيرس + ربما منصات ميتافيرس أخرى، والمشاركة للعامّة وللشركات العالمية متعددة المستويات.

ورقة عمل مقدمة من بروفيسور جلال حلواني

خبير بيئي، مؤسس ورئيس قسم الصحة البيئية،
ومختبر علوم المياه والبيئة في الجامعة اللبنانية

بعنوان "كيف يمكننا تعزيز العمل المناخي الشامل:
تطوير المدن الذكية."

خلاصة

تُعَدّ المدن مجالًا حاسمًا للعمل على تغير المناخ. وفي الواقع، المدن مسؤولة عن أكثر من 60٪ من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن الواضح، إذا أردنا أي فرصة للتخفيف من تغير المناخ، أننا في حاجة إلى تطوير مدن منخفضة الكربون. وهذا يسلط الضوء على البنية التحتية الحضرية.

البنية التحتية الذكية في المدن هي مفتاح الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويستجيب تطوير المدينة الذكية، المسماة بالمستدامة، لتحديات التحضر من خلال تطوير حلول وخدمات متكاملة ومستدامة وفعالة من حيث التكلفة وأنها صديقة للبيئة وتلبي احتياجات مواطني اليوم والغد. لذلك، سيكون للتقنيات الذكية تأثير بيئي مهم على الأنظمة الحضرية الموجودة والتي ستساهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويمكن تعريف "المدينة الذكية" على أنها مدينة تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والوسائل الأخرى لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، مع ضمان أنها تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ويجب أن تكون "المدينة الذكية" مدينة يتم فيها احترام حقوق الإنسان ودعمها، بما في ذلك الحق في المدينة، ويجب أن تكون مدينة توفر الفرص والمزايا للجميع، بما في ذلك الحق في المشاركة في تطوير المدينة وتقرير ما يخص من المدينة من حيث: كيف وماذا ولماذا وأين؟

تهدف المدن الذكية اليوم إلى مواجهة بعض القضايا الأساسية المتعلقة بتغير المناخ مثل: الطقس القاسي وارتفاع مستوى سطح البحر وإمكانية الوصول إلى المياه العذبة والوصول إلى جميع وسائل النقل العام وأنظمة أتمتة طاقة المباني المركزية، وما إلى ذلك.

ويمكننا الآن أن نرى أن بعض الإجراءات والتقنيات التي تم تنفيذها في بعض المدن الذكية قد ساعدت في معالجة تغير المناخ وكان لها مساهمة مهمة في الطريق نحو التحول المستدام للطاقة.

التحضر هو أحد التحديات الرئيسية لهذا القرن. وإذا تمكنا من إدارتها بحكمة، فسنرسم الطريق لمزيد من النمو وتحسين نوعية الحياة لمزيد من الناس على كوكبنا. والواقع أن مصادر الطاقة المتجددة لا تقلل من غازات الاحتباس الحراري فحسب، بل أصبحت جذابة اقتصاديًا. ويُعَدّ التخطيط الحضري واستخدام تقنيات البنية التحتية الذكية من العوامل الرئيسية في مواجهة تغير المناخ.

UNIVERSITE LIBANAISE

مقدمة

تعد المدن مجالًا حاسمًا للعمل على تغير المناخ. وفي الواقع، المدن مسؤولة عن أكثر من 70٪ من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن الواضح، إذا أردنا أي فرصة للتخفيف من تغير المناخ، فنحن بحاجة إلى تطوير مدن منخفضة الكربون.

وهذا يسلط الضوء على البنية التحتية الحضرية.
إن جعل المدن أكثر مرونة واستدامة وشمولية وأمانًا هو أحد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تتطلب استثمارًا مستدامًا.

الأثر البيئي للتقنيات الذكية

البنية التحتية الذكية في المدن هي مفتاح الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

يستجيب تطوير المدينة الذكية، المسماة بالمستدامة، لتحديات التحضر من خلال تطوير حلول وخدمات متكاملة ومستدامة وفعالة من حيث التكلفة وصديقة للبيئة تلبي احتياجات مواطني اليوم والغد.

لذلك، سيكون للتقنيات الذكية تأثير بيئي مهم على الأنظمة الحضرية الموجودة والتي ستساهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

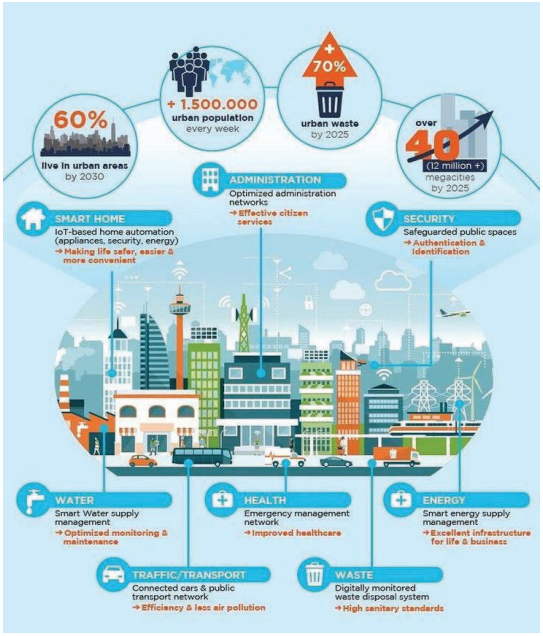

ما هي المدينة الذكية

يمكن تعريف المدينة الذكية بأنها مدينة تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل الأخرى لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، مع ضمان أنها تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بالاقتصاد والجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية.

المدن الذكية وتغير المناخ

تؤثر المدن بشكل كبير على تغير المناخ، ولكن مع وجود بنية تحتية وتخطيط حضري أكثر كفاءة، تتمتع المدن الذكية بالقدرة على تقليل الانبعاثات وخلق نوعية حياة أفضل لسكانها.

لذلك، يحدث العمل المناخي العالمي على المستوى المحلي.

تهدف المدن الذكية إلى مواجهة بعض القضايا الأساسية المتعلقة بتغير المناخ:

طقس قاس،
ارتفاع مستوى سطح البحر،
الوصول إلى المياه العذبة،
درجات الحرارة المرتفعة ...

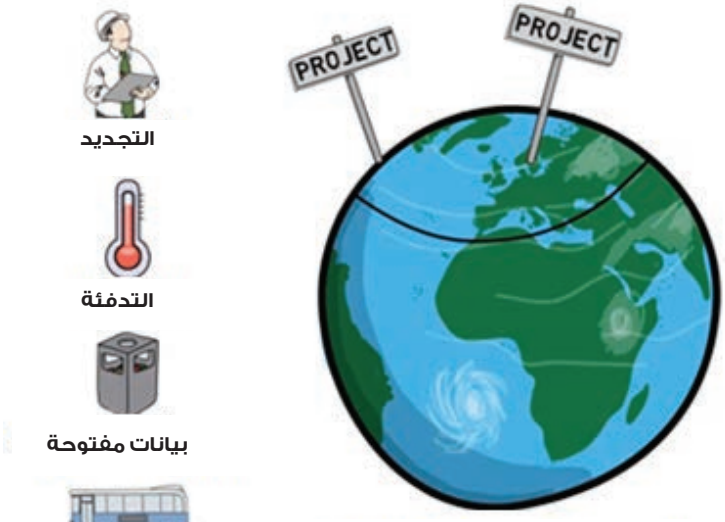

مشاريع المدينة الذكية

التجديد

التدفئة

بيانات مفتوحة

التنقل

بعض أهم المبادرات التي تعمل على تحسين جودة حياة المواطنين والتي يمكن أن تقود الطريق نحو الاستدامة:

البطاقة الذكية أو الوصول المستند إلى التطبيق إلى جميع وسائط النقل العام
أنظمة أتمتة طاقة المباني المركزية للمراقبة والتحكم في التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في المباني العامة،
تتبع استهلاك الطاقة في المنزل الذكي،
مراقبة جودة المياه في الوقت الحقيقي،
مراقبة المرضى عن بُعد للمسنّين،
الربط الآلي للمباني بخدمات الطوارئ...

الإجراءات المنفذة في المدن الذكية والتي تساعد في معالجة تغير المناخ

الحدائق

الحقول والحدائق والمناطق غير المقصوصة تمنع انبعاثات أطنان من ثاني أكسيد الكربون سنويًا مقارنة بصيانة العشب المعتادة.

الدراجة الهوائية

تسمح مسارات الدراجات للناس بالركوب إلى العمل والمناسبات المجتمعية وكذلك للاستجمام.

المشي/الجري

مسارات المشي والشوارع التي يتم صيانتها جيدًا تجعل التنقل سيرًا على الأقدام بديلاً عمليًا للقيادة.

مصابيح LED

نقدّر أن 2000 مصباح **LED** توفر 55 ألف دولار من الكهرباء سنويًا وتمنع 500 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

أشجار الشوارع

الأشجار المزروعة تقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ونقدّر أن 300000 شجرة في الشوارع تلتقط 70 طنًا من ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

التقاطعات الدائرية

تقلل التقاطعات الدائرية من استخدام الوقود وتمنع انبعاثات أطنان من ثاني أكسيد الكربون

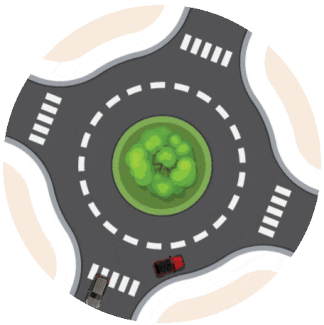

أكثر 10 مدن ذكية

الخاتمة

تتسبب المدن في ما يقرب من ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة – بينما تعاني أيضًا بشكل متزايد من تأثير تغير المناخ.

إن جعل المدن أكثر قدرة على الصمود هو أحد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ويتطلب استثمارًا مستدامًا.

ويمكن أن يؤتي إنشاء بنية تحتية ذكية للمناخ ثماره.

المدن الذكية مناخياً هي مستقبل الجيل القادم.

نأمل أن تكون الدوحة أول مدينة عربية ذكية

شكرا على حُسن انتباهكم

ورقة عمل مقدمة من السيدة روزا جيليرمينا ساندوفال مارتينيز

محامي الدفاع عن الحقوق البيئية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الشبكة الأمريكية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعنوان "آثار تغير المناخ في السلفادور ومدى تأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية الحقوق البيئية".

آثار تغير المناخ على السلفادور

- انعدام الأمن الغذائي ونقص المياه وسوء التغذية؛ الأمراض والإصابات
- التأثيرات على السكن والحياة الكريمة
- تغيير النظم البيئية

- عمل المعهد الوطني لحقوق الإنسان في السلفادور في مواجهة آثار تغير المناخ

- مشروع "تعزيز نهج السيادة الغذائية كمقياس للتكيف مع تغير المناخ" يستهدف سكان بلدية سان جوليان، مقاطعة سونسونات، السلفادور

- تمكن المعهد الوطني لحقوق الإنسان في السلفادور، بدعم من المنظمات البيئية، من تعزيز تقنيات الزراعة البيئية التي تسمح لسكان سان جوليان، وخاصة النساء، بالتحرك نحو نهج السيادة الغذائية كبديل للتكيف مع تغير المناخ.

العمل المناخي من أجل السلام

في عام 2019 ، انضم المعهد الوطني لحقوق الإنسان، في السلفادور في الولاية الأولى لراكيل كاباليرو دي جيفارا، إلى حملة العمل المناخي من أجل السلام، لمكافحة تغير المناخ من أجل حماية وتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم، على أساس حماية السكان ضد تأثيرات التغير المناخي

- شاركت المعهد الوطني لحقوق الإنسان في السلفادور في مقترحات لإصلاح اللوائح التي تنظم تجديد أسطول المركبات، وخاصة وسائل النقل العام، التي تهدف إلى التحكم في انبعاث الغازات الملوثة.

- رصد ودراسة وتعزيز الاستراتيجيات المجتمعية للتكيف مع تغير المناخ.

- ركزت المشاريع على التنمية المستدامة للحدائق المجتمعية الزراعية الإيكولوجية، بقيادة النساء، وبدعم من المنظمات غير الحكومية

• مراقبة المجتمع وحمايته في مستنقع غاريتا بالميرا مانجروف في أهواتشابان، موقع اتفاقية رامسار

• إجراءات التحقق والتوصية والمتابعة في حالات الطوارئ

"كل يوم يمرّ هو يوم ينقص من أيام كوكبنا؛ لقد حان الوقت لأن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أبطالًا في الدفاع عن الحياة، والدفاع عن أمّنا الأرض"

ورقة عمل مقدمة من د. حسن لطيف كاظم

دكتور التنمية الاقتصادية بجامعة الكوفة بالعراق

بعنوان "تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان للعمل المناخي مقاربة عملية"

1: المقدمة

على الرغم من غزارة التعهدات بشأن العمل المناخي، إلا ان منظورات العمل المناخي ما تزال تفتقر للتطوير والادماج للأبعاد الحقوقية، وذلك بسبب واقع اعمال حقوق الإنسان عبر العالم، وطبيعة التهديدات التي يفرزها التغير المناخي بالنسبة للأفراد والاسر، وتركزها في الفئات الأقل وصولا إلى الحقوق والأكثر هشاشة.

ولأن حقوق الإنسان ليست اختيارية أو تستند إلى المنفعة السياسية أو الاقتصادية؛ فإن هناك الكثير من الأسباب للعمل على تغير المناخ، لكن تشكل تأثيرات تغير المناخ تهديدًا كبيرًا لحقوق الإنسان في كل مكان. بما أن الحكومات ملزمة بالوفاء بهذه الحقوق، فإن عليها التزام بالعمل على تغير المناخ. ويعني ذلك أيضًا أن طريقة تعاملهم مع تغير المناخ تحتاج إلى حماية كل الحقوق، وعدم التضحية باي منها للتخفيف من تغير المناخ للآخرين.

لذا فإن تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان للعمل المناخي يعد تحديا جديا، للحكومات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في المجالات الحقوقية؛ تأسيسا على تلك الطبيعة الفريدة في تهديدات التغيرات المناخية، والأشخاص المتأثرين بها، ومن ثم ضعف قوتهم على رفع صوتهم للمطالبة بالمزيد من الحقوق.

تقدم هذه الورقة مقاربة عملية للكيفية التي يمكن من خلالها تبني منظور حقوق الإنسان في العمل المناخي تقوم على أساس عدد من المحاور هي: المنع أي منع امتداد آثار التغير المناخي السلبية في حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة المناخية من خلال ضمان أن جميع الناس لديهم الحق في الحماية من التغير المناخي والعيش في ظل بيئة نظيفة وصحية والتمتع بها. ومن ثم تحقيق تمتع جميع الافراد وفي جميع الأوقات والظروف بالقدرة على التمتع بحقوقهم، والتمكين من التكيف مع التغير المناخي من خلال تعزيز قدرات الافراد والاسر على التكيف الإيجابي. مع تيسير وسائل الانتصاف والمساءلة بفعل الانتهاكات التي قد تطال حقوق الإنسان نتيجة التغير المناخي أو السياسات التي تتخذ لمواجهته. مع عدم اهمال اشراك جميع أصحاب المصلحة لضمان توحيد الجهود وزيادة جودة التدخلات.
ومن المهم في إطار حقوق الإنسان ان يعاد تعريفها في ضوء مفهوم الاستدامة، الذي يعني إضافة بعد حقوقي جيد، يوازن ما بين الاعتبارات الفردية في الحق والابعاد الاجتماعية والبيئة لهذا الحق.

2: تهديد التغير المناخي لحقوق الإنسان

تهدد انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المنشأ حقوق الإنسان كافة. فارتفاع درجات الحرارة في العالم، وارتفاع درجة حرارة المحيط وتحمضه، وزيادة شدة العواصف وتواترها، وارتفاع مستوى سطح البحر، والآثار الأخرى لانبعاثات غازات الدفيئة البشرية، تهدد البيئات الطبيعية، وتعرض الحياة البشرية (ولاسيما على السواحل) للخطر، وتعرض أنظمة الغذاء والمياه للخطر، و تقوض قدرة الشعوب والافراد على التمتع بمستويات معيشية مناسبة، بما في ذلك التمتع بالممارسات الثقافية والاقتصادية القائمة على الموارد الطبيعية.

تتأثر الفئات الأكثر هشاشة وتضررا من تداعيات التغير المناخي؛ بسبب التباينات الناجمة عن الاختلافات الديموغرافية، مثل الاختلافات الجندرية والعرقية والإثنية والعمرية والفروق الكبيرة في الدخل المادي. يزيد عدم المساواة تعرض هذه الفئات للتأثيرات السلبية والمؤذية للتغيرات المناخية، فضلاً عن حساسيتها تجاه الأثار المدمرة للتغير المناخي؛ اذ ينشأ ذلك عن كونهم آخر من يحصل على المساعدات الطارئة ولا يستطيعون الوصول إلى اليات الانتصاف وتحقيق العدالة، وفي الغالب يتم تهميشهم في عمليات تخطيط السياسات والبرامج من أجل التصدي لتأثيرات التغير المناخي، سواء على المستويات المحلية أو الوطنية أو الدولية.

وعلى الرغم من موضوعات التغير المناخي أصبحت تجتذب المزيد من الاهتمام من قبل وسائل الإعلام والأكاديميين والسياسيين وحتى الشركات، مع زيادة الأدلة حول حجمه وخطورته، والسرعة التي يؤثر بها في العالم. ولكن نادرًا ما يتم ذكر تأثيرها على الأقليات والجماعات الأصلية، على الرغم من أنها من بين الأكثر تضرراً.

عادة ما يكون تعاني بعض الفئات من زيادة الضعف الصحي والاجتماعي، ومحدودية في الوصول إلى المعلومات والموارد

والمؤسسات والعوامل الأخرى للاستعداد وتجنب المخاطر الصحية لتغير المناخ. بعض هذه المجتمعات تشمل هذه الفئات الفقراء في المناطق ذات الدخل المرتفع، والأقليات، والنساء، والحوامل، وأولئك الذين يعانون من التمييز، والأطفال دون سن الخامسة، والأشخاص المصابين بأمراض جسدية وعقلية، والأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والمعرفية، والمشردون، والذين يعيشون بمفردهم، السكان الأصليون، والأشخاص النازحون بسبب الطقس والمناخ، والمجتمعات المعزولة اجتماعيًا، والذين لا يتمتعون بفرص الحصول على الرعاية الصحية، وغير المؤمن عليهم والذين يعانون من نقص في التأمين، والذين يعيشون في مساكن غير ملائمة، والذين لديهم موارد مالية محدودة للتعافي من الكوارث. فالأفراد والفئات من ذوي الدخل المنخفض أكثر عرضة للمخاطر البيئية والتلوث. لكن المشكلة في هذا التأثير المتفاوت أن هذه الفئات تحتاج وقتًا أطولًا للتعافي وإعادة الإعمار عقب تعرضها للكوارث الطبيعية. لذا ستتأثر بالاحتباس الحراري المتزايد جراء التغير المناخي؛ لأن الثروة إحدى عوامل تحديد القدرة على التصدي لدرجات الحرارة الأكثر ارتفاعًا. ما يعني أن الفئات ذات الدخل الأعلى قد يستطيعون تأمين الموارد الكافية لمساعدتهم على التكيف أو التعامل مع تداعيات التغير المناخي، بينما لن يتمكن ذوو الدخل المنخفض من توفير الموارد نفسها. فضلاً عن ذلك فقد يُتاح للفئات ذات الدخل المنخفض الوصول إلى مقدار أقل من المعلومات، ما يصعّب عملية التحضير والتجهيز لمواجهة تأثيرات التغير المناخي. من جهة أخرى، فإن النساء يمكن أن يكن من الفئات أكثر تأثرا بالتغير المناخي ربما بشكل مختلف عن الرجال.

ويهدد تغير المناخ التمتع الكامل والفعلي بمروحة متنوعة من حقوق الإنسان منها:

- الحق في الحياة: ما من شك أن هذا الحق هو الأكثر اصالة وأهمية من بين جميع الحقوق، من دون ان نساوم على بقية الحقوق، وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن تغير المناخ سيؤثر في المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة ومنها الهواء النظيف ومياه الشرب المأمونة والغذاء الكافي والمأوى الآمن. وما بين عامي 2030 و2050، من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في حدوث ما يقرب من 250000 حالة وفاة إضافية كل سنة، بسبب سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري".
- الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي: بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية (2019) فإن حوالي 2,2 مليار شخص حول العالم لا يمتلكون مياه شرب مُدارة بأمان، في حين يعيش 4,2 مليار شخص دون خدمات الصرف الصحي الآمنة، وثلاثة مليارات شخص يفتقرون إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين. وفي هذا السياق العالمي المقلق يشكل تغير المناخ عقبة إضافية أمام ضمان هذا الوصول الذي يهدد حقوق الإنسان. إذ يؤثر تغير المناخ في حقوق الناس في المياه والصرف الصحي من خلال التسبب في الجفاف والفيضانات والتذبذب في هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى ندرة المياه وتلوث مياه الشرب وتفاقم انتشار الأمراض. قد تؤدي ندرة المياه أيضا إلى زيادة تكلفة توفير المياه والصرف الصحي. وعندها فإن الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً هم الأكثر تأثراً على الأرجح.
- الحق في الغذاء: يضر تغير المناخ بالأمن الغذائي من خلال عدة قنوات: اذ يمكن أن يقلل من كمية الطعام المنتج بسبب تغير المناخ المحلي (ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة)، وفقدان الأرض لارتفاع مستويات سطح البحر، وحتى التغيرات في المحتوى الغذائي للغذاء. لذا فإن خطر الجوع يزداد مع استمرار الاحترار. في حين أن المحاصيل ستشهد على الأرجح انخفاضًا في الغلة. ومن المفارقات أن بعض السياسات أصبحت تهدد الحق في الغذاء ومنها "تقنيات الانبعاثات السلبية"، والطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه (BECCS)، وبحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فإن "التحريج والطاقة الحيوية قد يتنافسان مع استخدامات أخرى للأراضي وقد يكون لهما تأثيرات كبيرة على النظم الزراعية والغذائية والتنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظام الإيكولوجي الأخرى".
- الحق في الصحة: يؤثر تغير المناخ في الصحة بشكل مباشر وغير مباشر؛ إذ تحدث التأثيرات المباشرة من خلال زيادة التعرض للحرارة أو البرودة أو الفيضانات أو العواصف أو الأشعة فوق البنفسجية. فيما تحدث التأثيرات غير المباشرة من خلال اضطراب الحياة الطبيعية وسبل العيش، بما في ذلك تآكل المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة، مثل الغذاء والتغذية والمياه والمأوى أو الهواء النظيف. وبحسب منظمة الصحة العالمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فإن ارتفاع مستويات الأوزون والملوثات الأخرى في الهواء يؤدي إلى تفاقم أمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي، بما في ذلك النوبات الحادة من تلوث الهواء والتعرض لحبوب اللقاح ومسببات الحساسية الهوائية الأخرى في الهواء، مما يؤدي إلى إصابة 300 مليون شخص بالربو. فضلاً عن أن زيادة وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالطقس قد تضرر البنى التحتية للصحة، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية، والوصول إلى الأدوية، والمياه، والغذاء، والكهرباء، والمأوى، أو قد تؤدي إلى النزوح، مما يؤثر في الصحة البدنية والعقلية بشكل عام. وقد تعمل أيضا على زيادة آثار الأمراض المنقولة بالغذاء والماء والنواقل، من خلال تحسين ظروف الضمات والبكتيريا والطفيليات والفيروسات ومجموعة من الأمراض المنقولة.
- الحق في السكن: يغذي تغير المناخ اسباب النزوح الداخلي، فخلال العقد الماضي أجبر ما يقدر بنحو 20 مليون شخص سنويًا على ترك منازلهم، هؤلاء الأشخاص النازحون ممن يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مساكن مرنة أو آمنة هم الأكثر تضرراً، حيث أنهم غالبًا ما يعيشون في مناطق معرضة للفيضانات والأعاصير والزوابع والانهيارات الطينية والزلازل وأمواج تسونامي. وغالبًا ما تفشل الحكومات التي تتخذ تدابير لإدارة مخاطر الكوارث في مراعاة آثارها في المجتمعات الضعيفة وحقها في السكن. إلا ان الامر الذي يشكل مفارقة بحاجة إلى حل أن أزمة المناخ تهدد بشدة التمتع بالحق في السكن اللائق في جميع أنحاء العالم في الوقت نفسه فالسكن يساهم بشكل كبير في تغير المناخ عن طريق الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالتدفئة والتبريد والاضاءة وتشغيل الاجهزة. وهو يدعو إلى انتقال عادل نحو مساكن متوافقة مع حقوق الإنسان وقادرة على التكيف مع المناخ وخالية من انبعاثات الكربون. وهذا يتطلب "تقاسم تكاليف هذا الانتقال في قطاع الإسكان بشكل عادل فيما بين البلدان وداخلها، وبين السلطات العامة ودافعي الضرائب وأصحاب المنازل والمستأجرين أو الفئات المتضررة، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب".
- الحق في تقرير المصير: في عام 2009 أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتقرير المصير باعتباره أحد حقوق الإنسان الأكثر تضرراً من تغير المناخ. أذ يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تشريد الأفراد، مما يحد من قدرتهم على ممارسة ثقافتهم والمشاركة بحرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهنا نجد ان الأثر يطال مجموعات معينة، بما في

ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والشعوب الأصلية. حيث يحتمل أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى خسارة المجتمعات للمباني والعقارات والأراضي الزراعية، مما يجبر السكان على الانتقال إلى مناطق غير مألوفة، مما يتسبب في خسارة جسدية وعاطفية. وهذا يهدد استمرار وجودهم بوصفهم مجتمعات سياسية مستقلة، فضلاً عن تقييد قدرتهم على الوصول إلى الفضاءات الاجتماعية والثقافية التقليدية. وبالمحصلة ستتهدد السيادة الدائمة والوجود الإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية ومن ثم حقها في تقرير المصير. وبالمثل تتعرض مجموعات السكان الأصليين لتهديد خطير بسبب تغير المناخ لأن هويتهم وثقافتهم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأرض.

- الحق في الثقافة: أصبح التغير المناخي يهدد بشكل واضح التراث الثقافي الإنساني، فيؤدي إلى اندثار أو تدمير لبعض أكثر المعالم الاثرية والطبيعية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات والاعاصير والتآكل. فالشعاب المرجانية والابنية القديمة والمعالم الاثرية التي تشكل جزءاً مهماً من ثقافات شعوب عدة أصبحت عرضة لتداعيات التهديدات المناخية. ويمكن لتأثيرات الناتجة عن التغير المناخي ان تؤدي إلى تآكل الهوية الثقافية للشعوب المتضررة. من جهة أخرى ترفض بعض الشعوب الأصلية بشكل أساسي الهجرة بوصفها شكلا من أشكال التكيف مع تغير المناخ؛ لأنهم يعتبرون الروابط بأراضيهم جزءًا أساسيًا من ثقافتهم. لا يزال فقدان أراضي الشعوب الأصلية المتوقع حدوثه نتيجة لتغير المناخ يهدد بالتدخل في هويتها الثقافية وما يرتبط بها من حقوق الإنسان.
- الحق في التنمية: تنص المادة 1 من إعلان الحق في التنمية على أن "الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولكل الشعوب المشاركة والمساهمة والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية". وقد استرشدت خطة التنمية المستدامة 2030، بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية. وفي الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي)، التزمت الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. العديد

من الغايات الموضوعة لتحقيق هذا الهدف لها صلة وثيقة بالحق في التنمية:

- الغاية 13–1: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر.
- الغاية 13–2: ادماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.
- الغاية 13–3: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
- الغاية 13–ب: عزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

وغني عن القول انه لا يمكن تحقيق أي من هذه الغايات بشكل فعال دون المشاركة الواعية والنشطة للمجتمعات المتضررة في جميع العمليات وعلى جميع مستويات صنع القرار فيما يتعلق بتقويم العمل المناخي وتخطيطه ورصده وتنفيذه.

وعلى الرغم من أن العديد من الدول تتبنى مبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب وتدمج على وجه التحديد أهداف التنمية المستدامة في سياساتها؛ إلا ان التقدم ما يزال بطيء أو متوقف في العديد من المجالات، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة التفاوتات المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها. فضلاً عن أن مكافحة تغير المناخ يعيق بدوره تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد خلص المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في عام 2019 إلى أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق العديد من الأهداف بحلول عام 2030. ولاسيما مع فرض مزيد من القيود على التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3: في معنى النهج القائم على الحقوق

في تشرين الأول (أكتوبر) 2021 اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 13/48، بعنوان حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. اذ يقر القرار بأن "ممارسة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، والمشاركة بفعالية في إدارة الشؤون الحكومية والعامة وفي صنع القرار البيئي والحصول على تعويض فعال، أمر حيوي لحماية من بيئة نظيفة وصحية ومستدامة". فضلاً عن أن اتفاق باريس يؤكد أن على الدول احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ.

يقع على عاتق الحكومات التزامات مؤكدة في مجال حقوق الإنسان تقضي بمنع الآثار السلبية المحتملة للتغير المناخي، وضمان أن يتمتّع المتضررون منه بإمكانية الوصول إلى التعويضات المنصفة والحصول على وسائل تكيف فعالة لعيش حياة كريمة تسمح له بتجاوز آثار الاضرار. ويشمل النهج الحقوقي فيما يتعلق بسياسات وبرامج التصدي للتغير المناخي اعداد هذه السياسات والبرامج التي تعتمدها الحكومات والمؤسسات الخاصة بحيث تسترشد في جميع مراحلها بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان العالمية والمحلية. وتكمن الأهداف الأساسية من وراء هذا النهج هو ضمان: منع امتداد آثار التغير المناخي السلبية في حقوق الإنسان، وأن جميع الناس لديهم الحق في الحماية من التغير المناخي والعيش في ظل بيئة نظيفة وصحية والتمتع بها، وتمتع جميع الافراد وفي جميع الأوقات والظروف بالقدرة على التمتع بحقوقهم، والتمكين من التكيف مع التغير المناخي من خلال تعزيز قدرات الافراد والاسر على التكيف الإيجابي، واعمال وسائل الانتصاف والمساءلة نتيجة الانتهاكات التي قد تطال حقوق الإنسان نتيجة التغير المناخي أو السياسات التي تتخذ لمواجهته، ومراعاة شروط الاستدامة عند القيام بسياسات العمل المناخي، واشراك جميع أصحاب المصلحة لضمان توحيد الجهود وزيادة جودة التدخلات، وأخيرا اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب (أنظر الشكل 1).

أعمال الحقوق في سياسات التغير المناخي

شكل (1): عناصر النهج القائم على الحقوق

4: كيفية اعمال الحقوق في سياسات التغير المناخي

يمكن أن اعمال حقوق الإنسان في سياسات العمل المناخي من خلال عدد من الإجراءات نلخصها بالآتي:

4-1: المنع

منع امتداد آثار التغير المناخي السلبية في حقوق الإنسان من جهة، ومنع سياسات التكيف من احداث مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان؛ اذ يتطلب الوفاء بالتزامات المناخ وحقوق الإنسان اجراء تخفيضات فورية وضخمة في الانبعاثات الناتجة في مختلف القطاعات، من خلال اعتماد سياسات طموحة تتطلب إجراءات متنوعة، وفي بعض الأحيان مناهضة لحقوق الإنسان، من خلال إضافة مزيد من الضغوط على الاسر نتيجة ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة في ظل ظروف مراعية للتغير المناخي.

وهنا يمكن الإشارة إلى ان الاتجاه نحو ما يسمى "الاستيلاء الأخضر" الذي يشير إلى الاستيلاء على الأراضي بدفع من السياسات العالمية الهادفة إلى التخفيف من آثار التغير المناخي، لإقامة مشاريع ضخمة مثل السدود وزراعة المواد الأولية للوقود الاحيائي وتعدين الليثيوم قد أسهمت في انتهاك حقوق الناس في المناطق التي أقيمت فيها هذه المشروعات( ).

ومن المهم هنا ضمان اتساق الخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التنمية في البلدان النامية مع سياسات التكيف المناخي، بما فيها استراتيجيات التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات الطاقة والإسكان وغيرها، مع اعتبارات الوفاء بالحقوق الأساسية للناس.

4-2: العدالة المناخية

من الواضح ان تأثيرات تغير المناخ تتفاوت من حيث الآثار بحسب الظروف التي يعيشها الناس، لكن يبدو أنها تزداد مع الاعتماد على البيئة الطبيعية في العيش والتفاعل المادي والثقافي، لذا نجد ان الفئات الفقيرة والشعوب الاصلية والنازحين هم الأكثر تضرراً، برغم أنهم الأقل اسهاماً في التغيرات المناخية. لذا تصبح العدالة واحدة من الطرق التي تتيح التخفيف

من الأثار المتفاوتة للتغير المناخي في تحقيق "العدالة المناخية" من خلال إدراج الفئات الأكثر تضرراً في عملية تخطيط وصنع السياسة؛ من أجل أن يتمكنوا من تحديد مستقبلهم والتصرف إيجابياً في تشكيله. عبر السماح لهم بالوصول إلى مزيد من الموارد للتصدي والتخطيط لمواجهة تداعيات التغير المناخي.

وترتكز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) على الحاجة إلى المساواة بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها. وتدعو المادة 3 الأطراف إلى معالجة تغير المناخ "على أساس الإنصاف على وفق مسؤولياتهم المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تتولى الأطراف من البلدان المتقدمة زمام المبادرة في مكافحة تغير المناخ وآثاره الضارة"( ).

ويمكن العمل على المحاور الآتية:

- ضمان أن جميع الناس لديهم الحق في الحماية من التغير المناخي والعيش في ظل بيئة نظيفة وصحية والتمتع بها.
- ضمان اقتسام الضرر بين البلدان وفي داخل كل بلد وعدم تحميل طرف واحد لنتائج التغير المناخي.
- ضمان أن يتم اقتسام تكاليف التحول الأخضر وفوائده بشكل عادل بين الحكومة ودافعي الضرائب وجميع المعنيين به.
- تيسير وصول مؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية في التصدي للقضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ.
- منع عملية "تسليع العمل المناخي"، وعدم تحويله إلى سوق تباع فيه "السلع المناخية" بوصفها وسائل لجمع الثروة وتركيمها، الامر الذي سيؤدي إلى زيادة تكاليف العمل المناخي، ومن ثم عدم قدرة الفئات الفقيرة والأكثر ضعفا وهشاشة على تحملها، وقد يؤدي ذلك إلى تحولها من سلع "ضرورية" إلى سلع كمالية لا يقتنيها سوى الاغنياء والميسورين.
- مناصرة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.
- دعم الجهود التي تبذلها منظومة حقوق الإنسان الأممية لحماية المتضررين من التغير المناخي، ولاسيما الفئات الأكثر هشاشة.
- احترام معايير العمل الدولية وحقوق العمال في مختلف القطاعات التي تخضع لتأثيرات سياسات العمل المناخي.

4-3: التمتع

تمتع جميع الافراد وفي جميع الأوقات والظروف بالقدرة على التمتع بحقوقهم. على ان الحقوق متكاملة مع بعضها البعض، اذ ان التمتع بحق ما يتطلب التمتع الكامل بحقوق فرعية متعددة، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. لذلك فإن تقويض أي من الحقوق الفرعية يقوض الحقوق الاخرى. من هذا المنظور، فإن تفشي انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المنشأ يؤدي إلى تغير المناخ وتحمض المحيطات التي لها آثار سلبية عميقة على تشكيلة الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعديد من الشعوب على مستوى العالم، فتنتهك أغلب حقوق الإنسان.

4-4: التمكين

لغرض تعزيز حقوق الإنسان في العمل المناخي لابد من ضمان احترام حقوق الإنسان أثناء وضع وتنفيذ تلك السياسات، وتشجيع النظرة النقدية لهياكل السلطة والسياسات والتمكين من الدفاع عن العدالة. وتمكين الفئات المتضررة والأكثر تضرراً على وجه الخصوص من الدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان. وأن يتمتع الجميع بالقدرة على التعبير عن ذاته والتمكين، ومن ثم يمكن أن يصل إلى الفئات المتضررة في لحظة حرجة من حياتهم، لتمكينهم وتشجيعهم على أن يمارسوا دور المواطنة الموجهة نحو العدالة. لذا فمن المهم التكيف مع التغير المناخي من خلال تعزيز قدرات الافراد والاسر على التكيف الإيجابي المراعي لحقوقهم.

4-5: الانتصاف

ينبغي تعزيز المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف في قضايا تتعلّق بانتهاك السياسات المناخية لحقوق الإنسان، لان الانتصاف يشكل ركيزة أساسية لمنع انتهاك الحقوق والتحقيق فيها والمعاقبة عليها والتعويض المنصف عن اضرارها؛ لضمان أن لا تتحمل فئة أو مجموعة تبعات التغير المناخي. وهنا فإن العلاقة تبدو متداخلة بين الحق في الانتصاف الفعال والحق في الوصول إلى العدالة في تنفيذ السياسات المناخية من منظور أصحاب الحقوق المتضررين أنفسهم.

- إيجاد آليات منصفة ومرنة وخاضعة للمساءلة لتيسير الانتصاف المرتبط بالتغير المناخي والتكيف معه.
- اعمال وسائل الانتصاف والمساءلة نتيجة الانتهاكات التي قد تطال حقوق الإنسان نتيجة التغير المناخي أو السياسات التي تتخذ لمواجهته.
- تيسير الوصول السريع والمناسب إلى المعلومات والتعويضات الفعالة للمتضررين من التغير المناخي.

4-6: الاستدامة

ينبغي التأكيد على أن الحق في التنمية لا يمكن اختزاله في خطة عام 2030؛ ذلك أن أهداف التنمية المستدامة، التي تم تبنيها في عام 2015 محددة زمنياً ومن المرجح أن تتطور. مع ما تواجهه البشرية وكوكب الأرض من تحديات متجددة. ولذلك، لا ينبغي تفسير الحق في التنمية على أنه يعتمد على الأهداف في وجودها أو أهميتها. لأنه بالتأكيد تتجاوز في إطارها المعياري أي جدول أعمال إنمائي عالمي واحد، بما في ذلك خطة عام 2030، وينطبق على العديد من جوانب التنمية الأخرى باعتبارها أحد الاهتمامات المشتركة للإنسانية( ). مع ذلك توفر اهداف التنمية المستدامة فرصة لاختبار اليات جديدة وفهم أكثر عمقا لكيفية مسايرة تلك الأهداف للانشغالات الحقوقية والسياسات المناخية (أنظر الجدول 1). من جهة أخرى، فانه من الضرورة بمكان مراعاة شروط الاستدامة عند القيام بسياسات العمل المناخي ولاسيما عند إعادة التوطين لمساعدة النازحين بسبب التغير المناخي، وضمان أن تكون المستوطنات البشرية مستدامة وغير معرضة للخطر قبل إعادة التوطين، وان يتم ضمان حق الأقليات والشعوب الاصلية وغيرهم من الفئات المتضررة.

جدول (١): تقاطعات اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وحقوق الإنسان في ظل العمل المناخي

الهدف	تهديد التغير المناخي	حقوق الانسان ذات الصلة بالهدف	المخاطر الحقوقية لسياسات العمل المناخي	المكاسب الحقوقية من الهدف في ظل التغير المناخي
1: القضاء على الفقر	تهديد قوي من خلال زيادة عدد الفقراء بفعل مخاطر التغير المناخي والظروف السلبية التي ينتجها.	الحق في الحياة الحق في التنمية	يمكن أن تؤدي إلى توجيه الموارد بعيدا عن الفقراء	يمكن ان يسهم الهدف في تعزيز حقوق الفقراء ووصولهم إلى الموارد في ظل أزمات التغير المناخي.
2: القضاء التام على الجوع	تهديد قوي من خلال زيادة عدد الأشخاص المعرضين لمخاطر فقدان الامن الغذائي بفعل مخاطر التغير المناخي والظروف السلبية التي تقوض نظم الزراعة والإنتاج لاسيما في المناطق المتضررة بشدة.	الحق في الغذاء	توجيه الموارد نحو انتاج السلع غير الملوثة مثل الوقود الحيوي يمكن أن يهدد الامن الغذائي.	تقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في ظل أزمات التغير المناخي.
3: الصحة الجيدة والرفاهية	تأثير قوي للظروف التي يسببها التغير الماخي وزيادة الامراض والاوبئة الناتجة عنه.	الحق في الحياة(*) الحق في الصحة الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته	لا توجد	يمكن ان يؤدي تحقيق هذا الهدف إلى زيادة تمتع الافراد المتضررين نتيجة التغير المناخي بالصحة الجيدة.
4: التعليم الجيد	تأثير متوسط بسبب موجات النزوح والانقطاع عن الدراسة بسبب التغير المناخي.	الحق في التعليم المساواة في الحقوق بين النساء والفتيات في مجال التعليم الحق في العمل، بما في ذلك التدريب التقني والمهن	لا توجد	يمكن ان يزيد من فرص الأشخاص المعرضين للتغير المناخي في الوصول إلى الموارد التعليمية.
5: المساواة بين الجنسين	تأثير قوي اذ يمكن أن تكون النساء أكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي مقارنة بالرجال	القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الحق في تحديد عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات حماية خاصة للأمهات والأطفال القضاء على العنف ضد النساء والفتيات الحق في ظروف عمل عادلة ومرضية	قد تؤدي السياسات غير المراعية للنوع الاجتماعي إلى توجيه الموارد بعيدا عن النساء وزيادة التمييز ضدهن.	يمكن ان تؤدي إلى زيادة اسماع صوتهن والمطالبة بحقوقهن التي تهددت بفعل التغير المناخي.
6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	تأثير قوي بسبب ما يسببه التغير المناخي من تهديد لمصادر المياه من حيث الوفرة والجودة واحتمالات التلوث.	الحق في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الحق في الصحة المساواة في الحصول على المياه والصرف الصحي للمرأة الريفية	لا توجد	زيادة فرص تعزيز الحقوق في الوصول إلى المياه النظيفة والنظافة الصحية

7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	يزيد التغير المناخي من تكاليف الحصول على الطاقة	الحق في مستوى معيشي لائق الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته	قد تتهدد بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الطاقة النظيفة.	زيادة فرص تعزيز الحقوق في الوصول إلى الطاقة
8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	يزيد التغير المناخي من احتمالات البطالة وتقليص معدلات النمو	الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومرضية تحريم الرق والسخرة والاتجار بالبشر حقوق متساوية للمرأة فيما يتعلق بالتوظيف حظر عمل الأطفال حقوق العمل المتساوية للعمال المهاجرين	قد تؤدي السياسات المناخية إلى مزيد من احتمالات البطالة والتفريط في النمو المستدام للحفاظ على البيئة.	زيادة فرص تعزيز الحقوق في العمل
9: الصناعة والابتكار والبنى الاساسية	تتضرر البنى التحتية والصناعة بسبب التغير المناخي.	الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته الحق في الوصول إلى المعلومات. الحق في السكن اللائق، بما في ذلك الأرض والموارد. حقوق متساوية للمرأة في الائتمان المالي والبنية التحتية الريفية	قد تؤدي السياسات المناخية إلى مزيد من احتمالات النمو الصناعي وزيادة الضرائب البيئية للحفاظ على البيئة.	تعزز فرص الناس بالتمتع بالمزيد من السلع والخدمات
10: الحد من عدم المساواة	يزيد التغير المناخي من التفاوت بين البلدان وفي داخلها لاسيما المتضررة منها بالتغير المناخي.	الحق في المساواة وعدم التمييز الحق في المشاركة في الشؤون العامة الحق في الضمان الاجتماعي تعزيز شروط الهجرة الدولية حق المهاجرين في تحويل دخولهم ومدخراتهم	يمكن لسياسات العمل المناخي ان تحدث اضرارا بالنسبة للمجتمعات المتضررة مثلما فعلت إجراءات الاستيلاء الأخضر.	يعزز الهدف حقوق الافراد والمناطق والبلدان
11:مدن ومجتمعات محلية مستدامة	يهدد التغير المناخي الاستدامة في المدن والمجتمعات المحلية	الحق في السكن اللائق، بما في ذلك الأرض والموارد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية سهولة الوصول إلى وسائل النقل والمرافق والخدمات وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء الريفيات الحماية من الكوارث الطبيعية	يمكن ان يحدث تعارض بين ضمان الحق في السكن وبين السياسات المناخية التي تراعي الاعتبارات البيئية وتزيد من تكلفة الحصول على السكن الأخضر.	يعزز الهدف الوصول إلى الاستدامة في المدن والمجتمعات المحلية

12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	يؤثر التغير المناخي بشدة في الاستهلاك والانتاج	الحق في الصحة بما في ذلك الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الحق في الغذاء الكافي الحق في مياه الشرب المأمونة حق جميع الشعوب في التصرف الحر في مواردها الطبيعية	قد تهدد حق الافراد في الاستهلاك والإنتاج على وفق رغباتهم.	تعزيز الحقوق والوصول إلى الصحة والغذاء والبيئة المستدامة
13: العمل المناخي	يفرض التغير المناخي المزيد من الجهود لوقف تداعيات التغير المناخي	الحق في الصحة بما في ذلك الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الحق في الغذاء الكافي والحق في مياه الشرب المأمونة حق جميع الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية	يمكن لسياسات العمل المناخي ان تحدث اضرارا بالنسبة للمجتمعات المتضررة مثلما فعلت إجراءات الاستيلاء الأخضر.	يعزز الحق في بيئة مستدامة
14: الحياة تحت الماء	يهدد التغير المناخي بقوة الحياة تحت الماء	الحق في الصحة بما في ذلك الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الحق في الغذاء الكافي والحق في مياه الشرب المأمونة حق جميع الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية	يمكن لسياسات العمل المناخي ان تحدث اضرارا بالنسبة للمجتمعات المتضررة مثلما فعلت إجراءات الاستيلاء الأخضر.	يعزز الحق في بيئة مستدامة
15: الحياة في البرية	يهدد التغير المناخي بقوة الحياة البرية	الحق في الصحة بما في ذلك الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الحق في الغذاء الكافي والحق في مياه الشرب المأمونة حق جميع الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية	يمكن لسياسات العمل المناخي ان تحدث اضرارا بالنسبة للمجتمعات المتضررة مثلما فعلت إجراءات الاستيلاء الأخضر.	يعزز الحق في بيئة مستدامة
16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	يزيد التغير المناخي من احتمالات الاضطراب وعدم الاستقرار بسبب النزوح والصراع على الموارد	الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي بما في ذلك عدم التعرض للتعذيب حماية الأطفال من جميع أشكال العنف أو الإساءة أو الاستغلال الحق في الوصول إلى العدالة والإجراءات القانونية الواجبة الحق في الشخصية	قد تكون بعض التسويات على حساب الفئات الأكثر تضرراً وهشاشة.	يعزز طيفا واسعا من الحقوق

		القانونية الحق في المشاركة في الشؤون العامة الحق في الوصول إلى المعلومات		
17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف	يقلص التغير المناخي من فرص الشراكة واسعة النطاق مع زيادة الحاجة إلى الموارد والمساعدات عبر العالم وفي داخل البلدان.	حق جميع الشعوب في تقرير المصير حق جميع الشعوب في التنمية والتعاون الدولي حق كل فرد في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقه، بما في ذلك التعاون الدولي في المجال العلمي		يعزز الحق في التنمية

4-8: التوقيت

قد يحدث مزيد من الانتهاك لحقوق الإنسان عندما لا يتم اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب، وفي هذه الحالة يصبح الناس أكثر عرضة لمزيد من الانتهاك لحقوقهم، لذا فإن التصميم الجيد لسياسات التغير المناخي وتسريع عمليات استجابتها للأوضاع على الأرض يمهدان لضمان توافقها مع الحقوق.

5: الخاتمة

في إطار السعي لإعمال حقوق الإنسان في العمل المناخي يقع على عاتق الدول الالتزام بأقصى ما تسمح به مواردها وامكاناتها لمعالجة آثار التغيرات المناخي في مختلف القطاعات، والتخفيف من حدتها وتجنب اضرارها المتوقعة. وفي ضوء ازمة المناخ، وتفاوت تأثيراتها عبر البلدان وفي داخلها، فإن حقوق الإنسان وعناصرها الأساسية أصبحت تطلب إعادة تعريف جديد يراعي التطورات التي فرضتها الاعتبارات البيئية والمناخية، في ظل أهمية الاعتراف بالاستدامة التي أصبحت بعدا أساسيا واضافيا في المقاربة الحقوقية.

ومن المهم ادراج الابعاد الحقوقية في جميع السياسات المناخية، ومراعاة هذه الابعاد في السياسات والخطط والاستراتيجيات الأخرى، لضمان ادراج جميع الحقوق في إجراءات العمل المناخي على المستويات الوطنية والمحلية والمساهمات وخطط التكيف الوطنية؛ لضمان مراعاتها لمخاطر المناخ وضمان اتساقها مع السياسات المناخية المراعية لحقوق الإنسان.

ان كل ذلك يتطلب تعزيز منظومة حقوق الإنسان نفسها، وإعادة النظر في الياتها، وإعادة تعريف ضمانات منع الضرر، وتعزيز اليات المساءلة، وتوفير المعلومات عن الاضرار والسياسات، وضمان توسيع نطاق المشاركة للفئات والأشخاص المتضررين، وضمان عدم التمييز، وإعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الأشد ضعفا وتضررا من التغير المناخي.

.(2017) «.Islam, Nazrul, and John Winkel. «Climate change and social inequality
Baird, Rachel. «The impact of climate change on minorities and indigenous peoples.» Briefing). Minority Rights Group
https://www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/Submissions/Minority_) 1.p ,(2008) International: London
(Rights_Group_International.pdf
Reidmiller, D. R., et al. «Fourth national climate assessment.» Volume II: Impacts, Risks, and Adaptation in the United
(FullReport.pdf_2018_globalchange.gov/downloads/NCA4.https://nca2018) 546 .p ,(2018) 440 States
WHO, Climate change and health (https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-
.2023 Fab 17 health) visited at
special focus :2017-2000 World Health Organization. Progress on household drinking water, sanitation and hygiene
.2019 ,on inequalities. World Health Organization
.2023 Fab 17 https://www.actionaidusa.org/insight/climate-change-and-the-right-to-food/ visited at
Hesselman, Marlies, and Brigit Toebes. «The human right to health and climate change: a legal perspective.» Global
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/) .1.p.(2015) 1 Health Law Groningen Research Paper
.2023 Fab 17 ClimateChange/Impact/UniversityGroningen.pdf) visited at
OHCHR, Climate change and the right to housing (https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-housing/
.2023 Fab 17 climate-change-and-right-housing) visited at
Lang=E&28/52/https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/HRC
JUN 30) Jasmin L'Green and Zara Bendit-Rosser, The Impact Of Climate Change On The Right To Self-Determination
https://www.internationalaffairs.org.au/australianoutlook/the-impact-of-climate-change-on-the-right-to-) ,(2022
.2023 Fab 18 self-determination/) visited at
,Wewerinke-Singh, Margaretha. «Climate migrants' right to enjoy their culture.» In: «Climate Refugees». Routledge
.199 .P .2018
Special Rapporteur on the right to development - Climate Action and the Right to Development: a Participatory
Approach (POLICY BRIEF)(https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/special-rapporteur-right-
(development-climate-action-and-right
18 unhrc-resolution-recognising-a-human-right-to-a-healthy-environment/ (visited at/10/2021/https://gnhre.org
(2023 Fab
Lang=E&28/52/https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/HRC
.Special Rapporteur on the right to development, op. cit
The international discourse : (2022) Li, Yuefen; Terán, Daniel Uribe; Danish
,on the right to development and the need to reinvigorate its implementation, Research Paper
(pdf.RP149/1/262124/10419/https://www.econstor.eu/bitstream) .8 .South Centre, Geneva, p ,149 .No

ورقة عمل مقدمة من السيد منير زعرور

مدير السياسات والبرامج، العالم العربي والشرق الأوسط، الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)

بعنوان "كيف نعزز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء العمل المناخي آراء ومقترحات عملية".

تحديات الصحافة والصحفيين في تقديم تغطية صحفية تساهم في تعزيز حقوق الإنسان والتحول المناخي العادل

الاتحاد الدولي للصحفيين

الصحافة ودورها في تعزيز نهج التحرك المناخي القائم على حقوق الإنسان

طبعا هذا موضوع قيد أبحاث مستفيضة، وساهمت الكثير من المنظمات الدولية والوطنية لهذا الموضوع بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة في محاولة تقديم إجابة حول كيف طبيعة دور الصحافة وكيف يمكن تعزيزه. باختصار، يمكن القول أن:

- حرية التعبير والصحافة هي بذاتها من حقوق الإنسان الأساسية. وإضافة لذلك، لها مكانة متميزة في منظومة الحقوق الأساسية باعتبارها ضمانة مهمة لممارسة الحقوق الأساسية الاخرى والتمتع بها.
- التحرك المناخي القائم على حقوق الإنسان هو في جوهره ضمان العدالة في سياسات التحولات المناخية، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وللصحافة المستقلة دورا مهما في هذه العملية.
- وهو يتلخص بأنه يمكن للصحافة والصحفيين تمكين المواطنين من فهم تأثير التحولات المناخية على حياتهم. فالصحافة هي التي تشكل الخطاب العام حول التغيرات المناخية وكيفية الرد عليها.
- وهي التي تمكن المواطنين ومختلف المكونات المجتمعية والسياسية من المشاركة في الحوار حول السياسات العمومية الخاصة بالتحركات المناخية، ومراجعتها وتعديلها بما يضمن العدالة للجميع وخاصة حماية حقوق الفئات الفقيرة والهشة ومصالح الأجيال المقبلة.
- وعليه، فإن الأدوار الأساسية المتعارف عليها للصحافة (تقديم الأخبار، والرقابة، ومناصرة القضايا الاجتماعية العادلة) تتلائم تماما مع اسهاماتها الممكنة في تبني نموذج عادل للتحول، منها:

– تقديم الحقائق، والأخبار، والتحليلات المعمقة ودحض المعلومات الخاطئة والمضللة حول التغيرات المناخية.
– التحقيق في الممارسات والأنشطة الاقتصادية التي تستنزف البيئة وتمارس نشاطات غير شرعية في تلويث البيئة وتدمير المصادر الطبيعية.
– تعليم وتثقيف المواطنين وأشراكهم في إجراءات الحفاظ على البيئة
– تمكين المواطنين من المساهمة في صياغة السياسات العامة المتعلقة بإجراءات التحول المناخي تلتزم بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.
– مراقبة أداء الإدارات العمومية وتنفيذها للسياسات الوطنية المتعلق بالحفاظ على البيئة والتحول العادل.

أداء المؤسسات الصحفية والصحفيين في العالم العربي والشرق الأوسط في تغطية السياسات البيئية والتحول المناخي

مثال " المساهمات المحددة وطنيا "

تعتبر "المساهمات المحددة وطنيا" التي قدمتها الدول الموقعة على اتفاقية المناخ ملخصا لسياسات الدول وخططها المستقبلية للتخفيف من آثار التغيرات المناخية، والتكيف، وخفض الانبعاثات. وهي بذلك تؤثر على حياة مختلف مكونات المجتمع حاضرا ومستقبلا.

وبحسب توصيات العديد من الهيئات الأممية المختصة ومؤتمرات المناخ، والمنظمات النقابية الدولية فإن سياسات التحول العادل يقتضي أن يتم نقاش خطط "المساهمات المحددة وطنيا" بين مختلف الأطراف الوطنية والفئات الاجتماعية لضمان أنها تحقق مصالح غالبية المواطنين وخاصة الشرائح الفقيرة، والهشة والتي هي الأكثر تعرضا للضرر من التغيرات المناخية.
كما أن هناك توصيات واضحة من هذه الهيئات والمنظمات بأن يشترط حصول الدول على دعم من "صندوق الخسائر والأضرار" لتنفيذ خطط "المساهمات المحددة وطنيا،" يجب ان يقتصر على الدول التي تلتزم بالتزام نهج التحول العادل.

ولذلك، من المذهل أن القارىء او المستمع للصحافة العربية لا يجد أي تقرير صحفي يوضح للمواطنين عناصر "المساهمة المحددة وطنيا،" كيف تم تطويرها ومن ساهم فيها، وكيف تؤثر على حياتهم أو أشغالهم. كل ما هناك بعض الأخبار المتناثرة بشكل محدود وغالبيتها تكرار لبيانات صحفية صادرة عن جهات حكومية.
طبعا هذا ليس فقط اخفاقا فظيعا للصحافة والصحفيين فقط، وإنما يعكس أيضا تجاهل دول المنطقة لمركزية الحوار الاجتماعي في عملية الانتقال المناخي العادل.

التحديات التي تواجهها الصحافة والصحفيين في العالم العربي والشرق الأوسط (ومعظم الدول النامية)

- الاستثمار الأساسي للدول/الحكومات، وغالبا هو الاستثمار الوحيد، في قطاع الصحافة يتمثل في تمويلها لمؤسسات الإعلام العمومي/أو الإعلام المملوك للدولة. للأسف، هناك نسبة ضئيلة جدا من هذا المؤسسات التي يمكن اعتبارها إعلاما عموميا قادرا على انتهاج سياسة تحريرية مستقلة عن الحكومة، تراقب وتقدم تغطية نقدية للسياسات العمومية وتمكن المواطنين من فهم ابعاد السياسات الحكومية وتبعياتها والمساهمة في تشكيلها.
- الصحافة الخاصة: انهيار النموذج الاقتصادي التقليدي دون وجود بديل آخر يعني ان المؤسسات الصحفية التي نجت من الانهيار خلال العقد الماضي لا زالت تصارع من أجل البقاء. شركات التقنية الكبرى تسيطر على غالبية سوق الاعلانات الرقمية حول العالم ولا زالت غالبية الدول لم تقدم إطارا تنظيميا وتشريعيا جديدا يضمن ديمومة الصحافة في المستقبل. هذا يعني أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصحفية لا تستثمر في التغطيات والتحقيقات الصحفية التي تهم الصالح العام، بما في ذلك التغير المناخية، والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان لأنها مكلفة.
- الحماية القانونية والتنظيمية لحرية الصحافة والتعبير والصحافة النقدية محدودة جدا أو غير موجودة. وهذا يحد من قدرة الصحافة والصحفيين من انتاج تقارير صحفية حول التغير المناخي والمسؤولية عن التدهور البيئي، فهي بالإضافة إلى أنها خطيرة، يمكن أن تعرضهم لملاحقات وعقوبات قضائية كما يمكن أن تسبب خسائر مادية.
- غالبية المؤسسات الصحفية غير قادرة على الاستثمار في انتاج أنواع صحفية جديدة بما في ذلك التغيرات المناخية والتحول المناخي العادل، بما في ذلك توظيف صحفيين ملائمين وتدريبهم ليكونوا قادرين على القيام بهذا العمل.
- النماذج الجديدة من المؤسسات الصحفية مثل الصحافة المجتمعية والتعاونيات الصحفية المتخصصة، التي هي في جوهرها صحافة تعمل على تحقيق الصالح العالم، لا زالت محدودة جدا وتواجه صعوبات تنظيمية واقتصادية تحد من نموها وازدهارها.

توصيات نحو مساعدة الصحافة والصحفيين على تغطية صحفية تساهم في تعزيز حقوق الإنسان والتحول العادل

هذا وصف ملخص لمقاربة شاملة لدعم الصحافة والصحفيين لتمكينهم من القيام بالدور المناط بالصحافة بشكل عام وتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان للتحركات المناخية. هذه المقاربة المكثفة تلخص تجربة العقدين الماضيين والاخفاقات المتكررة لجهود وسياسات تنمية الصحافة والإعلام في الدول النامية.

أولا: بذل المزيد من الجهود لضمان حرية التعبير والصحافة باعتبارها ممكنة لجميع الحقوق والحريات الأخرى.

ثانيا: دعم وتطوير قدرات المنظمات التي تمثل قطاع الصحافة وتنظمه، والمنظمات المساندة الأخرى لتكون قادرة على بناء قطاع الصحافة على أسس الاستقلالية وتحقيق الصالح العام وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

ثالثا: مساعدة المؤسسات الصحفية في انتاج محتويات صحفية اصيلة تهم الصالح العام بما في ذلك تاثير التغيرات المناخية على حياة المواطنين وحقوق الإنسان، وتمكينها من نقاش السياسات العامة المتعلقة بهذا الشان والتاثير بها.

رابعا: الالتزام بدعم سلامة الصحفيين الذين ينتجون تقاريرا عن التغيرات المناخية ومساعدة المؤسسات الصحفية لأداء دورها في حمايتهم

خامسا: دعم برامج تدريب للصحفيين قائمة على أسس سليمة وتضع احتياج المؤسسات الصحفية في قلب هذه العملية ورفدها بالطاقات والخبرات الملائمة.

ورقة عمل مقدمة من
السيد كيشان خوداي

قائد الفريق الإقليمي للطبيعة والمناخ والطاقة في
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بعنوان "العدالة المناخية: من الحوار العالمي إلى العمل المحلي".

تدابير للنهوض بالعدالة المناخية

التركيز على عدم المساواة:

- ضمان أن الإجراءات المناخية تبني صمود أولئك المتأثرين بشكل غير متناسب – الأكثر فقراً وضعفاً في المجتمع والذين يؤثر تغير المناخ بالنسبة لهم على الحريات الأساسية والحقوق في الغذاء والماء والحياة.

التركيز على القدرات:

- تطوير قدرات المجتمعات الفقيرة والضعيفة على الاستعداد والاستجابة والتعافي من آثار المناخ، مع مراعاة نقاط الضعف الاجتماعية متعددة الأبعاد، ونقص الموارد الاقتصادية والفجوات في القدرات المؤسسية والفردية.

مبادرات تنمية القدرات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1) القدرات المؤسسية:

- يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا تعزيز وتنفيذ الخطط الوطنية للمناخ في المساهمات المحددة وطنيًا بموجب اتفاقية باريس، في العراق ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين والصومال والسودان، بالإضافة إلى تطوير خطط وطنية للتكيف مع المناخ في الجزائر ومصر ولبنان والمغرب والصومال وتونس
- مبادرات تنمية القدرات المؤسسية والمنصات الرئيسية التي يمكن من خلالها معالجة النُهُج القائمة على الحقوق للعمل المناخي، من خلال ضمان تركيز الاستثمارات المناخية المخطط لها على توليد منافع مشتركة للمجتمعات الفقيرة والضعيفة المعرضة بشكل غير متناسب لخطر تغير المناخ

مبادرات بناء القدرات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2) القدرات المحلية لمواجهة المناخ:

- العديد من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيد التنفيذ في جميع أنحاء المنطقة العربية لتطوير القدرات المحلية للمجتمعات الفقيرة والضعيفة للاستعداد والاستجابة والتعافي من الآثار المناخية
- مشاريع التكيف مع المناخ جارية في أماكن مثل مصر والأردن والصومال والسودان وسوريا، وكذلك العمل مع المجتمعات الفقيرة والمتأثرة بالأزمات على أنظمة الغذاء والمياه المقاومة للمناخ لمنع آثار حالات الجفاف الشديدة والمتكررة والكوارث التي يسببها المناخ على الحق في الغذاء والماء والحياة
- مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ جارية أيضًا لاستعادة وتوسيع الوصول إلى الطاقة للمجتمعات الفقيرة والمتضررة من الأزمات في مصر ولبنان وفلسطين والصومال والسودان واليمن، مع حلول الطاقة الشمسية التي تساعد على تحقيق الحق في الطاقة، ومعالجة الحقوق في الصحة والتعليم من خلال تمكين المدارس والعيادات والخدمات العامة الهامة الأخرى

أمثلة: العمل المناخي من أجل الفقراء

مقاومة المناخ في دلتا النيل في مصر

105 ملايين دولار أمريكي للفترة 2018 – 2025
31 مليون دولار أمريكي من صندوق المناخ الأخضر
74 مليون دولار أمريكي بتمويل مشترك

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في المساهمات المحددة وطنيا في مصر في معالجة التهديدات التي تواجه المجتمعات الفقيرة والإنتاج الزراعي من ارتفاع مستوى منسوب الماءفي دلتا النيل، حيث يتعرض أكثر من 6 ملايين شخص لخطر النزوح المناخي وتهديد الأمن الغذائي الوطني في العقود القادمة.

يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء بنية تحتية جديدة مقاومة للمناخ للدفاع عن المجتمعات الفقيرة وأمنها الغذائي من مخاطر المناخ، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، ووضع سياسات إدارة المناطق الساحلية.

أنظمة غذائية مقاومة للمناخ في السودان

40 مليون دولار أمريكي للفترة 2022 – 2027
25 مليون دولار أمريكي من صندوق المناخ الأخضر
15 مليون دولار أمريكي بتمويل مشترك

تعتبر المرونة في مواجهة تغير المناخ في قطاع الزراعة أولوية قصوى في المساهمات المحددة وطنيا في السودان لتعزيز سبل العيش المقاومة للمناخ والأمن الغذائي.

ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء الوطنيين على تعميم نهج مقاومة المناخ للمزارعين ومجتمعات الرُحل لحماية الفقراء من حالات الجفاف الشديدة والمتكررة وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر. ويتم التركيز بشكل خاص على سبل عيش المرأة

أنظمة غذائية مقاومة للمناخ في الصومال

18 مليون دولار أمريكي للفترة 2020 – 2025
8 ملايين دولار أمريكي من صندوق الدول الأقل نمواً
10 ملايين دولار أمريكي بتمويل مشترك

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في الصومال في معالجة التهديدات الناجمة عن موجات الجفاف الشديدة والمتكررة، مع تعرض الملايين لخطر المجاعة والتشرد بسبب المناخ.

ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع أنظمة جديدة للاحتفاظ بالمياه وإدارتها بحيث تكون قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، فضلاً عن أنظمة الإنذار المبكر الجديدة للدفاع عن المجتمعات الفقيرة وسبل العيش من مخاطر المناخ، مع التركيز الخاص على تمكين المرأة

حلول شمسية للتعافي من الأزمة في لبنان

6.6 مليون دولار أمريكي للفترة 2019 – 2023
بتمويل من المفوضية الأوروبية

يركز برنامج ريادة الأعمال القُطرية للفرص المتجددة الموزعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعادة الوصول إلى الطاقة للمجتمعات الفقيرة المتضررة من الأزمات.

وينصب التركيز بشكل خاص على حلول الطاقة المستدامة منخفضة الكربون للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات العامة التي تعود بفوائد مشتركة على الحياة وسبل العيش. ويساعد المشروع في بناء القدرات المحلية ونقل التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال لتعبئة دور سوق الطاقة الشمسية كقاعدة للتعافي من الأزمة، مع تركيز خاص على تمكين المرأة

حلول شمسية للنازحين في اليمن

10 ملايين دولار أمريكي للفترة 2019 – 2024
بتمويل من المفوضية الأوروبية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في المساهمات المحددة وطنيًا في اليمن في استخدام حلول الطاقة الشمسية لسد فجوة الطاقة للمجتمعات الفقيرة التي نزحت بسبب الحرب.

وتُعَدّ حلول الطاقة الشمسية ركيزة أساسية في إطار برنامج الاستجابة للأزمات ضمن برنامج تعزيز الصمود الريفي في اليمن (ERRY) للاستجابة للأزمات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي، حيث يتم نشر الطاقة الشمسية من أجل سبل العيش وتزويد مئات المدارس والعيادات والمرافق الحيوية الأخرى بالطاقة. ويتم التركيز بشكل خاص على سبل عيش المرأة والشركات الصغيرة والمتوسطة

اليوم الثاني – مجموعة العمل الثانية
بعنوان: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان

الدكتور محمد علوي

أخصائي برنامج العلوم في مكتب اليونسكو في المغرب

بعنوان "التكافؤ والتضامن والتعاون لمواجهة تحديات تغير المناخ."

أولا: السياق العام

يفرض تغيّر المناخ تحديات كبيرة على حماية حقوق الإنسان والوفاء بها، وهناك العديد من التحديات التي يواجهها الناس في هذا الصدد. وتشمل بعض أبرز التحديات ما يلي:

1. الحق في الحياة: يؤثّر تغير المناخ على الحق الأساسي في الحياة، حيث يزيد من مخاطر الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات وموجات الحر، التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات.

2. الحق في الصحة: يمكن أن تؤثّر التغيرات في درجات الحرارة وأنماط الطقس على جودة الهواء والماء، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والأمراض المنقولة عن طريق المياه.

3. الحق في الغذاء: يؤثّر تغير المناخ على إمدادات الغذاء في العالم، مما يتسبب في موجات الجفاف وموجات الحر وأنماط الطقس غير المتوقعة التي يمكن أن تؤدي إلى فشل المحاصيل وندرة الغذاء والمجاعة.

4. الحق في المياه: يؤدّي تغير المناخ إلى ندرة المياه في أجزاء كثيرة من العالم، مما يؤثر على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والري للزراعة.

5. الحق في المأوى: يتسبب تغير المناخ في نزوح الناس من منازلهم بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر والظواهر الجوية الشديدة وفقدان الأراضي.

6. الحق في التنمية: يُعيق تغير المناخ تنمية العديد من البلدان، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية، من خلال تقييد الوصول إلى الموارد، وإعاقة تطوير البنية التحتية، وتفاقم الفقر وعدم المساواة.

ثانيًا: الإنصاف والتضامن والتعاون قيم ومبادئ مهمة لمواجهة تحديات تغير المناخ

تتطلب معالجة تحديات تغير المناخ على حقوق الإنسان جهودًا متضافرة من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمعات لتعزيز النُهُج القائمة على حقوق الإنسان للعمل المناخي ولضمان حماية حقوق واحتياجات الأشخاص الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. لذلك، فإن الإنصاف والتضامن والتعاون أساسيات مهمة لمواجهة تحديات تغير المناخ بطريقة تعطي الأولوية لرفاه الناس وحقوقهم. وفي سياق تغير المناخ، يمكن وصف هذه الأساسيات بإيجاز على النحو التالي:

1. الإنصاف يشير إلى الإنصاف والعدالة في توزيع المنافع والأعباء المتعلقة بالعمل المناخي. وهذا يعني ضمان حماية الأشخاص الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك المجتمعات ذات الدخل المنخفض، والفئات المهمشة، والأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية، والحصول على الموارد والفرص على قدم المساواة.

2. التضامن يشير إلى العمل معًا لمواجهة التحديات المشتركة ودعم بعضنا البعض في مواجهة الشدائد. وفي سياق تغير المناخ، هذا يعني الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين المجتمعات والبلدان، ودعم الجهود الجماعية للحد من الانبعاثات والتكيف مع آثار الاحتباس الحراري.

3. التعاون يشير إلى الرغبة في التعاون وتنسيق الإجراءات بين الأفراد والمنظمات والحكومات لتحقيق الأهداف المشتركة. وهذا مهم بشكل خاص في مكافحة تغير المناخ، حيث يتطلب حجم التحدي جهدًا جماعيًا من جميع قطاعات المجتمع.

ويُعَدّ الإنصاف والتضامن والتعاون من المبادئ الأساسية للعمل المناخي الذي يركز على الناس، والذي يسعى إلى معالجة آثار تغير المناخ بطريقة تعطي الأولوية لاحتياجات الناس ورفاههم، ولا سيما أولئك الأكثر ضعفاً. وبناءً على ذلك، يجب أن تعطي السياسات والبرامج المناخية التي سيتم تنفيذها الأولوية لاحتياجات الناس ووجهات نظرهم، وأن تعترف بالدور المهم الذي يلعبه الأفراد والمجتمعات في مواجهة هذا التحدي العالمي. ومن خلال دمج الإنصاف والتضامن والتعاون في العمل المناخي، يمكننا ضمان أن يكون الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون عادلًا ومنصفًا ويحمي حقوق جميع الناس ورفاههم.

ثانيا-1: الإنصاف في تغير المناخ

يشير الإنصاف في تغير المناخ إلى فكرة أن تأثيرات ومسؤوليات معالجة تغير المناخ يجب أن توزع بشكل عادل ومنصف. وهذا يعني مراعاة المساهمات التاريخية والحالية للمشكلة، فضلاً عن اختلاف قدرات البلدان والمجتمعات والأفراد على التعامل مع آثارها.

ويؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على المجتمعات المهمشة، مثل السكان والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، الذين ساهموا بأقل قدر في المشكلة ولديهم موارد أقل للاستجابة لها. وتتطلب معالجة المساواة في سياق تغير المناخ سياسات وبرامج مصممة لمعالجة أوجه عدم المساواة هذه وضمان حصول الجميع على فرصة متكافئة للتخفيف من آثارها والتكيف معها.

على سبيل المثال، قد يشمل ذلك تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية لمساعدتها على الانتقال إلى الطاقة النظيفة، أو الاستثمار في البنية التحتية التي تعمل على تحسين المرونة في المجتمعات المعرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ. ويمكن أن يشمل أيضا نقل التكنولوجيا والمعرفة، فضلا عن الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة التي تجعل المجتمعات أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

في نهاية المطاف، يتطلب تحقيق المساواة في سياق تغير المناخ جهودًا متضافرة من قبل الحكومات والشركات والأفراد للعمل معًا لخلق عالم أكثر عدلاً واستدامة.

ثانيا-2: التضامن بشأن تغير المناخ

تستند فكرة التضامن في سياق تغير المناخ على الاعتراف بأن تغير المناخ هو تحد عالمي يؤثر على الجميع ويتطلب جهدًا جماعيًا لمواجهتها.

ويمكن أن يتخذ التضامن أشكالاً عديدة، بما في ذلك تقاسم الموارد والخبرات والتقنيات؛ دعم المجتمعات والبلدان الأكثر ضعفاً؛ والعمل معًا لتنفيذ حلول فعالة ومنصفة. ويمكن أن يشمل ذلك إجراءات مثل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة كفاءة الطاقة، وحماية واستعادة النظم البيئية.

إن اتفاقية باريس، التي وقعتها ما يقرب من 200 دولة في عام 2015، هي مثال على التضامن الدولي في مكافحة تغير المناخ. وتهدف الاتفاقية إلى الحد من الاحترار العالمي إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية، من أجل تجنب أسوأ آثار تغير المناخ.

وبشكل عام، يعد التضامن في معالجة تغير المناخ أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن يعمل المجتمع العالمي معًا لإيجاد حلول عادلة وفعالة وتخدم المصلحة الفضلى لجميع الأشخاص، بغض النظر عن خلفيتهم أو موقعهم.

ثانيا-3: التعاون بشأن تغير المناخ

يشير التعاون بشأن تغير المناخ إلى الجهد الجماعي للدول والمنظمات والمجتمعات والأفراد لمعالجة قضية الاحتباس الحراري وتأثيراته على كوكب الأرض. ويُعَدّ تغير المناخ قضية معقدة وعالمية تتطلب التعاون والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة للتخفيف بشكل فعال من آثاره وإيجاد حلول للمشكلة.

لقد كان التعاون الدولي بشأن تغير المناخ محور تركيز رئيسي لسياسة المناخ العالمية منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في عام 1992. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منبرًا للحكومات للتفاوض بشأن الاتفاقات المناخية العالمية وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقية باريس. وقد تم اعتماد الاتفاقية في عام 2015.

بالإضافة إلى المستوى الدولي، هناك حاجة أيضًا إلى التعاون بين مختلف القطاعات، مثل الطاقة والزراعة والنقل والصناعة، لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز الممارسات المستدامة.

ويتطلب التعاون الفعال بشأن تغير المناخ التزامًا من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والشركات والمجتمع المدني والأفراد، لاتخاذ إجراءات هادفة للحد من الانبعاثات وتخفيف آثار الاحتباس الحراري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والبنية التحتية المستدامة، وكذلك من خلال اعتماد سياسات وممارسات صديقة للبيئة.

ومن المهم أن نلاحظ أن التعاون بشأن تغير المناخ ليس واجبًا أخلاقيًا فحسب، بل هو أيضًا فرصة اقتصادية، حيث أن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يمكن أن يخلق وظائف جديدة ويدفع بالنمو الاقتصادي.

وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز المساواة والتضامن والتعاون في سياق العمل المناخي الذي يركز على الناس. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

1. العمل المناخي المستند إلى المجتمع: تشجيع المجتمعات على تولي زمام الحلول المناخية الخاصة بهم ودعمهم في جهودهم. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء حدائق مجتمعية، أو إنشاء تعاونيات للطاقة المتجددة، أو دعم المنظمات المحلية التي تعمل في القضايا البيئية.

2. التثقيف والتوعية بشأن المناخ: زيادة الوعي بتأثيرات تغير المناخ وأهمية اتخاذ الإجراءات، وتوفير الموارد والتدريب للناس للمشاركة في العمل المناخي واتخاذ الإجراءات للحد من انبعاثات الكربون الخاصة بهم.

3. تمويل المناخ: التأكد من أن تمويل العمل المناخي متاح للمجتمعات، ولا سيما تلك الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. ويمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة التي يقودها المجتمع، أو توفير التمويل لتدابير التكيف مع المناخ في المجتمعات الضعيفة.

4. التعاون الدولي: بناء الشراكات والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات لمواجهة التحديات العالمية التي يفرضها تغير المناخ.

5. سياسة المناخ: الدعوة إلى سياسات مناخية قوية ومنصفة وقائمة على العلم على المستويين الوطني والدولي، وضمان سماع أصوات المجتمعات الضعيفة في هذه المناقشات.

6. الحلول القائمة على الطبيعة: يمكن أن تساعد حماية واستعادة النظم البيئية، مثل الغابات والأراضي الرطبة والمحيطات، في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتوفير خدمات النظم البيئية الهامة التي تدعم رفاهية الإنسان.

7. مسؤولية الشركات: يمكن للشركات أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز المساواة والتضامن والتعاون من خلال الحد من انبعاثات الكربون، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة.

هذه مجرد أمثلة قليلة للإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز المساواة والتضامن والتعاون في سياق العمل المناخي الذي يركز على الناس. ومن المهم التعامل مع هذه الجهود مع التركيز على الشراكة والشمولية والتعاون من أجل تحقيق نتائج هادفة ومستدامة.

ثالثا: الشباب هم من بين أكثر الفئات تعرضاً لتأثيرات تغير المناخ

يُعَدّ تغير المناخ أحد أكبر التحديات التي تواجه الشباب اليوم، ويشكل تهديدًا كبيرًا لمستقبلهم. وفيما يلي بعض الطرق التي يؤثر بها تغير المناخ على الشباب:

1. الآثار الصحية: يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة وتلوث الهواء والماء وزيادة انتشار الآفات ومسببات الأمراض الحاملة للأمراض، وكلها تشكل مخاطر صحية كبيرة على الشباب.

2. اضطرابات في التعليم: يؤدي تغير المناخ إلى كوارث طبيعية أكثر تواتراً وشدة، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف، والتي يمكن أن تعطل الجداول المدرسية وتجعل من الصعب على الشباب مواصلة تعليمهم.

3. العواقب الاقتصادية: يتسبب تغير المناخ في فشل المحاصيل ونقص الغذاء، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الضروريات الأساسية وتقليل الفرص الاقتصادية للشباب.

4. النزوح والهجرة: يتسبب ارتفاع منسوب مياه البحر وزيادة تواتر الظواهر الجوية القاسية في نزوح واسع النطاق للمجتمعات، مما يعرّض الشباب لخطر إجبارهم على مغادرة منازلهم ومجتمعاتهم.

5. عدم الاستقرار السياسي: يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التنافس على الموارد وزيادة الصراع، مما يعرّض الشباب لخطر

الوقوع في صراعات عنيفة.

من خلال زيادة الوعي والدعوة إلى العمل، يمكن للشباب المساعدة في خلق مستقبل أكثر استدامة لأنفسهم وللأجيال القادمة. ومن الإجراءات التجريبية التي تركز على الشباب والتي تستحق الذكر هي تلك التي نفذتها اليونسكو. فهناك شبكة اليونسكو للعمل المناخي للشباب (YoU-CAN) وهي شبكة يقودها الشباب تهدف إلى دعم وتعزيز التعاون الدولي مع وبين شبكات المناخ الشبابية في جميع أنحاء العالم، وخاصة تلك العاملة في مجالات اختصاص اليونسكو. ومن أهداف هذه الشبكة:

1. تشجيع الإجراءات المتعددة التخصصات للشباب لصالح المناخ من خلال التعليم والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات.

2. الاستفادة من موارد اليونسكو وشبكات الشباب لتوليد عمل مناخي تحويلي.

3. جعل الثقافة، وتنوع التراث الثقافي والمعرفة، رأس حربة لتغيير عقول وسلوكيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

يتمثل دور مبادرة (YoU-CAN) في إنشاء منصة دولية تربط شبكات الشباب للعمل المناخي مع مكونات اليونسكو لزيادة تعزيز قدرة الشباب على مواجهة تحديات تغير المناخ، والمشاركة في بناء فهم مشترك للعمل المناخي من خلال توليد حلول مبتكرة مع ضمان الحوار بين أصحاب المصلحة وبين الأجيال. وشبكة (YoU-CAN) لها عمل ملموس وشامل ويحمل ديناميكية التحول، ويساهم بشكل مباشر في مكون "الشباب والتعبئة" في قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي 2019.

لمعرفة المزيد: https://en.unesco.org/youth/you-can

ورقة عمل مقدمة من
السيد محمد عمر سعد البدر

رئيس قسم الممارسات الأنظف والمستدامة، وزارة البيئة والتغير المناخي بدولة قطر

بعنوان "التعاون الدولي للحد من آثار ومخاطر التغير المناخي"

الإدارة البيئية الدولية

المناخ

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، بروتوكول كيوتو ، اتفاقية باريس

المواد السامة

- اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة ؛ اتفاقية استكهولم بشأن المواد السامة ؛ اتفاقية مينماتا للزئبق

الأراضي الرطبة

- اتفاقية رامسار للأمم المتحدة بشأن الأراضي الرطبة

الحفاظ على الطبيعة

- مركز التراث العالمي لليونسكو

المحيطات

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ؛ اتفاقية لندن ماربول

التنوع البيولوجي

- اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ، بروتوكول قرطاجنة

المياه العذبة

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية الدولية

الأوزون

- اتفاقية فيينا بشأن المواد المستنفدة للأوزون وبروتوكول مونتريال

مؤتمر الأطراف (COP)

- تولي دولة قطر مسألة حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة في طليعة أهميتها و تعتبر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1996.
- صدقت دولة قطر على بروتوكول كيوتو في 11 يناير 2005
- انظمت دولة قطر لاتفاق باريس بتاريخ 22 ابريل 2016 وصادقت عليه بتاريخ 23 يونيو 2017.
- استضافت دولة قطر المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP18).

التقارير الوطنية و الدولية

- تقرير البلاغ الوطني
- المساهمات المحددة وطنيا
- خطة العمل الوطنية لتغير المناخ 2030-NCCAP واستراتيجية قطر الوطنية للبيئة وتغير المناخ NECCS

الخطط الوطنية والالتزامات الدولية

- تتماشى الخطة الوطنية للتغير المناخي مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة و اهداف اتفاق باريس والاتفاقية الاطارية من خلال
- التوازن بين النمو الاقتصادي و حماية المناخ
- بناء القدرات
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و الحفاظ عليها.

التصدي لظاهرة التغير المناخي في إطار رؤية قطر الوطنية 2030

2002
- قانون حماية البيئة

2008
- التنمية البيئية ضمن رؤية قطر الوطنية 2030

2011
- الإعلان عن الخطة الوطنية لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي
- إعداد البلاغ الوطني الأول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

2012
- إطلاق برنامج ترشيد – انخفاض مستوى اشتعال الغاز وفقاً لأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الأولى
- عقد الدورة الثامنة عشر (18 COP) لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدوحة

2015
- المساهمات المقررة المحددة وطنياً

2017
- توقيع اتفاق باريس

2019
- الالتزام بدفع مبلغ 100 مليون دولار أمريكي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالعمل المناخي
- أكبر مرفق لاحتجاز الكربون وتخزينه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2021
- الالتزام بدفع مبلغ 100 مليون دولار أمريكي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالعمل المناخي
- أكبر مرفق لاحتجاز الكربون وتخزينه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التعاون الدولي خارج منظومة الاتفاقية

- المعهد العالمي للنمو الأخضر
- التبرع ب100 مليون دولار امريكي للدول الجزرية و الأقل نموا
- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة
- بناء القدرات على المستوى المحلي و الإقليمي

ورقة عمل مقدمة من سعادة السيدة ميكيكو أوتاني

رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل

بعنوان "دور هيئات معاهدات حقوق الإنسان في تعزيز الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الناس"

يتم إنشاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنحها التفويض لرصد تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة المعنية من قبل الدول الأطراف فيها. وحالياً، هناك عشر هيئات معاهدات للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما في ذلك لجنة حقوق الطفل. وترصد اللجنة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989 والبروتوكولين الاختياريين اللذين تم اعتمادهما في عام 2000.

يوم أمس سمعنا من المتحدثين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان كيف تلعب آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك هيئات معاهدات حقوق الإنسان، أدوارًا في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق. وأودّ أن أبرز التأكيد على الأهمية الخاصة لدور هيئات المعاهدات الذي يستند إلى الالتزامات القانونية الدولية للدول الأطراف التي صدقت على المعاهدات. فعلى سبيل المثال، اتفاقية حقوق الطفل هي أكثر معاهدات حقوق الإنسان المصدق عليها عالميًا والتي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها 196 دولة. وتتعاون اللجنة مع كل دولة من هذه الدول من خلال الاستعراض القُطري الذي يعد جوهر ولاية الرصد المنوطة بها. ولدى اللجنة أدوات أخرى مثل اعتماد الملاحظات العامة، التي توضح التزامات الدول بشأن حقوق أو مواضيع محددة للأطفال بموجب الاتفاقية. والأدوات الهامة الأخرى هي الاتصالات والاستعلام الفردي. ويسمح إجراء البلاغات الفردية للأطفال ضحايا انتهاك حقوقهم المكفولة بموجب الاتفاقية بتقديم التماسات إلى اللجنة للنظر في القضايا. وبموجب إجراء التحقيق، تحقق اللجنة في الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الأطفال بناءً على معلومات موثوقة. وهذان الإجراءان مهمان بشكل خاص لتوفير الوصول إلى العدالة للأطفال الضحايا على المستوى الدولي ومساءلة الدول الأطراف لأن المساءلة والوصول إلى العدالة مطلوبان بشكل متزايد في حركة العدالة المناخية من قبل الأطفال والشباب.

تمتلك الهيئات التسع الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أدوات المراقبة هذه أيضًا، في حين أن الزيارة أساسية لولاية اللجنة الفرعية لمنع التعذيب.

يوم أمس أيضا سمعنا بالفعل من السيد بن شاشتر حول كيفية تعامل العديد من هيئات معاهدات حقوق الإنسان مع تغير المناخ من خلال التعليقات العامة والتوصيات العامة. فقد ساهمت هيئات معاهدات حقوق الإنسان في ربط قضايا تغير المناخ بحقوق الإنسان بشكل عام مثل الحق في الحياة – من حقوق الإنسان الأساسية للغاية لجميع الناس، وكذلك تسليط الضوء على أبعاد حقوق الإنسان لمجموعة خاصة من الناس، مثل النساء والأطفال، بموجب المعاهدة المعنية. وهذا مهم للغاية لأنه كما نعلم، يؤثر تغير المناخ على جميع الناس في جميع أنحاء العالم، ولكن بعض الأشخاص في المواقف الضعيفة أو المحرومة يتأثرون بشكل سلبي بشكل غير متناسب.

الآن أود أن أشاطركم كيف لعبت لجنة حقوق الطفل دورًا في قضية تغير المناخ وانخرطت مع آليات الأمم المتحدة الأخرى وعملت مع الأطفال. وبناءً على تجاربنا، أود أن أقدم بعض التوصيات الملموسة لاتخاذ إجراءات لتعزيز المساواة والتضامن والتعاون للعمل المناخي الذي يركز على الناس.

في عام 2016، عقدت اللجنة يوم المناقشة العامة حول موضوع حقوق الطفل والبيئة. وقامت المديرية العامة للتنمية بتحليل وتوضيح الإطار القانوني لحقوق الطفل البيئية كحقوق موضوعية وإجرائية. ومنذ ذلك الحين، بدأت اللجنة في معالجة تغير المناخ والقضايا البيئية الأخرى بشكل أكثر انتظامًا في الاستعراضات القُطرية.

وفي وثيقة توجيه القرارات لعام 2018 حول موضوع حماية الأطفال وتمكينهم كمدافعين عن حقوق الإنسان، أقرّت اللجنة بالدور المهم للأطفال في تعزيز وحماية الحقوق البيئية كمدافعين عن حقوق الإنسان للأطفال، وأدرجت قسمًا محددًا عن المدافعين عن حقوق الأطفال البيئية في التوصيات.

من خلال هذين البيانين المخصصين لتوجيه القرارات في عامي 2016 و2018، تعاونت اللجنة بشكل وثيق مع المقرر الخاص المعني بالبيئة وكذلك المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

في سبتمبر 2019، أصدرت اللجنة بيانًا مشتركًا بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ مع أربع هيئات أخرى من هيئات معاهدات حقوق الإنسان بمناسبة قمة العمل المناخي التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة. وفي الشهر نفسه، أصدرت اللجنة بيانًا صحفيًا رحبت فيه بالأطفال الذين ينظّمون حملات بشأن تغير المناخ. وقالت اللجنة إنه يجب أن يكون الأطفال في صميم الخطاب المتعلق بتغير المناخ، وينبغي الاستماع إلى آرائهم وأخذها في الاعتبار، وأن لهم دورًا مركزيًا يلعبونه بصفتهم المستفيدين من قرارات اليوم.

في مارس 2020، عقدت اللجنة الدورة الاستثنائية في (ساموا) لأول مرة بصفتها هيئة معاهدة لعقد الدورة خارج جنيف. وفي ساموا، أجرت اللجنة مناقشة حول تغير المناخ مع الأطفال في هذه المنطقة التي تأثرت بشكل خطير بتغير المناخ. وكانت هذه اللحظة التاريخية في أنشطة اللجنة في هذا المجال.
أما الحدث التاريخي الآخر فهو تقديم 16 طفلاً شكاوى ضد خمس دول في عام 2019، بدعوى أن تلك الدول مسؤولة عن انتهاك حقوقهم بسبب تغير المناخ. وهذه "حالة تاريخية" أيضا نظرًا لشجاعة المتقدمين من الأطفال والشباب ونشاطهم. ويمكن للجنة معالجة القرار الذي تم تبنيه في سبتمبر 2021 وإصدار قرار بشأن مسؤولية الدول عبر الحدود عن التأثير الضار لتغير المناخ على حقوق الأطفال.

في يونيو 2021، قررت اللجنة صياغة تعليق عام جديد حول حقوق الأطفال والبيئة، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ، استجابة لنداء الأطفال ودعم حركتهم للمطالبة بالعدالة المناخية. وكانت مشاركة الأطفال محورية في عملية صياغة هذا التعليق العام الجديد. ويقوم 13 عضوا من الفريق الاستشاري للأطفال بمساعدة اللجنة وأكثر من 7000 طفل من 103 دول شاركوا في الجولة الأولى من المشاورات.

كما شاركت اللجنة في عملية مؤتمر الأطراف. وقد تناقشتُ عن بُعد في الأحداث الجانبية في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف مع متحدثين من الأطفال وشاركت شخصيًا الحديث مع الأطفال والشباب في الحدث الجانبي للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في شرم الشيخ.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسلط الضوء على الإلحاح والحاجة إلى إجراءات ملموسة. فهناك الصحة النفسية والعجز واستمرار الأطفال في الشعور بأن أصواتهم غير مسموعة وأنها لا تؤخذ على محمل الجد. ولا يمكننا تحمل المزيد من التأخير؛ فنحن بحاجة إلى الرد بطريقة محددة. ويطلب الأطفال أفعالًا وليس مناقشة، وليس كلامًا. أما نحن الكبار فمسؤولون بشكل جماعي ويجب أن نكون مسؤولين أمام الأطفال. إن أفعالنا أو تقاعسنا عن العمل يؤثر عليهم بشكل أكثر خطورة وأطول منا. فنحن بحاجة إلى جعلهم جزءًا من جهودنا، ونحن بحاجة إلى التمكين والعمل معهم.

في الختام أود أن أقدم توصيتين لهذا المؤتمر:

أولاً: يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساعد في تعزيز ونشر التوصيات والتعليقات العامة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان من خلال ترجمتها إلى لغات بلد كل منها.

ثانيًا: لجعل العمل المناخي أكثر تركيزًا على الناس، يجب سماع أصوات الأطفال ودعم نشاط الأطفال. وأودّ أن أناشد جميع الكيانات المشاركة في المؤتمر لدعم المزيد من الأطفال ليكونوا قادرين على المشاركة وأن تؤخذ أصواتهم على محمل الجد ليكون لها تأثير على قرارات السياسة في مؤتمر الأطراف.

ورقة عمل مقدمة من السيدة آية ليندا يوسف

ممثل المعهد الدولي للحقوق والتنمية

بعنوان "تغير المناخ والهيئات الدولية لحقوق الإنسان– وجهات النظر والتحديات."

تحدد اتفاقية باريس، وهي معاهدة رئيسية في إطار قانون البيئة، أنه يجب على الدول احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيزها والنظر فيها عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ. واليوم، حان الوقت للنظر أيضًا في الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان كأداة لتعزيز الإجراءات السريعة والفعالة من أجل معالجة تغير المناخ، لأنه يؤثر بشدة على حقوقنا الأساسية، بدءًا بالحق في الحياة.

اكتسبت حقوق الإنسان ببطء طابع قسري مع بدء تنفيذها في النظام القانوني الوطني، وكذلك من خلال إنشاء العديد من هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي تم إنشاؤها للإشراف على اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية وضمان تطبيقها واحترام الدول التزاماتها الدولية.

لقد صاغت هذه الهيئات التي تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة بشكل تدريجي الآثار المترتبة على التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان فيما يتعلق بتغير المناخ. كما طُلب منها بشكل متزايد النظر في شكاوى وتلقيها بشأن الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الإنسان ، والتي يمكن تقليلها من خلال التدابير الملموسة للدول.

قابلية التطبيق الموضوعي لحقوق الإنسان المرتبطة بتغير المناخ:

يعتمد التطبيق المادي للنظام القانوني لحقوق الإنسان بشأن القضايا المتعلقة بتغير المناخ على التزامات الدول بتوفير واحترام الحقوق الموضوعية المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، من خلال اعتماد تدابير وقائية وعلاجية.

ويعتمد بشكل أكثر تحديدًا على القواعد القانونية لـ:
– الحق في الحياة
– الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية والمنزل والمراسلات
– الحق في الصحة
– الحق في الغذاء والماء
– الحق في بيئة صحية
– الحق في الملكية الثقافية والمجتمعية، وخاصة للسكان الأصليين.
– الحق في عدم نشر المعلومات الخصوصية للأجيال الأكبر سناً.
– الحق في الانتصاف الفعال.

وتتجسد قواعد القانون الدولي هذه في الغالب في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبل الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، والهيئات القانونية الأخرى. وهذه الاتفاقيات الثلاث مهمة بشكل خاص لأن تطبيقها تم تنفيذه من قبل لجان من الخبراء المستقلين التي تراقب تنفيذها.

وتلتزم كل دولة طرف في هذه المعاهدات باتخاذ إجراءات لضمان تمتع كل فرد في الدولة بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة، وتقوم هيئاتها بالإشراف والتحقيق وتقديم التوصيات للدول للقيام بذلك. وبعض الهيئات، مثل لجنة الحقوق المدنية والسياسية، يمكن حتى أن تكون من الأفراد والمواطنين في الدولة الطرف في ظل ظروف محددة.

هيئات معاهدات تغير المناخ وحقوق الإنسان:

وبالتالي، تلعب هذه الهيئات دورًا رئيسيًا في اختبار امتثال الدول الأطراف للالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدات، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالحقوق المدنية والاجتماعية الموضوعية، وواجباتها في اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية لاحترامها.

فالواجبات الإيجابية الوقائية فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في احترام الحياة الأسرية والمنزل، على سبيل المثال، تُلزم الدول باعتماد تدابير لاستباق الآثار المهددة للحياة لتغير المناخ، ولمنع الأضرار المرتبطة بها. ويقع على عاتق الدول أيضًا واجب سلبي، مثل واجب الامتناع عن التصريحَ بالأنشطة الضارة بالمناخ، على سبيل المثال، لضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية. وبالمثل، منحت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان سبل الانتصاف لأولئك الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأضرار البيئية، استناداً إلى قانون مسؤولية الدولة. وتوفر الهيئات في الواقع علاجات فريدة فوق وطنية، تُستخدم بشكل شائع كوسيلة لربط فجوات الامتثال والمساءلة في الإدارة البيئية. وحتى عندما لا تتمتع الهيئات الدولية بسلطة منح سبل الانتصاف، فإن ممارستها تؤثر على المحاكم المحلية، مما يساهم في تحديد معالم التزامات الدول في هذا المجال.

لذلك، أصبح من الواضح، نظريًا وتجريبيًا وعمليًا في الولاية القضائية، أن هيئات المعاهدات يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في التخفيف من أضرار تغير المناخ من خلال التعاون والارتباط الأعمق بحقوق الإنسان، وتحديداً لجنة حقوق الإنسان (CCPR)، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، ولجان حقوق الطفل (CRC)، وكذلك لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW). ويمكن أن تكون هذه اللجان الجسر الذي يربط بين حقوق الإنسان الدولية والقانون البيئي الدولي، وتعزيز بعضها البعض بشكل متبادل.

التوصيات ووجهات النظر

نوصي الدول بأن تصبح أطرافاً في العديد من البروتوكولات الإضافية لهذه المعاهدات لضمان غرسها واحترامها بشكل أفضل. وبالمثل، نوصي الدول والمجتمع الدولي بتمكين هيئات المعاهدات هذه من حيث الخدمات اللوجستية، وكذلك الكفاءات. كما نشجع هيئات المعاهدات على مواصلة جهودها مع مراعاة تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان.

بخلاف ذلك، تقدّر الأمم المتحدة حوالي 400 مليون من السكان الأصليين في العالم، وهذه الأقلية من البشر تحافظ وحدها في أراضي أجدادها على 90٪ من التنوع البيولوجي في العالم. وتثير هذه الحقيقة التساؤل حول أساليبنا وطرق حياتنا ووعينا بكوكبنا وبيئتنا. وهذا يدعو إلى تغيير النموذج وتغيير المنظور والسلوك تجاه الطبيعة؛ فقد حان الوقت لنتذكر أننا جزء من الطبيعة التي نقتلها، وبالتالي فإننا نقتل أنفسنا من خلال القيام بذلك، وعلينا إعادة التفكير في مكانتنا في العالم والبيئة، وأن ندرك المسؤولية الضخمة التي نتحملها تجاهها – الآن بشكل خاص.

ورقة عمل مقدمة من السيدة انتصار رزاق حسين

خبيرة بيئية، محكم دولي في البيئة والمياه

بعنوان: "التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية"

خلفية عامة:

تشكل الكوارث وتغير المناخ مصدر قلق متزايد، ومن الواضح أن تغير المناخ والبيئة لهما تأثير كبير على تحركات السكان وعلى حياة الملايين من الأشخاص الذين تم اقتلاعهم قسراً في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2020، تسببت النزاعات والكوارث والأحداث المتعلقة بالطقس في حدوث 40,5 مليون حالة نزوح داخلي جديدة في جميع أنحاء العالم – وهو أعلى رقم سنوي يُسجل منذ عقد. وكانت الأخطار المتعلقة بالطقس مثل العواصف والفيضانات مسؤولة عن أكثر من 95٪ من جميع حالات النزوح ذات الصلة بالكوارث (التقرير العالمي حول النزوح الداخلي – 2020). ويتواجد غالبية الناس في أكثر المناطق هشاشة في جميع أنحاء العالم، وسيؤدي تغير المناخ بلا شك إلى إجبارهم على النزوح وإلى زيادة الفقر، مما يؤدي إلى تفاقم العوامل التي تؤدي إلى الصراع، وهذا بالتالي يجعل الاحتياجات الإنسانية والاستجابات في مثل هذه الحالات أكثر تعقيدًا.

النزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجموعة معقدة من التحديات المترابطة وهي واحدة من النقاط الساخنة العالمية لتغير المناخ. ويعتمد العديد من النازحين قسراً على البيئة للبقاء على قيد الحياة، لا سيما أثناء حالات الطوارئ. فالبيئة الطبيعية هي مصدر للغذاء والمأوى والطاقة والطب ووسائل العيش. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من المتوقع أن يزيد تغير المناخ من مخاطر الفيضانات، ويزيد من انتقال الأمراض، ويغير أنماط هطول الأمطار، ويقلل من إنتاجية المحاصيل. علاوة على ذلك، من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة في المنطقة في أقل من عقد من الزمان بمقدار درجتين، مما يؤدي إلى زيادة ندرة المياه والجفاف والتصحر. وقد تختلف آثار تغير المناخ في شدتها وخطورتها، وتتنوع في تفاقم التحديات الأمنية القائمة وربما تفاقم أسباب النزوح.

يمكن أن تكون المشاريع الإنمائية المضطلع بها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته دافعًا للنزوح. كما أدت مشاريع التخفيف أو التكيف، مثل الاستحواذ على الأراضي على نطاق واسع لإنتاج الوقود الحيوي، أو الحفاظ على الغابات أو عمليات النقل المجتمعية المخطط لها بقيادة الحكومة، إلى عمليات إخلاء وتشريد السكان السابقين، دون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وتتطلب العدالة المناخية منا احترام وحماية حقوق الإنسان للأشخاص النازحين أو الذين يواجهون خطر أن يصبحوا كذلك في سياق تغير المناخ. وهذا يشمل ضمان أن تكون الاستجابات لتغير المناخ تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة وإيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للحماية بين النساء والفتيات والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين قد يتأثرون بشكل غير متناسب بتغير المناخ.

وبينما حظيت قضايا النزوح والهجرة فيما يتعلق بتغير المناخ باهتمام متزايد من عدد من الهيئات الدولية والعمليات السياسية، إلا أن هناك نقصا في التلاقي والتقارب عبر المنتديات الدولية. وبشكل خاص، باستثناء تقريري الإجراءات الخاصة، كان هناك تركيز ضئيل نسبيا على هذه المسألة من منظور حقوق الإنسان، وفي هيئات حقوق الإنسان الرئيسية.

أثر تغير المناخ في العراق

كشف تقرير المناخ والأمن القومي أن العراق من بين إحدى عشرة دولة في العالم ستتعرض للخطر بشكل خاص في مجالات الطاقة والغذاء والحصول على المياه العذبة والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى مخاطر أكبر تزعزع الاستقرار والصراع الداخلي. كما أن الجفاف وموجات الحرارة ستضغط على البنية التحتية مثل إمدادات الطاقة.

أدى تسارع التغيرات المناخية في العراق والدول المجاورة إلى نقص حاد في إمدادات المياه خاصة في المحافظات العراقية

التي تقع في اتجاه مجرى النهر، وإلى تدهور كبير في القطاع الزراعي؛ الأمر الذي أدى إلى تداعيات اجتماعية سلبية مثل البطالة، وانتشار الفقر، وتورط الشباب في أنشطة غير مشروعة، وارتفاع وتيرة العنف المجتمعي، والهجرة الداخلية والخارجية لسكان هذه المناطق.

تدهور القطاع الزراعي وازدياد معدل البطالة

العراق بلد زراعي قبل أن يكون دولة نفطية. وفي العراق، ازدهرت الزراعة، مما ساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وتعتبر الزراعة اللبنة الأساسية لهذا التطور بسبب الأرض الخصبة والمياه المتدفقة والمناخ المناسب للعديد من الأنماط الزراعية. وكانت الزراعة تشكل مصدرا للعيش لحوالي 64٪ من سكان العراق في الخمسينيات والستينات، لكنها تراجعت إلى أدنى مستوى في منتصف التسعينيات، حيث وصلت النسبة إلى 5,28٪ فقط. وتشير البيانات التاريخية إلى أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي وصلت إلى 17–18٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الستينيات، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 8٪ في التسعينيات واستمرت في الانخفاض حتى يومنا هذا. وفي عام 2013، كان هذا القطاع يمثل 8,4٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ولأسباب عديدة، يحتل النقص في المياه، وتدهور جودتها وعدم ملاءمتها للاستهلاك الزراعي، الصدارة، بالإضافة إلى الاستهلاك البشري. ويعاني هذا القطاع حاليا من تراجع وتخلف في مجمل أنشطته وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاجية المتدنية الأراضي الزراعية نتيجة ارتفاع ملوحة مياه الري وقلة الواردات ورأس المال. وقد أدى ذلك إلى تدهور المستوى المعيشي والاجتماعي لجميع المزارعين، وصغار المزارعين على وجه الخصوص. وتشير نتائج المسح المعيشي للأسر لعام 2007 إلى أن متوسط الدخل الشهري للفرد في الريف بلغ 107 آلاف دينار عراقي مقابل 160 ألف دينار في الحضر، كما اتسعت الفجوة بين متوسط دخل الفرد في الريف والحضر عام 2012. وأشارت نتائج المسح الأسري إلى أن متوسط دخل الفرد الشهري في الريف بلغت 134 ألف دينار بما يعادل 110 دولارات، مقابل 223 ألف دينار في الحضر أي ما يعادل 180 دولاراً، وارتفع معدل الفقر إلى 39٪ بين سكان الريف.

كل هذه الحقائق كانت السبب الرئيسي لهجرة عدد كبير من المزارعين إلى المدن، وترك مهنة الزراعة، والانخراط في أعمال هامشية في أنشطة التجارة الفردية والخدمات والنقل والبناء. وقد أدى ذلك إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببقية القطاعات.

الهجرة الداخلية والخارجية:

أدى تدهور القطاع الزراعي وتراجع إنتاجية الأرض إلى تحويل البيئة المحيطة بمهنة الزراعة إلى بيئة عمل طاردة، وأدى إلى موجات من النزوح والهجرة الداخلية إلى المحافظات الأخرى بحثًا عن عمل. ومعظم هذه الوظائف الهامشية غير منتجة ولا تساهم في الناتج القومي، كما أن العاملين ليس لديهم أي ضمانات اجتماعية أو صحية، مما يتركهم على هامش خط الفقر. وهذا بالإضافة إلى إحساس اليأس المتزايد لدى شريحة الشباب ودفعهم للهجرة إلى الخارج، وهو ما حدث في موجات هجرة الشباب العراقي إلى أوروبا عام 2015 والهجرة الثانية إلى بيلاروسيا للتسلل إلى أوروبا عام 2020. وهذه هي الشريحة التي يُعتمد عليها في تنمية الاقتصاد الوطني. وقد خلّقت هذه الهجرات العديد من التحديات، منها:

- زيادة معدل البطالة في المحافظات التي هاجروا إليها نتيجة التزاحم على العمل.
- تدني الأجور نتيجة توفر أعداد كبيرة من العمال الراغبين في العمل بأقل الأجور.
- إهمال وترك الأراضي الزراعية.
- انخفاض كبير في المنتجات الزراعية المحلية وفتح الواردات مما يؤدي إلى تعريض الأمن الغذائي للخطر، وهو ما ظهر خلال أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة في السوق المحلية بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا.
- اختلال الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات من المواد الغذائية.

حق الإنسان في التمتع ببيئة صحية في التشريعات الوطنية العراقية

يتطلب البحث البدء بالتطور التاريخي للاهتمام بالبيئة مع تطور الدولة العراقية في العصر الحديث. وإذا كان هذا لا يعني أن الاهتمام بالبيئة هو وضع معاصر أو جديد، فيمكن لمتابع حضارة بلاد ما بين النهرين أن يجد صورة واضحة للجانب البيئي في العديد من العناصر الأدبية، كالذي يشهد به الشكل الطيني الذي تركته لنا هذه الحضارة، وأن مراسلات الملك حمورابي مع عُمّاله أكدت الاهتمام بمياه النهر وجوانبها، ومعاقبة من خالفها.

وهنا يبرز سؤال أساسي وهو ما إذا كان التشريع الوطني يتضمن أي إشارات إلى حق الإنسان في العيش في بيئة صحية ومستدامة:

1–الدستور العراقي الحالي لعام 2005، والذي تمت الإشارة فيه صراحة لأول مرة إلى الحق في البيئة؛ بمعنى أنّ أبرز تطور دستوري حصل في المادة 33 التي نصت على ما يلي:

أولاً: [لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.

ثانياً ـ [تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما.

بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة 31 من الدستور نفسه:

[أولاً: لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتُعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية .

2–في ضوء النص الدستوري المذكور أعلاه، صدر القانون رقم (27) لسنة 2009 بشأن حماية البيئة وتحسينها، ونص أوله على ما يلي: [حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

وفي تطور غير مسبوق في التشريع العراقي أقر هذا القانون في المادة (3) منه إنشاء مجلس يسمى مجلس حماية وتحسين البيئة يكون مرتبطا بوزارة البيئة ويمثله رئيس المجلس أو من يمثله.

ورغم أن جميع الآثار المذكورة أعلاه لها علاقة مباشرة بحياة الناس، إلا أن قضية حقوق الإنسان لم تؤخذ بعين الاعتبار بشكل واضح في القوانين البيئية للدولة.

التوصيات

–بناء القدرة على الصمود وزيادة قدرة الفئات الضعيفة بمن في ذلك النساء والشباب واللاجئون على التكيف مع آثار تغير المناخ.
–ضمان التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية (بمن في ذلك النساء والشباب واللاجئون) في القطاعات الستة الرئيسية للتعليم والصحة والمياه والزراعة والأمن الغذائي وسبل العيش.
–تفعيل دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة من خلال توثيق الروابط بينها وبين الجهات المعنية بشؤون البيئة.
–تنظيم حملات مناصرة الحقوق البيئية لتفعيل دور أصحاب العلاقة والمعنيين في القضايا البيئية.
–إعطاء الحق للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني المختصة في التمتع بالحقوق الدستورية فيما يتعلق بالبيئة، وهي "الحق في المشاركة في القرارات والحصول على المعلومات والحصول على العدالة البيئية".
–ربط كافة نصوص الحقوق البيئية الواردة بنصوص الدستور بنظام موحد.
–تفعيل ضمان الإعلام البيئي من خلال نشر الوعي البيئي كضمان دستوري للمحافظة على البيئة.
–ضرورة اشتمال القوانين البيئية على إشارة واضحة لحقوق الإنسان.

المراجع

•REPORT ON DATA COLLECTION SURVEY ON WATER SECTOR IN SOUTHERN IRAQ, JAPAN INTERNATIONAL COOPERATION AGENCY NJS CONSULTANTS CO., LTD. March 2015.
•2021 Status Report on the Implementation of Integrated Water Resources Management in the Arab Region , ESCWA.
•Climate Change and International Responses Increasing Challenges to US National Security Through 2040,
•Agricultural Indicators Table, Iraqi Ministry of Planning, http://cosit.gov.iq/ar/env- stat/envi-state.
•Poverty Reduction Strategy in Iraq 2022-2018, UN, WB, Ministry of planning,https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020,09/Poverty20%Reduction
20%Strategy28%20%PRS2022_202018%29% .pdf .

•العمل غير المهيكل في العراق؛ هناء عبدالجبار صالح، خبير حسابات قومية

ورقة عمل مقدمة من الأستاذ خليل إبراهيم

الخبير بإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

بعنوان "التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية"

المحتوى

- مقدمة
- التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة
- الالتزامات الإجرائية
  - – تقييم الآثار البيئية ونشر المعلومات البيئية
  - – تيسير مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المتصلة بالبيئة
  - – إتاحة سبل جبر الأضرار
    - الحق في المشاركة والمبدأ 10 من اتفاقية ريو
    - اتفاقية ارهوس
    - اتفاقية اسكازو
- الالتزامات الموضوعية
  - – اعتماد وتنفيذ أطر قانونية لتوفير الحماية من الأضرار البيئية
  - – الالتزامات بالحماية من الأضرار البيئية التي تسببها الجهات الفاعلة من الخواص
- الالتزامات المتعلقة بأفراد الجماعات التي تعيش أوضاعاً هشة
- نهج حقوق الإنسان في السياسات والخطط
- تغير المناخ والنهج القائم على حقوق الإنسان

- ما بين إعلان استكهولم لعام 1972 الذي اقرّ في مبدأه الأول بـ أن للإنسان حقًا أساسيًا في الحرية والمساواة وظروف الحياة الملائمة في بيئة ذات نوعية تتيح له العيش حياة كريمة ومرفهة.
- وبين قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES /48/ 13 لعام 2021 الذي أقرّ:
- 1– يقرر بات الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة حق من حقوق الإنسان المهمة من لجل التمتع بحقوق الإنسان
- 2– يلاحظ ان الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يرتبط بحقوق أخرى وبالقانون الدولي القائم
- 3– يؤكد أن تعزيز حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يتطلب التنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بموجب مبادئ القانون البيئي

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، ترتبط 24 في المائة من إجمالي الوفيات العالمية– أي نحو 13.7 مليون حالة وفاة سنويا– بالبيئة، بسبب مخاطر مثل تلوث الهواء والتعرض للمواد الكيميائية.
https://news.un.org/ar/story/1084772/10/2021

اذا كانت الحضارة الإنسانية تسير لتحسين جودة الحياة فان التغير المناخي يضغط علينا للتفكير في الحق في الحياة لأنه وببساطة تحدي للوجود البشري نفسه.

- تم فيها إعادة التأكيد أيضا على **الدور الحاسم للتعددية القائمة على قيم الأمم المتحدة والمبادئ، بما في ذلك سياق تنفيذ الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس** وأهمية التعاون الدولي لمعالجة القضايا العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، وذلك في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة لاستئصال الفقر، مشيرا إلى أهمية الانتقال إلى أنماط الحياة المستدامة وانماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ.

التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة

الالتزامات الإجرائية

أن قانون حقوق الإنسان يفرض على الدول التزامات إجرائية معينة فيما يتصل بحماية البيئة. وتشمل هذه الالتزامات الإجرائية الواجبات التالية:

- تقييم الآثار البيئية ونشر المعلومات البيئية.
- تيسير مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المتصلة بالبيئة بما يشمل حماية الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات.
- إتاحة سبل جبر الأضرار.

واجبات تيسير مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية

- يكرس كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 21) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 25)، على التوالي، الحقوق الأساسية لكل فرد في المشاركة في تسيير بلده وإدارة الشؤون العامة.
- وشجعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول على التشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في سياق تقييم الآثار البيئية وشددت على ضرورة أن تتيح الدول "فرصة للتشاور بصورة حقيقية مع الأشخاص المتأثرين" .
- وتقر المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان بضرورة إتاحة فرص حقيقية للأفراد كي يشاركوا في اتخاذ القرارات التي تخص بيئتهم.
- العديد من الصكوك البيئية الدولية اشارت إلى هذا الجانب فالمبدأ 10 من إعلان ريو ينص على ما يلي: "تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب ... كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار".
- ومن المعاهدات البيئية التي تنص على مشاركة الجمهور، اتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة (المادة 10) والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (المادة 14(1)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (المادتان 3 و5) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المادة 6(أ)).
- وتتضمن اتفاقية آرهوس متطلبات مفصلة تفصيلاً دقيقاً (المواد من 6 إلى 8).

المبدأ ١٠

تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب. وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة، على الصعيد الوطني، للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتكفل فرص الوصول، بفعالية، إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف.

الحق في المشاركة والحاجة إلى بيئة تمكينية (قانونية ومؤسساتية)

اتفاقية آرهوس

13. Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-Making and Access to Justice in Environmental Matters

Aarhus, Denmark, 25 June 1998

Entry into force	: 30 October 2001, in accordance with article 20(1) and definitively on 30 October 2001, in accordance with article 20(1).
Registration	: 30 October 2001, No. 37770
Status	: Signatories : 38. Parties : 46. [1]

تم اعتماد اتفاقية UNECE بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية في 25 يونيو 1998 في مدينة آرهوس الدنماركية في المؤتمر الوزاري الرابع في عملية "البيئة لأوروبا".
إلى جانب البروتوكول الخاص بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها ، فإنه يحمي حق كل شخص في العيش في بيئة ملائمة لصحته ورفاهيته. إنها الصكوك العالمية الوحيدة الملزمة قانونًا بشأن الديمقراطية البيئية التي تضع المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في الممارسة العملية.
اتفاقية آرهوس هي نوع جديد من الصكوك البيئية. الاتفاقية:

- **الروابط بين حقوق البيئة وحقوق الإنسان**
- **تقر بأننا مدينون بالتزام تجاه الأجيال القادمة.**
- **تثبت أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مشاركة جميع أصحاب المصلحة**
- **يربط بين مساءلة الحكومة وحماية البيئة**
- **يركز على التفاعلات بين السلطات العامة والجمهور في سياق ديمقراطي.**

يذهب موضوع الاتفاقية إلى قلب العلاقة بين الناس والحكومات. الاتفاقية ليست اتفاقية بيئية فحسب ، بل هي أيضًا اتفاقية حول مساءلة الحكومة والشفافية والاستجابة. يمنح الحقوق العامة ويفرض على الأطراف والسلطات العامة التزامات فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة. علاوة على ذلك ، تعمل اتفاقية آرهوس أيضًا على صياغة عملية جديدة للمشاركة العامة في التفاوض على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها.
الاتفاقية تعترف للجمهور في الحق في المشاركة في القرارات التي قد تؤثر في بيئتها في ثلاث مجالات ،

- المشاركة في القرارات المتخذة في أنشطة محددة.
- المشاركة في الخطط والبرامج و السياسات المتعلقة بالبيئة .
- المشاركة في مرحلة وضع اللوائح التنفيذية و الصكوك المعيارية الملزمة قانونا .

تعتبر اتفاقية أرهوس أداة ذات بعد اقليمي وذات أهمية عالمية ، باعتبارها تكرس المبدأ العاشر من إعلان ريو الذي يرى **أن المواطنين يجب عليهم المشاركة في تسوية المسائل المتصلة بالبيئة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي في حوزة السلطات العمومية** ، فبهذا الصدد يرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أنها تمثل المؤسسة التي أطلقت حتى الان تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية البيئية.

- إن الركيزة الأساسية لاتفاقية أرهوس تتعلق بمشاركة الجمهور في القرارات البيئية ، هذه المشاركة ينظر إليها بأنها وسيلة تسمح بتحسين نوعية القرارات المتخذة من قبل السلطات العامة من خلال تقوية الديمقراطية التشاركية.
- ينظر إلى الأحكام المتعلقة بالمشاركة في إتخاذ القرارات البيئة يجب أن تساهم في تطبيق مبادئ قانون البيئة خاصة مبدأ الوقاية والحيطة.

اتفاقية اسكازو

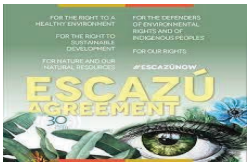

24 Signatures

13 Parties

STATUS AS AT : 05-02-2023 04:15:44 EDT

CHAPTER XXVII

ENVIRONMENT

18. Regional Agreement on Access to Information, Public Participation and Justice in Environmental Matters in Latin America and the Caribbean

Escazú, 4 March 2018

Entry into force	: 22 April 2021, in accordance with article 22(1) , the present Agreement shall enter into force on the ninetieth day after the date of deposit of the eleventh instrument of ratification, acceptance, approval or accession.
Registration	: 22 April 2021, No. 56654
Status	: Signatories : 24. Parties : 13
Text	: Certified true copy C.N.195.2018.TREATIES-XXVII.18 of 9 April 2018 (Opening for signature) and C.N.196.2018.TREATIES-XXVII.18 of 9 April 2018 (Issuance of Certified True Copies).
Note	: The Agreement was adopted on 4 March 2018 at the ninth meeting of the negotiating committee of the regional agreement on access to information, participation and justice in environmental matters in Latin America and the Caribbean held in Escazú, Costa Rica, from 28 February to 4 March 2018. It shall be open for signature at United Nations Headquarters in New York from 27 September 2018 to 26 September 2020 by any of the countries of Latin America and the Caribbean included in annex 1 of the Agreement.

- الاتفاقية الإقليمية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي معاهدة دولية وقعتها 24 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن حقوق الوصول إلى المعلومات حول البيئة، والمشاركة العامة في صنع القرار البيئي، والعدالة البيئية، والبيئة الصحية والمستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.
- تم اعتماد الاتفاقية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 وهي المعاهدة الملزمة الوحيدة التي جرى اعتمادها نتيجة للمؤتمر. جرت صياغتها بين عامي 2015 و 2018 واعتمادها في إسكاثو، كوستاريكا في 4 مارس 2018. وقعت الاتفاقية في 27 سبتمبر 2018 وظلت مفتوحة للتوقيع حتى 26 سبتمبر 2020. وقد تطلب دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أحد عشر تصديقًا، وقد تحقق ذلك في 22 يناير 2021 بانضمام المكسيك والأرجنتين. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 22 أبريل 2021.
- هي أول معاهدة دولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتعلق بالبيئة، والأولى في العالم التي تتضمن أحكامًا بشأن حقوق المدافعين عن البيئة. تعزز الاتفاقية الروابط بين حقوق الإنسان وحماية البيئة من خلال فرض متطلبات على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق المدافعين عن البيئة. وتهدف إلى توفير الوصول الكامل للجمهور إلى المعلومات البيئية، واتخاذ القرارات البيئية، والحماية القانونية والاستعانة بالمسائل البيئية. كما تعترف بحق الأجيال الحالية والمقبلة في بيئة صحية وتنمية مستدامة.

هل نحتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى اتفاقية مماثلة ؟

الالتزامات الموضوعية

- اعتماد وتنفيذ أطر قانونية لتوفير الحماية من الأضرار البيئية التي قد تعيق التمتع بحقوق الإنسان
- الالتزامات بالحماية من الأضرار البيئية التي تسببها الجهات الفاعلة من الخواص

الالتزامات المتصلة بالأضرار البيئية العابرة للحدودالالتزامات المتعلقة بأفراد الجماعات التي تعيش أوضاعاً هشة

نهج حقوق الإنسان في السياسات والخطط

- النهج القائم على حقوق الإنسان عبارة عن إطار مفاهيمي يستند بشكل معياري إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وموجه في تنفيذه إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويسعى هذا النهج إلى تحليل الالتزامات والتفاوتات ومواطن القابلية للتضرر وإلى علاج الممارسات التمييزية والتوزيع غير العادل للقوة وهو ما يعوق تحقيق التقدم ويقلص من حقوق الإنسان.

- وبموجب النهج القائم على حقوق الإنسان، تترسخ الخطط والسياسات والبرامج على نظام للحقوق وتناظر الالتزامات التي ينشئها القانون الدولي. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز الاستدامة، وعلى تمكين الناس أنفسهم (أصحاب الحقوق)– وبخاصة أكثرهم تهمشا– من المشاركة في رسم السياسات وعلى مساءلة من يتحملون بواجب في التصرف في هذا الشأن (المكلفون بواجبات).

نهج حقوق الإنسان في السياسات والخطط

الخواص الأساسية للنهج القائم على حقوق الإنسان:

- ينبغي أن ترشد المبادئ والمعايير المستنبطة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان جميع السياسات والبرامج في جميع القطاعات وفي جميع مراحل العملية
- يحدد النهج القائم على حقوق الإنسان أصحاب الحقوق واستحقاقاتهم والمكلفين بواجبات المناظرين لهم والتزاماتهم، ويعمل على تدعيم قدرات أصحاب الحقوق على التعبير عن مطالبهم والمكلفين بواجبات على الوفاء بالتزاماتهم.
- ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي عند صياغة السياسات والبرامج في الوفاء بحقوق الإنسان.

تغير المناخ والنهج القائم على حقوق الإنسان

من الناحية العملية، يمكن استخدام النهج القائم على حقوق الإنسان في :

- توجيه سياسات وتدابير التلطيف من تغير المناخ والتواؤم معه.
- يمكن أن يثري عمليات التقييم بالمعلومات ويدعم العمليات.
- يكفل النفاذ إلى المعلومات الأساسية.
- المشاركة الفعالة.
- توفير سبل النفاذ إلى العدالة (الانتصاف).

كيف لأصحاب المصلحة أن يشاركوا في القضايا المتعلقة بالبيئة والمناخ

- دور في مبادرات الاستدامة البيئية.
- تنفيذ مشاريع وبرامج صديقة للبيئة.
- المساعدة في اتاحة المعلومات البيئية للمواطنين.
- دعم الحكومات في تحديد المخاطر والتكيف مع الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية.
- العمل بشراكة مع الحكومات في مواجهة الكوارث المتعلقة بالمناخ، بما يشمل التخطيط واتخاذ القرار، والاستعداد، والتخفيف، ومراحل الاستجابة.
- الحاجة إلى ترجمة برنامج المناخ إلى لغة يفهمها الجميع.
- التعبئة وتنفيذ الألتزامات المتعلقة بتمويل المناخ.
- دور أصحاب المصلحة كهيئة رقابية، واستعراض التدفقات المالية لمكافحة القضايا المتعلقة.

اليوم الثاني – مجموعة العمل الثالثة
بعنوان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

ورقة عمل مقدمة من السيدة ماريا نافارو

قسم المؤسسات الوطنية بالمفوضية السامية (النيرمز)

بعنوان "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان."

الأصدقاء والزملاء،

إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا اليوم للمشاركة في مجموعة العمل هذه واستكشاف دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان تجاه تغير المناخ.

لا يمكن أن يكون الموضوع والتوقيت أكثر ملاءمة مما هو الآن. في الواقع، وقد ورد ذكر ذلك عدة مرات يوم أمس، أقر كل من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة مؤخرًا، من خلال القرارات ذات الصلة، بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

وتعترف هذه القرارات بواقع دائم الوجود لنا جميعًا. فالهواء الذي نتنفسه، والطعام الذي نتناوله، والمياه التي نشربها، وبالتالي صحتنا ورفاهنا وبقاؤنا، كلها تعتمد على بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

وكما قال المفوض السامي لحقوق الإنسان، وأقتبس، "أزمة المناخ هي أزمة حقوق الإنسان، ولها تأثير حقيقي على البشر في جميع أنحاء العالم وعلى الأجيال القادمة". لذلك، وأقتبس مرة أخرى، "حقوق الإنسان هي بوصلتنا لتوجيه القرارات المهمة التي يجب اتخاذها بشأن تغير المناخ."

في ندائه للعمل من أجل حقوق الإنسان، الذي أطلق في فبراير 2020، حدد الأمين العام للأمم المتحدة تغير المناخ باعتباره أكبر تهديد لبقائنا. وأوضح الحاجة إلى عمل طموح لحماية حقوق الأجيال القادمة، وتعزيز التنفيذ الفعال للحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وضمان العدالة المناخية للجميع.

إن العمل بناء على رؤية الأمين العام التحويلية أمر مُلحّ. فلا يزال للكوارث المرتبطة بتغير المناخ، بما في ذلك الأعاصير والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات، آثار سلبية كبيرة على حقوق الإنسان لملايين البشر. والجدير بالذكر أن تغير المناخ يؤثر بشكل متزايد وغير متناسب على الفئات السكانية المهمشة والضعيفة بالفعل.

بالنسبة للكثيرين، لم يعد تغير المناخ تهديدًا مجردًا؛ بل هو واقع معاش ينتهك حقوقهم.

إن الاعتراف بالبيئة النظيفة والصحية والمستدامة كحق من حقوق الإنسان للجميع يجلب زخمًا جديدًا للنداء العالمي للعمل البيئي الفعال القائم على الحقوق والذي يفيد الناس والكوكب.

يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان إطارًا حاسمًا لتغيير المسار: فعلى الدول التزامات باتخاذ إجراءات فعالة لتقليل الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان من خلال وضع حد لتغير المناخ ومعالجة آثاره، لا سيما على مَن هم في أوضاع هشة. وبالمثل، تتحمل الدول مسؤولية إنهاء التلوث، الذي يتسبب في أكثر من 1 من كل 6 حالات وفاة مبكرة وفقدان الطبيعة – ويهدد بتدمير النسيج الذي تعتمد عليه الحياة. ويجب أن يشمل تصميم وتنفيذ ورصد العمل المناخي، مع ذلك، المشاركة الهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بصفتها هيئات حكومية مكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى القُطري، في وضع جيد لتعزيز العمل المناخي القائم على الحقوق لدعم المجتمعات والحفاظ على البيئة.

في واقع الأمر، فإن قرار مجلس حقوق الإنسان المعتمَد مؤخرًا بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يسلط الضوء على دورها في معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان. ويمكن لهذه المؤسسات دراسة وتحديد كيفية تأثير الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور، بشكل مباشر وغير مباشر على التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا تعزيز العدالة المناخية من خلال مساعدة الضحايا على السعي لتحقيق العدالة والإنصاف، وتقديم المشورة للدول بشأن العمل المناخي المرتكز على حقوق الإنسان، وضمان أن تكون القرارات المتعلقة بتغير المناخ تشاركية وغير تمييزية وخاضعة للمساءلة، مع تقاسم فوائد وأعباء العمل المناخي بشكل منصف.

ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا اتخاذ خطوات لدعم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذين يواجهون الإساءة والتهديدات والمضايقات لعملهم في معالجة أزمة الكواكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان الطبيعة على أساس يومي. ويعتمد العمل المناخي الفعال على قدرة جميع الأشخاص على ممارسة حقوقهم في المشاركة العامة الهادفة والمستنيرة، بما في ذلك من خلال حرية التعبير والتجمع.

تدعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان أصحاب الحقوق في ممارسة هذه الحقوق وتعمل من أجل النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق. ولهذا السبب، أود أن أعرب عن حرصنا واستعدادنا لمواصلة العمل جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويصادف هذا العام الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الثلاثين لمبادئ باريس، التي نعتقد أنها توفر فرصة عظيمة لتعزيز علاقات التعاون بيننا.

ولا تزال المفوضية السامية لحقوق الإنسان ملتزمة بولايتها لدعم إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال الشراكة الثلاثية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك تعزيز مشاركتها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مؤتمر الأطراف، الذي سيعقد هذا العام في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر.

يجب اتخاذ الإجراءات المناخية على جميع المستويات ومن قِبَل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع.

لا يمكننا تعميم اهتمامات حقوق الإنسان في صنع السياسات والتشريعات التي تعالج تغير المناخ إلا من خلال التعاون المعزز والشراكة الهادفة. ويمكننا العمل معًا لتحسين المراقبة والمساءلة عن آثار الضرر البيئي على حقوق الإنسان.

ويمثل هذا المؤتمر، وعلى وجه الخصوص، مجموعة العمل هذه، فرصة مهمة لتبادل الأفكار لعملنا الجماعي للمضي قدمًا. وهذا هو السبب في أنني أتطلع إلى الاستماع إلى تجاربكم وأفضل الممارسات في معالجة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وتعزيز المشاركة الهادفة في محادثات المناخ.

شكرًا لكم.

ورقة عمل مقدمة من السيد تنقو محمد فوزي تنقو عبد الحميد

مفوض مفوضية حقوق الإنسان في ماليزيا

بعنوان "دور سوهاكا كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دعم الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الناس"

1. تعريف بـ سوهاكام (SUHAKAM)

1-1 تأسيس سوهاكام:

- هيئة قانونية.
- تأسست بموجب قانون برلماني هو قانون لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا، 1999 (قانون سوهاكام).
- تشير "حقوق الإنسان" بموجب قانون سوهاكام إلى المبدأ الأساسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، والجزء الثاني من الدستور الفيدرالي الماليزي (الحريات الأساسية).

1-2 الولاية والوظائف:

- تفويضات ووظائف سوهاكام كما هو مذكور في القسم 4 (1) هي:

(أ) إذكاء الوعي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) إسداء المشورة للحكومة ومساعدتها في صياغة القوانين والإجراءات.

(ت) الدعوة لانضمام الحكومة إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

(ث) التحقيق في شكاوى التعدي على حقوق الإنسان.

- تنص المادة 4 (4) من القانون على وجوب إيلاء الاعتبار للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 إلى الحد الذي لا يتعارض مع الدستور الاتحادي. وهذا يعني أنه يجب مراعاة الحقوق والحريات التي لم يرد ذكرها في الجزء الثاني من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشرط عدم وجود تعارض مع الدستور.

2- ترويج سوهاكام وتوعيتها بشأن تغير المناخ

- الترويج لتغير المناخ:

(أ) أنتجتْ سوهاكام رسماً بيانياً عن الحق في الماء.

(ب) نشرتْ سوهاكام بالاشتراك مع رابطة الأمم المتحدة في ماليزيا شريط فيديو عن آثار إزالة الغابات على مجتمع السكان الأصليين في البلاد.

(ت) تُجري سوهاكام حاليًا مسابقة لتصميم القمصان تحت شعار "الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة".

(ث) تقييم الأثر: على الرغم من جهود سوهاكام المستمرة، فإن مستوى الوعي بتغير المناخ والحقوق البيئية في ماليزيا لا يزال يعتبر "متوسطًا"، ومن ثم، يجب القيام بمزيد من التوعية حول هذه القضية.

3. بيان سوهاكام العام بشأن تغير المناخ

- أصدرت سوهاكام بيانين صحفيين على النحو التالي:

(أ)الحق في الهواء النظيف (ماك، 2022).

(ب)دعوة لإنفاذ القانون بشكل فعال بما في ذلك عقوبات أشد على ملوثي المياه (سبتمبر، 2020) * كما تم نشره في صحيفة TheStar على اليمين.

(ت)تقييم الأثر: أثارت التصريحات نقاشًا عامًا في وسائل الإعلام حول مسألة الحق في المياه النظيفة.

4. استفسارات سوهاكام في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحق في البيئة النظيفة التي وردت بشأن تغير المناخ

- في الفترة من 2021 إلى 2023، تلقت سوهاكام ما مجموعه 10 شكاوى تتعلق بتغير المناخ وقضية الحقوق البيئية.
- تتراوح الشكاوى بين الحق في الهواء النقي والمياه النظيفة والتلوث الصوتي والفيضانات والحرق في الهواء الطلق والتعدين غير القانوني.
- تقييم الأثر: من خلال آليات حل الشكاوى، أي المشاركة والتحقيق والزيارات الميدانية، تمكنت سوهاكام من دفع السلطات المعنية لاتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المشاكل البيئية لكل شكوى.

5- مناصرة سوهاكام للعمل بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان

5-1 منتدى الحق في المياه النظيفة في ماليزيا:

- عُقد المنتدى في 5 أبريل 2021 وناقش الوصول إلى المياه النظيفة كحق من حقوق الإنسان الأساسية، ومعالجة الثغرات والتحديات في إعمال الحق في المياه النظيفة في ماليزيا. وتبادل المشاركون المعارف والخبرات بشأن تعزيز وحماية الحق في المياه النظيفة.
- تقييم الأثر:

(أ) تؤكد سوهاكام على التزام الحكومة بضمان وصول الناس وحقهم في الحصول على المياه النظيفة، ولا سيما أولئك الذين هم في أشد الحالات ضعفًا. ويُظهر تلوث المياه المتكرر أن هناك فجوة كبيرة في قوانيننا وسياساتنا تحتاج إلى معالجة، وهناك حاجة أكبر لتطبيق القوانين بشكل فعال، بما في ذلك الإجراءات والعقوبات الصارمة ضد مرتكبي تلوث المياه.

(ب) وأوصت سوهاكام بأن يتأكد مقدمو الخدمات من أن أنظمة المراقبة الخاصة بهم، بما في ذلك مراقبة جودة المياه ومخاطر التلوث، ومستويات القدرة على تحمل التكاليف، تمتثل للمعايير الحكومية والتعليمات الواردة من السلطات العامة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة للوكالات التنظيمية لتحليل ومعالجة تأثير التلوث المنظم وغير المنظم على تكلفة المياه والصرف الصحي للمستهلكين والأسر.

5-2 الحق في التنمية حول مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26): ماليزيا وتغير المناخ

- في 1 مارس 2022، نظمت سوهاكام مناقشة مائدة مستديرة حول مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26): ماليزيا وتغير المناخ مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة والوكالات الحكومية والهيئات التنظيمية والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
- تقييم الأثر:

(أ)ستبدأ سوهاكام في المزيد من الحوارات والمشاركة المتعلقة بالبيئة مع كل من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لضمان استمرار النقاش حول تغير المناخ وآثاره المدمرة في التقاط وجهات نظر وتصورات مجموعات المصالح المختلفة بما في ذلك تلك التي تم تهميشها تقليديًا أو ناقصة التمثيل، لفهم وجهات نظرهم بشكل أفضل وتوفير وسيلة لأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار كمدخلات لتحسين العمل المناخي في ماليزيا.

6. التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن تغير المناخ

6-1 التعاون مع منظمات المجتمع المدني و مركز مكافحة الفساد والمحسوبية حول مشاورة أصحاب المصلحة حول حقوق الإنسان وتأثير النفايات البلاستيكية.

- في 19 نوفمبر 2021، نظمت سوهاكام بالتعاون مع مركز مكافحة الفساد والمحسوبية مشاورة مع أصحاب المصلحة حول حقوق الإنسان وتأثير النفايات البلاستيكية لتحديد تأثير النفايات البلاستيكية المستوردة على حقوق الإنسان، وتحديد أدوار الحكومة والدول والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في إدارة واردات النفايات البلاستيكية لخلق تدفق أكثر شفافية، ودراسة فجوة وفعالية القوانين والسياسات والممارسات الحالية، فضلاً عن الآليات الأخرى القابلة للتطبيق في معالجة إدارة استيراد النفايات البلاستيكية في ماليزيا.
- عُقدت المشاورة لتحديد تأثير النفايات البلاستيكية المستوردة على حقوق الإنسان، وتحديد أدوار الحكومة والدول والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في إدارة واردات النفايات البلاستيكية لخلق تدفق أكثر شفافية، وفحص فجوة وفعالية القوانين والسياسات والممارسات الحالية، فضلاً عن الآليات الأخرى المطبقة في معالجة إدارة استيراد النفايات البلاستيكية في ماليزيا.
- تقييم الأثر:

(أ)وفرتْ المشاورة فرصة لمختلف أصحاب المصلحة لمناقشة المشاكل بعيدة المدى للنفايات البلاستيكية وآثارها على الناس والبيئة، وتبادل المعلومات، وتبادل وجهات النظر وتقديم التوصيات ذات الصلة في معالجة قضايا استيراد النفايات البلاستيكية في ماليزيا.

6-2 التعاون مع منظمات غير حكومية ماليزية وتحالف مكافحة الضباب (ماليزي ودولي) لتنظيم مناقشة مائدة مستديرة حول الحق في الهواء النظيف: معالجة تلوث الضباب في ماليزيا.

- في الفترة من 9 إلى 11 مارس 2022، نظمت سوهاكام بالتعاون مع منظمات ماليزية غير حكومية وتحالف مكافحة الضباب اجتماع طاولة مستديرة حول الحق في الهواء النظيف: معالجة تلوث الضباب في ماليزيا.
- استند اجتماع الطاولة المستديرة إلى شكوى تلقتها سوكاهام من منظمات غير حكومية ماليزية ومن جمعية السلام الأخضر ماليزيا، وتحالف مكافحة الضباب لفحص التشريعات واللوائح والقواعد الماليزية (والإقليمية أيضا إذا كان ذلك مناسبًا) والقواعد الخاصة بالإجراءات المدنية والجنائية، وتقديم المشورة وتقديم توصيات بشأن طرق تعزيز وحماية حقوق الإنسان للناس في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة من خلال التمسك بمبدأ المُلوّث يدفع، ومبدأ عدم الضرر، والمبدأ الاحترازي.
- تقييم الأثر:

(أ)وفّر اجتماع الطاولة المستديرة منصة لتسليط الضوء على الأسباب الجذرية للتلوث بالضباب الناجم عن الزراعة وتغير استخدام الأراضي والأراضي السبخيّة وشواغل الأرصاد الجوية، وتأثيراته على الجوانب الاقتصادية والصحية والبيئية. وقُدمت هذه الأسس لدراسة متعمقة في الفجوات الأساسية في القائمة الماليزية والأطر القانونية الإقليمية التي تؤدي إلى نقص الوصول إلى العدالة والمعلومات والمشاركة العامة. كما عزز الحق في التنمية وقدم ضمانة لحقوق الإنسان للمجتمع في بيئة آمنة ونظيفة وصحية خالية من تلوث الهواء من خلال خطاب واسع حول أفكار للحلول.

7. المشاركة الدولية بشأن تغير المناخ

7–1 منتدى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في جنوب شرق آسيا:

- تعتبر الخطة الإستراتيجية للمنتدى (2022–2026) بمثابة وثيقة إرشادية لعمل للمنتدى نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عبر منطقة جنوب شرق آسيا.
- حدد المنتدى أربع أولويات إستراتيجية لمدة خمس سنوات – ثلاث تُواجه خارجيا وواحدة تُواجه داخليًا، وهي الأولوية 1: ضمان أن حقوق الإنسان مركزية في بيئة COVID–19، الأولوية 2: حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأعمال التجارية، الأولوية 3: منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والأولوية 4: تعزيز المنتدى كمؤسسة موثوقة ومستقلة وفعالة.
- حدد أعضاء المنتدى أيضًا أربع قضايا ثانوية ذات أهمية لها علاقة متقاطعة مع الأولويات الإستراتيجية الأساسية. وينعكس هذا التقاطع في إطار النتائج.
- تقييم الأثر:

(أ)إحدى نتائج الأولوية 2: تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأعمال التجارية هو أن أعضاء المنتدى أكثر دراية بالترابط بين تغير المناخ والعدالة المناخية وحقوق الإنسان والأعمال وملتزمون باتخاذ الإجراءات اللازمة.

7–2 اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا:

- في 21 يونيو 2022، عقدت اللجنة اجتماعًا لهذه اللجنة مع المنتدى جنبًا إلى جنب مع اجتماعها الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- خلال الاجتماع، أعرب مندوبو المنتدى عن دعمهم لعمل اللجنة واقترحوا التعاون في إجراء الأنشطة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية، والتي تشمل البيئة وتغير المناخ مثل زيادة الوعي بالعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك قضية العدالة المناخية والحق في الصحة.
- وفقاً لمجال الأولوية 2–1 من خطة العمل الخمسية (2021–2025) ناقش الاجتماع تطوير استراتيجيات حقوق الإنسان لمواجهة التحديات في بناء مجتمع الآسيان مع التركيز على تعميم حقوق الإنسان في جميع الركائز والقطاعات.
- تقييم الأثر:

(أ)في 23 سبتمبر 2022، عقدت اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا اجتماعًا تنسيقيًا لوضع إطار إقليمي للحقوق البيئية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمناقشة الإطار الإقليمي للحقوق البيئية، وطرائق العمل لتطوير إطار إقليمي يضمن اتباع نهج شامل وتمثيل شامل الهيئات القطاعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من ثلاث ركائز مجتمعية.

7–3 التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)

تَجَمُّع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ

- الغرض من التجمع هو تسهيل تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر جميع المناطق فيما يتعلق بعملها بشأن تغير المناخ.
- تتألف المجموعة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء من كل منطقة من المناطق الأربع. ولدى المؤتمر فترة أولية مدتها سنتان، حتى نهاية عام 2022، والتي تتزامن مع فترة تنفيذ الخطة الإستراتيجية الحالية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- سوهاكام عضو في التجمع منذ عام 2021 وستتاح لها فرصة لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجموعات المماثلة وكذلك الشركاء في جميع المناطق من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان

•تقييم الأثر:

(أ)يعمل التجمع بنشاط بالتنسيق الوثيق مع المكتب الرئيسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك مع مجموعات العمل الإقليمية المماثلة، عند وجودها، ومع شركاء الأمم المتحدة الزملاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن حقوق الإنسان وقضايا تغير المناخ.

7–4 منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)

سلسلة الحوار الافتراضي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ: تغير المناخ وحقوق الإنسان: دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- حضر ممثلو سوهاكام سلسلة الحوارات الافتراضية للمنتدى في 10 نوفمبر 2022.
- قدم الحوار الافتراضي منصة لأعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ والأعضاء المحتملين لتبادل الخبرات والتحديات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان فيما يتعلق بتغير المناخ، وشاركت سوهاكام كمشارك.

•تقييم الأثر:

(أ)قدم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ والأعضاء المحتملون عروضاً تقديمية حول مجموعة من الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان، بمن في ذلك المتحدثون من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار والفلبين وجزر المالديف والهند. وبعد العروض، تم إجراء حوار مفتوح بين المشاركين لتمكين تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

8. التدريب وبناء القدرات في مجال تغير المناخ

سوهاكام ومعهد راؤول والنبرغ (Raoul Wallenberg)

- نظمت سوهاكام بالتعاون مع معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني دورة تعليمية مختلطة حول حقوق الإنسان وتغير المناخ سنويًا.
- في عام 2022، ركزت ورشة العمل على الفصل في قضايا حقوق الإنسان البيئية. وأتيحت الفرصة للمشاركين للتفاعل مع القضاة والخبراء العاملين في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة. ومن خلال المناقشات وتبادل الخبرات التي بلغت ذروتها في محاكاة المحكمة الصورية، عززت ورشة العمل التعاون عبر المؤسسات بين القضاة ومفوضي سوهاكام في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في القضايا البيئية.

•تقييم الأثر:

(أ) عززت الدورة معرفة وقدرات القضاة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدعين العامين والمحامين لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في سياقات البيئة وتغير المناخ في جنوب شرق آسيا ضمن ولايات كل منهم.

9. آثار تغير المناخ في ماليزيا

9-1 درجة الحرارة:

- وفقاً للبنك الدولي، "بين 1970 و 2013"، شهدت مناطق شبه جزيرة ماليزيا وصباح وساراواك زيادة في متوسط درجة الحرارة السطحية من 0,14 درجة مئوية إلى 0,25 درجة مئوية لكل عقد. وزادت درجات الحرارة القصوى للسطح بمقدار 0,17 – 0,22 درجة مئوية لكل عقد خلال نفس الفترة، بينما زادت درجات الحرارة الدنيا للسطح بمقدار 0,20 – 0,32 درجة مئوية لكل عقد.

9-2 هطول الأمطار والفيضانات والانهيارات الأرضية:

- أفادت الأمم المتحدة في بحث وجد أن الحد الأقصى لكثافة هطول الأمطار السنوية قد ازداد بشكل كبير، أي "ارتفعت فترات هطول الأمطار لمدة ساعة وثلاث ساعات وست ساعات بين عامي 2000 و 2007 بنسبة 17 في المائة، 29 في المائة، و 31 في المائة على التوالي مقارنة بفترة 1970 – 1980".
- ماليزيا معرضة بشكل خاص للفيضانات، مع زيادة وتيرة أحداث الفيضانات وحدوثها في العقود الأخيرة. وقد يتذكر سكان وادي كلانج حدوث فيضانات شديدة في العامين الماضيين، مقارنة بالسنوات الماضية عندما كانت الفيضانات غير شائعة.
- حادثة الانهيار الأرضي الأخيرة في باتانغ كالي هي ثاني أسوأ كارثة في ماليزيا من حيث الوفيات.

9-3 إزالة الغابات:

- وفقاً للمرصد العالمي للغابات، "من عام 2002 إلى عام 2021، خسرت ماليزيا 2,77 مليون هكتار من الغابات الأولية الرطبة، مما يشكل 33 في المائة من إجمالي فقدان الغطاء الشجري في نفس الفترة الزمنية. وانخفض إجمالي مساحة الغابات الأولية الرطبة في ماليزيا بنسبة 17 في المائة في هذه الفترة الزمنية. ومن عام 2001 إلى عام 2021، فقدت ماليزيا 8,67 مليون هكتار من الغطاء الشجري، وهو ما يعادل انخفاضًا بنسبة 29 في المائة في الغطاء الشجري منذ عام 2003.

9-4 التحضر والطاقة:

- تم تسجيل درجات حرارة في نطاق 4 إلى 6 درجات مئوية في كوالالمبور، وعادة ما تبلغ ذروتها في الليل. وهذا يؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان وإنتاجية العمل.
- تساهم درجة الحرارة هذه في إحداث التلوث بالضباب، والتي لها آثار اقتصادية كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن أضرار الضباب في كوالالمبور في عام 1997 بلغت 321 مليون دولار أمريكي.

10-1 التحقيق الوطني بشأن تغير المناخ ولجنة التحقيق المشتركة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- خلال المؤتمر السنوي السادس عشر لمنتدى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في جنوب شرق آسيا، قدمت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين مشروع إطار عمل للتعاون من أجل لجان التحقيق المشتركة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن قضايا حقوق الإنسان.
- بما أن تغير المناخ قضية عالمية، ومع تزايد الشعور بآثارها في جميع أنحاء العالم، فإنه لم يعد يُنظر إليه على أنه محلي بحت، وبالتالي يتطلب جهدًا عالميًا لمعالجة هذه القضية.
- لجان التحقيق المشتركة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي نهج مبتكر في تطوير إطار تعاوني بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومن شأنه تعزيز التحقيقات المشتركة في قضايا حقوق الإنسان التي تتجاوز الحدود الدولية.
- تخطط سوهاكام لصياغة ورقة اقتراح بشأن تطوير لجنة تحقيق مشتركة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي ستتم مناقشتها لاحقًا بين أعضاء منتدى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في جنوب شرق آسيا.

10-2 مجلس حقوق الإنسان (HRC)

- ماليزيا عضو في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022 – 2024.
- تدعم سوهاكام بالكامل تعهدات والتزامات ماليزيا تجاه مجلس حقوق الإنسان بما في ذلك التعهد 8: تكثيف الجهود لتعزيز بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وتحسين فهم آثار تغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان.
- بما أن ماليزيا عضو في مجلس حقوق الإنسان، فإن سوهاكام توصي ماليزيا باغتنام هذه الفرصة لدعم أي قرار يتعلق بتغير

المناخ وبهدف تطبيقه في القانون الماليزي.
- كانت القرارات السابقة بشأن تغير المناخ هي القرار 24/47: تأثرت حقوق الأشخاص المعرضين للخطر بشكل غير متناسب بالتأثير السلبي لتغير المناخ والقرار 7/44: الآثار السلبية لتغير المناخ تؤثر بشكل غير متناسب على حقوق كبار السن.

10-3 مذكرة تفاهم مع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC) التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC)
- في عام 2022، وقعت سوهاكام مذكرة تفاهم مع الهيئة لتعزيز واستكمال أنشطة وبرامج الطرف الآخر في هذا المجال في إطار التعاون المحدد، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.
- مذكرة التفاهم هي فرصة لـ سوهاكام للتعاون مع دول منظمة التعاون الإسلامي في القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك تغير المناخ، من بين أمور أخرى.

10-4 ترسيخ العمل بين أصحاب المصلحة
- وفقاً لآل جور (Al Gore)، نائب رئيس الولايات المتحدة السابق، الذي حصل على جائزة نوبل للسلام في عام 2007 "تستمر الآثار المدمرة لأزمة المناخ في التفاقم بشكل أسرع مما بدأنا في تنفيذ الحلول. فلدينا الحلول، لكن علينا التحرك بشكل أسرع. وقد يكون من الصعب على أي منا أن يُعمِل عقله بخصوص الطبيعة غير المسبوقة حقًا لهذا التهديد الحالي والمتزايد".
- لذلك، من المهم لجميع أصحاب المصلحة تركيز الجهود والموارد اللازمة بطريقة متضافرة حتى نتمكن من عكس الاحتباس الحراري، وهو أحد الأسباب الرئيسية لتغير المناخ.

11. الخلاصة والملاحظات
- كان هناك ثمن للانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء.
- ظهرت تحديات جديدة من حيث القدرة على تحمل التكاليف والموثوقية والسلامة وإمكانية الوصول إلى الطاقة الجديدة.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي للطاقة الخضراء بسبب الأنشطة مثل التعدين في الأراضي النادرة، والاستحواذ على الأراضي لطاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو الطاقة المائية، من بين أمور أخرى، تخلق تحديات بيئية جديدة أدت إلى مفارقة نهائية.

ورقة عمل مقدمة من الدكتور عزام علواش

الرئيس التنفيذي لمنظمة "طبيعة العراق" غير الحكومية

بعنوان "أوروبا الجديدة هي الشرق الأوسط – كيفية تحويل تغير المناخ إلى مستقبل مزدهر"

خلاصة:

يتجلى تغير المناخ في الشرق الأوسط بالفعل من خلال العواصف الرملية المتكررة والشديدة، وفترات الجفاف الطويلة وارتفاع درجات الحرارة. وتشير بعض النماذج إلى أن ارتفاع مياه البحر سيؤدي إلى فقدان الجزء الجنوبي من العراق.

اعتمد اقتصاد الشرق الأوسط في السبعين عامًا الماضية بشكل أساسي على استخراج وتصدير الوقود الأحفوري الذي سينخفض الطلب عليه في العقد القادم. وبالتالي، سيتأثر اقتصاد المناطق بشكل سلبي اقتصاديًا في نفس الوقت الذي سيعاني فيه من الآثار المادية لتغير المناخ. ويضاف إلى ذلك الزيادة السريعة في عدد السكان في العراق والمنطقة التي تقل أعمار 60٪ منهم عن الثلاثين عامًا.

بعد تحليل هذه العواصف الثلاث وكيفية ارتباطها ببعضها البعض، تقدم الورقة خارطة طريق لمستقبل مستقر بناءً على تاريخ العراق كسلّة خبز ومحطة رئيسية في طرق الحرير التي تربط الشرق والغرب والشمال والجنوب. وتستند هذه الخطة إلى موافقة المنطقة على استخدام البنية التحتية التركية والإيرانية لتخزين المياه وإدارتها بضمان حقوق عبور مجانية للشاحنات من تركيا وإيران إلى الخليج بأكمله. ويمكن للشاحنات التي تنقل البضائع التركية إلى الخليج أن تنقل الحاويات المحملة إلى أوروبا الشرقية، ويمكن إحياء خط سكة حديد برلين من البصرة، مع حق طريق السكة الحديد الذي يحمل خطوط أنابيب الكهرباء والغاز التي تربط البصرة بتركيا وأوروبا الشرقية وصولاً إلى برلين. وتتصور الخطة قيام جنوب إيران وشمال السعودية بتوليد (تيرا وات) من الكهرباء من خلال حصاد الطاقة الشمسية مباشرة وبيع الكهرباء إلى تركيا وأوروبا الشرقية. ويمكن تحويل الكهرباء غير المباعة إلى الهيدروجين الأخضر للتخزين المؤقت للطاقة. ويمكن نقل الغاز على طول الطريق إلى أوروبا الغربية، إما كهيدروجين أو أمونيا.

تتطلب الخطة عراقًا مستقرًا حتى يتمكن جميع الناس في العراق والمنطقة المحيطة به من تكوين الثروة وتقاسمها. ويمكن لتحديث الري في جنوب العراق أن يعيد خلق سلة الخبز والحبوب والغذاء ليس فقط لإطعام الشرق الأوسط، ولكن جنوب غرب آسيا كذلك.

مقدمة:

تظهر الأدلة تأثيرات تغير المناخ بعدة طرق في العراق والمنطقة. ويتزايد تواتر العواصف الترابية وشدتها مع تقديرات تكاليف تبلغ 13 مليار دولار سنويًا لمعالجة مشاكل التنظيف وعلاج المشاكل الصحية كتخفيضات في الإنتاجية وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي. ودرجات الحرارة آخذة في الازدياد في كل من العراق والمنطقة (3 إلى 5 درجات مئوية مقارنة بفترة الستينيات؛ وأشار بعض العلماء العراقيين إلى زيادة أعلى في درجات الحرارة في العراق). وتتغير أنماط تساقط الثلوج وهطول الأمطار بشكل مؤقت، ويزداد الأمر سوءًا بسبب بناء السدود، وإعادة توجيه الأنهار، والإدارة غير المنسقة لموارد المياه المحدودة داخل العراق، والأهم من ذلك بين تركيا والعراق. وانخفض التدفق من إيران من 15 مليار متر مكعب سنويًا إلى لا شيء عمليًا حيث تكافح إيران لإطعام سكانها أثناء التعامل مع العقوبات.

أدى بناء السدود على منابع نهر دجلة ونهر الفرات إلى تقليل كمية المياه التي تصل إلى العراق مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي. علاوة على ذلك، ونظراً لانخفاض التدفق في شط العرب، فإن إسفين الملح في الخليج يهاجر إلى الجزء الجنوبي من العراق مما يتسبب في حدوث تملح الأراضي على الجانبين في العراق وإيران ويتسبب في معاناة البصرة من نقص في مياه الشرب.

تم بناء السدود في إيران على الأنهار التي تغذي روافد الزاب السفلي وديالى وكارون وكركوا، كما تم حفر نهر مواز لشط العرب على مسار نهر جاف قديم. وتم إيقاف التدفق من نهري دجلة والفرات وتم إسكات نبضات الفيضان مع انخفاض التدفقات من 70 مليار متر مكعب سنويًا في المتوسط إلى أقل من 40 مليارًا. ومن المتوقع أن ينخفض أكثر مع بناء المزيد من السدود في تركيا وإعادة توجيه المياه لتغذية الأراضي الزراعية. ووفقًا لورقة وزارة الموارد المائية العراقية الصادرة في عام 2015 (لم

تُنشر لأن العراق يعتبر هذا النوع من الوثائق "سرية") بعنوان "المياه والأرض الاستراتيجية للعراق"، فقد تواجه البلاد عجزًا يصل إلى 10,8 مليار متر مكعب من المياه سنويًا بحلول عام 2035 إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لتحديث إدارة الري والموارد المائية. وتسرد الخطة سلسلة من المشاريع التي يجب تنفيذها قبل عام 2035 لتجنب إفلاس المياه وما يرتبط بذلك من إجراءات لتقنين المياه. ومع ذلك، اعتبارًا من عام 2022، تم البدء في القليل من هذه المشاريع ، إن وجدت.

وتجدر الإشارة إلى أن الزراعة المروية كانت مستدامة لآلاف السنين بسبب أعمال الفيضانات التي جرفت الأملاح الناتجة عن تبخر العام السابق، وتوفير طبقة جديدة من الطمي والطين سنويًا لتجديد حيوية الأراضي الزراعية. ولكن بسبب بناء السدود في المنبع، لم تعد هناك أي فيضانات تجعل الزراعة المروية مستدامة تاريخياً. ونتيجة لذلك، يتعرض 54٪ من بلادنا لخطر كبير يتمثل في تدهور الأراضي، ويؤثر التصحر على 39٪ من مساحة الأرض.

تم تحويل المنطقة الواقعة شمال بغداد والتي كانت تقليديًا للزراعة البعلية على مدى الأربعين عامًا الماضية إلى الري باستخدام الآبار المحورية. وأدى استخدام المياه الجوفية إلى انخفاض إنتاج بعض المَزارع بمرور الوقت بسبب بقاء الملح عندما تتبخر المياه الجوفية المستخدمة في الري. لكن التأثير الأكبر حدث عندما استولى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) على المنطقة ودمر معدات الري بينما كان يرعب المزارعين لحثهم على الانضمام إلى صفوفهم. والنتيجة النهائية لذلك أن هذه المزارع قد هُجرت وأصبحت مصدرًا للغبار الذي تلتقطه عواصف رياح أشد وأسرع.

يعتبر العراق من أكثر المناطق تعرضاً لمخاطر تأثير تغير المناخ. فوفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يحتل العراق المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث نقص المياه والغذاء ودرجات الحرارة القصوى. وتشكل هذه العوامل تهديدًا طويل الأمد للظروف المعيشية لملايين العراقيين، واستدامة الاقتصاد على المدى الطويل، والأمن القومي العراقي. ويعتمد هذا الضعف أيضًا على حقيقة أن العراق فقد قاعدته الاقتصادية التقليدية للزراعة والتجارة وأصبح مدمنًا على الدخل من أنشطة تصدير النفط. ومن المتوقع أن ينخفض تدفق الدخل هذا مع تحويل العالم مصدر طاقته من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المستدامة مع توقع انخفاض الطلب في جميع أنحاء العالم من 100 مليون برميل في اليوم الحالي إلى 25 مليون برميل في اليوم.

قامت معظم دول المنطقة بتطوير صندوق سيادي يُستخدم لدعم وتحويل الاقتصاد المحلي لخدمة الأجيال القادمة. وعلى النقيض من العراق الذي انخرط في حرب مدمرة مع إيران من 1980 إلى 1988، تلاها غزو الكويت وانسحابها في 1990–1991، ثم عقوبات من 1990 إلى 2003 والتي بلغت ذروتها مع العشرين عامًا الماضية من عدم الاستقرار.

ومما يزيد الأمر تعقيدًا الزيادة السريعة في عدد السكان في العراق الذي كان 25 مليونًا في عام 2003، بينما الآن 42 مليونًا. ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 53 مليونًا بحلول عام 2030 مع زيادة كبيرة في عدد الشباب في التوزيع الديموغرافي. وتميل التركيبة السكانية لإيران أيضًا نحو الشباب وكذلك الحال بالنسبة لمعظم المنطقة. وهذه الموجة الديموغرافية قنبلة تنتظر الانفجار بسبب اعتماد العراقيين على الوظائف الحكومية التي تنتج القليل في شكل قيمة مضافة لاقتصاد الدولة. وأما العمالة فهي في الأساس بطالة مقنعة وليست أكثر من طريقة للحكومة لإعادة توزيع دخل النفط من خلال المحسوبية. ولا يوجد عمليا أي ناتج من الشركات المملوكة للحكومة، ويهدر الفساد ومشاريع الأفيال البيضاء غير المجدية بقايا الفوائض. أما شباب ما بعد صدام (الأطفال الذين وُلدوا في منتصف التسعينيات حتى الآن) فسيصبحون قريبًا أغلبية وسيطالبون بالوظائف والدخل. ولا توجد فرص لهم في الحكومة ولا يوجد قطاع خاص حقيقي في العراق. وهؤلاء الشباب سيكونون لقمة سائغة للمتطرفين حيث أن الفقر يهدم مستقبلهم؛ ومن لا يقع في أيدي المتطرفين سيصبح خطرًا أمنيًا على الدولة من الجرائم العادية. وترغب معظم الطبقة الوسطى في الهجرة إلى أراض أكثر أمانًا حيث يمكن لأطفالهم أن يعيشوا في بيئة آمنة ومأمونة، وبالطبع سيحاول بعض المتطرفين وغير المتعلمين أيضًا الهجرة. وهذه ليست مشكلة العراق فقط ولكنها مشكلة عالمية، وهو في الأساس تكرار لما حدث في التسعينيات في روسيا وكذلك ما حدث في سوريا.

هناك حاجة لتغيير الديناميكيات من لعبة محصلتها الحالية صفرية إلى ديناميكيات الربح المتبادل من خلال المنافع المتبادلة القائمة على التكامل الاقتصادي والتعاون، حيث يشير تهديد الوضع الراهن إلى ثلاث عواصف مكتملة تتزامن في غضون عشرة إلى عشرين عامًا، تضرب العراق والمنطقة. ومع ذلك، يبدو أن هناك نقصًا في الإجراءات العاجلة من جانب صانعي السياسة العراقيين (والمنطقة)، واستمرارا للممارسات المهدورة التي تفترض أن وفرة المياه غير محدودة وأن الحفاظ على الطاقة والموارد غير ضروري. لذا، يجب أن يصبح التصدي لتغير المناخ أولوية وطنية للعراق.

خلال عام 2021، قام الرئيس السابق برهم صالح بجمع العديد من الناشطين المهتمين بتهديدات تغير المناخ، بمن فيهم المؤلف، لمناقشة تحديات تغير المناخ في العراق. وتم نشر نتائج المداولات في مبادرة إنعاش بلاد ما بين النهرين في سبتمبر 2021. وتم تقديم المبادرة إلى المجلس الوزاري وتمت مراجعتها واعتمادها من حيث المبدأ كأساس لتجميع مسودة من شأنها توجيه خطة العمل الحكومية لإعداد العراق للتغييرات الاقتصادية القادمة في جميع أنحاء العالم والتكيف والتخفيف من تغير المناخ ليس فقط في العراق ولكن أيضًا في المنطقة.

مبادرة إحياء بلاد ما بين النهرين:
يؤكد تاريخ بلاد ما بين النهرين إلى أنها كانت سلّة غذاء المنطقة حيث تم اختراع الزراعة المروية هناك. وكان العراق أيضًا محطة حيوية في طرق التجارة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. وعاشت بلاد ما بين النهرين على الدخل من الزراعة والتجارة لأكثر من سبعة آلاف عام؛ ولكن منذ اكتشاف النفط في كركوك عام 1927، أصبح اقتصاد العراق مدمنًا على القيمة الريعية لاستخراج النفط والموارد الطبيعية الأخرى. ونتيجة لذلك، بدأ إنتاج الغذاء يتلاشى، وإن كان ذلك ببطء، وأصبحت التجارة محصورة في استيراد

ما يحتاجه العراق، حيث تجنبت تجارة الترانزيت العراق بسبب عدم الاستقرار والروتين الكبير الذي لا يسمح بمرور البضائع بسهولة.

المبادرة عبارة عن خطة تستند إلى تاريخ العراق باعتباره سلة خبز ومحورًا في طرق التجارة، مع طبقة إضافية لتصدير الطاقة المستدامة. وفي المبادرة برنامج يبني ببطء إنتاج الطاقة المستدامة لدعم ميزانية العراق مبدئيًا واستبدال دخل النفط الذي يسبب الإدمان ببطء مع السماح باستعادة إنتاج الأغذية وعبورها. وتناقش المبادرة مختلف المشاريع التي يمكن أن يمولها القطاع الخاص بمساعدة ودعم من حكومة العراق. ونعرض هنا أربع مجموعات من المشاريع المترابطة وكيف من المفترض أن تعمل معًا لتوفير مستقبل مزدهر متجذر في تاريخ بلاد ما بين النهرين:

1- التشجير وإنتاج الغذاء مع تحديث الري:

يبدأ تنشيط إنتاج الغذاء بالاستفادة من أسواق ائتمان الكربون لبدء برنامج تحريج (تشجير) للأنواع المحلية من شأنه تقليل كمية الغبار التي يمكن أن تحملها عواصف الرياح المذكورة أعلاه، وذلك عن طريق إنشاء المزارع وإحياء البساتين المهجورة. وستوفر هذه الغابات أيضًا قيمة مضافة أو تقلل الآثار الضارة لارتفاع درجات الحرارة. أما المناطق المظللة بين أشجار النخيل فهي حماية تقليدية لإنتاج الخضروات من الحرارة الشديدة والبرودة الشديدة. ويمكن دعم زراعة هذه الغابات وصيانتها من خلال أرصدة الكربون التي تُباع في سوق الكربون الطوعي.

وبذلك، فإن غابات النخيل ستنتج دخلاً إضافياً من التمور في جنوب وغرب العراق والفواكه الأخرى في شمال العراق سنوياً (بالإضافة إلى العسل)، وستؤمّن الكربوهيدرات من الكربون المحتجز حيث يمكن استبدال كل شجرة بما لا يقل عن طنين من أرصدة الكربون (حاليًا حوالي 70 دولارًا للطن). ويستفيد البرنامج من اللوائح العراقية الحالية التي تمنح الأرض للخريجين ليصبحوا أصحاب الأرض بمجرد زراعتها. وبالتالي فإن الشباب الذين يستفيدون من هذا البرنامج سيحققون دخلاً من خلال ائتمانات الكربون وبيع المنتَج، مما سيقلل من الاعتماد على الوظائف الحكومية. وستكون أراضي المزرعة من الأصول القيمة لأولئك الذين يستفيدون من هذا البرنامج لأن الأراضي الزراعية لن تقل قيمتها عن 20 ألف دولار للهكتار الواحد.

ومن أجل تقليل هدر المياه ومراعاة الإفلاس الوشيك لها، يجب زراعة الشتلات باستخدام مزارع شرنقة تساعد على التأكد من أن الشتلات ستمتد جذورها إلى منطقة فادوس فوق المياه الجوفية الضحلة، مما يلغي الحاجة إلى الري. وينطلق هذا البرنامج في بدء صناعة لإعادة تدوير نفايات الورق إلى مزارع شرنقة وسيخلق أيضًا طلبًا على الشتلات التي تقضي عامين من الوقت اللازم للوصول إلى نمو الأشجار الناضجة. ويمكن معرفة تفاصيل كيفية إنتاج مزارع الشرنقة والشتلات على موقع طبيعة العراق على شبكة الإنترنت (www.natureiraq.org).

لقد كانت المساحة الموجودة بين الأشجار تُستخدم تقليديًا لزراعة أشجار الحمضيات أو الخضار أو كليهما. ونحن نقدم أسطح نمو ذكية تستخدم برك الأسماك ليس فقط لتربية الأسماك ولكن أيضًا لإنتاج المياه المليئة بالمغذيات الطبيعية من تبوّل الأسماك. وتُستخدم مياه البركة لري جذور الشتلات النباتية التي تنمو في وسط مسامي ليس له تأثير شعري والذي سيوقف التبخر من سطح التربة. ويتم إعادة تدوير مياه البركة للتخلص من الفاقد من الصرف. وهذه الأسطح ستقضي على نمو الحشائش وبالتالي لا حاجة لاستخدام مبيدات الأعشاب. ويمكن بناء الأسطح بمواد معاد تدويرها ويمكن صنعها اقتصاديًا على نطاق واسع. وإذا اختارت الحكومة العراقية ذلك، فيمكن تحويل دعم المزارعين من الطريقة الحالية لدعم المنتجات عن طريق شرائها من المزارعين إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف السعر الدولي، إلى تقديم الدعم من خلال إعطاء المزارعين مجموعات لإنتاج الغذاء باستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

ومن المتصور أنه في المستقبل يمكن تشكيل شركات زراعية تضم شركات تركية وإيرانية وسعودية وعراقية للاستفادة من موسم النمو الطويل في العراق، وتدار المياه بشكل صحيح في العراق، ومنشأها إيران وتركيا والعراق، وكذلك تأتي المعرفة والخبرة من تركيا والتمويل من السعودية والأرض من العراق. والهدف من هذا النوع من الشراكة ليس فقط إنتاج الغذاء للمنطقة (وربما العالم) ولكن خلق ديناميكية تعزز الاستقرار في العراق حيث يخدم مصالح جميع الدول من خلال التعاون لتحقيق الاستقرار في العراق بدلاً من الوضع الحالي الذي يشهد التنافس على الهيمنة في المنطقة كما أوضحنا سابقاً.

بالإضافة إلى برنامج التحريج (التشجير)، تحدد المبادرة إنشاء أو حماية الحدائق الخضراء لحماية المناطق الطبيعية للأجيال القادمة. وعلاوة على ذلك، تستفيد المبادرة من الاستراتيجيات المحددة في استراتيجية موارد المياه والأراضي في العراق (SWLRI) لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها للري، علاوة على تحديث الري لتقليل الفاقد وتقليل فقدان الأراضي بسبب الملوحة.

وتركز البرامج الأخرى في هذه المبادرة كما هو موضح أدناه على نفس الموضوع المتمثل في إيجاد سبل للتعاون والاعتماد المشترك لتعزيز التعايش السلمي على عكس السنوات الأربعين الماضية من التنافس على الهيمنة.

2- الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر ليحلّان محل الدخل الريعي من الوقود الأحفوري:

في الوقت الحالي، يأتي 99 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق من استخراج وتصدير النفط الخام مع دخل إضافي طفيف من تصدير معادن أخرى مثل الكبريت. ومع خروج العالم من عصر النفط مقابل الطاقة، سينخفض الطلب على النفط.

ومع ذلك، يتمتع العراق بإمكانية إشعاع هائلة حيث تبلغ إنتاجية الخلايا الكهروضوئية حوالي ثلاثة أضعاف تلك التي تم تركيبها في أوروبا. ومن الممكن تصدير الطاقة في المستقبل حيث يمكن تحويل صحاري العراق إلى غابات من الخلايا الكهروضوئية التي يمكن أن تولد الكهرباء خلال النهار. ويمكن تحويل الكهرباء غير المستهلكة إلى الهيدروجين الأخضر باستخدام التحليل الكهربائي على نطاق واسع ويمكن تخزين طاقة الشمس مؤقتًا (موسميًا أو للاستخدام الليلي).

ويمكن أيضًا استخدام الطاقة النظيفة والمستدامة لتحقيق التعاون والتقارب على المستوى الإقليمي. ومن الممكن التوصل والاتفاق مع تركيا حيث سينتج العراق الكهرباء من الكهروضوئية خلال النهار وتستخدم تركيا السدود الكهرومائية لتزويد الشبكة بالكهرباء أثناء الليل والهيدروجين الأخضر لتكملة الطاقة الكهرومائية. وهذا يعطي كلا البلدين إمدادات خضراء من الكهرباء مع إمكانية تصديرها إلى أوروبا الشرقية. وأيضا، سيكون ذلك نواة للتوصل إلى اتفاق بشأن إدارة الموارد المائية في الروافد العليا لنهري دجلة والفرات. ومن المحتمل أن يتطلب هذا عقدًا أو عقدين لإنجازه، ولكن لمراعاة المنافسة بين تركيا وإيران والسعودية على الهيمنة والقيادة، من المتصور أن تشمل الغابات الكهروضوئية إيران والسعودية، مع تخصيص الأراضي المتميزة في جنوب العراق للتشجير وإنتاج الغذاء كما هو موضح في البند 1 أعلاه. وسيؤدي مثل هذا الاعتماد المشترك بين الدول الأربع إلى طلب إقليمي جيوسياسي لاستقرار العراق للسماح بانتقال الطاقة الكهربائية المستدامة والهيدروجين الأخضر المصاحب الذي سيولد الدخل ليس فقط لإنتاج الكهرباء ولكن أيضًا لنقلها إلى المستخدمين المستهدفين .

الاعتماد الاقتصادي المشترك هو الطريق الذي سلكته أوروبا بعد حربين مدمرتين أسفرتا عن 75 عامًا من السلام. ولا يوجد سبب يدعو المنطقة إلى خوض مجموعة أخرى من الحروب للوصول إلى تعايش سلمي ومستقر؛ فكل ما نحتاجه هو الإرادة السياسية التي سيتعين أن تأتي عاجلاً أم آجلاً مع وصول الشباب في المنطقة إلى سن العمل وهم لا يجدون عملاً. وسيؤدي هذا حتما إلى تغيير في الطبقة المتحجرة للقيادة السياسية في المنطقة.

أفضل طريقة لتحقيق التكامل هي من خلال اعتماد نهج الأعمال التجارية الخاصة، حيث يمكن أن تصبح كل محطات إنتاج الطاقة في العراق وتركيا مركزًا يعمل بشكل مستقل ويبيع الكهرباء لمن يدفع أعلى سعر. وفي البداية، سيتم توفير الكهرباء من خلال محطات الطاقة الحرارية والكهرومائية الموجودة، وستظهر ببطء المزيد والمزيد من محطات الطاقة المستدامة، حيث ستحل في نهاية المطاف محل خطط الطاقة الحرارية التقليدية. ويمكن أن تكون شبكة نقل الكهرباء شركة مملوكة ملكية عامة تضم في البداية الحكومتين التركية والعراقية كأكبر مساهمين ولكن يمكنها أيضًا دعوة مستثمري القطاع الخاص من خلال العروض العامة. وسيضمن هذا الهيكل تحولا سريعًا وسيستوعب إيران والسعودية عندما ترى القيادة السياسية لأي من البلدين أنه من المناسب أن يتطلب مستقبل بلديهما المشاركة في مثل هذا التعاون.

3- إدارة المياه:

يخسر العراق ما لا يقل عن 8,5 مليار متر مكعب سنويًا بسبب النقل التبخيري وفقًا لاستراتيجية موارد المياه والأراضي في العراق (SWLRI). ومع ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة، من المتوقع أن يزداد هذا التبخر. وبدلاً من تخزين المياه في العراق حيث الخزانات ضحلة والتبخر حوالي 3 أمتار في السنة، يُقترح استخدام البنية التحتية للسدود التركية لتخزين المياه؛ فمعدلات التبخر في السدود التركية أقل بكثير من العراق حيث أن الخزانات شمالية وفي الجبال العالية وبالتالي فهي عميقة ولها مساحة سطحية صغيرة لنفس الحجم من المياه (الخزانات في العراق ضحلة وبالتالي لها مساحة كبيرة).

تم اقتراح اتفاقية إدارة البنية التحتية في تركيا لأول مرة في معاهدة الصداقة التركية العراقية التي تم تنفيذها في أنقرة في 29 مارس 1946 حيث يمنح الفصل السادس، الفقرة 1، العراق الحق في بناء السدود على الروافد العليا لنهري دجلة والفرات بالتنسيق مع تركيا لصالح كلا الشعبين. وبالنظر إلى أن السدود قد تم بناؤها بالفعل، فإن هناك أساسا للتفاوض بشأن القواعد التشغيلية لمحطات الطاقة الكهرومائية. وسيؤدي ذلك إلى توفير المياه من التبخر في العراق، وبالتالي تأجيل مشكلة إفلاس المياه التي تواجه العراق، وشراء المزيد من الوقت للسماح بتحديث إدارة المياه في العراق وتقنيات الري التي عفا عليها الزمن. وسيسمح هذا أيضًا باستنزاف خزان سد الموصل، وهو أخطر السدود في العالم حسب تصنيف فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي في عام 2007. وسيسمح استنزاف الخزان بحقن الأساس دون التعامل مع الضغط الهيدروستاتيكي للخزان.

أما أولئك الذين يعترضون على هذا الترتيب على أساس أن هذا من شأنه أن يمنح تركيا اليد العليا من الناحية الاستراتيجية، فإنهم ينسون أن العراق يواجه إفلاسًا للمياه وفي الوقت نفسه لا يدركون أن الأجزاء الأخرى من هذه الخطة تمنح العراق أوراقًا قوية في الاتفاقية وبالتالي، ستكون تركيا والعراق على قدم المساواة ولا يملك أي منهما كل الأوراق القوية.

4- حقوق النقل والعبور:

للسماح لدول الخليج بأن تكون جزءًا من هذا التعاون، من المتصور أن نبدأ بوضع خط أنابيب لنقل الغاز الأرضي بحيث يربط قطر وعمان والإمارات والسعودية والكويت والعراق بتركيا وأوروبا الشرقية. وسيخلق هذا حافزًا إضافيًا لتحقيق الاستقرار في العراق لأنه أمر أساسي لمخطط العبور هذا. وعلاوة على ذلك، نرى مستقبلًا تربط فيه السكك الحديدية والوصلات البرية موانئ عمان بالإمارات العربية المتحدة، والكويت بالبصرة، ومن هناك إلى برلين. وتستند هذه الفكرة إلى الرد الألماني العثماني الأصلي على قناة السويس التي ربطت برلين بالبصرة عبر السكك الحديدية والتي أعطت شركة السكك الحديدية حقوق معادن العراق. وتم تسليم هذه الحقوق إلى البريطانيين والفرنسيين كتعويض بعد الحرب العالمية الأولى وأصبحت جوهر شركة نفط العراق. وسوف يتنافس هذا الرابط البري مع روتردام في نقل أسرع لأوروبا الشرقية وسيمنح تركيا انفتاحًا على دول الخليج لمنتجاتها. ويمكن للشاحنات التي تأتي محملة ببضائع تركية وأوروبية أن تعود محملة بشحنات من الشرق متجهة إلى وجهات في أوروبا الشرقية. ويتطلب العبور السريع اتفاقًا بين الدول لقبول واستخدام بيانات موحدة وبالتالي فتح حدود مماثلة للطريقة التي

عملت بها السوق الزراعية الأوروبية المشتركة وأدت إلى اتفاقية الاتحاد الأوروبي.

الخاتمة:

ما ورد أعلاه هو بيان للرؤية ويتطلب الكثير من العمل في التفاصيل لوضع الأساس لكيفية التنفيذ وإنشاء النماذج الاقتصادية التي من شأنها أن تسمح بالاستثمارات المناسبة من الصناديق السيادية والمستثمرين المؤسسيين؛ ولكن أهم عنصر غير متوفر حاليا هي الإرادة السياسية لقيادة المنطقة. ولم تحدث الظروف التي تسمح بهذا التغيير الجذري في الاتجاهات بعد، لكنها ستحدث حتما.

لقد واجهت دول الخليج الإفلاس المالي في الأربعينيات من القرن الماضي عندما اخترعت اليابان زراعة اللؤلؤ والتي كانت مصدر الرزق الرئيسي للكويت والإمارات. وقد تم إنقاذ الخليج من الإفلاس باكتشاف النفط الذي استخدمه قادة الخليج بحذر وبهدف تكوين ثروة لأجيالهم القادمة. وبينما تعلم الخليج دروسه من فقدان صيد اللؤلؤ، لم يتعلم العراق وإيران بعد أنهما يواجهان خرابًا ماليًا مع انتهاء عصر النفط. ومع ذلك، فهي مسألة متى وليس ما إذا. وسيأتي الوقت الذي سيضطر فيه قادة العراق وإيران إلى مواجهة تبعات عدم إعداد الجيل القادم للحياة بدون دخل نفطي. ومع تزايد عدد سكان العراق وتفشي الفساد، لم يتبق الكثير من الوقت حتى يطالب الجيل القادم من العراقيين بنصيبهم العادل من الدخل في وقت ينخفض فيه الدخل. وإذا لم يتم توفير مستقبل مناسب لهم، فستكون هناك مظاهرات وقمع ستتبعها موجات هجرة، كما حدث على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا في عام 2021.

وتوفر بدائل الانتقال التي تمت مناقشتها في الرؤية الواردة هنا فرصة للاتحاد الأوروبي للاستثمار ليس فقط في دعم مثل هذا التحول ولكن أيضًا لجعل شركاته ومصنّعيه يستفيدون من فرص الاستثمار التي ستُفتح عندما تدرك القيادة الإقليمية أنه ليس هناك بديل آخر.

إن علامات التغيير تحيط بنا مع الهدف الطموح المعلن للسعودية مؤخرًا بإعلان أن أوروبا الجديدة هي الشرق الأوسط.

ورقة عمل مقدمة من السيد ناصر مرزوق سلطان المري

مدير الإدارة القانونية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – قطر
بعنوان "دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية البيئة ومواجهة ظواهر التغير المناخي على نهج حقوق الإنسان من الرصد إلى المشاركة"

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة / رئيس الجلسة المحترم
السادة المشاركون في مجموعة العمل.. المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني في إطار مجموعة العمل هذه التي تقام ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان والتغيرات المناخية والمتعلقة بتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في حماية الحق في البيئة السليمة والمستدامة ومواجهة ظواهر التغير المناخي، أن أشارك في هذه المجموعة ممثلاً عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عرض تجربتها على هذا الصعيد منوهاً في البدء أن هذا المؤتمر انما يأتي امتداداً للمؤتمرات الدولية السابقة التي عالجت قضايا عالمية وإقليمية ذات صلة بحقوق الإنسان من قبيل (العدالة الانتقالية، والديمقراطية، والأمن الإنساني وحوار الحكومات مع المجتمع المدني) وغيرها وذلك من منطلق ان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لا تعمل في فراغ وإنما وسط عالم متغير يزخر بالقضايا والمشكلات التي تؤثر على عموم الحقوق والحريات الأساسية، حيث تفرض على (اللجنة) تحديات بضرورة مواكبتها والتفاعل معها والاسهام مع القوى الحية والفاعلين والشركاء في إيجاد الحلول المبتكرة لمعالجتها.
ومن بين هذه المشكلات تغيرات المناخ التي تشكل تحدي عصرنا.

وفيما يخص دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية الحق في بيئة سليمة ومستدامة فإن دورها إنما يتوزع على الأصعدة التالية:

الصعيد الأول المتعلق بالموائمة التشريعية:
يندرج ضمن هذا النمط من مهام اللجنة، دراسة مشروعات القوانين للوقوف على مدى انسجام احكامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك التشريعات الصادرة ومدى موائمتها لهذه المعايير، ويتمثل نهج اللجنة **على هذا الصعيد من خلال الوقوف على المسائل التالية:**
– طبيعة أحكام مشروع القانون، أو القانون المعني، ومدى صلتها بأنماط حقوق الإنسان التي يتصدى لتنظيمها، بوصف كل منهما (أداة) أو (تدبيراً)، يوظف لتمكين الأفراد والجماعات من التمتع بحقوق الإنسان ومنها (الحق في بيئة نظيفة وسليمة).
– ما قد ينطوي عليه (مشروع القانون) أو (القانون المعني) من أحكام يشكل تنفيذها قيداً على الحقوق والحريات الفردية والعامة، أو كونها تتعارض مع أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان التي تصبح الدولة طرفاً فيها.
– علماً بأن (اللجنة) لطالما دعت إلى عقد الحوارات المجتمعية التي تضم أصحاب المصلحة والجهات المنفذة والنخبة المثقفة وقادة الرأي، حول مشروعات القوانين قبل إصدارها، وذلك بقصد تحقيق مبدأ المشاركة العامة في سن التشريعات الوطنية لتكون على قدر ملائم من الاستجابة للشواغل والاهتمامات المحلية ومنها التشريعات البيئية.

الصعيد الثاني: المعني بمهام الرصد والتوثيق لأوضاع حقوق الإنسان
تتخذ مهام الرصد والتوثيق في اللجنة قدر صلتها بحماية الحق في بيئة نظيفة وسليمة التعبيرات الآتية:
أولاً: من خلال التقارير السنوية للجنة التي تتصدى لرصد وتقويم الأداء الوطني في مجال إعمال حقوق الإنسان على اختلافها، وسواء أكانت مدنية وسياسية، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية، أو تلك المتعلقة بالفئات الأولى بالرعاية، هذا إضافة إلى (الحق في البيئة والتنمية المستدامة)

ويشمل رصد هذا الحق المجالات التالية:
المجال الأول: رصد الممارسات الوطنية سواء على مستوى التشريعات أو السياسات أو المشروعات أو الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة، وذلك من خلال أداء الدولة لتحقيق:
– الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالبيئة.

– أهداف خطة التنمية المستدامة الأممية 2030 ذات الصلة بالبيئة.
– ومصادقتها على الاتفاقيات البيئية.

معززاً كل ذلك بما تستشرفه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من تحديات تصادف الأداء الوطني في هذا المجال ليتوج هذا الرصد باقتراح ما ترى (اللجنة) ملائماً من توصيات

المجال الثاني: رصد أداء الجهات المعنية بالبيئة في اعمال مبدأ الشفافية من خلال توفير الإحصاءات والمعلومات عن الأوضاع البيئية

رصدت (اللجنة) تمتع الأجهزة، الحكومية بالشفافية في اطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالبيئة حيث يصدر جهاز الإحصاء التابع لوزارة الإحصاء والتخطيط التنموي تقارير أولية للإحصاءات البيئية في دولة قطر تنشر على الموقع الالكتروني للوزارة، إذ يتضمن العديد من المعلومات عن المناخ، والمياه، والهواء، والنفايات، والمحميات الطبيعية والمؤشرات البيئية، حيث يأتي هذا التقرير ليخدم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر.

ومن بين المعلومات التي كشف عنها هذا التقرير أن مستوى الملوثات في الهواء المحيط بالدوحة أقل بكثير من الحدود المسموح بها باستثناء الجسيمات الدقيقة العالقة وأشارت البيانات إلى زيادة الجسيمات الدقيقة عن العدد المسموح به (50 ميكرو غراماً لكل متر مكعب) فيما يوجد غاز أول أوكسيد الكاربون بكميات ضئيلة جداً، وهو ما أكدته تقارير لمنظمة الصحة العالية.

الصعيد الثالث: تلقي الشكاوي من الأفراد والجماعات:

يحصل أن تتلقى (اللجنة) بسبب عدم تطبيق قانون أو اجراء ما ومن ذلك ما يتصل بالشأن البيئي، شكاوى حيث تمارس اللجنة اختصاصات شبه قضائية في النظر بهذه الشكاوى اذ تتولى مخاطبة الجهات المختصة بطلب تسويتها، ومن ذلك العمل على تسهيل الخدمات الصحية، والمياه النظيفة، والصرف الصحي في سكن العمال، وتحسينها بشكل مطرد، وقد أثارت اللجنة في تقاريرها السنوية السابقة هذه المسائل وطلبت من الحكومة معالجتها، فكانت استجابتها إنشاء مناطق صناعية، ومدن عمالية سكنية تتوفر فيها متطلبات الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية مستدامة.

الصعيد الرابع: الاهتمام (بالحق في البيئة والتنمية المستدامة، في عموم أنشطة (اللجنة) بنشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك:

– عبر البرامج التدريبية للجنة.
– واستثمار تجربة اللجنة في التواصل مع الجاليات.
– ودمج فكرة (احترام البيئة) و (أهمية السلوك المستدام) في أنشطة التوعية التي تمارسها اللجنة في الاحتفالات والمناسبات العامة.
– ومن خلال إقامة الندوات التوعوية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي أقيم خلال مارس عام 2012 تحت عنوان: الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة حيث جرى عقد ندوة علمية بهذا الخصوص بالتعاون ما بين اللجنة ومعهد الدوحة للدراسات العليا.

هذا وقد انتهت الورقة إلى جملة من التوصيات وأبرزها ما سوف نذكره:

التوصيات:

سوف يكون محل اهتمام هذه الورقة اقتراح عدد من التوصيات التي تقع ضمن اختصاصات واتجاهات عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس لعام 1993، وتوظيفها في مجال حماية البيئة ومنع والوقاية من آثار التغير المناخي وتقليلها على نهج حقوق الإنسان وهي اجمالاً على النحو المبين في الآتي:

1– ان يكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور في حث الأجهزة الحكومية المعنية (بحماية البيئة والتغير المناخي) على اعتماد مبدأ الشفافية في تقديم البيانات والمعلومات عن الأوضاع البيئية والافصاح عما يواجهها من تحديات وتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتدهور البيئي وآثاره السلبية على حقوق الإنسان.
2– اعتماد آليات للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة فيما يخص التجاوزات البيئية، والعمل على الانتصاف لحقوق المتضررين بالتعاون مع الجهات المعنية، والاستفادة من أحدث الجهود الأممية على هذا الصعيد ومنها قرار لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 7/ تشرين أول/أكتوبر 2022 والمشاورات الإقليمية لتبادل الخبرات المكتسبة بهذا الخصوص.
3–اعداد تقارير رصد مستقلة بشأن الأوضاع البيئية وتقييمها من منظور حقوق الإنسان.
4– أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان طرفاً في أية حوارات ومشاورات مع الجهات المنفذة، وصاحبة المصلحة، ومنظمات المجتمع المدني، والنخب المثقفة بشأن مشروعات القوانين ذات الصلة بالبيئة والتغيرات المناخية من منظور حقوق الإنسان إن لم تكن هذه المؤسسات هي من يمسك بزمام المبادرة في الدعوة لهذه الحوارات وإدارتها.
5– دمج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأعداد للاستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة والتغير المناخي، من منظور حقوق الإنسان، وأن لا يقف دورها عند حدود رصد أداء الدولة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات.
6– بلورة وتطوير انشاء جماعات (المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية) وأن يكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور في استظهار هذه الفكرة وصياغة آليات عملها وما تتطلبه من أطر تنظيمية وقانونية، هذا بجانب مبادرات تسعى لتحقيق ذات الهدف من قبيل إنشاء مجموعات تفكير وطنية لبحث كل ما يتعلق بالشأن البيئي وقضايا تغير المناخ من تحديات، فضلاً عن استشراف الآفاق المستقبلية لهذه المسألة وما تقتضيه من تدابير استباقية.
7– وعلى قاعدة أن منظمات المجتمع المدني هي الحليف الموضوعي الأقرب للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالنظر لميزة الاستقلالية التي تجمعها، فإنه يكون ملائماً لهذه المؤسسات أن تساعد في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني

بشأن دمج قضايا البيئة وتغير المناخ في شواغلها واهتماماتها، وذلك تحقيقاً لمبدأ المشاركة العامة (الشعبية) في رصد الأوضاع البيئية وصنع القرارات المتعلقة بحماية وتعزيز الحق في بيئة سليمة ونظيفة، ومواجهة ظواهر التغير المناخي.

8- ملائمة أن تنهض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ببلورة فكرة دمج حقوق الإنسان ذات الصلة بقضايا البيئة والتغير المناخي ضمن (مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات(وذلك من خلال حث الشركات ومجتمع الأعمال على دعم المشروعات البحثية ذات الصلة بحماية البيئة إلى جانب مراعاة حقوق الإنسان للمجتمعات المحلية فيما تنفذه من مشروعات وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
9- الإعداد لقانون إداري يضمن انفاذ التشريعات واللوائح والقرارات المتعلقة بحماية البيئة، ذلك أن السلطات العامة هي التي تنهض بهذه المسؤولية من خلال مؤسسات انفاذ القانون وتحديداً في إطار مهامها في مجال الضبط الإداري للمحافظة على النظام العام، وبخاصة الجانب المتعلق منه بالمحافظة على (الصحة العامة) التي يندرج أمر حماية البيئة في صلب مفهومها، ودائماً في إطار المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان.
10- دمج مسألة (احترام حقوق الإنسان في سياق إجراءات الضبط الإداري للحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة، والوقاية من ظواهر التغير المناخي) في مقررات ومناهج مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة بمؤسسات انفاذ القانون وإقامة العدل (شرطة، نيابة، قضاء).
11- ملائمة الاعداد لصك كلي مخصص (للحق في بيئة سليمة ونظيفة) في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان على هيئة اعلان أو مدونة مبادئ توجيهية، والدعوة لتبني هذا المشروع (المبادرة) من قبل التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي موازاة ذلك فإنه يغدو ملائماً تبني ذات المشروع في إطار التعاون ما بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة العربية لحقوق الإنسان ومجلس وزراء البيئة العرب، لصياغة اعلان عربي أو مدونة مبادئ توجيهية عربية في ذات الاتجاه.

هذا ونرجو من جميع المشاركين الاطلاع على الحقيبة الثقافية المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
شاكرين لكم حسن أستماعكم.

استخلاصات أساسية.

التوصيات

"إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ" (164)

الإطار المرجعي
أولاً: هدف الورقة.
ثانياً: أهمية الورقة.
ثالثاً: النطاق الموضوعي للورقة.
رابعاً: التساؤلات المركزية.
خامساً: المحتويات.
المحور الأول/ حماية الحق في البيئة: تأصيل مفاهيمي.
أولاً: وضع المسألة في الشريعة الإسلامية (المنظور الإسلامي للحق في البيئة).
ثانياً: تطور الاهتمام الدولي (بقضايا حماية البيئة) من منظور حقوق الإنسان.
1- حقوق الإنسان وقضايا البيئة .. ابعاد ومقاربات.
2- الاهتمام الدولي بحماية البيئة.
ثالثاً: الاهتمام الوطني بحماية البيئة، الاطار القانوني، والمؤسسي، والثقافي.
المحور الثاني: تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر في (حماية البيئة) و مواجهة ظواهر التغير المناخي على نهج حقوق الإنسان.
أولاً: في إطار المواثمة التشريعية
ثانياً: رصد وتوثيق الأداء الوطني في مجال حماية البيئة.
ثالثاً: الانتصاف لحقوق المتضررين جراء التجاوزات البيئية.
رابعاً: على صعيد البحث العلمي المتعلق بقضايا البيئة والتنمية المستدامة.
خامساً: الاسهام في نشر الوعي البيئي، وإرساء التربية البيئية.

تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية البيئة .. ابعاد ومقاربات

الاطار المرجعي.

أولاً: هدف الورقة: ويتمثل بإيضاح دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية البيئة في سياق ممارستها لاختصاصاتها وفقاً لمبادئ باريس لعام 1993 التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
ثانياً: أهمية الورقة: تكتسي هذه الورقة أهميتها بضوء الاعتبارات الآتية:
1- أنها تنبع من أهمية المؤتمر في تصديه لبحث الشؤون المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، وذلك في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان (دمج أو مقاربة حقوق الإنسان بقضايا البيئة).
2- وكونها تستجيب لأحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر بتسليط الضوء على الممارسات الفضلى (الممارسات الجيدة) للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتحديداً ما يتعلق بممارسات (اللجنة) على صعيد حماية البيئة، (بوصفها هيئة مستقلة وطنية) معنية بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في الدولة ومن بينها (الوضع البيئي).
ثالثاً: نطاق الورقة: يتحدد النطاق الموضوعي للورقة بالدرجة الأساس بالكشف على ما يلي:
1- مجالات عمل (اللجنة) على صعيد حماية البيئة، وذلك وفقاً لاتجاهات عملها الأساسية، المحددة بضوء مبادئ باريس لعام 1993، ودون صرف النظر عن الإشارة إلى أدوار المؤسسات والجهات المعنية في الدولة بحماية البيئة وكلما اقتضى الحال ذلك.
2- ما يقتضي من مقاربات وابعاد تنطوي عليها العلاقة ما بين (حقوق الإنسان، وقضايا البيئة)، وأية ظواهر أو مشكلات ذات صلة.
3- ما يمكن لهذه الورقة أن تقترحه من توصيات لتطوير الأداء الوطني في مجال حقوق الإنسان، أو ترسيخ مقاربة حقوق الإنسان بقضايا البيئة في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان.
رابعاً: التساؤلات المركزية للورقة:
تحاول الورقة الإجابة على التساؤلات التالية.

التساؤل الأول: ما هو الأساس الذي يدعو (اللجنة) للاهتمام بمسألة (حماية البيئة)، بعبارة أخرى (الضرورات الموضوعية والعملية) التي تلح على ذلك، وما هي مكانة هذه المسألة ضمن سلم اهتمامات وأولويات عمل اللجنة؟

التساؤل الثاني: ما هي المجالات التي من خلالها يتبدى دور اللجنة في حماية البيئة، وكيف يغدو ممكناً أن تساهم اللجنة في تطوير الأداء الوطني في هذا المجال على نهج حقوق الإنسان؟

التساؤل الثالث: ما هو المنظور الإسلامي لحماية البيئة، وما هي آفاق توظيف هذا الجانب لأغراض نشر الوعي البيئي والتربية البيئية القائمتين على (ثقافة حقوق الإنسان)؟

التساؤل الرابع: هل تبدو الصكوك الدولية لحقوق الإنسان كافية لتجسيد مقاربة حقوق الإنسان بقضايا البيئة، أم أن ثمة حاجة لإرساء صك مستقل مخصص في القانون الدولي لحقوق الإنسان (للحق في البيئة)، على غرار اعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية؟

التساؤل الخامس: هل يغدو ملائماً العمل على مدونة مبادئ توجيهية لتجسيد الاطار الشامل متعدد الأطراف والابعاد بشأن الأداء الوطني والدولي لتعزيز وحماية (الحق في البيئة)؟

التساؤل السادس: ما هو الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الجماعية لحماية البيئة (محلياً واقليمياً ودولياً)، وكيف يتجلى مفهوم (العدالة المناخية) في اطار التعاون الدولي لمواجهة ظواهر التغير المناخي؟

التساؤل السابع: كيف تتجلى حقيقة الترابط ما بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعمال وحماية حق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة ومستدامة؟

مقدمه

امتداداً للمؤتمرات الدولية السابقة التي عقدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول قضايا إقليمية وعالمية ذات صلة بحقوق الإنسان بما في ذلك تلك المتعلقة (بالديمقراطية، والعدالة الانتقالية، ومناهضة التطرف والكراهية العنصرية، وحماية الصحفيين، وحرية الرأي في وسائل التواصل الاجتماعي، والأمن الإنساني، وحوار المجتمع المدني والحكومات وغيرها).

وذلك من منطلق أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لا تعمل في فراغ وأنماوسط عالمٍ متغير يزخر بالقضايا والمشكلات الإقليمية والدولية التي تؤثر على عموم الحقوق والحريات الأساسية، والتي تفرض على (اللجنة) تحديات بضرورة مواكبتها والتفاعل معها والاسهام مع القوى الحية والفاعلين والشركاء (محلياً وإقليمياً ودولياً) في إيجاد الحلول المبتكرة لمعالجتها.

تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في (قطر) خلال الفترة من 21 إلى 22 فبراير 2023المؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان والتغيرات المناخية وذلك بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة البيئة والتغير المناخي في قطر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حيث يأتي انعقاد هذا المؤتمر في سياق الاهتمام العالمي بظواهر تغير المناخ والوقاية منها ومنعها والتقليل من آثارها إذ أجتمعت هذه الظواهر مشكلة عبر وطنية تهدد مصير الجنس البشري برمته، وذلك بفعل التدخل المتزايد غير المسؤول للحكومات والشركات والافراد في استنفاذ الموارد الأساسية للطبيعة و حرق الوقود الاحفوري وإزالة الغابات، مما يؤدي إلى تصاعد انبعاثات الغازات الدفيئة وارتفاع درجة حرارة الأرض و مستوى سطح البحر وهو ماترتبت عليه عواقب وخيمة من قبيل ظواهر التصحر والجفاف، والفياضانات، وإبادة أصناف من النباتات والحيوانات، و ندرة المياه، والمجاعات وغيرها الأمر الذي يفسر أولوية القضايا البيئية في جدول عمل معظم دول العالم خلال الخمس عقود المنصرمة، وذلك تحت وطئة الآثار التدميريه الواقعه على البيئة من تلوث للهواء والماء والتربة وتراجع الغابات مما انعكس سلباً على حقوق الإنسان وينحو آثار قلق المشتغلين في الحقل البيئي إقليمياً وعالمياً .

وهكذا فقد جاء هذا الاهتمام بالبيئة و بمواردها بعد ان أيقن الجميع (ان ليس لدينا سوى كرة أرضية واحدة نعيش عليها، وأن أي إخلال بأي جزء منها لن يقتصر على ذلك الجزء أو المورد بل يصيب الكرة الأرضية بأجزاءها المختلفة) .

وفي ذلك يقول السيد(يوثانت) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (اننا جميعاً شئنا أم أبينا نسافر سوياً على ظهر كوكب مشترك وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعاً لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا ان نعيش فيها عيشة كاملة وآمنه).

وإذ يستهدف المؤتمر ضمن أهداف عقده (تسليط الضوء على الممارسات الفضلى ذات الصلة بدولة قطر والجهات الفاعلة والشركاء الآخرين بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والشركات) فإنه يسر (اللجنة) أن تطرح تجربتها في مجال حماية البيئة و مواجهة ظواهر التغير المناخي علي نهج حقوق الإنسان في هذا التجمع الدولي الهام آملين ان تحقق الفائدة المرتجاة منها ومن الله تعالى السداد والتوفيق .

المحور الأول/ (الحق في بيئة سليمة ونظيفة).. تأصيل مفاهيمي.

أولاً: الشريعة الإسلامية، والبيئة، دلالات المفهوم، وتجليات الحماية.

- يتجلى اهتمام الشريعة الإسلامية الغراء بالبيئة عبر اعجاز القرآن الكريم وبأسلوب بياني رائع في وصف كل ما يحيط البشر في الطبيعة من هواء وماء وتربة وأحياء، والتذكير بفضل هذه العناصر على الحياة الإنسانية وديمومتها، فهي (الأرض، والرياح، والسحاب، والغيث، والماء، والزرع، والرزق، والثمرات، والكائنات الحية من نبات وحيوان وغيرها)، وهي الحياة، والرحمة الربانية الواسعة، والقدرة الآلهية التي يسبح لها ما في السموات والأرض من كائنات، ويهتدي الإنسان إليها بالعقل.
  - قال تعالى: (ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون).
  - قال رب العزة جلت قدرته: و(من آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره وليبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون). الروم/46

- اللّه الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فيبسطه في السماء، كيف يشاء ويجعله كسفاً فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب من يشاء من عباده إذ هم يستبشرون. الروم/48
- (فانظر إلى اثر رحمة اللّه كيف يحي الأرض بعد موتها وأن ذلك لمحي الموتى وهو على كل شي قدير)
- " ألم تر إن اللّه أنزل من السماء ماءً فسلكه ينابيع في الأرض ثم يخرج زرعاً مختلفاً الوانه ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يجعله حطاماً إن في ذلك لذكرى لذوي الألباب ". الزمر/21
- وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته حتى اذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا من كل الثمرات كذلك نخرج الموتى لعلكم تذكرون". الأعراف/57
- وجعلنا من الماء كل شي حي أفلا يؤمنون. الأنبياء/30
- وترى الأرض هامدة فإذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وانبتت من كل زوج وبهيج

– وثمة منظور إسلامي للبيئة من زاوية (مفهوم لفساد البيئة) الذي هو أعم وأدق وأشمل من المصطلح السائد والشائع (تلوث البيئة)، ذلك أن (الفساد) مسمى قرآني.

والفساد لغة: يعني نقيض الصلاح يقال فسد الشي يفسد فساداً والفساد هو التلف والعطب

والخلل، والمفسدة: الضرر، وما يؤدي إلى الفساد من لهو ولعب ونحوهما.

– وتوظيف مسمى (الفساد) في المجال البيئي يعبر عن أي خلل في البيئة يصدر عن الإنسان من سلوك شائن، وكذلك كل تغيير كمي وكيفي يحدثه الإنسان فيما خلقه اللّه وسخره لخدمته.
أي أن الفساد الذي يحل بالبيئة إنما هو نتيجة لمحاولات الإنسان غير المسؤولة في التدخل لتغيير أو تعديل قوانين البيئة (نواميس الطبيعة والأشياء)، والاخلال بتوازن عناصرها ومكوناتها.

– قال سبحانه جل وعلا: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) وهكذا فقد سبقت هذه النبوءة القرآنية عموم الدراسات والأبحاث البيئية المعاصرة في استشراف ما أصاب البيئة تربة وهواء وغذاءاً من ضرر.

– ويستفاد من هذه الآية المعاني التالية:

- ان الضرر الذي يصيب الإنسان إنما يرتبط بتعامله السيء مع الطبيعة برابطة السببية، وهو ما يستنبط من قوله تعالى: (ليذيقهم بعض الذي عملوا).
- إن تعطيل الموارد البيئية عن أداء الدور الذي خلقت له يعد أمراً محرماً، ذلك أنه يندرج في حكم الافساد في الأرض.

– ان رؤية الإسلام للطبيعة والبيئة مفادها أن اللّه تعالى خلق هذا الكون بدقة عجيبة لا مثيل لها، وبترابط وتناسق وثيق فيما بين مخلوقاته بدلالة قوله جلت قدرته (إنا كل شي خلقناه بقدر)، (وخلق كل شي فقدره تقديرا) أي أن كل شي في هذا العالم من ماء وأرض وهواء وجبال وحيوانات ونباتات إنما خلقها الباري عز وجل بترابط وتناسق محكمين فيما بينها فإذا ما اختل هذا الترابط الذي اصطلح عليه (بتوازن عناصر الطبيعة) ولو قليلاً نتجت عنه مصائب شتى وربما أدى إلى هلاك الطبيعة والجنس البشري.

– وإذ تعني حماية البيئة ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحيلولة، دون تلوثها والحفاظ على توازنها، فإن الإسلام الحنيف إذ جعل الموارد الطبيعية مستودع النعم المسخر لخدمة الإنسان بدليل قوله تعالى (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) فإنه في آية أخرى يشير إلى وجوب حسن استخدام هذه الموارد بدليل قوله سبحانه (كلوا واشربوا من رزق اللّه ولا تعثوا في الأرض مفسدين)

– وثمة تأكيد في الشريعة الإسلامية للعلاقة ما بين خلافة الإنسان والبيئة، قال تعالى: (وإذ قال ربك اني جاعل في الأرض خليفة) أي قوماً بعد قوم أو جيلاً بعد جيل فكل جيل مستأمن على ما استخلف عليه وهو (الأرض) مستودع النعم التي يتوجب الا يتعسف في استخدام مواردها ليحرم الأجيال التالية من خيراتها بدليل قوله تعالى (ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين).
وبذلك فإن الشريعة الإسلامية تكون رائدة في إرساء فكرة (الاستدامة) ومن هذا المنطلق فإن استغلال موارد البيئة واستنزافها لحساب جيل محدد على حساب غيره من الأجيال القادمة إنما هو أمر ينهى عنه الإسلام لأنه ينطوي على مخالفة صريحة لمقصود الاستخلاف.

ثانياً: الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وتغير المناخ على نهج حقوق الإنسان-- من الحماية إلى الاستدامة.

1– تطور الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وتغير المناخ على نهج حقوق الإنسان.

– تعد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الانطلاقة الأولى للاهتمام بالشأن البيئي من منظور حقوق الإنسان ذلك أن وثائق (الشرعة) وإن لم تتناول الحق في بيئة سليمة بنحو صريح ومباشر إلا أنه يمكن الاستدلال على مقاصده بوضوح وذلك في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– حيث وردت المادة 25 من الإعلان بالقول: (لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك، الحق في التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة).

– ليأتي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (11) مؤكداً على ما ورد في المادة 25 من الإعلان إلا أنه في المادة (12) يقر (بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، وأنه من أجل تحقيق هذا الحق فإنه لا بد من اتخاذ ما هو ضروري من أجل تحسين شتى الجوانب البيئية والصناعية).

– وبذلك فإن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يحقق خطوة نوعية أبعد من الإعلان في الإفصاح عن أهمية الشأن البيئي في (نظرية الحقوق)، وتعزيز حقوق الإنسان مع ملاحظة أن ما سلف ذكره جرى في سياق تاريخي لم تأخذ فيه (القضية البيئية) الفهم والزخم المعاصرين، لأن الاخطار والتهديدات البيئية كانت في بداياتها والوعي بها كان جنينياً وغير واضح المعالم والقسمات.

– إلا أن الوعي الإنساني بقضايا البيئة والاهتمام الأممي بها إنما تشكل في بداية السبعينات من القرن الماضي حين عقد مؤتمر

القمة العالمية للتنمية البشرية في ستوكهولم في العام 1972، وقد جاء في المبدأ الأول من اعلان استوكهولم الصادر عن المؤتمر: (ان للإنسان حقاً أساسياً في الحرية والمساواة وظروف الحياة اللائقة في بيئة ذات نوعية تتيح العيش حياة كريمة مرفهة، وهو بذلك يكشف عن الأبعاد الثلاثة لحقوق الإنسان.. الحق في الحرية، والحق في المساواة، والحق في حماية البيئة).

– وهو ما جرى التأكيد عليه في مقررات قمم البيئة والتنمية في ريو عام 1992، وجوهانسبرغ حول التنمية المستدامة عام 2002.

– ليتوإلى الاهتمام الدولي بحماية البيئة بوصفها شرطاً لازماً لاستدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي فيما تعد البيئة السليمة الركيزة الأساس لاستدامة التنمية، وذلك في الوثائق الأممية المعنية بالتنمية (إعلان الحق في التنمية / الأهداف الإنمائية للألفية، خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030).

– ناهيك عن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية 2000 والذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات المشاركين فيه، أنهم يعتبرون قيماً أساسية معينة ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، ومن بين هذه القيم (احترام الطبيعة)، إلى جانب قيم (الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح)، وهي قيم تندرج في صميم ونسيج (فكرة حقوق الإنسان).

– حيث ورد تحت عنوان احترام الطبيعة ما يلي:

(يجب توخي الحذر في إدارة جميع الكائنات الحية والموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا، ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا).

– ليتبلور في ظل هذه التطورات النوعية التي ربطت ما بين حماية البيئة وحقوق الإنسان، اهتمام القانون الدولي لحقوق الإنسان بالقضية البيئية على نهج حقوق الإنسان وذلك من خلال ما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا لحقوق الإنسان لعام 1993 بالقول (بأنه ينبغي إعمال الحق في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، ويسلم المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بإن الالقاء غير المشروع للمواد والنفايات السمية والخطرة يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً لحق كل إنسان في الحياة وفي الصحة .

- دمج حماية البيئة وتغير المناخ في العديد من قرارات مجلس حقوق الإنسان.
- إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في البيئة عام 2012، حيث تلاها إنشاء ولايات للمقررين الخواص المعنيين بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة، والآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً وغير ذلك.
- إقرار المبادئ الاطارية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان عام 2018 وهي التي تكفل تحديد التزامات الدول بموجب قانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

2– حماية البيئة وحقوق الإنسان.. مقاربات وإبعاد حقوق الإنسان والبيئة.. ثنائية التأثير والتأثر.

ثمة علاقة جدلية يتبادل من خلالها (الحق في بيئة سليمة ونظيفة ومستدامة)، وحقوق الإنسان الأخرى التأثر والتأثير ومن ذلك ما تكشف عنه المقاربات التالية بصدد هذه المسألة.

– إن حماية الحق في الحياة لا يمكن النظر إليها على (خلفية جنائية) فحسب وانما على (خلفية بيئية) أيضاً، وإذا كان من البديهي أن حق الإنسان في الحياة بحاجة إلى حمايته من أي اعتداء جنائي عليه فإن حماية حق الإنسان في الحياة يستلزم شروطاً بيئية تكفل استمرار الحياة على الأرض، ذلك أنه بدون هواء نقي وماء نظيف، وموارد طبيعية مستمرة يتعذر بل يستحيل القول بحماية حق الإنسان في الحياة.

– إن الأزمات العالمية المتعلقة بالبيئة والمتمثلة (بتغير المناخ، والتلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية) قد أدت إلى الأضرار الفادح بحقوق الإنسان في (الغذاء الكافي، والسكن الملائم، والصحة، والحياة، والتنمية سيما على فئات الناس الضعيفة والهشة والبلدان النامية ذات الموارد المحدودة والأقل قدرة في الاستجابة والتكيف مع التدهور البيئي).

– كما يرتبط (الحق في بيئة نظيفة) بحقوق أخرى من قبيل الحق في (الملكية والسكن والغذاء وفي حرمة الحياة الخاصة للإنسان)، لا سيما حين يتم الاعتداء على ممتلكاته وصحته بالملوثات على اختلاف أشكالها، وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على (العلاقة ما بين الحق في البيئة وحرمة الحياة الخاصة للإنسان واعتبرتها الأساس غير المباشر لاحترام الحق في بيئة نظيفة، وقد خلصت المحكمة إلى أن التلوث البيئي الناجم عن الترخيص لأحد المصانع للقيام بأعماله ونشاطاته الصناعية بالقرب من منطقة سكنية يمثل انتهاكاً للحق في الحياة الخاصة وبحرمة المسكن).

– وفيما يتصل بالعلاقة ما بين الحق في البيئة، والحق في الغذاء فإن الاستدلال عليها يسير وواضح، ذلك أن أهم عناصر الغذاء الصحي هو عدم تعرضه للتلوث، إذ أن تلوث الهواء على سبيل المثال من شأنه أن يؤدي إلى تلويث الأغذية غير محكمة التغليف، كما أن الفواكة والخضروات معرضة هي الأخرى للتلوث بفعل المبيدات، وهكذا فإن تناولها من قبل الإنسان سوف يؤدي إلى المساس بحقه في الحياة. وتؤكد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 12 (ان الحق في الغذاء الكافي يرتبط بشكل لا انفصام فيه بالكرامة المتأصلة في الإنسان، وهو حق لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولا يمكن فصله عن العدالة الاجتماعية ويستلزم انتهاج السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي الموجهة نحو القضاء على الفقر وإعمال كافة حقوق الإنسان للجميع).

– وبذلك فإن التعليق العام للجنة المذكورة لم يعقد صلة عضوية ما بين الحق في البيئة السليمة، والحق في الغذاء الصالح فحسب، وإنما كشف عن ارتباط إعمال (الحق في البيئة)، (بالحق في العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر)، ذلك إن تفشي الفقر من شأنه أن يعطل تأمين الحق في البيئة بل ويفرغه من محتواه وجدوى ترجمته إلى حيز الواقع ولربما حتى (جدوى الاهتمام به)، وفي ذلك تقول السيدة انديرا غاندي في مؤتمر ستوكهولم: (كيف يمكننا ان نتحدث إلى أولئك الذين يعيشون في قرى ومنازل هي أقرب إلى الأكواخ عن ضرورة حماية الهواء والمحيطات والأنهار في حين أن حياتهم بحد ذاتها في الأصل موبوءة، أن البيئة لا يمكن تحسينها في ظل الفقر).

المشاركة العامة .. تعزيز للحق في بيئة سليمة ونظيفة.

– ومن جانب آخر فإن ضمان الحق في بيئة سليمة ونظيفة (هواء نقي، وماء نظيف، وتربة صالحة، وموارد دائمة ومستمرة) إذا

كان من شأنه حفظ حقوق الإنسان مارة الذكر وحقوق هذا الجيل والأجيال اللاحقة.
فإن مراقبة الأداء الحكومي لضمان إدارة رشيدة في التعامل مع البيئة، يقتضي هو الآخر إعمالاً غير منقوص لحقوق أخرى من نمط مختلف من قبيل (الحق في المشاركة في الشأن السياسي والعام بما في ذلك الإسهام في رسم السياسات والاستراتيجيات العامة والأطر القانونية المتعلقة بحماية البيئة والناظمة لها، هذا فضلاً عن الحق في حرية الرأي والتعبير، والوصول إلى المعلومة والحق في المعرفة عما ينشأ من متغيرات تؤذي البيئة وتمكين الفئات المتضررة من التدهور البيئي من الوصول إلى العدالة للتعويض عما يلحقها من أضرار).

– الأمر الذي يؤكد ترابط الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إعمال الحق في البيئة وحمايتها والدفاع عنها.
– علماً بأن قمم الأرض لم تغفل التنويه بأهمية المشاركة العامة (الشعبية) في عملية صنع القرار المتصل بقضايا البيئة، وها هو اعلان ريودي جانيرو (1992) في مقدمة وثيقة الأجندة 21 يشير إلى (أن أحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة هو المشاركة الواسعة للناس في صنع القرار) هذا بجانب النص على (أن الأفراد والجماعات والمنظمات لها الحق في الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالبيئة والتنمية، بما في ذلك المعلومات حول مخرجات الأنشطة التي لها تأثيرات محتملة على البيئة).

احترام حقوق الإنسان في سياق إجراءات الحفاظ على (البيئة).

– وإذا كنا فيما سبق قد بحثنا واقع العلاقة ما بين (الحق في بيئة سليمة ومستدامة)، وحقوق الإنسان على اختلافها في إطار علاقة التأثير والتأثر، فإن بعداً آخر تتجلى فيه هذه العلاقة، ولكن هذه المرة في سياق إجراءات السلطات العامة لحفظ البيئة، لدواع تتعلق بالحفاظ على النظام العام بعناصره المعروفة (الأمن العام، السكينة العامة، الأداب العامة، الصحة العامة)، حيث ينظر إلى سلامة البيئة واستدامتها بوصفها جزءاً من عناصر النظام العام، إذ تنصهر في نسيج عنصر (الصحة العامة).
– ويتبدى وجه العلاقة ما بين حقوق الإنسان وهذه الإجراءات في مدرك جوهري مفاده أن الأخيرة تندرج ضمن (مفهوم الضبط الإداري)، حيث يرى المشتغلون في فقه القانون العام أن (الضبط الإداري) في حقيقته إنما يجسد صورة من صور تدخل السلطات العامة (الإدارة) بفرض قيود على الحريات الفردية والعامة بغية الحفاظ على النظام العام بعناصره المختلفة ومنها الحفاظ على البيئة.
– وهكذا فإن مراعاة حقوق الإنسان في سياق مباشرة الإدارة (السلطة التنفيذية) سلطة الضبط الإداري عبر ما تمتلكه من صلاحيات إصدار اللوائح التنظيمية، والقرارات الفردية، والتنفيذ الجبري لما تصدره من قرارات ولوائح لمنع التلوث البيئي يفترض أن تستوفي معايير ومتطلبات محددة.
– **حيث تشمل هذه المعايير على ما يلي:**

- المشروعية: والمقصود بذلك أن تكون هذه القيود بناءً على قانون وطني نافذ وقت فرض القيود.
- مراعاة احترام حقوق الأفراد: ويقصد بذلك أن تمارس إجراءات الرقابة الوقائية من قبل (السلطات المختصة)، بالكيفية التي تصون كرامة الأشخاص المعنيين (المتجاوزين لتعليمات الوقاية الصحية).
- الضرورة: بمعنى أن تستجيب القيود لحاجة اجتماعية ملحة، حيث تتمثل هنا بمنع أسباب تلوث البيئة أو التغير المناخي، أو التخفيف من آثاره وذلك من أجل إعادة التوزان البيئي.
- التناسب: يجب أن تكون القيود المفروضة متناسبة مع المصالح المعرضة للخطر (الهواء النقي، والتربة الصالحة، والماء الصالح للشرب، والموارد الطبيعية المستمرة).
- عدم التمييز: عدم جواز ممارسة أي قيود بطريقة تمييزيه انتقائية بما يخالف أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.
العدالة المناخية: بعد مستحدث في العلاقة ما بين حقوق الإنسان وحماية البيئة.

– ثمة بعد مستحدث نشأ في إطار العلاقة ما بين حقوق الإنسان، والحق في البيئة، وهو ما جرى التعارف عليه (بالعدالة المناخية)، وهو مفهوم معاصر في أدبيات القانون الدولي لحقوق الإنسان نشأ بفعل آليات الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان حول (آثار المناخ على التمتع بحقوق الإنسان) والتي استرشدت في الأساس بما دعت إليه (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ) إلى مراعاة احترام حقوق الإنسان فيما تتخذه من إجراءات في مواجهة ظواهر تغير المناخ حيث جاءت تأكيداً لما ورد في مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو عن دورته الثالثة المعقودة في بالي خلال الفترة من 3 إلى 15/ ديسمبر 2007، وتحديد ما ورد في بيان الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كيمون حول هذه المسألة بنحو مجمل ومركز وبلاغة بائنة حيث حدد عناصر العدالة المناخية كالآتي:

- المسؤولية المشتركة: بمعنى أن البلدان المتقدمة والنامية مشمولة باي اتفاق عالمي لمواجهة تغير المناخ، فغلافنا الجوي (على حد تعبير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كيمون) لا يميز بين الانبعاثات الصادرة من مصنع في آسيا أو العواصم التي تنبعث من سيارة في أمريكا الشمالية، أو نتيجة لعمليات إزالة الغابات في أمريكا الجنوبية أو افريقيا ومن ثم فلا بد لهذا الاتفاق أن يكون منصفاً يتجلى فيه مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في آن واحد.

– حماية الفئات المهمشة والضعيفة: (إن تغير المناخ يؤثر علينا جميعاً وان كان تأثيره يحدث بشكل متفاوت، واقلنا قدرة على التعامل معه هم أشد الناس ضرراً منه)، والكلام هنا للأمين العام للأمم المتحدة السابق، ليمضي إلى القول بأن (هؤلاء الذين تشكل أفعالهم أضعف أسباب المشكلة هم الذين يتحملون اخطر عواقبها) مؤسساً لاستخلاص مؤداه (أن علينا التزاماً أخلاقياً بإزالة هذا الحيف، ومن واجبنا أن نوفر الحماية لأشد الفئات ضعفاً).
– دعم وتشجيع البلدان النامية: ان وجهاً آخر للإنصاف يتجلى مواجهة التغيرات المناخية، فإذا ما كانت البلدان المتقدمة النمو مطالبة بأداء دور رئيسي في الحد من الانبعاثات بوصفها المتسبب للنسبة الأعلى من انبعاثات الغازات الدفيئة، فإنه ينبغي على هذه البلدان أن تساعد وتساهم بدعم البلدان النامية بمنحها المزيد من الحوافز والتكنولوجيا النظيفة للحد من نمو انبعاثاتها، وهكذا والقول للأمين العام السابق (بوسعنا معاً أن ندفع إلى حقبة من الاقتصادات المراعية للبيئة حقبة من التنمية المستدامة قائمة على اقتصاد يكفل انخفاض مستوى الانبعاثات).

ثالثاً: الاهتمام الوطني بحماية البيئة ومواجهة التغير المناخي.. الإطار القانوني والمؤسسي والثقافي

يمكن استجلاء اهتمام الدولة بقضايا حماية البيئة وذلك من خلال بحث الإطار القانوني للمسألة وعلى مستوى السياسات

العامة والاستراتيجيات الوطنية، وفي النطاق المؤسسي وعلى صعيد دعم الجهد الدولي لحماية البيئة وتغير المناخ وعلى **الوجه المبين في الآتي:**

1. حماية البيئة: الإطار القانوني

أ الحماية الدستورية للحق في البيئة

يمكن الوقوف على حماية البيئة في الدستور من خلال:

- المادة (29): الثروات الطبيعية ومواردها ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها وفقاً لأحكام القانون.
- المادة (33): تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال.

مع ملاحظة أن توافر الدستور على احكام تتعلق بالبيئة إنما ينطوي على مغزى قانوني مفاده أن النص الدستوري المتعلق بحماية البيئة يلزم السلطات بمراعاة تنفيذه واحترامه، وعدم إتيان أيما تصرف من شأنه هدم الحق أو الحقوق التي ينطوي عليها هذا النص، وبخلافه فإن هذا التصرف معرض للطعن بلا دستوريته وبطلانه.

ب تقوية الحماية الدستورية للحق في البيئة عبر تشريعات وطنية تعنى بحماية البيئة ومن ذلك:

- ماورد في قانون العقوبات الباب السادس (الجرائم ذات الخطر العام) الفصل الرابع بشأن (الجرائم المتعلقة بالصحة العامة) (المواد 250 إلى 255) والتي يشكل جانب منها إضرار بالبيئة من خلال تلويث أحد عناصرها وبخاصة ماورد في:

المادة (254): يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز عشر سنوات، وبالغرامة التي لاتزيد عن عشرين الف ريال كل من أفسد أو لوث عمداً بئر ماء، أو ماء في مستودع عام، أو أي موردا آخر، أو قلل من صلاحيته للاستعمال.

والمادة (255): يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز عشر سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على مائتي الف ريال، كل من لوث عمداً المياه الداخلية والإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخاصة لدولة قطر بتفريغ أو تسريب المواد الكيمائية أو البترولية، أو زيوت السفن، أو فضلات المعامل أو المختبرات أو مجاري المياه القذرة، أو أي مواد أخرى تؤدي إلى التلوث سواء من سفينه، أو مكان على اليابسة، أو جهاز لحفظ المواد السالف بيانها أو نقلها من مكان لآخر على السفينة أو اليابسة.

ج– توافر إطار قانوني متخصص بشؤون البيئة:

– وفي مقدمته القانون رقم (30) لسنة 2002 لحماية البيئة الذي يعد أول تشريع موحد يصدر بشأن البيئة، ويتناول جرائم تلوث البيئات الأرضية والهوائية والمائية والمعاقبة عليها:

هذا بجانب صدور حزمة من القوانين ذات الصلة بالشأن البيئي لعل أهمها تلك المتعلقة

- باستغلال وحماية الثروات المائية ... بالقانون رقم 11 لسنة 2010.
- تنظيم الإتجار بالكائنات الفطرية بالقانون رقم (5) لسنة 2006.
- حماية بيئة المحميات الطبيعية والظواهر الطبيعية المحيطة بها بالقانون رقم 19 لسنة 2004.
- تنظيم حفر آبار المياه الجوفية بالقانون رقم (1) لسنة 1988.
- وتنظيم صيد الحيوانات والطيور الزاحفة والبرية.
- والنظافة العامة بالقانون رقم18 لسنة 2017.

2. وضع المسألة في الرؤى واستراتيجيات التنمية الوطنية:

– وتحديداً ما تضمنته رؤية قطر بشأن التعامل مع التحديات الرئيسية للدولة والتي تتمثل في الموازنة بين عدة خيارات من بينها (احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال اللاحقة).

حيث ذكر تحت هذا الخيار بأن التنمية المستدامة عملية تسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التضحية بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها وهو مايعرف (بالعدالة البيئية).

- كما واشتملت ركائز التنمية على التنمية البيئية التي تعني:

إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، بما في ذلك الهواء والأرض والمياه والتنوع البيولوجي.

– تم ترجمة الرؤية الوطنية في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011 – 2016 واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018 – 2022، وكلا الاستراتيجيتان تضمنتا اهدافاً خاصة بالبيئة أهمها:

- توفير المياه النقية والاستخدام المستدام لها.
- تحسين إدارة الهواء النقي والاستجابة الفعالة لتغير المناخ.
- والحد من المخلفات والنفايات وزيادة إعادة التدوير لها والاستخدام الأكثر كفاءة.
- حماية الطبيعة والتراث الطبيعي والمحافظة عليهما بصورة مستدامة.
- التوسع الحضري الأكثر استدامة، والبيئة المعيشية الأكثر صحة.
- زيادة الوعي البيئي لدى السكان.

3. توافر اطار مؤسسي فاعل يعني بحماية البيئة ويتمثل:

– بوزارة البيئة والتغير المناخي: المنشأة وفقاً للقرار الأميري رقم (27) لسنة 2021 بتعيين اختصاصات الوزارات وتضطلع بحماية البيئة وصون مواردها والحد من الانبعاثات المسببة للتغير المناخي.

– ولجنة التغير المناخي والتنمية النظيفة المنشأة بقرار مجلس الوزراء رقم (20) لسنة 2014.

– ومركز أصدقاء البيئة المعني بتنمية وعي مجتمعي فاعل مناسب للبيئة وحمايتها واستدامتها، المعزز ببرنامج أصدقاء الطبيعة.

– مركز الدراسات البيئية ومركز التنمية المستدامة في جامعة قطر.

4. مواكبة ودعم الجهد الدولي في حماية البيئة ومواجهة الأثار الناجمة عن التغير المناخي:

– على خلفية الادراك العالمي المتقدم لقضايا البيئة والتنمية أبرمت الاتفاقيات والبروتوكولات

– والإعلانات المتعلقة بالتغير المناخي، والتنوع الحيوي، ومكافحة التصحر، وحماية البيئة البحرية من التلوث، وحظر انتشار الأسلحة النووية والتحكم في نقل النفايات الخطرة، وحماية طبقة الأوزون، والمحافظة على الحياة الفطرية، وحظر استحداث

وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية، وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

– وفي هذا السياق فقد صادقت دولة قطر على (22) اتفاقية خاصة بحماية البيئة عالجت الموضوعات آنفة الذكر، ومنها الاتفاقيات البيئية المتعلقة بالتغير المناخي، والتي شملت:

- اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للتغيرات المناخية (1996).
- بروتوكول كيوتو لعام (2005).
- اتفاقية فيينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون لعام (1996).
- بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون عام (1987).
- اتفاقية باريس للتغير المناخي عام (2017).

– كما واستضافت دولة قطر الدورة (18) لمؤتمر الأمم المتحدة الأطراف المعنية بالاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي 2012، ونجحت الدول المشاركة في إطلاق فترة التزام جديدة بموجب بروتوكول كيوتو لاعتماد اتفاق المناخ العالمي بحلول عام 2015، فضلاً عن مجموعة من التدابير التي أطلق عليها (بوابة الدوحة) وذلك لأثارة الاستجابة الدولية اللازمة لتغير المناخ ويشمل ذلك انشاء مؤسسات جديدة وسبل ووسائل متفق عليها للتمويل والتكنولوجيا المرتبطة بالمناخ وإيصالها للدول النامية.

– وعلى صعيد متصل فقر أعلنت مؤسسة قطر ومعهد بوتسدام لأبحاث آثار المناخ قياسها بشراكة لأنشاء مركز أبحاث المناخ في الدوحة بغاية التخفيف من آثار المناخ.

– كما وتحرص دولة قطر على تقييم ما توصلت إليه من تحقيق لأهداف التنمية المستدامة، وفقاً لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، حيث أصدرت عدة تقارير بهذا الشأن كان آخرها في شهر أيلول من عام 2019، وقد بين التقرير أن دولة قطر قد التزمت بتحقيق الغايات الخاصة بهذه الأهداف.

– وبضمنها الهدف السابع بشأن كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة قبل العام 2030 حيث بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء 100٪، كما أن جميع سكان قطر يعتمدون بصورة أساسية على الوقود النظيف والصحي لأغراض الطهي والتكنولوجيا النظيفة.

– هذا بجانب الهدف الثالث عشر حول: (اتخاذ إجراءات عاجة للتصدي لتغير المناخ وأثارة) إذ تمكنت دولة قطر من اتخاذ مايقتضي من إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره، حيث تعتمر كافة البلديات في الدولة على استراتيجيات لمواجهة مخاطر الكوارث تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية، هذا إضافة إلى إدماج التدابير المستخدمة للتخفيف من آثار التغير المناخي في مناهج الدراسة بمختلف مراحل التعليم.

– هذا الجانب قيام دولة قطر بقيادة (مبادرة الأراضي القاحلة) ومهدت الطريق لأنشاء (التحالف العالمي للأراضي الجافة) خلال الدورة (66) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

– وفي اطار (القوة الناعمة القطرية)، ودبلوماسية التنمية، بدعم البلدان النامية في مواجهة الأزمات فقد تعهدت دولة قطر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2019 بشأن تقديم (100) مليون دولار اعتباراً من عام 2020 لدعم البلدان الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً بهدف معالجة آثار التغير المناخي ومتابعة تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

– ومن دون شك فإن قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم المؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان والتغيرات المناخية، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء الدوليين الذي يعقد خلال الفترة من 21– 22 فبراير/2013 انما يأتي حدثاً نوعياً متسقاً ومتناغماً ومكملاً لاتجاه دولة قطر في مواكبة ودعم الجهد الدولية لحماية البيئة والتغير المناخي.

المحور الثاني/ دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية البيئة ومواجهة التغير المناخي على نهج حقوق الإنسان

ويتبدى هذه الدور في اطار اتجاهات عمل (اللجنة) الأساسية المتعلقة بالموائمة التشريعية والانتصاف لحقوق المتضررين من التجاوزات البيئية، والرصد والتوثيق، والتوعية، والبحث العلمي، والاسهام في مناقشة الأوضاع البيئية وتغير المناخ في الشبكات والتحالفات العربية والدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: مايتعلق بالموائمة التشريعية:

يندرج ضمن هذا النمط من مهام اللجنة، دراسة مشروعات القوانين للوقوف على مدى انسجام احكامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك التشريعات الصادرة ومدى موائمتها لهذه المعايير، ويتمثل نهج اللجنة على هذا الصعيد من خلال الوقوف على المسائل التالية:

– طبيعة أحكام مشروع القانون، أو القانون المعني، ومدى صلتها بانماط حقوق الإنسان التي يتصدى لتنظيمها، بوصف كل منهما (أداة) أو (تدبيراً)، يوظف لتمكين الأفراد والجماعات من التمتع بحقوق الإنسان ومنها (الحق في بيئة نظيفة وسليمة).

– ماقد ينطوي عليه (مشروع القانون) أو (القانون المعني) من أحكام يشكل تنفيذها قيداً على الحقوق والحريات الفردية والعامة، أو كونها تتعارض مع أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان التي تصبح الدولة طرفاً فيها.

– علماً بأن (اللجنة) لطالما دعت إلى عقد الحوارات المجتمعية التي تضم أصحاب المصلحة والجهات المنفذة والنخبة المثقفة وقادة الرأي، حول مشروعات القوانين قبل إصدارها، وذلك بقصد تحقيق مبدأ المشاركة العامة في سن التشريعات الوطنية لتكون على قدر ملائم من الاستجابة للشواغل والاهتمامات المحلية ومنها التشريعات البيئية.

– مع العرض بأنه سبق (اللجنة) أن رصدت العديد من التشريعات الوطنية ذات الصلة بالبيئة وأبدت مرئياتها بشأنها في تقاريرها السنوية ومن ذلك، ما ورد في التقرير السنوي (للجنة)، بخصوص أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر للعام 2016 وتحديداً ماتعلق منها بصدور.

– القانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن الأسلحة البيولوجية وقد أشادت اللجنة بصدور هذا القانون تماشياً مع التزام الدولة بتطبيق الاتفاقية الدولية لتحريم تطوير وإنتاج الأسلحة البيولوجية والسامة وإبادتها، المصادق عليها بمرسوم رقم 32 لسنة 2001 وذلك بإصدار قانون وطني يتوافق مع الاتفاقية الدولية سالفة الذكر.

– قانون رقم (10) لسنة 2016 بشأن الرقابة على التبغ ومشتقاته.
وقد أبانت اللجنة بأن الهدف من صدور هذا القانون انما يتمثل بحماية الأفراد الذين يستنشقون الهواء من تأثيرات التدخين السلبي والتي تشتمل على زيادة مخاطر الإصابة بأمراض القلب والسرطان والجهاز التنفسي، وذلك سعياً من الدولة (لجعل البيئة صحية أكثر) والحفاظ على صحة من يقيمون على أرضها في مقارنة مخرجات هذا القانون (بالحق في بيئة نظيفة وصحية).
ثانياً: ما يتصل بمهام الرصد والتوثيق لأوضاع حقوق الإنسان
تتخذ مهام الرصد والتوثيق في اللجنة قدر صلتها بحماية الحق في بيئة نظيفة وسليمة التعبيرات الآتية:
1. من خلال التقارير السنوية للجنة التي تتصدى لرصد وتقويم الأداء الوطني في مجال إعمال حقوق الإنسان على اختلافها، وسواء أكانت مدنية وسياسية، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية، أو تلك المتعلقة بالفئات الأولى بالرعاية، هذا إضافة إلى (الحق في البيئة والتنمية المستدامة)
ويشمل رصد هذا الحق المجالات التالية:
المجال الأول: رصد الممارسات الوطنية سواء على مستوى التشريعات أو السياسات أو المشروعات أو الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة، وذلك من خلال أداء الدولة لتحقيق:
– الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالبيئة.
– أهداف خطة التنمية المستدامة الأممية 2030 ذات الصلة بالبيئة.
– ومصادقتها على الاتفاقيات البيئية.
معززاً كل ذلك بما تستشرفه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من تحديات تصادف الأداء الوطني في هذا المجال ليتوج هذا الرصد باقتراح ماترى (اللجنة) ملائماً من توصيات ومن ذلك :
– ماورد في التقرير السنوي (اللجنة) لعام 2022
– بأنها تسجل بالتقدير لدولة قطر التدابير التي اتخذتها لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام 2015 وانها تسير قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة من 2015–2030، وترى أن بعض الأهداف قد تحققت قبل موعدها المقرر عام 2030 وفقاً لتقارير الاستعراض الوطنية الطوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة التي قدمتها الدولة خلال الأعوام 2017، 2018، 2021 إلى الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة.
• وترحب (أي اللجنة) بما ورد في التقارير الطوعية بشأن تحقيق جملة واسعة من أهداف التنمية المستدامة وبضمنها (تعزيز القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والطاقة المستدامة، والصرف الصحي، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية وإنشاء مجتمعات قادرة على تحقيق الاستدامة من خلال الإنتاج والاستهلاك والمحافظة على البيئة وحماية المحيطات والنظم الأيكولوجية).
• وتشيد بتطوير منظومة التشريعات المعنية باستخدامات المياه وكان آخرها صدور القانون رقم 2 لسنة 2021 بتنظيم تحصيل مقابل استهلاك التيار الكهربائي والماء.
• وتسجل (اللجنة) فعالية التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال إعادة تدوير النفايات بمختلف أشكالها، وبخاصة أنها كانت أول دولة على مستوى المنطقة تنشئ مرفقاً متكاملاً لمعالجة النفايات بمختلف أشكالها، وهو مركز مسيعيد لمعالجة النفايات وتحويلها إلى طاقة انتاج السماد لاستخدامه في الزراعة.
• وتثمن تنظيم دولة قطر لأول بطولة لكأس العالم لكره القدم بوصفها بطولة خالية من الكاربون وصديقة للبيئة وذلك من خلال تركيب محطات لرصد جودة الهواء في جميع الملاعب وضمان تأمين أفضل المعايير الصحية لجودة الهواء فيها فضلاً عن قياس الانبعاثات الغازية والغبار في كل أماكن الأنشطة الرياضية واستخدام الابتكارات الصديقة للبيئة في الملاعب وتوفير المياه والتبريد والكهرباء ووسائل النقل التي تعتمد على الطاقة النظيفة، علماً بأنه تم تدوير 90٪ من النفايات الناتجة عن عمليات البناء للملاعب بدل طمره.
– ما تضمنه ذات التقرير بشأن مارأته اللجنة تحديات تواجه دولة قطر في تحولها نحو الطاقة المتجددة والنظيفة ومنها:
• استمرار زيادة نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون بفعل زيادة انتاج الطاقة واستهلاكها سواء في القطاع المنزلي أو قطاع النقل أو القطاع الصناعي.
• إرتفاع تكاليف الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة ودرجة الحرارة العالية والرطوبة المرتفعة والأشعة فوق البنفسجية وملوحة الجو وتراكم الغبار التي تؤثر

على وحدة الخلايا الشمسية وعمرها وانتاجها.
• نقص التقنيات اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة وتوفير الحلول المناسبة لها.
– ما اشتمل عليه (التقرير) من توصيات لتطوير الأداء الوطني في مجال حماية البيئة ومن ذلك:
• التأكيد على أهمية تقليل نسبة انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تحلية المياه، وتطوير الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والنظيفة.
• تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وانشاء آلية للإبلاغ عن تتبع انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون.
• الاستمرار في التصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعلقة بالتغير المناخي .
• ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والاستمرار في التوسع العمراني بأنظمة المباني الخضراء والصديقة للبيئة.
• تطوير وربط البحث العلمي بالاستجابة للتحديات والمشاكل التي يواجهما المجتمع القطري في مجال البيئة تعزيزاً للتنمية المستدامة.
• توعية المجتمع القطري بالمعايير الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة، والأطر التشريعية الهادفة إلى حماية الاستدامة، وانشاء قاعدة بيانات الكترونية شاملة بشأن البيئة القطرية.
2. رصد أداء الجهات المعنية بالبيئة في اعمال مبدأ الشفافية من خلال توفير الإحصاءات والمعلومات عن الأوضاع البيئية

رصدت (اللجنة) تمتع الأجهزة، الحكومية بالشفافية في اطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالبيئة حيث يصدر جهاز الإحصاء التابع لوزارة الإحصاء والتخطيط التنموي تقارير أولية للإحصاءات البيئية في دولة قطر تنشر على الموقع الالكتروني للوزارة، إذ يتضمن العديد من المعلومات عن المناخ، والمياه، والهواء، والنفايات، والمحميات الطبيعية والمؤشرات البيئية، حيث يأتي هذا التقرير ليخدم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر.

ومن بين المعلومات التي كشف عنها هذا التقرير أن مستوى الملوثات في الهواء المحيط بالدوحة أقل بكثير من الحدود المسموح بها باستثناء الجسيمات الدقيقة العالقة وأشارت

البيانات إلى زيادة الجسيمات الدقيقة عن العدد المسموح به (50 ميكرو غراماً لكل متر مكعب) فيما يوجد غاز أول أوكسيد الكاربون بكميات ضئيلة جداً، وهو ما أكدته تقارير لمنظمة الصحة العالية.

ثالثاً: تلقي الشكاوي من الأفراد والجماعات:

يحصل أن تتلقى (اللجنة) بسبب عدم تطبيق قانون أو اجراء ما ومن ذلك ما يتصل بالشأن البيئي، شكاوى حيث تمارس اللجنة اختصاصات شبه قضائية في النظر بهذه الشكاوى اذ تتولى مخاطبة الجهات المختصة بطلب تسويتها، ومن ذلك العمل على تسهيل الخدمات الصحية، والمياه النظيفة، والصرف الصحي في سكن العمال، وتحسينها بشكل مطرد، وقد أثارت اللجنة في تقاريرها السنوية السابقة هذه المسائل وطلبت من الحكومة معالجتها، فكانت استجابتها إنشاء مناطق صناعية، ومدن عمالية سكنية تتوفر فيها متطلبات الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية مستدامة.

رابعاً: الاهتمام (بالحق في البيئة والتنمية المستدامة، في عموم أنشطة (اللجنة) بنشر ثقافة حقوق الإنسان

إذا يمكن استخلاص هذه الحقيقة من خلال مايلي:

1. حرص اللجنة عبر برامجها التدريبية في مجالات حقوق الإنسان المختلفة وتحديداً ضمن أساسيات حقوق الإنسان ومنظومه حقوق الإنسان الأممية، إلى التنويه ب (الحق في بيئة نظيفة وسليمة)، و (الحق في التنمية المستدامة) بوصفهما حقان أصيلان ينتميان إلى الجيل الرابع من حقوق الإنسان فيما يعرف (بالحقوق التضامنية)، والتأكيد على أهميتهما في (نظرية الحقوق) وذلك من خلال إدراك أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية هي حقوق مترابطة ولاتتجزأ.
2. إستثمار تجربة اللجنة في مجال التواصل مع الجاليات وماتزخر به هذه التجربة من أنشطة توعوية وثقافية متبادلة، لتذكير الوافدين المنتمين للجاليات سيما العمال بضرورة احترام البيئة وأن يكون سلوكهم رفيقاً بالبيئة، سواء من خلال ترشيد استخدام الطاقة أو المياه، او التعامل مع (النفايات)، فضلاً عن ضرورة الالتزام الطوعي بالقوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة.
3. دمج فكرة (احترام البيئة) و (أهمية السلوك البيئي المستدام) في أنشطة التوعية التي تمارسها اللجنة في الاحتفالات والمناسبات العامة، ومن ذلك الفعالية التي نظمتها اللجنة في (درب الساعي) و (القرية العالمية) بمناسبة حدث مونديال قطر 2022 للأطفال والناشئة بشأن احترام البيئة والتوعية بقيمها.

وبذلك فإن اللجنة لا تساهم بنشر الوعي البيئي فقط وانما أيضاء في (إرساء التربية البيئية على نهج حقوق الإنسان).

4. إقامة ندوة توعوية علمية، تحت عنوان (الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة في دولة قطر افضل الممارسات – ابرز التحديات) في اطار التعاون مع معهد الدوحة للدراسات العليا، وذلك بتاريخ 16 مارس/2022 بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان، حيث تقرر أن تكون احتفاليتها حول موضوع (الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة) بمشاركة الجهات الحكومية المعنية بالبيئة، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بحماية حقوق الإنسان والبيئة في دولة قطر.

ومن بين أهداف الندوة:

- التعريف بمفهوم الحق في البيئة الصحية والسليمة والمستدامة ودورها في احترام حقوق الإنسان.
- تقييم دور النظام القانوني الوطني في دولة قطر في حماية الحق في بيئة سليمة وصحية ومستدامة.
- التعرف على دور المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية المعنية بحماية الحق في بيئة سليمة بدولة قطر وابرز التحديات التي تواجه حماية هذا الحق وإعماله.

خامساً: توظيف آليات البحث العلمي في مجالات (البيئة والتنمية المستدامة)

ويتبدى دور اللجنة على هذا الصعيد من خلال:

- اعداد الدراسات الوصفية التحليلية، ومنها (دراسة منهجية موسعة موثقة حول الحق في البيئية رؤية قانونية واجتماعية وتنموية).
- اعداد مؤلف حول (التنمية المستدامة وحقوق الإنسان).
- نشر المقالات والدراسات المتعلقة بالحق في البيئة وقضايا التنمية في مجلة (الصحيفة).

استخلاصات أساسية

1. إن أهم مرتكز يمكن الركون إليه هو (التنمية المستدامة) في سعي الدول نحو موائمة نشاطاتها مع البيئة الطبيعية، وينبني على ذلك ان الحلول الناجعة لمشكلات البيئة والتغير المناخي لا تعني البتة المفاضلة بين مواجهة (ظواهر التغير المناخي)، (والتنمية المستدامة) ذلك إن المجتمعات الإنسانية لن تنعم بالرفاه، إلا إذا حققت الأمرين معاً، (نمو اقتصادي.. خفض أعلى للكاربون)، بعبارة أخرى (تنمية مستدامة نظيفة بكاربون أقل).
2. ان البلدان الصناعية المتقدمة، بالنظر لمسؤوليتها التاريخية عن الاحترار العالمي، مدعوة إلى تصدر الجهود المتعلقة يتغير المناخ لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من جهة، ودعم البلدان على الصعيد المادي والتكنولوجيا النظيفة، وعلى مستوى بناء القدرات لتعزيز إمكانات الثانية في التكيف مع الآثار الناجمة عن التغير المناخي.
3. ان (حماية البيئة) في تحليلها النهائي، مفهوم مركب متعدد الأطراف والجوانب، بمعنى أن (حماية البيئة) هي مسؤولية جماعية شاملة تقع على عاتق الأفراد، والمجتمعات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

والشركات، والمنظمات الدولية، والدول والجامعات ومراكز البحث العلمي، وان (للبيئة النظيفة والمستدامة) أوجه حماية مختلفة (قانونية، وعلمية، وتربوية واجتماعية، وحقوقية).

4. ان السلوك البيئي المستدام لدى الأفراد والمجتمعات يقتضي بالضرورة نشر الثقافة البيئية، وترسيخ القيم البيئية، وذلك من خلال العمل على إرساء (الإعلام البيئي) و (التربية البيئية)، وهي عملية ينبغي أن تكون مستمرة، ولا تحكمها المقاربات الظرفية، أو الضرورات الآنية.
5. إن جهود المجتمعين الدولي والوطني في استباق تغيرات المناخ، أو منعها، أو التقليل منها إلى أدنى حد، تدابير لا تحقق أغراضاً وقائية بحتة من ظواهر التغير المناخي وآثاره فحسب، وانما هي تدابير تساهم في تحسين التمتع بحقوق الإنسان بوجه عام، وتعزيز التنمية المستدامة بنحو خاص.
6. ان ثمة علاقه جدلية ما بين المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وبين (الحق في بيئة سليمة ونظيفة)، فبقدر ما تكون الحروب بيئة مؤاتية لتدمير وتخريب البيئة، وذلك بفعل استخدام الأسلحة البيولوجية والكيمياوية، وتلويث عناصر البيئة من هواء، وماء، وتربة، والإضرار بالحرث والنسل، تكون آثار التغير المناخي مقدمة لنشوء النزاعات المحلية والإقليمية على (المياه، والغذاء، والطاقة، والموارد الطبيعية) بسبب شحتها، مما يؤدي إلى الإضرار المباشر بحقوق الإنسان على اختلافها في السلم والحرب معاً.
7. ان العلاقة ما بين حقوق الإنسان، والحق في بيئة سليمة ونظيفة لا تشمل حماية الموارد الطبيعية المادية وعدم استنزافها حفظاً لحقوق الأجيال المقبلة فحسب، وانما هي إلى جانب ذلك تكتسي بعداً ثقافياً يسلم بحقيقة أن الموارد البيئية، تنطوي أيضاً على كل ما يتعلق بالتراث المشترك للإنسانية من رموز جمالية وفنون وألوان ابداع بشري، ومن ثم فإن التدخل غير المحمود في هذه النمط من الموارد سيخل بالانسجام الذي تنتظمه العلاقة ما بين الإنسان والطبيعة.
8. إن الشركات العاملة داخل الدول مدعوة لتأكيد مفاهيم حماية البيئة من خلال ما تمارسه من مشروعات والتقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها على حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، فضلاً عن دعم البحث العلمي في المجال البيئي، وذلك استناداً (للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإعمال التجارية وحقوق الإنسان).
9. برغم ان علاقة حقوق الإنسان، بحماية البيئة والتغير المناخي، قد توزعت ما بين القانون الدولي لحقوق الإنسان في إطار أحكام محددة ذات صلة انطوت عليها بعض الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن وثائق محدده صادرة عن (اليونسكو)، وتقارير ودراسات للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ذات صلة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، إلاّ انه لوحظ غياب صك دولي يعالج بنحو كلي ومتخصص الشأن البيئي من منظور حقوق الإنسان، وسواء أكان ذلك على (هيئة اعلان أو مدونة مبادئ توجيهية).

التوصيات:

سوف يكون محل اهتمام هذه الورقة اقتراح عدد من التوصيات التي تقع ضمن اختصاصات واتجاهات عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس لعام 1993، وتوظيفها في مجال حماية البيئة ومنع والوقاية من آثار التغير المناخي وتقليلها على نهج حقوق الإنسان وهي اجمالاً على النحو المبين في الآتي:

1- ان يكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور في حث الأجهزة الحكومية المعنية (بحماية البيئة والتغير المناخي) على اعتماد مبدأ الشفافية في تقديم البيانات والمعلومات عن الأوضاع البيئية والافصاح عما يواجهها من تحديات وتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتدهور البيئي وآثاره السلبية على حقوق الإنسان.
2- اعتماد آليات للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة فيما يخص التجاوزات البيئية، والعمل على الانتصاف لحقوق المتضررين بالتعاون مع الجهات المعنية، والاستفادة من أحدث الجهود الأممية على هذا الصعيد ومنها قرار لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 7/تشرين أول/أكتوبر 2022 والمشاورات الإقليمية لتبادل الخبرات المكتسبة بهذا الخصوص.
3- اعداد تقارير رصد مستقلة بشأن الأوضاع البيئية وتقييمها من منظور حقوق الإنسان.
4- أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان طرفاً في أية حوارات ومشاورات مع الجهات المنفذة، وصاحبة المصلحة، ومنظمات المجتمع المدني، والنخب المثقفة بشأن مشروعات القوانين ذات الصلة بالبيئة والتغيرات المناخية من منظور حقوق الإنسان إن لم تكن هذه المؤسسات هي من يمسك بزمام المبادرة في الدعوة لهذه الحوارات وإدارتها.
5- دمج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأعداد للاستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة والتغير المناخي، من منظور حقوق الإنسان، وأن لا يقف دورها عند حدود رصد أداء الدولة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات.
6- بلورة وتطوير انشاء جماعات (المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية) وأن يكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور في استظهار هذه الفكرة وصياغة آليات عملها وما تتطلبه من أطر تنظيمية وقانونية، هذا بجانب مبادرات تسعى لتحقيق ذات الهدف من قبيل إنشاء مجموعات تفكير وطنية لبحث كل ما يتعلق بالشأن البيئي وقضايا تغير المناخ من تحديات، فضلاً عن استشراف الآفاق المستقبلية لهذه المسألة وما تقتضيه من تدابير استباقية.
7- وعلى قاعدة أن منظمات المجتمع المدني هي الحليف الموضوعي الأقرب للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالنظر لميزة الاستقلالية التي تجمعها، فإنه يكون ملائماً لهذه المؤسسات أن تساعد في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بشأن دمج قضايا البيئة وتغير المناخ في شواغلها واهتماماتها، وذلك تحقيقاً لمبدأ المشاركة العامة (الشعبية) في رصد الأوضاع البيئية وصنع القرارات المتعلقة بحماية وتعزيز الحق في بيئة سليمة ونظيفة، ومواجهة ظواهر التغير المناخي.
8- ملائمة أن تنهض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ببلورة فكرة دمج حقوق الإنسان ذات الصلة بقضايا البيئة والتغير المناخي ضمن (مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات(وذلك من خلال حث الشركات ومجتمع الأعمال على دعم المشروعات البحثية ذات الصلة بحماية البيئة إلى جانب مراعاة حقوق الإنسان للمجتمعات المحلية فيما تنفذه من مشروعات وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
9- الإعداد لقانون إداري يضمن انفاذ التشريعات واللوائح والقرارات المتعلقة بحماية البيئة، ذلك أن السلطات العامة هي التي تنهض بهذه المسؤولية من خلال مؤسسات انفاذ القانون وتحديداً في إطار مهامها في مجال الضبط الإداري للمحافظة على النظام العام، وبخاصة الجانب المتعلق منه بالمحافظة على (الصحة العامة) التي يندرج أمر حماية البيئة في صلب

مفهومها، ودائماً في إطار المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان.

10- دمج مسألة (احترام حقوق الإنسان في سياق إجراءات الضبط الإداري للحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة، والوقاية من ظواهر التغير المناخي) في مقررات ومناهج مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة بمؤسسات انفاذ القانون وإقامة العدل (شرطة، نيابة، قضاء).

11- ملائمة الاعداد لصك كلي مخصص (للحق في بيئة سليمة ونظيفة) في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان على هيئة اعلان أو مدونة مبادئ توجيهية، والدعوة لتبني هذا المشروع (المبادرة) من قبل التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي موازاة ذلك فإنه يغدو ملائماً تبني ذات المشروع في إطار التعاون ما بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة العربية لحقوق الإنسان ومجلس وزراء البيئة العرب، لصياغة اعلان عربي أو مدونة مبادئ توجيهية عربية في ذات الاتجاه.

ورقة عمل مقدمة من الأستاذ منير بن صالح

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان – المغرب

سعادة السيدة مريم عبد الله العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

سعادة السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛

سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، مساعد الأمين العام ورئيس قطاع الإعلام في جامعة الدول العربية؛

سعادة الدكتور بيبلوف شودري، الممثل الفني ورئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدوحة؛

السيد ميشيل فورست المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة ؛

السادة ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

الحضور الكرام.
تحية طيبة وبعد،

بادئ ذي بدء، أود أن أعبر لكم عن غامر سعادتي بالمشاركة في أشغال هذا المؤتمر الهام الذي خصص لمناقشة موضوع التغيرات المناخية وحقوق الإنسان. كما أنني سعيد لأن أتقاسم معكم تجربة المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في ظل تعاظم التحديات التي يطرحها التغير المناخي.

من المعلوم للجميع أن التغيرات المناخية تؤثر، بشكل مباشر وغير مباشر، على مجموعة من الحقوق المكرسة في الدساتير الوطنية وفي الصكوك الدولية، وعلى رأسها الحق في الحياة، والحق في التنمية والحق في الغذاء والحق في الماء والحق في السكن والحق في التربية. كما تقع على عاتق الدول التزامات باتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه الآثار المناخية ومعالجتها، وبالتالي التخفيف من تغير المناخ، وضمان قدرة جميع البشر على التكيف مع أزمة المناخ، كما تتطلب العدالة المناخية أن يكون العمل المناخي متسقا مع الاتفاقات والالتزامات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي إطار ملاءمة الأعمال التي تقوم بها الدولة في مجال التغيرات المناخية في ظل احترام أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالبيئة والتغيرات المناخية، فإن المغرب اتخذ خطوات إيجابية بغرض مكافحة التغيرات المناخية، وفق الهدفين الأساسيين المرتبطين بالتغيرات المناخية، وهما التخفيف والتكيف. ففي مجال التخفيف من آثار التغير المناخي، واصل المغرب التزامه بخفض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري في أفق عام 2030 بنسبة 45,5 بالمائة في يونيو 2021. أما بخصوص مسألة التكيف المناخي، فرغم اتخاذ تدابير مهمة في إطار سياسات عمومية في مجالات الزراعة (مخطط الجيل الأخضر 2020 – 2030) والغابات والتنوع البيولوجي والواحات، فإن هذه المجالات ما زالت تواجه مخاطر وآثار التغيرات المناخية لعدة أسباب، أهمها نقص الموارد المائية.

وانطلاقا من صلاحيات المجلس الواسعة ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها التي خولها له دستور سنة 2011 والقانون رقم 76,15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يسعى المجلس إلى مقتربة إشكاليات التمتع بالحقوق الأساسية في ظل استمرار بعض الممارسات المضرة بالبيئة والتي من شأنها المس بتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية. وتتجلى تدخلات المجلس في الرصد وتلقي الشكايات والتفاعل معها وتقوية القدرات وتوجيه التوصيات إلى مختلف الجهات الرسمية المعنية.

فبخصوص الرصد وتلقي الشكايات، تفاعل المجلس مع العديد من الشكايات التي توصل به من مختلف الأفراد وجمعيات المجتمع المدني يلتمس أصحابها رفع الضرر المتعلق بمخالفة الضوابط البيئية المعمول بها من قبيل الرعي الجائر وتعرض السكان للفيضانات والحرائق والصيد الجائر، وكلها تهدد تمتع السكان بالحق في العيش في بيئة سليمة. كما قام المجلس

ولجانه الجهوية بمقاربة هذا الموضوع من مختلف الجوانب وخاصة حسب السمات المميزة للجهات، وكذلك القضايا التي تؤثر بشكل سلبي على التمتع بالحق في بيئة صحية وسليمة ومتوازنة. وقد تفاعل المجلس مع جميع تلك الشكايات وأحال مضامينها إلى الجهات المختصة للقيام باللازم.

وعلى الصعيد الدولي، تمتع المجلس بعضوية المجموعة المعنية بحقوق الإنسان والتغيرات المناخية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتهدف المجموعة التي تتكون من 34 مؤسسة وطنية عضو، إلى تبادل المعرفة والتجارب والممارسات المثلى بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل المناطق الأربع في مجال مواجهة التغيرات المناخية بالاستناد إلى مقاربة قائمة على حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، يشارك المجلس بفعالية في مختلف الفعاليات الدولية التي تخصص لمناقشة التغيرات المناخية وحقوق الإنسان حيث شارك في ندوة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقليص الفجوة.

ومن أجل تقوية قدرات المجتمع المدني وتعريفهم بقضايا التغيرات المناخية، نظم المجلس لقاء عشية انعقاد الدورة 26 لمؤتمر المناخ في شهر نوفمبر 2021، مع "شباب مغربي ملتزم للتصدي للتغيرات المناخية" بمشاركة 27 شابة وشابا يمثلون 7 جمعيات من نكافة جهات المملكة. كما شارك المجلس في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27).

وإلى جانب كل ما سبق ذكره، فإن المجلس أصدر العديد من التوصيات تضمنتها تقاريره السنوية. ففي هذا الإطار، يوصي المجلس بتعديل القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات المصنفة الصادر بتاريخ 25 أغسطس 1914 ، لضمان مواكبته للتطورات الحاصلة في مجال حماية البيئة؛ والتعجيل باعتامد مقترح قانون يتم بموجبه تغيير وإتمام القانون رقم 28,00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ومقترح قانون إطار يتعلق بالمناخ، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛ وحماية مواقع التراث الصخري، وتنظيم تكوينات تهم المسؤولين عن إنفاذ القانون ومصالح الجمارك حول تهريب الآثار وتعريفهم بمكونات التراث الصخري؛ وإحداث هيئة خاصة بحماية خليج وادي الذهب بالداخلة؛ وعرض القوانين التي لها ارتباط بالبيئة على المجلس لإبداء الرأي فيها من وجهة نظر حقوقية.

وقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 7 فبراير 2023، مذكرة حول الحق في الماء بعنوان "الحق في الماء: مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب". وقد تم إعداد هذه المذكرة اعتمادا على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في تقييم
السياسات العمومية. ويسعى المجلس من خلالها إلى المساهمة في النقاش العمومي الذي يعرفه المغرب حول تحديات الإجهاد المائي وسبل مواجهتها، حيث يتابع باهتمام كبير إشكالية التراجع المطرد للمخزون المائي الوطني والتهديدات التي تنطوي عليها بالنسبة للاستقرار الاجتماعي وتداعياته على حقوق الإنسان.

وفي الختام، يشدد المجلس على أهمية أن تترافع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تحت مظلة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لدى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل الحصول على وضع "مراقب" لكي تمكن المؤسسات الوطنية من المشاركة في مختلف دورات مؤتمر الأطراف بشأن التغير المناخي واجتماعاتها التحضيرية ابتداء من الدورة 28 التي ستعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام.

شكرا لإصغائكم.

ورقة عمل مقدمة من السفيرة مشيرة خطاب

رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان – مصر

بعنوان "حقوق الإنسان والتغيرات المناخية: تحدي المنطقة العربية، بين المسؤولية الوطنية والالتزام الدولي"

تؤثر البيئة على كل البشر، ويؤثر التغير المناخي – بشكل مباشر وغير مباشر– على مجموعة من حقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق الدولية. وتعتبر البيئة الآمنة والنظيفة والمستدامة أمراً ضروريا لتمتع الإنسان بحقوقه الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والحق في التمتع باعلي مستوي ممكن من الصحة والحق في الحصول علي اعلي مستوي ممكن ن الخدمات الصحية والغذاء والمياه النظيفة الآمنة والصرف الصحي، فغياب البيئة الصحية والمستدامة يهدد الوصول إلى المعايير الأساسية للكرامة الإنسانية.

ويعاني ملايين الأفراد بالفعل من آثار الكوارث الطبيعية التي تفاقمت بسبب أزمة تغير المناخ – بداية من الجفاف المطول في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية إلى العواصف الاستوائية المدمرة التي تجتاح جنوب شرق آسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي عام 2021 ، تسببت درجات الحرارة الحارقة في موجات حارة قاتلة في كندا وباكستان وأدت إلى اندلاع حرائق غابات في اليونان وسيبيريا. كما شهدت ألمانيا والصين فيضانات شديدة ، بينما في مدغشقر ، دفع الجفاف المطول والشديد مليون شخص إلى حافة ما يوصف بأنه أول "مجاعة ناجمة عن تغير المناخ" في العالم.

لذا يتعين على الدول الالتزام باتخاذ تدابير فعالة من شأنها الحد من تداعيات تغير المناخ وضمان دعم حق المواطنين في التكيف معها. كما ينبغي أن تلتزم الدول بتعزيز التعاون الدولي ضمن التدابير التي من شأنها احترام حقوق الإنسان لكل فرد بدون تمييز لأي سبب كان. وقد تنامي مؤخرا الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان والمناخ، وتسارعت وتيرة ونطاق القوانين الوطنية والدولية والقرارات القضائية والدراسات الأكاديمية التي تتناول العلاقة بين حقوق الإنسان والمناخ.

فقد أقرت ولاية حقوق الإنسان البيئة التي أنشأت في مارس 2012 وتم تمديدها في عام 2018 التزامات حقوق الإنسان ودورها في توفير بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وتروج لأفضل الممارسات ذات الصلة بصنع السياسات البيئة.

في 8 أكتوبر 2021 أقر مجلس حقوق الإنسان أن التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان. في القرار 13/48 ، دعا المجلس الدول في جميع أنحاء العالم إلى العمل معًا ومع شركاء آخرين لتنفيذ هذا الحق المعترف به حديثًا. أصبح الحق في بيئة صحية جزءًا لا يتجزأ من العديد من الدساتير. ومع ذلك ، فإن قدرة الدول على إعمال حقوق الإنسان لمواطنيها تخضع لمجموعة من العوامل تتعلق بالعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة– وهي أسئلة لا تزال دون إجابة وتتطلب مزيدًا من الدراسة.

و تعكف لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل حاليا على صياغة تعليق عام حول "حقوق الطفل والبيئة ، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ".

كما حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حتى الآن في حوالي 300 قضية متعلقة بالبيئة ، مطبقة مفاهيم مثل الحق في الحياة وحرية التعبير والحياة الأسرية على مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك التلوث والكوارث التي من صنع الإنسان أو الطبيعية والوصول إلى المعلومات البيئية.

ودعا الرؤساء المتعاقبون لمجلس أوروبا ، والعديد من الأجهزة الأخرى في المنظمة ، إلى تعزيز الأدوات القانونية الحالية من أجل مساعدة الدول الأوروبية على التعامل مع التحديات البيئية الكبيرة التي نواجهها جميعًا.

وفي هذا الإطار، تعاون المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر –(وهو منظمة مستقلة لحقوق الإنسان حاصلة على التصنيف "أ" من التحالف العلمي للهيئات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان)– مع عدد من الشركاء لعقد فعالية جانبية على هامش المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27 المنعقد في مدينة شرم الشيخ بمصر في التاسع من شعر نوفمبر عام 2022لتسليط الضوء على العلاقة الايجابية بين مسؤولية الدولة وجهودها في تعزيز التعاون الدولي في هذا الإطار مع التركيز على الالتزامات ذات

الصلة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان.
يهتم المجلس بإظهار قيمة تبني نهج حقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد تطبيق قانون حقوق الإنسان لحماية البيئة مع التركيز على الأكثر ضعفا بين البلدان وكذلك بين المواطنين.
وتعد المناقشات التي دارت في هذه الفعالية بالغة الأهمية للعالم العربي الذي يعاني بالمثل من تداعيات تغير المناخ، حيث تأثرت المنطقة العربية مثل غيرها من المناطق بتداعيات التغير المناخي. ففي المغرب مثلا، اختفى ثلثي الواحات ا خلال القرن الماضي، أما الكويت، فقد سجلت إحدى مناطقها، وهي النويصيب، درجة حرارة قُدرت بـ 53,1 درجة مئوية، وهي من الأعلى في العالم. وفي موريتانيا، زاد معدل الحرارة ما بين عامي 1901 و2020 بمقدار سنوي قدره 0,16 درجة مئوية، أما في الجزائر، فقد أودت حرائق الغابات بحياة 90 شخصا على الأقل. وفي مصر، يكرر خبراء تحذيراتهم من احتمال غرق مدينة الإسكندرية وكذلك أجزاء واسعة من دلتا النيل بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر المتوسط بفعل التغير المناخي.

وفي ضوء ما سبق يظهر واضحا أن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ بسبب تأثيره المدمر ليس فقط على البيئة ولكن على رفاهية الشعوب، بالإضافة إلى تهديده لحياة البشر على الكوكب، فإن تغير المناخ له آثار ضارة على حقوقنا في الحياة والصحة والغذاء والماء والسكن وسبل العيش. وهناك إجماع علمي على أن الاحتباس الحراري هو في الغالب من صنع الإنسان:.
لذا ينبغي أن تكون العدالة المناخية الغير تمييزية متسقة مع إتفاقيات حقوق الإنسان القائمة وذلك في إطار تعزيز تماسك السياسات وضمان فعالية الجهود الهادفة إلى الحد من تداعيات التغير المناخي. وينبغي أن يشارك أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في تغير المناخ و الذين تتضروا منه بشكل غير عادل وغير متناسب، في العمل المناخي وأن يكونوا المستفيدين الأساسيين منه ، ويجب أن يحصلوا على سبل الانتصاف الفعالة.
ويتماشى ذلك مع الرسائل الرئيسية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ. ويسلط الضوء على الالتزامات والمسؤوليات الأساسية للدول وغيرها من الجهات المسؤولة (بما في ذلك الشركات) وآثارها على الاتفاقيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.
وفي إطار تعزيز اتساق السياسات والمساعدة في ضمان أن تكون جهود التخفيف والتكيف مع تغير المناخ كافية وطموحة بما فيه الكفاية وغير تمييزية ومتوافقة بشكل آخر مع التزامات حقوق الإنسان، ينبغي أن تنعكس الاعتبارات التالية في جميع الإجراءات المناخية ، بما في ذلك الاتفاقيات التي سيتم التفاوض عليها في المستقبل.
1. يتعين على الدول الالتزام باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع بدون تمييز في إطار الجهود الهادفة إلى الحد من تداعيات التغير المناخي. يؤكد التقرير الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تغير المناخ ناجم عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما يؤثر تغير المناخ سلبًا على حقوق الأفراد في الصحة، والسكن والمياه والغذاء. وان هذه الآثار السلبية ستتزايد أضعافا مضاعفة وفقا لدرجة تغير المناخ وستؤثر بشكل غير متناسب على الأفراد والجماعات والشعوب بما في ذلك الفئات المهمشة مثل النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرون والعمال الريفيون والأشخاص ذوو الإعاقة والفقراء.

2. لذلك، يجب على الدول أن تعمل على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما في ذلك التدابير التنظيمية ، من أجل منع الآثار السلبية الحالية والمستقبلية لتغير المناخ على حقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن.
3. يجب على الدول أن تضمن اتخاذ تدابير التكيف المناسبة لحماية وإعمال حقوق جميع الأشخاص، ولا سيما أولئك الأكثر عرضة للخطر من الآثار السلبية لتغير المناخ بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر. ويتعين على الدول بناء قدرات التكيف في المجتمعات الضعيفة، ما يشمل الاعتراف بتأثير عوامل مثل التمييز والتفاوت في التعليم والصحة على قابلية التأثر بالمناخ، وتخصيص الموارد الكافية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأشخاص، ولا سيما الأفراد الأكثر عرضة للمخاطر. ويتطلب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان من الدول ضمان سبل انتصاف فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان. لقد ألحق تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة والجفاف، بالفعل أضرارًا بحقوق الملايين من الأفراد. يجب أن يتاح للمتضررين، الآن وفي المستقبل، إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف المجدية، بما في ذلك الآليات القضائية وغيرها من آليات الانتصاف.

4. كما ينبغي أن تلتزم الدول التي تعمل بشكل فردي وجماعي بتعبئة وتخصيص الحد الأقصى من الموارد المتاحة للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك للنهوض بالحقوق المدنية والسياسية والحق في التنمية.
5. إن عدم اتخاذ تدابير مناسبة لتعبئة الموارد المتاحة لمنع الأضرار المتوقعة لحقوق الإنسان الناجمة عن تغير المناخ ينتهك هذا الالتزام. ويجب أن تكمل تعبئة الموارد للتصدي لتغير المناخ ولا تقوض الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومات لمتابعة الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان للجميع بما في ذلك الحق في التنمية. ويقترح استحداث تدابير مبتكرة مثل ضرائب الكربون، مع ضمانات مناسبة لتقليل الآثار السلبية على الفقراء ، لاستيعاب العوامل الخارجية البيئية وتعبئة موارد إضافية لتمويل جهود التخفيف والتكيف التي تعود بالفائدة على الفئات الأشد فقرا وتهميشا.

6. التعاون الدولي: (كيف يمكن للدول أن تدعم بعضها بعضاً)؟
يفرض ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان على الدول واجب التعاون لضمان إعمال جميع حقوق الإنسان. ويعد تغير المناخ تهديدا لحقوق الإنسان له تداعيات

عابرة للحدود ما يتطلب تحركا دوليا تدعم حركات التضامن العالمية. ويتعين على الدول مشاركة الموارد والمعرفة والتقنيات التي من شأنها التعامل مع التغير المناخي. وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة ، يجب أن تكون المساعدة المناخية كافية وفعالة وشفافة ، ويجب أن تُدار من خلال عمليات تشاركية وخاضعة للمساءلة وغير تمييزية ، ويجب أن تستهدف الأشخاص والمجموعات والشعوب الأكثر احتياجًا.

7.وفي إطار ضمان المساواة في الجهود الهادفة إلى مكافحة التغير المناخي، يدعو إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا ، و "المستقبل الذي نصبو إليه" جميعًا إلى إعمال الحق في التنمية ، المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية . تدعو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدول إلى حماية الأجيال القادمة واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ "على أساس الإنصاف ووفقًا لمسؤولياتها المشتركة، ولكن المتباينة وقدرات كل منها. بينما يؤثر تغير المناخ على الأفراد في كل مكان، فإن أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أي الفقراء والأطفال والأجيال القادمة) هم الأكثر تضررًا. ويتطلب الإنصاف في العمل المناخي أن تكون الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها مفيدة للمواطنين في البلدان النامية، والشعوب الأصلية ، والأشخاص المعرضين للخطر ، والأجيال القادمة.

8.وفي إطار ضمان تمتع الجميع بمنافع العلم وتطبيقاته، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن لكل فرد الحق في التمتع بفوائد العلم وتطبيقاته. ينبغي لجميع الدول أن تدعم بنشاط تطوير ونشر تكنولوجيات جديدة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه ،بما في ذلك تكنولوجيات الإنتاج والاستهلاك المستدامين.
9.تؤكد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على أن الدول ملزمة بحماية حقوق الإنسان من الأذى من جانب الشركات ، بينما تتحمل الشركات مسؤولية احترام حقوق الإنسان وعدم إلحاق الضرر. يجب على الدول اتخاذ التدابير المناسبة لحماية جميع الأشخاص من الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان بسبب الأعمال التجارية ؛ للتأكد من أن أنشطتها الخاصة ، بما في ذلك الأنشطة التي يتم إجراؤها بالشراكة مع القطاع الخاص ، تحترم وتحمي حقوق الإنسان. عندما تدمج الدول التمويل الخاص أو النهج القائمة على السوق لتغير المناخ في الإطار الدولي لتغير المناخ ، فإن امتثال الشركات لهذه المسؤوليات أمر بالغ الأهمية بشكل خاص.

هذا وقد التزمت الدول بالآتي:
أ–ضمان الحق في عدم التمييز: الا تؤدي الجهود الهادفة إلى مكافحة التغير المناخي إلى تفاقم عدم المساواة داخل الدولة أو بين الدول. على سبيل المثال، ينبغي أن تنعكس حقوق الشعوب الأصلية بالكامل بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولا ينبغي اتخاذ الإجراءات التي من المحتمل أن تؤثر على حقوقهم دون موافقتهم الحرة والمسبقة. كما ينبغي مراعاة تمثيل النوع الاجتماع بشكل يضمن المساواة وينبغي حماية حقوق الأطفال وكبار السن والأقليات والمهاجرين.

ب– ضمان المشاركة الجادة والواعية:

ج– يضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من معاهدات حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الحق في المشاركة الحرة والفعالة والهادفة والمستنيرة في الشؤون العامة. هذا أمر بالغ الأهمية للعمل المناخي الفعال القائم على الحقوق والذي مؤسسات وعمليات مفتوحة وتشاركية، فضلاً عن بيانات دقيقة وشفافة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ وآثاره.

د– ينبغي للدول أن تتيح معلومات الإنذار المبكر فيما يتعلق بآثار المناخ والكوارث الطبيعية لجميع قطاعات المجتمع. يجب أن تكون خطط التكيف والتخفيف متاحة للجمهور وأن يتم تمويلها وتطويرها بشفافية بالتشاور مع المجموعات المتضررة. وينبغي إيلاء عناية خاصة للامتثال لالتزامات حقوق الإنسان ذات الصلة المتعلقة بمشاركة الأشخاص والجماعات والشعوب المعرضة للخطر في عمليات صنع القرار ولضمان ألا يكون لجهود التكيف والتخفيف آثار ضارة على أولئك الذين ينبغي حمايته.

ورقة عمل مقدمة من ميشيل طبال

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا

بعنوان «اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان (CNCDH) وتغير المناخ»

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على دعوة اللجنة الوطنية الاستشارية الفرنسية لحقوق الإنسان للمشاركة في هذا المؤتمر.

يسعدني ويشرفني أن أكون بينكم.

باختصار شديد، اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان (CNCDH) هي المؤسسة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان التي تأسست بعد عام 1947، وتم إنشاؤها وفقًا لمبادئ باريس لعام 1993. وتتمثل مهمتها في تقديم المشورة والرقابة على الحكومة والبرلمان بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما تشارك في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وكجزء من صلاحياتها على المستوى الدولي، يتمثل دور المؤسسة في مراقبة الالتزامات الدولية لفرنسا في مجال حقوق الإنسان وكذلك التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية.

وتندرج تعبئة جهودها وأعمالها بشأن قضية تغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي وحماية البيئة بشكل عام، ومنطقياً، في إطار هذه المهام.

وعلى وجه الخصوص، ستضمن المؤسسة، من ناحية، أن تتخذ السلطات العامة التدابير اللازمة لمكافحة تغير المناخ وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، ومن ناحية أخرى، ستعمل المؤسسة بنشاط، في مجال عملها، على نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه ظاهرة الاحتباس الحراري، والذي لا يزال مع ذلك فيه تخوف من زاوية علمية.

لقد قرر المجلس الوطني لحقوق الإنسان التركيز على هذه القضية بشكل أساسي بسبب زيادة التقاضي بشأن تغير المناخ على المستوى الوطني، والآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الإنسان في فرنسا، وهي إحدى الدول الأوروبية الأكثر تضررًا.

وسيتجسد ذلك من خلال اعتماد رأي في حالة الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان في عام 2021 (والذي سيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية) والذي سيدرس آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان من خلال مراعاة البعد الدولي والأوروبي مع آثاره الملموسة في المستوى الوطني.

من خلال هذا الرأي، ستصدر اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان عددًا كبيرًا من التوصيات الملموسة (31 توصية) الموجهة أساسًا إلى السلطات العامة بهدف تعزيز إطارها القانوني الحالي واتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالتعاون الدولي والإقليمي، والإطار القانوني، ووسائل التعبئة (الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والحق في الانتصاف الفعال) ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المدافعين عن حقوق الإنسان والشركات والسلطات المحلية.

هذا الرأي، وهو وثيقة رئيسية/ نص مرجعي للمؤسسة، يضع أسس عقيدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال، وبالتالي تبدأ تعبئة المؤسسة في مجال المناخ من خلال مهامها، ومنها:

1- الرقابة وتقديم المشورة للجهات العامة

تولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اهتمامًا وثيقًا بقضايا المناخ ويتأكد ذلك من خلال مراقبتها الالتزامات الدولية لفرنسا عندما تتفاعل مع الهيئات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، مثل المراجعة الدورية الشاملة وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

وقد أثيرت هذه المسألة عندما أرسلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقرير الظل الخاص بها إلى لجان الأمم المتحدة،

على سبيل المثال مؤخرًا، مع المساهمة المكتوبة (يونيو 2021)، وذلك في ضوء إنشاء قائمة الأسئلة من قبل لجنة حقوق الإنسان أو لاستعراض وضع فرنسا من قبل لجنة حقوق الطفل. علاوة على ذلك، خصصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في تقريرها المرسل في ضوء الاستعراض الدوري الشامل لفرنسا الذي سيعقد في مايو 2023، قائمة بالتوصيات لمكافحة آثار الكوارث المناخية والبيئية.

وفيما يتعلق بمجلس أوروبا، تتابع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان العمل الجاري المتعلق بحماية البيئة من منظور حقوق الإنسان وخاصة مع الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ENHHRI لمجموعة الصياغة المعنية بحقوق الإنسان والبيئة (C.D.D.H.-ENV)، حيث تدعو بانتظام إلى اعتماد صك ملزم يعترف بالحق في بيئة صحية، وهذا ليس هو الحال على المستوى الأوروبي.

وتتابع اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان بانتظام قضية حماية البيئة على المستويين الوطني والدولي ولا تتردد في اتخاذ موقف عندما ترى ذلك ضروريًا. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالمناقشات والمفاوضات الدولية في مجال المناخ والبيئة، اعتمدت اللجنة إعلان المناخ والبيئة وحقوق الإنسان خلال مؤتمر الأطراف 26 في غلاسكو حيث أصدرت ملاحظات وتوصيات بشأن تنظيم هذا الاجتماع والقرارات المعتمدة، أو التي كان ينبغي اعتمادها.

2- التثقيف بحقوق الإنسان

في عدة مناسبات، تتدخل اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على الترابط بين حقوق الإنسان والبيئة وتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان لتغير المناخ لا سيما في إطار المؤتمرات والندوات والتدخلات في المدارس، وطرح السؤال في منشوراتها المختلفة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، مثل كتابها الأخير الذي نشرته لتوضيح بعض الأفكار التي وردت في مجال حقوق الإنسان.

3- التعبئة على المستوى الدولي من خلال الشبكات الدولية والمنظمات الدولية والدبلوماسية البيئية والمناخية

تختص اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان بالكامل في عمل الشبكة العالمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان GANHRI والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ENNHRI، وهما غنيّتان جدًا بالمسائل المناخية، سواء مع التجمع الخاص بتغير المناخ في GANHRI أو المجموعة الأساسية حول نفس المسألة في ENHRI.

ومن بين أبرز الأعمال تدخلها كطرف ثالث في قضية كاريم (Careme) ضد فرنسا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمشاركة في إعداد ورقة حول تغير المناخ وحقوق الإنسان في السياق الأوروبي، وكذلك إصدار بيان مشترك تم توجيهه مباشرة للدول المشاركة في مؤتمر الأطراف 26.

وفيما يتعلق بدبلوماسية المناخ، تدخلت اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان خلال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، لدعم عمله في المسائل البيئية ولا سيما فيما يتعلق باعتماد قراراته التي تعترف بالحق في بيئة صحية وإيجاد مقرر خاص بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان.

شكرًا لكم على اهتمامكم.

المؤتمر الدولي حول
التغيرات المناخية وحقوق الإنسان
فندق لو رويال ميريديان – قاعة رويال بيتال
الدوحة 21–22 شباط/فبراير 2023 م

إعلان الدوحة

تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية؛ نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووزارة البيئة والتغير المناخي في قطر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وجامعة الدول العربية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "GANHRI" المؤتمر الدولي حول تغير المناخ وحقوق الإنسان في الفترة من 21 إلى 22 فبراير 2023 ، جمع المؤتمر أكثر من 250 مشاركًا بما في ذلك صناع السياسات والأكاديميين والمحامين وخبراء حقوق الإنسان وخبراء المناخ والوزارات ذات الصلة بتغير المناخ؛ بما في ذلك وزارات البيئة، والعدالة، والطاقة، والمياه، والطاقة المتجددة، والمناخ، والتنمية والاقتصاد، ووسائل الإعلام، ومراكز البحوث ، والشركات، والمنظمات الدولية.

هدف المؤتمر الدولي إلى تسليط الضوء على أهمية العمل المناخي القائم على الحقوق؛ تحديد الممارسات الواعدة لدولة قطر والجهات الفاعلة والشركاء الآخرين بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركات؛ ووضع توصيات لتعزيز التعاون لدعم العمل المناخي القائم على الحقوق في جميع أنحاء العالم، وخاصة في سياق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
غطت مناقشات الجلسات ومجموعات العمل التي عقدت على مدار المؤتمر الذي استمر يومين مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالعمل المناخي القائم على الحقوق.

شدد المشاركون:
- على أن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان تقوضه آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان والحاجة إلى اعتماد نهج شامل للتصدي لتغير المناخ يعترف بالتأثير غير المتناسب لتغير المناخ على الأشخاص والجماعات والشعوب التي تعيش في أوضاع هشة.
- وشددوا على ضرورة أن يعمل المجتمع بأسره بجميع سبل المشاركة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومجلس حقوق الإنسان ومنتديات الأمم المتحدة والدولية والإقليمية والسياسات الأخرى معًا لتفادي وتقليل ومعالجة آثار حقوق الإنسان الناجمة عن أزمة المناخ المستمرة.

وسلط المشاركون الضوء على أن آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان هائلة وغير عادلة وتتفاقم باطراد. وأن أزمة المناخ بالفعل أزمة لحقوق الإنسان تتكشف في جميع أنحاء العالم وطالبت باتخاذ إجراءات مناخية فورية قائمة على الحقوق لمنعها من التدهور ومعالجة أسوأ آثارها.

تأثر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص بتغير المناخ، بما في ذلك ندرة المياه المتزايدة في بعض المناطق، ومستويات عالية من الاحتباس الحراري العالمي، ومن أجل تجنب المزيد من الآثار، كانت هناك حاجة للانتقال العادل إلى الطاقات المتجددة والاقتصادات المستدامة وإعادة تصور العلاقة بين الناس والطبيعة بشكل أساسي.

وفي ختام المؤتمر اعتمدت التوصيات التالية التي تعكس المناقشات:

توصيات عامة
ينبغي للدول وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعملوا معًا من أجل:
- التأكد من أن قانون حقوق الإنسان ومبادئه ومعاييره هي حجر الزاوية في جهود الحكومة المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه للحد من الخسائر والأضرار.
- دمج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، في نتائج مفاوضات المناخ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكذلك إدارة المناخ الإقليمية والوطنية والمحلية وأدوات السياسة الرئيسية مثل المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية.
- تعزيز العدالة البيئية بشكل خاص للأشخاص والمجموعات المتضررة بشكل غير متناسب، بما في ذلك تعزيز النظم والأطر القضائية والقانونية، والوصول إلى العدالة التي تركز على الإنسان، ودعم أصحاب الحقوق والمكلفين بالواجبات لدعم الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.
- زيادة طموح التخفيف بسرعة من التلوث، من خلال تقليل الانبعاثات من أجل الحد من تغير المناخ إلى أقصى حد ممكن، لا يزيد عن ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.
- تعزيز التعاون الدولي، مسترشدًا بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة، لتعبئة الموارد، ودعم نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ القائمة على الحقوق والمتمحورة حول الناس، والتكيف والتدابير لمعالجة الخسائر والأضرار.

- دعم تحسين الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ للأشخاص والجماعات والشعوب التي تعيش في أوضاع هشة.
- وضع أطر مساءلة قوية عن تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان، بما يضمن من بين أمور أخرى، أن تحترم الشركات حقوق الإنسان وأن الأشخاص المتأثرين بتغير المناخ يمكنهم الوصول إلى سبل انتصاف فعالة للأضرار التي يتعرضون لها.
- ضمان المشاركة الحرة والهادفة والفعالة والمستنيرة لجميع الناس، ولا سيما أولئك الأكثر تأثراً بتغير المناخ، في صنع القرار المناخي وضمان حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.
- التأكد من أن الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتنفذها، نتيجة عمليات تشاركية وشاملة ومستنيرة، وأن يتم رصدها بشكل فعال للتأثيرات المحتملة على حقوق الإنسان، ولديها آليات لضمان الانتصاف الفعال في حالة الإضرار بحقوق الإنسان.
- دمج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في العمل المناخي.
- الاسترشاد بأفضل العلوم المتاحة بما في ذلك نتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والعمل مع المؤثرين وقادة الفكر ووسائل الإعلام لزيادة الوعي بتغير المناخ وتأثيراته على حقوق الإنسان.
- ضمان تنفيذ جميع الإجراءات المناخية التي لها تأثير على حقوق الشعوب الأصلية بموافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة.
- ضمان التعليم مع احترام الطبيعة للجميع، وتطوير مناهج للعمل المناخي القائم على الحقوق، وتمكين الناس، بمن فيهم الأطفال والشباب، بوصفهم عوامل تغيير.

توصيات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

- إسداء المشورة للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتدابير معالجة الخسائر والأضرار.
- رصد آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان والإجراءات المتخذة للتصدي لتغير المناخ وإتاحة النتائج للجمهور.
- جمع البيانات المصنفة وتعزيز مشاركة المجموعات التي يمكن أن تكون معرضة بشكل خاص لخطر تغير المناخ، بما في ذلك النساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية.
- القيام بترجمة وتعزيز ونشر توصيات ونتائج آليات حقوق الإنسان على المستوى الوطني.
- دعم الوصول إلى سبل الانتصاف للأشخاص المتأثرين سلبًا بتغير المناخ أو العمل المناخي.
- دعم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذين يواجهون الإساءة والتهديدات والمضايقات بسبب عملهم في مواجهة تغير المناخ.
- دعم مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في الميزانيات الوطنية.
- المشاركة مع آليات حقوق الإنسان الوطنية والدولية والإقليمية فيما يتعلق بآثار تغير المناخ والعمل المناخي على حقوق الإنسان.
- تعزيز المشاركة الجماهيرية الهادفة والمستنيرة في محادثات المناخ.

توصيات لمنظومة الأمم المتحدة

يجب على وكالات الأمم المتحدة:

- دعم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمجتمعي.
- تطوير مواد إرشادية وإعلامية بشأن العمل المناخي القائم على الحقوق ودعم بناء القدرات وزيادة الوعي للدول وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
- العمل معًا من خلال آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات مثل فريق إدارة القضايا التابع لمجموعة إدارة البيئة التابعة للأمم المتحدة والمعني بحقوق الإنسان والبيئة للنهوض بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بما يتماشى مع دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان وفق جدول أعمال مشترك.
- مناصرة ودعم العمل المناخي القائم على الحقوق، بما في ذلك صنع القرار التشاركي والشامل والحماية الفعالة لحقوق وسلامة ورفاهية المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة.
- العمل على تعزيز تماسك السياسات والتنسيق بين آليات حقوق الإنسان وعمليات صنع القرار المناخي بما في ذلك مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- أن تترافع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحت مظلة التحالف العالمي لمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لدى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل الحصول على صفة "ملاحظ" لكي تتمكن المؤسسات الوطنية من المشاركة في مختلف دورات مؤتمر الأطراف بشأن التغير المناخي واجتماعاتها التحضيرية ابتداء من الدورة ٢٨، والتي ستعقد في دورة الإمارات العربية المتحدة للعام الحالي 2023.

توصيات لقطاع الأعمال

يجب على قطاع الأعمال:

- دعم الانتقال السريع والعادل إلى الاقتصاد الأخضر الذي يدعم سبل العيش المستدامة ويحترم حقوق الإنسان.
- إنشاء ودعم آليات لضمان الوصول إلى علاج فعال للمتضررين من تغير المناخ.
- الامتناع عن ممارسة نفوذها لتأخير العمل المناخي، والتعتيم على مخاطر التقاعس، أو التهرب من المسؤولية عن مساهماتها في تغير المناخ.
- الاستثمار وتسهيل الوصول إلى التقنيات المستدامة بيئياً لجميع الناس.
- دعم تطوير البيئة القانونية والمؤسسية التي تحمي وتدعم حقوق الإنسان في بيئة صحية، بما في ذلك من الجهات الفاعلة الخاصة.

توصيات للمجتمع المدني

يجب على المجتمع المدني:

- الدعوة للعمل المناخي القائم على الحقوق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمجتمعية.
- دعم تطوير قاعدة الأدلة فيما يتعلق بآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان وفوائد العمل المناخي القائم على الحقوقبما في ذلك من خلال المشاركة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتقييم العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- المساهمة في رصد العمل المناخي وتأثيراته على حقوق الإنسان من خلال المشاركة مع عمليات وآليات الأمم المتحدةمثل مفاوضات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والهيئات المكونة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجلس حقوق الإنسان وآلياته وهيئات المعاهدات الحقوقية.
- الدعم المباشر للعمل المناخي القائم على الحقوق، وتعزيز المساءلة من خلال التقاضي المناخي القائم على الحقوق، ودعم المشاركة الهادفة والفعالة للأشخاص الأكثر تأثراً بتغير المناخ في عمليات صنع القرار المناخي.

مقترحات وتوصيات عملية

- قرر المؤتمر استكشاف الفرص لعرض نتائج المؤتمر في الدورة ٥٣ لمجلس حقوق الإنسان والاجتماع الثامن والخمسين للهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والنظر في تنظيم اجتماعات مستقبلية حول هذا الموضوع بما في ذلك تسهيل تبادل الممارسات الجيدة من أجل العمل المناخي القائم على الحقوق.
- أن تعمل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز ودعم بناء قدرات أصحاب المصلحة والأعضاء بالشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بما في ذلك جامعة الدول العربية.
- قرر المؤتمر كذلك إنشاء لجنة لمتابعة توصياته ووضع خطة تنفيذية خمسية. ستبدأ هذه اللجنة، المؤلفة من الجهات المنظمة للمؤتمر ومن يختارونه لينضم لهم، عملها في عام ٢٠٢٣ وستعمل مع الحكومات والجهات الفاعلة الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز العمل المناخي القائم على الحقوق بما يتماشى مع توصيات المؤتمر.
- وفي نهاية المؤتمر شكر المشاركون دولة قطر على تسهيل انعقاد هذا المؤتمر، وكذلك وجهوا الشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووزارة البيئة والتغير المناخي في قطر، وجامعة الدول العربية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حسن التنظيم والعمل المشترك، آملين استمرار تعاونهم لتحقيق السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة.

انتهى
الدوحة 22 فبراير 2023